

النظرية السياسية الحديثة

دراسة للنماذج و النظريات التي قدمت
لفهم وتفسير عالم السياسة



للدكتور / عادل ثابت

أستاذ العلوم السياسية المساعد

قسم العلوم السياسية - كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

خوارزم

٢٠٠٢

إهداء ٢٠٠٧

سرة المرحوم الدكتور / السيد عبد الحليم الزيات
جمهورية مصر العربية

النظرية السياسية الحديثة

دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت
لفهم وتحليل عالم السياسة

دكتور

عادل فتحي ثابت عبد الحافظ

أستاذ العلوم السياسية المساعد


قسم العلوم السياسية

كلية التجارة — جامعة الإسكندرية

٢٠٠٢

الناشر

مكتب خورزم

 **مكتب خوارزم**

العنوان 23 شارع الأنصار متفرع من شارع التحرير الدقي

ت / فاكس 3388667

مكتبة علاء الدين

العنوان 63 شارع صفية زغلول - محطة الرمل - الإسكندرية

ت / فاكس 4876186

استهلال

حول التعريف بعنوان الكتاب

تشير عبارة " النظرية السياسية : Theorie politique-political theory

إلى مجموعة المعارف التي توصل إليها العقل الإنساني من ثنانيا المنهج المثالي أو المنهج التجريبي على السواء في شأن الظواهر والنشاطات السياسية عامة ، فلا تقتصر على نشاط سياسي أو ظواهر سياسية معينة مكانا أو زمانا ، أو زمانا ومكانا . أو في نظر فكر معين كأن نقول نظرية الدولة عند " هوبز " أو عند " ابن خلدون " أو عند " هيجل " وهكذا . غير أن تسرب المنهج العلمي التجريبي منذ فكر " مونتسكيو " الفرنسي في القرن الثامن عشر ، والذي انتهى بتوطيد أقدامه بقطاع الظواهر والنشاطات السياسية في القرن العشرين (وخاصة في أعقاب الحرب العالمية الثانية) كأن من شأنه أن راحت عبارة " النظرية السياسية " ترتبط بصفة أصلية - في أيامنا - بالمنهج العلمي التجريبي حتى باتت تعني لدى الباحثين المتقدمين : النظرية

السياسية العلمية : " Scientific political theory "

إن ربط النظرية السياسية المعاصرة بالمنهج العلمي التجريبي لا يعني تخليصها نهائيا من النظرات الفلسفية ومن الأحكام القيعية . ذلك أنه ما من " نظام سياسي " إلا والفكر الذاتي والتقاليد وبصفة عامة لواقع مجتمعه الحضاري والثقافي والروحي دور فعال في بناءه ، ونفس الشيء بالنسبة للسلوك السياسي للأفراد والجماعات . بل إن المنهج العلمي التجريبي ذاته يقتضي لفهم الظواهر والنشاطات السياسية - ولتفسير الأحداث السياسية تفسيراً علمياً - يقتضي إلماماً واعياً بتلك العوامل جميعاً فحن لا نستطيع أن نفهم (فهما علمياً) نشاطاً سياسياً أو ظاهرة سياسية ما (أو حدثاً سياسياً معيناً) إلا في ضوء واقعها الاجتماعي

والاقتصادي والحضارى والتقائى والروحى وهكذا. ومن هنا نستطيع القول بأن ربط "النظرية السياسية" فى عصرنا بالمنهج العلمى التجريبي لا يعنى تجريدها من كل ما ليس علمياً تجريبياً. ذلك أن العلم التجريبي ذاته يعنى بالضرورة ولمجرد كونه "موضوعياً" أن يكون ملماً بكل عناصر الواقع الاجتماعى الذى يبدأ منه، وهى عناصر يشيع فيها "القيمة". بل إن فى مجالات "السياسة" مجالات لا دور للعلم التجريبي فيها، من ذلك أن العلم لا يحدد للمجتمعات أهداف نظمها السياسية فهذه من عمل الفكر الذاتى من - عمل الأيديولوجيات والعقائد. إن للمؤمنين بأيديولوجية معينة أو عقيدة معينة هم الذين يتصورون أهداف النظام السياسى لمجتمعهم مستوحين ذلك من تلك الأيديولوجيات أو العقائد، فلا يحتكمون فى هذا التصوير لنتائج المعرفة العلمية. ذلك إلى جانب ما يلجأ إليه علماء السياسة فى تفسيرهم للظواهر السياسية تفسيراً علمياً باتخاذ بعض الأفكار الذاتية للفلاسفة فروضاً أولية يعملون على تحقيق صحتها أو رفضها بعرضها على الواقع - أى عن طريق الملاحظة والتجريب.

وجملة القول هنا: أن وصف النظرية السياسية فى أيامنا بأنها علمية لا يعنى أكثر من التنبيه إلى ما أصبح للمعرفة العلمية من صدارة فى معالجة الظواهر السياسية.

لقد كان الباحثون التقليديون يعالجون موضوع "النظرية السياسية" على طول القرن التاسع عشر تحت عنوان "نظرية الدولة: Theory of the State" وكان فى هذه التسمية ذاتها إحياء بربط "النظرية السياسية" بالصورة التاريخية المعاصرة للمجتمع السياسى والتى هى "الدولة"، وبوصفها أمثل

صور المجتمع السياسى، وفى هذا ابتعاد عن النظرية العلمية الشاملة، حيث يتعين الانطلاق من الحقيقة الثابتة التى لا يلحقها التغيير رغم ما يتركب عليها من صور تاريخية بعامل التغير الحضارى والثقافى والروحى كمفهوم أساس Basic Concept" تدور حوله دراسة أى علم من العلوم. إن الذى يظهر الدولة (فى الإسلام وفى الغرب الحديث) على أى صورة من صور المجتمع السياسى السابقة عليها هو مجرد خضوع السلطة فيها لقانون (نستور) مسبق — أى كون السلطة فيها منظمة كبديل للسلطة المشخصة فى الإمبراطوريات القديمة، وخضوع السلطة للقانون مسألة قيمة بحثه لا تمس فى شئ حقيقة السلطة. ذلك أن السلطة فى صورتها: المشخصة والمنظمة هى فى جوهرها واحدة: احتكار فعلى لأدوات الإكراه المادى. ومن هنا راح المعنيون بالنظرية السياسية المعاصرة يتخلون عن التسمية التقليدية للنظرية السياسية "نظرية الدولة" إمعاناً فى ربط موضوع الدراسة بالمنهج العلمى الذى يُعنى بالدرجة الأولى بالكشف عن الحقائق الثابتة فلا يتناول القيم المتغيرة إلا فى سياق محاولة التعرف على تلك الحقائق. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد كانت دراسة "نظرية الدولة" أشد ما تكون ارتباطاً بالمنهج الفلسفى (فى القرن التاسع عشر)، لقد كانت تدور حول قضية رئيسية تتمثل فى: ما هى أفضل أشكال الحكومات؟ ومن ثم حول الإجابة على سؤال فلسفى بحث: ما هو النظام السياسى الأفضل؟. الأمر الذى لا يستقيم معه إلا أن ترتبط هذه الدراسة بما يجب أن يكون" فلا تعنى بما هو كائن" إلا للحكم عليه فى ضوء ما يجب أن يكون، وتبعاً لذلك كان الانطلاق (الشائع فى نظرية الدولة) من مقدمات عقائدية أو ميتافيزيقية أو أخلاقية أو فى شكل مسلمات فى شأن الخير والشر والعدل والحق والباطل والمرغوب فيه والمكروه وهكذا.. أو فى

شكل أفكار سياسية "ذاتية" شائعة ورثها القرنان السابع عشر والثامن عشر — في أوروبا — للقرن التاسع عشر، أو الانطلاق من أحكام القوانين الوضعية أو الدساتير المعمول بها وهكذا.

هذا عن التعريف بالشق الأول من عنوان الكتاب (النظرية السياسية المعاصرة) أما عن الشق الثاني "النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة": فتجدر الإشارة هنا إلى أن موضوع النماذج والنظريات ينتمى بأصوله إلى قضايا فلسفة العلوم — إلى قضايا مناهج عملية المعرفة — وهى تظل على المعرفة السياسية بالذات، وهى إذ تتجه إلى عالم السياسة تثير العديد من القضايا المنهجية — قضايا منبعثة من طبيعة هذا العالم: من درجات الدونة التى يتسم بها كنه ظواهر ذلك العالم (عالم السياسة)، ومما تتسم به الحدود فيما بين ظواهره من ميوعة تكاد تخلع على تحليلها تحليلاً علمياً موضوعياً درجة من الاستعصاء، لا يصدد استخدام أدوات الملاحظة العلمية فحسب وإنما كذلك بشأن دقة النتائج، ومن هنا كان تأخر تسرب المنهج العلمى التجريبي بأدواته القياسية، وبأدواته الذهنية إلى تحليل الظواهر السياسية.

وإذا كان مجرد انتماء موضوع هذه الدراسة بأصوله إلى فلسفة العلوم يخلع عليه صعوبة يشق حتى على الراسخين فى العلم خوضها بثبات و يقين، فإن هذه المشقة تشتد بداهة بالنسبة لقضايا مواجهة ظواهر عالم السياسة بليونتها وميوعتها حين تواجه منهج المعرفة التجريبية نقلاً عن الظواهر الطبيعية القابلة بطبيعتها لاستقبال ذلك المنهج. ومن هنا تأتى المشقة التى تحملها الباحث فى معالجة موضوعه والتى تغفر له ذلاته. فالباحث قد تتناول

فى هذه الدراسة بالتمحيص موضوعاً جدلياً بالنسبة لعلوم السياسة بالذات بكل
جوانبه: "النماذج النظرية" لتحليل عالم السياسة، دورها ومناهج بنائها،
ومدى فاعليتها كأدوات للفهم بالنسبة لعالم السياسة، وتقويمها، مع رد تلك
الجدلية إلى طبيعة ظواهر عالم السياسة حيث الغلبة للظواهر غير القابلة
للقياس الكمي بسبب ما تكتنفها من لدونة فى جوهرها وميوعة فى حدودها.
الأمر الذى يحيط موضوع الدراسة بمجموعة من القضايا المنهجية الجدلية
بالنسبة لتلك العالم، فمايزال يكتنف الأبعاد المنهجية المختلفة لهذا الموضوع
من خلاف بل ومن غموض.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الكتاب يمثل الرسالة التى تقدم بها الباحث
لنيل درجةكتور الفلسفة فى العلوم السياسية من قسم العلوم السياسية بكلية
التجارة - جامعة الإسكندرية (فى يناير ١٩٩٣) بإشراف الدكتور/ محمد طه
بدوى - أستاذ العلوم السياسية بجامعة الإسكندرية.

هذا ويبقى لنا هنا فى هذا الاستهلال أن نوضح أن المعنيين بالنظرية
السياسية المعاصرة فى الغرب (وبصفة خاصة فى الولايات المتحدة
الأمريكية) قد سعوا سعياً حثيثاً فى أعقاب الحرب العالمية الثانية نحو تقديم
نظرية ليبرالية عامة وشاملة تفسر كل قطاعات المجتمع - وذلك فى مواجهة
النظرية الماركسية كنظرية عامة شاملة على المستوى النظرى على الأقل.
ولقد كان هذا الأمر هو الهدف الرئيسى للاتجاه السلوكى - كاتجاه ليبرالى -
ساد فى الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية فى فترة الخمسينات
والستينات من هذا القرن، ولكن أخفقت كل محاولات أصحاب هذا الاتجاه فى
الوصول إلى نظرية ليبرالية عامة شاملة تفسر كل علاقات المجتمع، وانتهى

بهم الأمر إلى تقديم نماذج نظرية (نظريات مصغرة) وفي بعض الأحيان إلى نظريات جزئية تُعنى بقطاع معين من قطاعات عالم السياسة، حتى أصبحت هذه النماذج والنظريات الجزئية هي السمة الغالبة في التحليلات السياسية المعاصرة.

ومن هنا كان التركيز في هذه الدراسة على "النماذج النظرية" بالذات، على أساس أنها أهم ما أنتجه السلوكي في الغرب (وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية) رغم ما يعانيه التيار السلوكي من تردد في خواصه المنهجية. ذلك التيار الذي حرص الباحث على أن يقوم بدراسة له لتحليل نماذجهِ وتقويمها.

تقديم

هذا التحليل - موضع البحث - هو محاولة من جانب الباحث للتعريف بالنماذج النظرية: "Les Modeles Théoriques" التي قدمت في أيامنا من جانب المعنيين بالنظرية السياسية المعاصرة في الغرب، كأدوات ذهنية لفهم وتحليل عالم السياسة بقطاعيه الوطني والدولي، ومن ثم تناول هذه النماذج المعاصرة من حيث هي أدوات تحليل تتخذ كمرشد لفهم أحداث عالم السياسة بقطاعيه، وكأساس لتفسير سيره وانتظامه، ولكي ينتهي الباحث بعد ذلك إلى تقويم هذه النماذج تقويماً منهجياً وموضوعياً^(١) وذلك في ضوء الدور الذي تؤديه.

والنموذج النظري: "Theoretical Model" فيما هو متفق عليه بين المشتغلين بالتحليل العلمي المعاصر لعالم السياسة يعني من حيث هو "نموذج" الصورة الذهنية المصغرة لواقع سياسي ما أو للحياة السياسية في جملتها أو للحياة الدولية في جملتها، أو لعالم السياسة في جملته. ويعني النموذج من حيث هو "نظري" بناءً ذهنياً (لواقع معين) يتكون من مجموعة من فروض ومفاهيم صورت من الواقع بالملاحظة وحقت صحتها بالتجريب، لكي يتخذ أداة لفهم الواقع المستهدف وتفسيره والتوقع في شأنه، وباعتباره إذن نظيراً للواقع

(١): ويعني الباحث هنا بتقويمها منهجياً - أي تقويمها في ضوء منهجها، وموضوعياً - أي إلى أي مدى تعبر هذه النماذج عن الواقع (المستهدف).

أو إن شئتاً تميز أنه^(١).

إن المصباح العلمي التجريبي "Experimental Method" الذي راح يستقر في أفرد المعاصر منذ أعقبت الحرب العالمية الثانية في مجال الدراسات السياسية، ومتركماً عليه "النظرة السلوكية" استند على استخدام مفاهيم منقولة عن العلوم الطبيعية حلال مفهوم "القوة" Power كمفهوم أساس "Basic Concept" للدراسات السياسية، وحلال مفاهيم التحليل "Analytical Concepts" كمفهوم "البنية: Structure"، ومفهوم "الوظيفة: Function"، ومفهوم "النسق: System" ... ، وتراكب مع هذا استخدام "النماذج النظرية" التي جاءت كمحاولات جادة من جانب المعنيين بالنظرية السياسية في الغرب في الطريق إلى فهم وتفسير عالم السياسة (بن والتوقع في شأنه).

موضوع البحث:-

وهكذا يتحدد موضوع البحث في تناول "النماذج النظرية" بمنهجها العلمي التجريبي، وقد تراكمت عليه "النظرة السلوكية"، وبمفاهيم التحليل التي ارتبطت بها في أيامنا كأدوات ذهنية لفهم وتحليل عوالم السياسة. وتساؤل موضوع البحث على هذا النحو يقتضي من الباحث عملاً أكاديمياً جاداً بأبعاض:

(١) راجع عند الترميز "النموذج النظري"، محمد طه بدوي، مبحث البحث العلمي، إخراجته ومساهماته، صدرت في دراسة نقاش البحث الاقتصادي، من مطبوعات مجلة كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الخامس ١٩٧٩، ص ١٠١، وراجع كتابه

Duverger, Maurice, Sociologie du la Cité, que, Presses Universitaires de France, Paris, 1977, pp 131-133.

١- "L'analyse des systèmes politiques", Presses Universitaires de France, Paris, 1974, pp 131-133.

مترامية نظراً لما يلي:-

أولاً: تبين الاتجاهات واليارات السلوكية (والتي كانت من وراء بناء هذه النماذج المعاصرة) في الغرب وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث لا خطوط رئيسية واضحة متفكراً عليها من قبل أصحاب هذه الاتجاهات السلوكية، فكل من يكتب فيها له أسسه الخاصة وكان له اتجاهه الخاص به.

ثانياً: تبين مفاهيم التحليل المستخدمة في بناء هذه النماذج، فمن هذه النماذج ما اقتصر على مفهوم واحد كـ"المفهوم" فيصبح نموذجاً بنوياً، أو كـ"المفهوم الوظيفي" فيسمى نموذجاً وظيفياً، ومنها ما يجمع بين هذين المفهومين إلى جانب مفهوم "النسق" فيسمى نموذجاً نسقياً، ومنها ما يجمع بين كل هذه المفاهيم إلى جانب مفهوم الاتصال: "Communication" فيسمى نموذجاً نسقياً اتصالياً، وهكذا.

وفي هذا المجال بالذات سيتحمل الباحث مسئولية مواجهة هذه النماذج بطبيعة عالم السياسة، وبمدى صلاحيتها واستجابتها له وللمراميها، وذلك من حيث هي أدوات التحليل.

وانطلاقاً مما سبق يبدو صعوبة هذا التحليل (كتحليل منهجي وموضوعي) وذلك لاعتبارات كثيرة منها أن هذه الاتجاهات السلوكية الجديدة والتي كانت من وراء بناء النماذج النظرية في الغرب حديثة النشأة ومتعددة المرامي بشكل يشق معه أحياناً حصرها، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هذه الاتجاهات السلوكية نفسها محل نقد

شديد من جانب أصحابها، فمن أن إلى آخر يشكك فيها أصحابها حال "ديفيد إيستون: David Easton" و "ألموند: Almond" و "دويتش: Deutsch" وغيرهم في كتاباتهم. هذا إلى جانب ندرة المراجع التي تتناول هذا الموضوع مباشرة.

وجدير بالذكر الإشارة هنا إلى أن موضوع البحث لم يعالج مباشرة من قبل بإحاطة شاملة بنفس مضمونه هذا، فهو موضوع ينتمي لدراسات متعددة لأنه متشعب الجوانب، فهو يقع ضمن دراسات الاتجاه السلوكي، وضمن دراسات التحليل العلمي للحياة السياسية، وضمن دراسات النماذج بصفة عامة... ولعل في تشعبه هذا ما يهيئ للباحث أن يقدم دراسة مترامية بكل أبعاد التحليل العلمي لعالم السياسة (الوطني والدولي) في أيامنا، وهي دراسة تفتقر لها المكتبة العربية.

وقد اختار الباحث هذا الموضوع نظراً لأهميته الأكاديمية من ناحية ولأصالته من ناحية أخرى. فهو يعطي فرصة للباحث للامام بكل القضايا المنهجية الخاصة بتحليل عالم السياسة.

كما يشير الباحث هنا إلى أن هذه النماذج التي سيتناولها بالدراسة والتقويم هي نماذج قدمت لفهم وتفسير عالم السياسة الوطني أو عالم السياسة الدولي في جملته، ومن ثم لن يعني الباحث بتلك النماذج التي تفسر قطاعاً معيناً من قطاعات عالم السياسة الوطني أو عالم السياسة الدولي (كالنماذج التي قدمت بصدد تفسير عملية "المشاركة السياسية"، أو لتفسير عملية "التفاوض" بين الدول...)، ويشير الباحث كذلك إلى

أن فترة الخمسينات والستينات هي الفترة التي غلب فيها تقديم نماذج لتحليل عالم السياسة الوطني أو الدولي في جملته، على حين أنه منذ السبعينات وحتى الآن - وعلى حد علم الباحث - لم تقدم نماذج نظرية تفسر عالم السياسة الوطني أو الدولي في جملته مما قدم منها في هذه الفترة قدم لكبي يفسر قطاعاً من قطاعات عالم السياسة الوطني أو الدولي.

هدف البحث:-

وبإذ عرف الباحث بموضوع بحثه يتبقى له هنا أن يوضح أنه يهدف من وراء هذا البحث (والذي يتمثل في دراسة النماذج النظرية التي قدمت لتفسير عالم السياسة) إلى تقويم هذه النماذج تقويماً منهجياً وموضوعياً، وتبعاً لذلك فإن موضوع البحث لن يقتصر على تصنيف النماذج المعاصرة في ضوء مفاهيمها وإنما يجاوز ذلك إلى نقدها من حيث بناؤها وأيضاً من حيث فاعليتها في دورها كأدوات للتحليل.

ومن هنا فإن هذا البحث هو بحث الاتجاهات والتيارات السلوكية المعاصرة وما قدمت هذه التيارات من "نماذج نظرية" استهدفت بها فهم وتفسير عالم السياسة، وهو نقدي لها في معنى أنه يبحث في هل أفلحت هذه النماذج في تفسير عالم السياسة تفسيراً يتلاءم مع طبيعته أم لا؟ وهكذا فإن هذه الدراسة هي دراسة تقييمية للنماذج النظرية السياسية المعاصرة بمنهجها وأدواتها ومفاهيمها في ضوء مدى قدرتها على كونها أداة صحيحة لفهم وتحليل عالم السياسة، وتبعاً لذلك فإن دور الباحث هنا يتحدد في تقديم عمل قولاه عرض شامل

في وحدة أكاديمية واحدة لكل الاتجاهات السلوكية المعاصرة بأدواتها ومفاهيمها المتباينة والتي استخدمت في بناء النماذج النظرية كأدوات ذهنية يستعان بها في فهم هذا العالم وفي تفسير أحداثه.

وجملة القول هنا أن هدف هذا البحث يتمثل بصفة أساسية في تقويم النماذج المعاصرة من حيث بناؤها ومن حيث صلاحيتها لتفسير عالم السياسة.

خطة البحث:-

هذا وحتى يصل الباحث إلى هدفه من بحثه، فقد رأى معالجة موضوع بحثه من ثانياً التقسيمات التالية:-

أولاً: فصل تمهيدي: يعرض فيه الباحث لموقع "النماذج النظرية" من الأدوات الذهنية للتحليل السياسي المعاصر، فيعرف الباحث هنا بالأدوات الذهنية للتحليل السياسي بصفة عامة (وهي تتمثل في المفاهيم والنماذج والنظريات)، ثم يعرض للمفاهيم ثم للنظريات فللنماذج بعد ذلك فيعرف بها ويتصنيفها في ضوء مفاهيم التحليل التي ترتبط بها أصحابها في بنائها.

ثانياً: للباب الأول: ويعرض فيه الباحث للسياق المنهجي للنماذج النظرية المعاصرة وذلك من ثانياً الفصلين التاليين:-

الفصل الأول: ويقوم فيه الباحث بعرض الخطوط الرئيسية التي يلتقي بها المعنيون بالنظرية السياسية المعاصرة - في الغرب - في تحليلهم لعالم السياسة (وذلك فيما قبل تبلور الاتجاه السلوكي) وذلك

من ثانياً مبحثين:

المبحث الأول: ويتناول فيه الباحث منهج التحليل الذي يلتقي عليه المعنيون بالنظرية السياسية المعاصرة وهو المنهج العلمي التجريبي الذي أصبح المنهج السائد - لديهم - في تحليل عالم السياسة تبعاً لما ينفرد به في مواجهة المناهج الأخرى بخاصيتين متمثلتين في: "الموضوعية: Objectivism" و"النسبية: Relativism".

المبحث الثاني: ويعرض فيه الباحث لمادة التحليل، حيث تمثل صلب عالم السياسة لدى المعنيين بالنظرية السياسية المعاصرة في "القوة" كمفهوم أساس، وتمثلت "وحدة التحليل: Unit of Analysis" - لديهم - في "الجماعة: group". ومن هنا يعرض الباحث لمفهوم الأساس الذي ارتبط به المعنيون بالنظرية السياسية المعاصرة في تحليلهم لعالم السياسة ولوحدة التحليل المستخدمة. ثم ينتقل الباحث لعرض مدى ملائمة المنهج العلمي التجريبي لدراسة الظواهر الاجتماعية بصفة عامة، ودراسة الظواهر السياسية بصفة خاصة.

الفصل الثاني: ويعرض فيه الباحث بالتفصيل لأبعاد الاتجاه السلوكي في التحليل السياسي المعاصر لأنه كان من وراء بناء النماذج المعاصرة وذلك من ثانياً المباحث التالية:-

المبحث الأول: ويعرض فيه الباحث لنشأة وتطور الاتجاه السلوكي ولأهدافه حيث كان يستهدف بناء نظرية عامة شاملة تفسر شتى علاقات المجتمع إلى جانب استهدافه التلطيف من معالجة القيم

التي وقف منها المنهج العلمي التجريبي موقفاً سلبياً، كما أنه استهدف الاهتمام بتحليل الجانب الديناميكي من عالم السياسة وذلك في مواجهة التحليل التقليدي الذي يعني بما يجب أن يكون.

المبحث الثاني: ويتناول فيه الباحث أبعاد الاتجاه السلوكي في التحليل السياسي، وذلك من حيث:-

أولاً: المادة.

ثانياً: المنهج.

ثالثاً: أدوات التحليل المستخدمة.

المبحث الثالث: ويقوم فيه الباحث بعرض للردة السلوكية نتيجة المغالاة في استخدام أدوات التحليل من جانب أصحاب الاتجاه السلوكي، وهي الردة التي عرفت باتجاه "ما بعد السلوكية: Post-Behavioralism".

المبحث الرابع: وفيه يعرض الباحث لأبعاد الاتجاه السلوكي في تحليل عالم السياسة الدولي ويعرض أيضاً للردة السلوكية في هذا الصدد.

المبحث الخامس: ويعرض فيه الباحث تقويم الاتجاه السلوكي من حيث:-

أولاً: أهدافه.

ثانياً: من حيث المادة والمنهج وأدوات التحليل المستخدمة.

ثالثاً: الباب الثاني: وفيه يتناول الباحث النماذج التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة، من ثانياً الفصلين التاليين:-

الفصل الأول: ويعرض فيه الباحث بالدراسة وللتقويم للنماذج التي قدمت لتفسير عالم السياسة الوطني، وذلك من ثانياً المباحث التالية:-

المبحث الأول: ويتناول فيه الباحث النماذج البنوية، فيقدم تعريفاً بالتحليل البنوي لعالم السياسة الوطني ثم يعرض الباحث لأبرز النماذج البنوية وهو نموذج الدكتور محمد طه بدوي.

المبحث الثاني: ويتناول فيه الباحث النماذج الوظيفية، فيعرف أولاً بالتحليل الوظيفي لعالم السياسة الوطني ثم لنموذج "الموند Almond" و هو يأتي في مقدمة النماذج الوظيفية التي قدمت لتفسير عالم السياسة الوطني.

المبحث الثالث: وفيه يعرض الباحث للنماذج النسقية، فيقدم تعريفاً بالتحليل النسقي لعالم السياسة الوطني ثم لنموذج "ليمتن: Easton" الذي يعد أكثر النماذج النسقية انتشاراً في تحليل عالم السياسة الوطني.

المبحث الرابع: ويعرض فيه الباحث للنماذج النسقية الاتصالية، حيث يعرف أولاً بالتحليل النسقي الاتصالي لعالم السياسة الوطني ثم يعرض لنموذج "دويتش: Deutsch" الذي يعد في مقدمة المعنيين بالتحليل النسقي الاتصالي لعالم السياسة الوطني.

الفصل الثاني: وفيه يتناول الباحث بالدراسة والتقويم للنماذج والنظريات التي قدمت لتفسير عالم السياسة الدولي، وذلك من ثانياً للمباحث التالية:--

المبحث الأول: ويتناول فيه الباحث مجموعة النماذج والنظريات التي قدمت لتفسير عالم السياسة الدولي من ثانياً مفهوم "ميزان القوة" بمدلوله العلمي، وهنا يشير الباحث إلى أن المعنيين بالنظرية العامة للعلاقات الدولية لم يعنوا بتقديم نماذج تستند إلى مفهوم "ميزان القوة" بمدلوله العلمي (على حد علم الباحث) لذلك فقد رأى الباحث أن يعرض لنظريات قدمت في هذا الشأن وعلى اعتبار أن النظرية أوسع نطاقاً من النموذج، ولأن شمولية عرض موضوع البحث تقتضي ذلك، فيعرض الباحث هنا لنظريتي: "مورجانتشو" الأمريكي و"أرون" الفرنسي.

المبحث الثاني: ويعرض فيه الباحث لمجموعة النماذج والنظريات التي قدمت لتفسير عالم السياسة الدولي من ثانياً مفهوم "ميزان القوة" بمدلوله النمطي، حيث يعرض هنا لنموذج "كابلان" الأمريكي، ولنظرية "دويتش" الأمريكي أيضاً.

المبحث الثالث: وفيه يعرض الباحث لمجموعة النماذج التي لم تستد إلى مفهوم "ميزان القوة" في تحليل عالم السياسة بملو له العلمى أو النمطى، بل لنماذج تفسر علاقات عالم السياسة الدولى من ثانياً سلوك صناعات القرارات الخارجية للوحدات السياسية، وفى مقدمة هذه النماذج : نموذج "سنايدر" الأمريكى، الذى سيعرض الباحث بالدراسة والتقديم له.

رابعاً: الخاتمة: وتتمثل فى تقرير "Report" يعرض فيه الباحث ما قدمه بصدد موضوع بحثه، وما انتهى إليه من تقييم فى شأنه.

الفصل التمهيدي

”نموذج النماذج النظرية من الأدوات الذهنية

للتحليل السياسي المعاصر”

في هذا الفصل التمهيدي يعرض الباحث التعريف بالأدوات الذهنية للتحليل السياسي بصفة عامة، والتي تتمثل في ”المفاهيم: Concepts“ و”النماذج: Models“ و”النظريات: Theories“، ثم يتناول كلاً منها بالتفصيل فيعرض أولاً: للمفاهيم، ثم للنظريات، فالنماذج بعد ذلك كتمهيد لموضوع الباب الأول.

التعريف بالأدوات الذهنية للتحليل السياسي بصفة عامة:-

إن التفسير العلمي للظواهر السياسية يقتضي استخدام أدوات التحليل من بينها أدوات التحليل الذهنية، وهي تلك الأدوات القابعة في ذهن الباحث، والتي يرتبط بها في بحثه من البداية فيستعين بها على تصور مادة بحثه المستهدفة من ناحية، وفي تحديد غايته من بحثه من ناحية أخرى.

وأدوات التحليل التي يعنى بها الباحث هنا هي تلك ”الأدوات الذهنية البحتة (وليس أدوات الاختبار العملية، أو أدوات الاستقراء الحي كالمقابلة أو الاستبيان)، ومن ثم المفاهيم، والنماذج النظرية والنظريات التي يستعين بها الباحث على فهمه لعلاقات الواقع المستهدف وعلى تحليله له. إن هذه الأدوات جميعاً لا تمثل أكثر من أدوات ذهنية - أي من عمل الذهن، فهي إما مجرد مفاهيم يتمثل بها الباحثون ما عليه بالفعل علاقات الواقع المستهدف فيستعينون بها على

تحليله، كمفهوم "البنية Structure" ومفهوم "النسق System" ... (١)
 وإما هي بناء ذهني للواقع فيستعان به على فهمه وتفسيره ، وهذا
 حال "النظريات"، وإما هي بناء ذهني (مصغر) للواقع يستعان به ليس
 فقط على فهمه وتفسيره بل والتوقع في شأنه، وهذا حال "النماذج
 النظرية".

وهكذا فإن كل هذه الأدوات الذهنية هي مجرد أدوات ذهنية
 يستعان بها على فهم الواقع المستهدف أو تفسيره، ومن ثم فهي أدوات
 للتفسير، ومن هنا كان ارتباط موضوعها بمستوى التفسير العلمي
 والذي هو الهدف النهائي للعلم، فالتفسير يمثل أعمق درجات التحليل
 العلمي وأعلى مستوياته. ذلك أن وصف الحالة التي عليها ظواهر
 الواقع، وتصنيف معطيات هذه الظواهر ليس هو الهدف النهائي للعلم،
 وإنما يتمثل الهدف النهائي للعلم في تفسير الظاهرة والكشف عن
 حقيقتها. وهنا يؤكد الباحث على أن هذه الأدوات التفسيرية لا تمثل
 وصفاً للواقع أو تسمية له، وإنما هي أدوات تتمثل بها ما عليه الواقع
 على وضع معين (٢) وفيما يلي تعريف بتلك الأدوات:-

أولاً: التعريف بالمفاهيم كأدوات ذهنية للتحليل السياسي.

ثانياً: التعريف بالنظريات كأدوات ذهنية للتحليل السياسي.

ثالثاً: التعريف بالنماذج النظرية كأدوات ذهنية للتحليل السياسي.

(١) انظر في هذا الصدد: د. محمد طه بنوي، منهج البحث العلمي، مرجع سابق، ص ٨٧.

(٢) انظر: د. محمد طه بنوي، النظرية السياسية - النظرية العامة للمعرفة السياسية. المكتب المصري الحديث،

١٩٨٦، ص ٣١٥، وص ٣٥٠.

أولاً: المفاهيم كأدوات ذهنية للتحليل السياسي:-

وبادئ ذي بدء يشير الباحث هنا إلى أن لفظة "المفهوم" Concept تعني فيما هو متفق عليه في "فلسفة العلوم Epistemology"^(١) تصورا ذهنيا لواقع معين، ومن ثم فالمفهوم أداة ذهنية تتصور بها الواقع السياسي على صورة معينة، فحين يذكر هذا المفهوم يستدعي لدى المشتغلين بالتحليل السياسي مجموعة من عناصر وعلاقات من علاقات الواقع السياسي المستهدف في البحث، ويؤكد الباحث هنا على أن "المفهوم" ليس هو تسمية لمادة البحث ولا وصفا لها (على نحو ما سلف)، وإنما هو مجرد تصور لهذه المادة على صورة معينة. أو بعبارة أخرى فإن "المفهوم ليس هو الظاهرة السياسية محل البحث بعينها. وإنما هو كأداة ذهنية للتحليل السياسي فكرة أو تجريد أو صورة ذهنية يتمثل بها الباحث سبتي الحالات الخاصة للظاهرة السياسية"^(٢) (لأحداث النوع كله)، فالسلطة السياسية - مثلاً - تعني كمفهوم كل حالات الاحتكار الشرعي لأدوات العنف في المجتمع بصرف النظر عن تبينها في الخصائص الذاتية، كأن

(١) "فلسفة العلوم" هي التي تعني بقضايا شاملة للمعرفة الإنسانية وبصرف النظر عن طبيعة المادة المستهدفة، ومن ثم تعني بقضايا مناهج البحث في مساها التجريدي الصرف - كقضايا فلسفية بحتة - وهي تسأل لذلك قضايا عامة مشتركة لشيء - مع فروع متفرعة ومن ثم فهي من العلوم جميعاً (طبيعية كنت أو اجتماعية) بمثابة الجزع المشترك أو علم العلوم، حيث تعني لفظة العلوم بقضايا عملية المعرفة والتي تمثل بصفة أصلية في قضايا طبيعة العلاقة بين طرفي هذه العملية وهما: "الكائن المتفكر" و"المادة المستهدفة"، من ناحية وفي مسائل إجراءات هذه العملية من ناحية أخرى. راجع في هذا الصدد: المرجع السابق، ص ٢٤٢ و ص ٢٤٤.

(٢) د. محمد طه بنوي، منهج البحث العلمي، مرجع سابق، ص ٦٢ و ص ٦٤.

تكون السلطة السياسية مشخصة أو منظمة، ومن هنا فالمفهوم أداة ذهنية يستعان بها في فهم وتفسير الواقع السياسي وظواهره، وهذا مؤداه أن الباحث 'ينتقل بالمفهوم من المحسوس إلى التجريد Abstraction' حيث يغطي المفهوم (بتصور ذهني) طائفة من المحسوسات ذات خواص عامة مشتركة ويصرف النظر عن الخصائص الذاتية لكل حالة منها وجملة القول هنا بشأن المفهوم أنه يعني لدى المعنيين بالتحليل السياسي التمثيل الذهني لطائفة من المحسوسات من ثانيا خواصها الرئيسية المشتركة^(١).

دور المفاهيم في التحليل السياسي:-

وحتى نستطيع أن نقف على دور المفاهيم في التحليل السياسي، يشير الباحث في البداية إلى أهمية المفاهيم في تحليل عالم السياسة. فعالم السياسة هو في حقيقته عالم للتصورات الذهنية، وأن محسوساته لا تعنى في ذاتها

(١) : وهذا تجدر الإشارة إلى التمييز بين: "المفهوم" و "التعريف: Definition، فالتعريف بالنسبة لطائفة معينة (لحدث النوع كله) يكون من ثانيا خصائصها المشتركة لنقول - مثلا - إن كل مجتمع سياسي يقوم على مجموعة من عناصر كفية ارتكمت على صلب السلطة السياسية تظهرها تجانس أفرادها تجانسا قوميا، وخضوع السلطة لوه للقاتون... يعرف بأنه جملة، ومن ثم تعرف الجملة من ثانيا خصائصها (أو إن شئنا من ثانيا عناصرها)، أما "الجملة" كمفهوم فهي نقطة حينما نتذكر استدعي لذهن المشتغلين بالدراسات السياسية هذه المجموعة من الخصائص.. من هنا كان التقارب بين "المفهوم" وبين "تعريف" فكلاهما يعني "العموم: Generalization" من ثانيا الخواص العامة الأساسية المشتركة بين أفراد النوع. لمزيد من التفصيل انظر في هذا المصدر: قطر: د. محمد طه بدوي، المرجع السابق، من ص ٦٢ إلى ص ٦٥. و انظر كذلك:-

Grawitz. Madeleine, Méthodes des Sciences Sociales, Dalloz, paris, 1974, pp. 23-25.

ولخصاً: د. السيد فتاحي و د. علي عبد المعطي محمد، المنطق وفلسفة البحث، دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية، ١٩٨٨، ص ٨٥.

شيئاً، وتوضيح ذلك فإن "السلطة السياسية" - مثلاً - كظاهرة سياسية تعني واقعاً سياسياً مركباً من عنصرين هما: السيطرة الفعلية المتمثلة في الاحتكار الفعلي لعوامل الإكراه المادي في المجتمع، وهذا عنصر محسوس، مع تمتلنا الجماعي (الضميري) لهذا الاحتكار كدأة لتحقيق المجتمع الهادئ، وهذا عنصر معنوي. إن هذا العنصر الضميري للبحث هو الذي يجعل من ذلك العنصر المادي ظاهرة سياسية هي "السلطة السياسية". وكذلك بالنسبة لمفهوم "السيادة: Souverainete" فهو وإن كان يقبع وراءه واقع محسوس إلا أن عناصر هذا الواقع لم تتجمع في مفهوم إلا بفضل أعمال ذهنية خلاقة بدأها الفقيه الفرنسي "بودان". إن السيادة كمفهوم هنا هي إذن لفظة تستدعي إلى الذهن واقعاً بعناصر معينة^(١).

هذا وانطلاقاً من تلك الأهمية "لمفاهيم" في مجال الدراسات السياسية يعرض الباحث هنا لدورها في التحليل السياسي من ثلأيا النقطتين التاليتين:-

أولاهما: التعريف "بمفاهيم الأساس: Basic Concepts" ودورها في تحليل عالم السياسة، وفي هذا الإطار يعرض الباحث للتساؤل التالئ: متى يكون المفهوم علمياً ومتى لا يكون علمياً؟.

ثانئتهما: التعريف "بمفاهيم التحليل: Analytical Concepts" ودورها في التحليل السياسي.

(١) لمزيد من هذا التفصيل في هذا شأن فطر: د. محمد طه بدوي، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص ٢٢ وأيضاً لنفس المؤلف: رواد الفكر السياسي الحديث وآثارهم في عالم السياسة، المكتب المصري الحديث، ١٩٦٧، ص ١٤.

أولاً: مفاهيم الأساس: "Basic Concepts": -

لكن علم من العلوم مفهوم أساس لدراسته متفق عليه بين المشتغلين به، يتمثلون به صلب عالمهم وينطلقون منه في شتى بحوثهم ونظرياتهم. ويعنسي مفهوم الأساس للمعرفة السياسية: نقطة الانطلاق أو مركز الاهتمام الذي تدور حوله الدراسات السياسية^(١). وهنا يتعين التنبية إلى دور "المنهج: Method" في تصوير مفهوم الأساس، فحينما كان المنهج الفلسفي سائداً في الدراسات السياسية حتى نهاية القرن التاسع عشر (وهو منهج فلاسفة السياسة وفقهاء القانون) كانت موضوعات المعرفة السياسية تعالج في ضوء ما يجب أن يكون. ذلك أن "الدولة" (الصورة الأخيرة لتطور المجتمع السياسي، والتي تنظم فيها السلطة السياسية تنظيمًا قانونياً مسبقاً) بدت لدى فلاسفة السياسة وفقهاء القانون أنها أمثل صور التنظيم السياسي للمجتمعات وأكثرها تحقيقاً لتكاملها، وأنها لذلك جديرة بأن تكون مركز الاهتمام للدراسات السياسية. هذا ولا يزال لذلك التحليل التقليدي (الذي يركز أصحابه من فلاسفة السياسة وفقهاء القانون إلى "النولة كمفهوم أساس للدراسات السياسية) أنصاراً حتى اليوم وإن كانوا قلة في مواجهة الاتجاه التجريبي المعاصر^(٢).

وحينما ارتبطت الدراسات السياسية في أعقاب الحرب العالمية الثانية بالمنهج العلمي التجريبي تغير مركز الاهتمام ومحور الدراسات السياسية تبعاً لتغير منهج التحليل، فانطلاقاً من كون علم السياسة الحديث نشأ علم تجريبي، والذي لا يعني إلا بالواقع وجوهره راح علماء السياسة التجريبيون

(١) انظر: د. محمد طه بدوي، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص ٢٥٥، وص ٢٥٦.

(٢) ترمجع السابق، ص ١٢٢، ص ١٢٤.

انعماءسرون يرفضون "الدولة" من حيث هي "التنظيم الأمثل" "القوة" كمفهوم أساس لعلمهم الجديد. فقد راحوا يربطون هذا العلم الناشئ بمركز اهتمام موضوعي بحث هو "القوة" وذلك على أساس ما تبين لهم - عن طريق الملاحظة والتجريب - من أن القوة وعلاقتها هي صلب عالم السياسة^(١). كما سيأتي ذلك تفصيلاً في حينه.

وانطلاقاً مما سبق يستطيع الباحث أن يميز هنا بين نوعين من المفاهيم "المفهوم الفلسفي"، و"المفهوم العلمي"، ويتمثل أساس التمييز هنا في المنهج المستخدم في تصوير المفهوم، فإذا كان المنهج المستخدم في تصوير المفهوم منهجاً فلسفياً كان المفهوم تبعاً لذلك مفهوماً "فلسفياً"، ويكون المفهوم "علمياً" إذا كان المنهج المستخدم في تصويره منهجاً علمياً. وفي القطاع الداخلي لعالم السياسة يعتبر مفهوم "الدولة" نموذجاً للمفاهيم الفلسفية، كما يعتبر مفهوم "القوة" نموذجاً للمفاهيم العلمية على نحو ما سلف. أما في القطاع الخارجي لعالم السياسة فإن مفهوم "الأمن الجماعي: Collective Security" و(الذي يتمثل مضمونه في أن تحل محل علاقات القوى حالة من الأمن تتحمل مسئوليتها الجماعة الدولية) يعتبر نموذجاً للمفاهيم الفلسفية، وذلك في مواجهة مفهوم "ميزان القوة: Balance of Power" كمفهوم علمي والذي نتصور به تفاعل القوى الدولية على وضع يخلع عليها درجة من الاكتران تحول دون الفوضى من ناحية أو الإمبراطورية العالمية من ناحية أخرى^(٢).

(١) برنارد هاجس، ص ١٢٤، ص ١٣٥.

(٢) نريد من تفصيل في هذا الشأن نشره د. محمد طه سوري، منخر إلى طم العلاقات الدولية، المكتب المصري الحديث، ١٩٧٧، ص ٢٥٨، ص ٢٥٩. ونسباً لفر لرنست: تطوير السياسة، المكتب المصري الحديث، ١٩٦٨، ص ٢٧ و ص ٣٨.

هذا وحتى يكون المفهوم علميا لا بد أن يتحقق تحقيقًا تجريبيًا، كما أن الارتباط بالمفاهيم العلمية منذ بداية البحث هي الضمانة الأولى لعلمية منهجه وموضوعية نتائجه بالنسبة للمعنيين بالتحليل السياسي. وهنا تجدر الإشارة إلى أن ارتباط الباحثين بالمفاهيم العلمية لا يعني الارتباط بأفكار مسبقة. ذلك أنه من مقدمات عمليات البحث العلمي أن يتجرد الباحث من أفكاره المسبقة عن الواقع السياسي المستهدف قبل البدء في تلك العمليات، بل وأن يظل يصارع تلك الأفكار المسبقة على طول خطوات بحثه من الملاحظة إلى التجريب.. هذا وطالما أن هذه المفاهيم محققة تحقيقًا تجريبيًا (أي مصورة من الواقع السياسي المستهدف بالملاحظة ومحققة صحتها بالتجريب) ومن ثم فهي مفاهيم علمية، فلا مفر من أن يستخدمها الباحث في إطار بحثه التجريبي، دون أن يكون ذلك ارتباطًا بأفكار مسبقة، ومن ثم فلا إهدار لعملية بحثه. فالمفاهيم العلمية على ذلك النحو يتعين على الباحث أن يرتبط بها في بحثه من حيث هي مفاهيم أساس للعلم كله، أو من حيث هي مفاهيم للتحليل^(١).

ثانياً: مفاهيم التحليل: Analytical Concepts*:-

وتستخدم مفاهيم التحليل كأدوات ذهنية للتحليل السياسي، وهي مفاهيم نقلت عن العلوم الطبيعية إلى مجال الدراسات الاجتماعية وذلك مع تسرب المنهج العلمي التجريبي من العلوم الطبيعية إلى مجال الدراسات الاجتماعية بدءاً بعلم الاجتماع في القرن التاسع عشر ثم علم الاقتصاد ثم علم السياسة

(١) راجع: د. محمد طه بدوي، النظرية السياسية. مرجع سابق، ص ٢٥٥. ولجذا لنفس المؤلف: منهج البحث العلمي، مرجع سابق، ص ١٢.

متأخراً، لكي تصبح هي الأخرى علوماً تجريبية، فإلى جانب تسرب المنهج التجريبي من العلوم الطبيعية إلى مجال الدراسات الاجتماعية نقلت مجموعة من مفاهيم جاهزة من حيث هي أدوات تحليل، وبخاصة عن علمي الأحياء والفيزياء. إنها مفاهيم: "البنية: Structure" و"الوظيفة: Function" نقلاً عن علم الأحياء، ومفهوم "النسق: System" و"الاتزان: Equilibrium" نقلاً عن علم الفيزياء، وهي مفاهيم يستخدمها الباحثون في مجال الدراسات السياسية حين ترتبط هذه الدراسات بالمنهج العلمي للتجربي، حيث يحدد الباحث مقدماً وقبل البدء في عملية بحثه المفهوم الذي سوف يستخدمه في تحليله لعالم السياسة، ومن ثم يحدد هدفه من البحث، فإذا أعلن الباحث مقدماً (أي قبل البدء في بحثه) أنه سيرتبط بمفهوم البنية كمفهوم تحليل يكون قد أعلن أنه سيعالج مادة البحث المستهدفة على أنها مادة مركبة من أجزاء وهو يسعى ببحثه هذا إلى الكشف عن هذه العناصر وتحديد موقع وحجم كل جزء منها من الكل فيكون التحليل بذلك تحليلاً بنوياً. أما إذا أعلن الباحث مقدماً أنه سيرتبط في بحثه بمفهوم "الوظيفة" يكون بذلك قد أعلن أنه سيعالج مادة البحث المستهدفة على أنها مادة تتمثل لديه في مجموعة من أدوار حينما تؤدي مجتمعة تمكن الكل من الاستمرار، ومن ثم يسعى الباحث للكشف عن هذه الأدوار وتحديد دور كل جزء منها في التمكين لاستمرار الكل وعندئذ يكون التحليل وظيفياً. وكذلك بالنسبة لمفهوم "النسق" و"الاتزان"، فحينما يرتبط بهما الباحث مقدماً في بحثه (على أساس أنهما مفهومان مترادفان) يكون قد أعلن أنه سيعالج مادة البحث باعتبارها تقوم على مجموعة عناصر متفاعلة تفاعلاً مستمراً على وضع يتحقق به اتزان الكل، ويكون قد اتجه إلى إعطاء تفسير لواقع معين من شأيا تفاعلي عناصره وكذلك - في نفس الوقت

- إعطاء تفسير لحالة الاتزان التي تتحقق لذلك الكل.

وانطلاقاً مما سبق تتضح أهمية المفاهيم ودورها بصفة عامة في التحليل السياسي، كما تبرز أهميتها بصفة خاصة في بناء "النماذج النظرية" على أساس أن هذه النماذج تبني ارتكازاً إلى أحد مفاهيم التحليل السالفة، فيسمى النموذج تبعا لمفهوم التحليل المستخدم، فالنموذج الذي يرتبط صاحبه بمفهوم "البنية" يصبح نموذجاً بنيوياً.. ، وهكذا ولنا عودة إلى ذلك بالتفصيل في حينه^(١).

- ثانياً: النظريات كأدوات ذهنية للتحليل السياسي:-

تعني لفظة "النظرية" Theory في مدلولها الاصطلاحي العام "مجموعة من فروض متسقة فيما بينها"، هذا وتوصف كل نظرية بأنها علمية أو لا علمية في ضوء المنهج المستخدم في تصوير فروضها. فالنظريات اللاعلمية: هي تلك النظريات التي لا تستقرأ فروضها من الواقع "بالملاحظة" وإنما تستنبط من مبادئ عامة جارية أو من أفكار شائعة أو من مسلمات لا تقبل للتحريض بالتجريب بطبيعتها، أو لم تكن قد مُحِصَت بالفعل تمحيصاً تجريبيّاً. أما النظريات العلمية: فهي تلك النظريات التي تستقرأ فروضها من ملاحظة الواقع الذي تعني به، ثم تُودع هذه الفروض بعد تحقيق صحتها بالتجريب في بناء ذهني تجريدي يستعين به الباحثون في فهم علاقات الواقع الذي تعنيه وفي تفسيره. كما يستطيع الباحث أن يتخذ منها مقدمة (فرضاً) لبحث جديد

(١) : راجع فيما تقدم مصدر دور المفاهيم في التحليل السياسي: المرجع السابق، من ص ٨٨ إلى ص ٩٥.

وليفناً: Gravity, Madeleine, op. Cit, pp. 373-375.

يسعى إلى الكشف عن دقائق لم تبلغها تلك النظرية. من هنا فإن عبارة "النظرية العلمية" تشير إلى تنظيم لواقع معين أو لظاهرة معينة - أي وضع بناء ذهني لهذا الواقع (أو الظاهرة) وحين يقف عليه الدارس يستطيع من ثباته أن يفهم أو يفسر هذا الواقع. من هنا فالنظرية العلمية هي بناء ذهني تتمثل به علاقات واقع معين، ومن ثم فهي تستخدم كمرشد لفهم وتفسير الواقع السياسي المستهدف^(١).

هذا ونظرا لأهمية الدور الذي تقوم به "النظريات" كأدوات ذهنية للتحليل السياسي، يعرض الباحث هنا لنماذج من النظريات السياسية العلمية واللاعلمية التي قُمت لتحليل عالم السياسة:-

- النظريات السياسية اللاعلمية (الفلسفية):-

وهي تلك النظريات التي تصور فروضها من مقدمات لا واقعية (على نحو ما صنف)، حال "نظرية المثل" التي قُمتها الفيلسوف اليوناني القديم "أفلاطون" حيث صور فروض نظريته من مقدمات ميتافيزيقية أدت إلى قوله بأن الفضيلة هي المعرفة، واعتبار أن هذه المعرفة هي التي تعني بالكشف عن حقائق الواقع في علم الميتافيزيق، وانتهى إلى تقديم صورة الحكومة المثلى من وجهة نظره (حكومة الفلاسفة). ومن النظريات الفلسفية كذلك نظرية "العقد السياسي" في القرنين السابع عشر والثامن عشر لكل من "هوبز"

(١) : انظر: د. محمد طه بدوي، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص ٢٤٩، ص ٢٦٦. ولعزت من التكميل بصدد بناء وصياغة النظريات انظر: د. محمد عارف عثمان، المنهج الكيفي والمنهج الكمي في علم الاجتماع - في ضوء نظرية التفاضل السوسيولوجي لدراسة التطور الاجتماعي، رسالة دكتوراه غير منشورة - كلية الآداب - جامعة القاهرة، ١٩٧١ من ص ٩٢ إلى ص ١٠٧.

و"لوك" و"روسو" حيث انطلقوا في تفسير نشأة المجتمع السياسي ونشأة السلطة السياسية من فروض عقلية صرفه تمثلت في فرضيـون أولهما: أن الأفراد ينتقلون من حالة الطبيعة إلى حالة المجتمع، وثانيهما: أن هذا الانتقال يتم بعقد، ولتنتهي كل منهم إلى تضمين هذين الفرضين مضامين مغايرة للآخرين (كل حسب وجهة نظره). وكذلك من النظريات الفلسفية "نظرية الدولة": فحتى نهاية القرن التاسع عشر كان من يعنون بالنظرية السياسية بمنهجها الفلسفي ينظرون إلى "الدولة" على أنها الإطار العام للنظرية السياسية، فكانت كل الدراسات السياسية آنذاك تُعنون "بالنظرية العامة للدولة" أو "بالدولة"، هذا ولا تزال "نظرية الدولة" تلقى في أيامنا اهتماماً من جانب دارسى القانون الدستوري والنظم السياسية.

وفي إطار عالم السياسة الدولي تأتي نظرية التنظيم الدولي كنظرية فلسفية. ذلك أن النظر إلى العلاقات الدولية من ثاباً مقدمات لا واقعية للانتهاء بالتحليل الفلسفي إلى القول بما يجب أن تكون عليه هذه العلاقات حتى تكون فاضلة أو مثالية، وبما قد ينتهي إليه هذا التحليل من أنماط دولية تتحقق بها هذه المثالية هو من شأن نظرية "التنظيم الدولي" والفلاسفة (أصحاب المنهج الفلسفي) والقانونيون (أصحاب المنهج القانوني) يلتقون حول ما يجب أن تكون عليه الجماعة الدولية ويستهدفون بأفكارهم حلولاً لمشكلة تحقيق السلام فيجودون في تصوير الوسائل إلى تحقيقه، فالفلاسفة يرون تحقيق السلام بالفضيلة، والقانونيون يرون تحقيق السلام بالقانون، وينشدون قيام حكومة عالمية تتفادى أسباب التصادم التي نتجت عن توزيع البشرية بين وحدات سياسية متميزة. هذا إلى جانب أن فقهاء القانون يتناولون

العلاقات الدولية في ضوء الأنماط التي تحكمها قواعد القانون الدولي، فلقد راحوا ينشغلون بتحليل هذه القواعد تحليلاً شاكياً في ضوء مصادرها الترضعية، وباعتبارها أداة تحقيق الجماعة الدولية الفاضلة^(١).

- النظريات السياسية العلمية:-

وتعني النظرية السياسية العلمية: (على نحو ما سلف) مجموعة فروض متسقة فيما بينها اتساقاً منطقيّاً تبدو لأصحابها أنها تمثل حقيقة واقع سياسي معين، ولقطة "الفرض: Hypothesis" تعني في منلولها المنهجي الإجابة المفترضة، في معنى أنه بملاحظة سير الظاهرة فإن الباحث يتصور حقيقة معينة يفسر بها الواقع، وهذا التصور لتلك الحقيقة هو الإجابة المفترضة (الفرض). من هنا فإن النظريات العلمية تتكون من مجموعة إجابات مفترضة. وأصحاب هذه النظريات (العلمية) في بنائهم لنظرياتهم يبدعون بملاحظة المادة المستهدفة (الواقع السياسي المستهدف)، ومن ثانياً الملاحظة الأولية يصورون فروضاً أولية، ثم ينتقلون بعد ذلك إلى التحقق من صحة هذه الفروض عن طريق التجريب، وذلك بعرض هذه الفروض على الواقع الأوسع زماناً ومكاناً، فإذا ما تبين مطابقة هذه الفروض للحالات المتعددة يكونون قد تثبتوا من صحتها ثم تعمم هذه الفروض على كل النوع (المادة المستهدفة) حيث تصبح الفروض الأولية فروضاً علمية. ومن مجموع هذه الفروض تبني النظرية العلمية التي تتخذ كمرشد لفهم وتفسير الواقع السياسي، وهكذا فإن النظرية السياسية بمنلولها التجريبي للمعاصر تعني

(١) : لعزيد من التفسير في هذا الصدد: انظر: د. محمد طه بنوي. مذكرات في الأصول العامة لتنظيم الدولي، مطبعة كرينيه لإخوان، بيروت، ١٩٧٣، ص ٢، ص ٣.

تتظير عالم السياسة تتظيراً علمياً عاماً - أي الانتهاء عن طريق الملاحظة والتجريب إلى بناء ذهني (نظري)، ومن ثم نظرية نتصور بها عالم السياسة في جملة (أو عالم السياسة الوطني أو عالم السياسة الدولي في حمانته). ولنتخذها أداة ذهنية لفهم ذلك العالم وتفسيره^(١).

ومن نماذج النظريات السياسية العلمية (الجزئية) التي قدمت في الغرب "نظرية الفصل بين السلطات" لمونتسكيو" الفرنسي التي قنمها في كتابه "روح القوانين: L'Esprit des Lois" (١٧٤٨م)، حيث صور "مونتسكيو" من واقع عصره بالملاحظة مجموعة فروض حقق صحتها بالتجريب فأصبحت فروضا علمية شكلت دعائم نظريته السياسية تلك. فلقد بدأ "مونتسكيو" في بناء نظريته عن الفصل بين السلطات من ثانياً فكرة أن السلطة "قوة" وأن القوة لا تقيد إلا قوة من طبيعتها، وعلى حد تعبيره: "إن ثمة تجربة خالدة تقطع بأن ما من صاحب سلطة إلا ويميل إلى العسف فيها وهو يستمر في ذلك حتى يجد ما يوقفه، وبحكم طبيعة الأشياء لا يوقف القوة إلا القوة Le "Pouvoir arrete le pouvoir"، ولقد نقل "مونتسكيو" فكرته هذه إلى سلطة الدولة ليرى في توزيعها (ومن ثم في تجزئتها) بين عدد من أجهزة ما يكفي لوقف كل جهاز منها "قوة" في وجه القوى الأخرى، فلا ينطلق أي منها بسلطة، وتأمين بذلك الحريات الفردية على نفسها من عنوان السلطة المطلقة المجمعة في يد واحدة، وفي معنى آخر فإن "مونتسكيو" قد تصور ضماناً لتقييد السلطة في تجزئتها بين عديد من هيئات، لكي تقف كل هيئة منها في وجه

(١) راجع فيما تقدم: د. محمد طه بدوي، ملوج البحث العلمي، مرجع سابق، ص ١١ إلى ص ١٣، وايضاً: د. ماهر عبد القادر محمد علي، دراسات في فلسفة العلوم، دار المعرفة لادمية بالإسكندرية، ١٩٩٠، ص ١٣٤، ص ١٣٥.

الأخرى^(١). ولكي يؤكد "مونتسكيو" لفكرته تلك (فكرة وقف القوة بالقوة) راح يعتقد مقارنة بين النظام الإنجليزي وبين النظام الفرنسي (في عصره) حيث لاحظ أن الشعب الإنجليزي ينعم بالحريات بينما الشعب الفرنسي ليس كذلك؛ وتبعاً لذلك اتجه إلى البحث عن العامل المتغير من وراء ذلك التباين بين النظامين، فتيين له أن من وراء هذا التباين عاملاً متغيراً هو قيام النظام الإنجليزي على الفصل بين السلطات حيث يقوم الملك على سلطة التنفيذ، ويقوم البرلمان على سلطة التشريع، ذلك بينما يجمع الملك في النظام الفرنسي بين سلطتي التشريع والتنفيذ، ومن ثم لا توجد قوة أخرى توقف قوة الملك أو تنفذها إذا ما تولى الملك إلى الاستبداد. من هنا راح "مونتسكيو" يربط ربطاً نهائياً بين الحرية من ناحية؛ وبين الفصل بين السلطات من ناحية أخرى - أي ربط بين الحرية وبين توزيع (تفكيك) السلطة (بين قوتين متوازنتين حتى لا تولى إحداها إلى الاستبداد) ربطاً نهائياً، ولينتهي "مونتسكيو" إلى التعميم في هذا الشأن بقوله: "إن أي نظام لا يفصل بين السلطات لا ضمانه للحرية لديه"^(٢).

وبهذا يكون "مونتسكيو" قد قدم نظريته العلمية عن الفصل بين السلطات، وهي "علمية" لأنه بناها من ثنائيا استخدامه للمنهج العلمي التجريبي بكل مقوماته بالبدء من الواقع بالملاحظة والانتهاؤ بشأنه إلى التعميم، بسلاً ولقد أشار "مونتسكيو" إلى أن حقائق عالم السياسة هي حقائق نسبية وليست

(١) : قظر : د. محمد طه بدوي، نظرية السياسة، مرجع سابق، ص ١١٦ و ص ١١٧.

(٢) : لمزيد من التفصيل في هذا الصدد قظر : د. محمد طه بدوي، رواد الفكر السياسي، مرجع سابق، ص ١٢٠،

مطلقة. ذلك أن الواقع الاجتماعي متغير بطبيعته، وتلك هي "النسبية" التي انتهى إليها العلم التجريبي في أيامنا، والتي هي أساس التحليل العلمي في مجال المجتمع، فعند تصوير فروض من واقع اجتماعي معين تصور على أساس أن هذا الواقع متغير بطبيعته، ومن ثم فلا بد من عرض تلك الفروض مرة أخرى على الواقع الجديد لاختبارها وتحقيق صحتها من جديد وهكذا..

من هنا فالنظريات العلمية لا بد وأن تتسم بخاصية "النسبية" حتى تكون علمية، وذلك تبعاً لكون الحقائق في مجال الظاهر الاجتماعية بصفة عامة والظواهر السياسية بصفة خاصة نسبية، ولكون "النظرية" أداة لفهم الواقع والمستهدف وتفسيره فلا يمكن أن تعتبر كذلك إلا إذا كانت فروضها مصورة من واقع محدد زماناً ومكاناً، ولا تصلح النظرية كأداة للتحليل إلا إذا بقيت خصائص الواقع المستهدف كما هي، فإذا ما لحقها التغير تعين الانصراف عن تلك النظرية والاتجاه إلى بناء نظرية جديدة من الواقع الجديد عن طريق الملاحظة. من هنا فإن النظريات العلمية التي قدمت في مجال الدراسات السياسية الأصل فيها أنها "مؤقتة" تبعاً لنسبية الواقع السياسي. ذلك بينما يدعي أصحاب النظريات اللاعلمية (حال نظرية المثل عند أفلاطون) أنها نظريات عامة - أي صالحة (كأداة للتحليل) لكل زمان ومكان، وهذا لا يلتقي مع نسبية الحقائق في مجال الدراسات السياسية على نحو ما سلف^(١).

هذا وفي قطاع عالم السياسة الدولي قدمت نظريات علمية (جزئية)، كنظرية "رائزل" الألماني (في نهاية القرن التاسع عشر)، حيث نبه "رائزل" إلى الآثار الحتمية للأوضاع الجغرافية فسي تشكيل خصائص وسلوك

(١) : راجع في هذا الشأن: د. محمد طه بدوي، النظرية السياسية. مرجع سابق، ص ٣٥١، ص ٣٥٢.

المجتمعات البشرية، ومن ثم أرسى علم جديد يتعين أن يركز إليه علم السياسة. لقد أراد "راتزل" - وأتباعه من بعده - أن يعطي لعلم السياسة (ونعلم العلاقات الدولية تبعاً لذلك) أساساً جغرافياً فكان علم "الجيو بوليتك: La Géopolitique". ذلك العلم الذي يعرفه أتباع "راتزل" بأنه علم دراسة العلاقة بين الأرض والسياسة، إنه العلم الذي يوضح كيف أن السياسة تجري على مقتضى حتميات جغرافية - أي كيف أن للعوامل الجغرافية (كالمناخ والتضاريس والموقع الجغرافي وغيرها) دوراً حتمياً في تشكيل سياسة الدول، ومن ثم فإن سياسة ما لا تركز إلى هذا العلم لا يقدر لها البقاء^(١)، "هذا وأمام فكرة الحتمية الجغرافية تلك والتي ارتكز عليها "راتزل" في نظريته عن طبيعة علاقة الأرض بالسياسة (وهي نظرية صور فروضها من الواقع الدولي بالملاحظة وحقق صحتها بالتجريب وانتهى إلى التعميم حيث قال بوجود علاقة حتم بين الأرض والسياسة) جاءت المدرسة الفرنسية (من الجغرافيين والتاريخيين الفرنسيين) على أثر ظهور كتابات "راتزل" وأصحاب هذه المدرسة الفرنسية ومنهم: "Jacques Ancel"، "Lucien Félure"، وإن كانوا "يلتقون فيما بينهم على أهمية العوامل الطبيعية (ومنها الجغرافية) إلا أنهم يرفضون "الحتمية الجغرافية" في مجال السياسة. ذلك بأنهم يؤكدون على دور الإنسان وقدرته على مغالبة البيئة الجغرافية بل والسيطرة عليها. إنها نسبة الحقائق عند الجغرافيين والتاريخيين الفرنسيين في مواجهة حتمية الحقائق عند "راتزل" وأتباعه^(٢).

(١) قطر: د. محمد طه بدوي، منخر إلى علم العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ١١٠، ص ١١١.

(٢) : المرجع السابق، ص ١٥٨ و ص ١٥٩.

وهنا تجدر الإشارة بصدد النظريات العلمية إلى أنه إذا صورت فروضها من ثانياً المنهج العلمي التجريبي وقد تراكت عليه النظرة السلوكية (والتي تعني النظر إلى النشاطات السياسية على أنها مجموعة من أفعال تحكمها دوافع وأحاسيس وإلى أن نعود إليها بالتفصيل لاحقاً)، سميت هذه النظرية "نظرية علمية سلوكية". كما يشير الباحث هنا أيضاً إلى أن النظرية العلمية في مجال الدراسات السياسية تكف عند حد كونها مرشداً لفهم وتفسير عالم السياسة، فلا تجاوز ذلك إلى التوقع "Prediction"، ذلك أنها تتعامل مع أنشطة لكائنات واعية ذات إرادة من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه يصعب التعبير عن هذه الأنشطة (السياسية) تعبيراً كمياً.

ثالثاً: "النماذج النظرية كأدوات ذهنية للتحليل السياسي المعاصر": -

ونعني "بالنموذج النظري: Theoretical Model" على نحو ما سلف، من حيث هو "نموذج": الصورة الذهنية المصغرة للواقع السياسي المستهدف من البحث، ونعني به من حيث هو "نظري" البناء الذهني الصرف الذي نستطيع به أن نتمثل ما عليه علاقات الواقع المستهدف من ارتباط أو توافق وذلك في شكل صورة مصغرة من النظرية، فبالغالب أن النظريات ينتهي أصحابها دائماً إلى تقديم "نماذج نظرية" مصغرة يستعان بها على فهم الواقع المستهدف وتصور علاقاته^(١).

(١) رابع في هذا الصدد: جان مينو، مدخل لعلم السياسة، ترجمة جورج بونز، مكتبة الفكر الجامعي، عرند، بيروت، ١٩٦٧، من ص ٣٧: ٥٩.

- التمييز بين "النظرية" و"النموذج النظري": -

وهنا يشير الباحث إلى التمييز بين "النظرية: Theory" و"النموذج النظري" بصفة عامة: فاولاً: تعد النظرية بناءً ذهنياً كبيراً مفصلاً، على حين يعد النموذج النظري بناءً ذهنياً مصغراً (نظرية مصغرة)، ومن هنا تمثل النظرية المرحلة الأولى إلى بناء النماذج النظرية. فالنموذج يبني استناداً إلى ما تقدمه النظرية من فروض ومفاهيم (علمية) وهو قد يأتي موضعاً لها. ثانياً: أن النظرية (العلمية) تبني من مجموعة فروض (بينما النظرية الفلسفية قد تبني من مجموعة مفاهيم فلسفية أو فروض فلسفية)، أما النموذج النظري (العلمي) فهو إما أن يبني من مجموعة فروض علمية كالنظرية، وإما أن يبني من مجموعة مفاهيم علمية (كمفهوم القوة - النسق... إلخ). ثالثاً: أن النظرية تبني من أجل الفهم والتفسير فقط بصدد الواقع المستهدف، بينما يدعي أصحاب النماذج أنها تبني من أجل التفسير والتوقع بشأن الواقع المستهدف، حيث توجد نماذج صالحة تستخدم للفهم والتفسير والتوقع بصدد الواقع المستهدف وهي النماذج القياسية التي قدمت من جانب "الاقتصاديين القياسيين: Econometres" وهي نماذج تنتشر في علم الاقتصاد نظراً لما تنسم به ظواهر هذا العلم من غلبة للكم على الكيف الأمر الذي يتيح لهذه النماذج أن تصور في بناء تجريبي (إحصائي رياضي). أما بصدد ظواهر عالم السياسة فإن بناء نماذج صالحة، ومن ثم تصوير عالم السياسة الوطني أو الدولي على أساس إحصائي رياضي يقصد اتخاذ هذه النماذج أداة للتوقع هو أمر فيه كثير من المغالاة. ذلك أن هذا الأمر فيه تجاهل للدور الفعال للتنظيم

الإرادي والقرارات التاريخية للقيادات في عالم السياسة، كما سيأتي^(١).

- النماذج العلمية:-

وهنا يؤكد الباحث على دور المنهج في بناء النماذج النظرية. ذلك أن النماذج كصورة مصغرة للنظرية تصبح علمية أو لا علمية في ضوء المنهج المستخدم في بنائها، فإذا كانت فروضها مستقاة من الواقع عن طريق الملاحظة وتحقق صحتها بالتجريب فهي نماذج علمية، وإذا كانت فروضها مستنبطة من مقدمات لا واقعية (ميتافيزيقية - عقلية ... إلخ) فهي نماذج لا علمية. ويصند النماذج التي قدمت في عصرنا، والتي ميعرض لها الباحث تفصيلاً فيما بعد، هي نماذج "علمية" فأصحاب هذه النماذج المعاصرة يلتصقون على خطوط رئيسية عند بنائهم لها تتمثل بإيجاز فيما يلي (والى أن نعود إلى ذلك بالتفصيل في حينه):-

أولاً: الالتقاء على أن مادة المعرفة السياسية هي النشاطات السياسية.

ثانياً: الالتقاء على المنهج العلمي التجريبي وقد تراكمت عليه النظرة السلوكية عند تحليل تلك النشاطات السياسية.

ثالثاً: الانطلاق من مجموعة من مفاهيم جاهزة لعلوم سبقت علم السياسة في ارتباطها بالمنهج التجريبي، وهي مفاهيم "القوة" و"البنية" و"الوظيفة" و"النسق" و"الاتزان"، وكلها من مفاهيم العلوم البيولوجية والفيزيائية

(١): راجع بصدد التمييز بين النموذج و النظرية:-

Varma. S.P, Modern Political Theory, A critical survey, vikas publishing House PVT LTD., New Delhi, 1975 pp. 314-316.

أصلاً (كما سلف).

ويجدر التنبيه هنا إلى أن "النماذج النظرية" كأدوات ذهنية للتحليل السياسي ينحصر دورها في مجال السياسة في كونها أدوات يسترشد بها في فهم وتفسير الواقع دون أن تجاوز ذلك إلى التوقع والتنبؤ نظراً لطبيعة الواقع السياسي المتغير من ناحية، ومن ناحية أخرى نظراً لطبيعة الظواهر السياسية غير القابلة للقياس الكمي (إلا في مجالات محدودة كقياس الرأي العام والاتجاهات السياسية أو في مجال دراسة ظاهرة التصويت الانتخابي..) حيث إن الغلبة في الظواهر السياسية تكون للجانب الكيفي دون الجانب الحسي منها. لذلك يندر أن تصور فروض "النماذج النظرية السياسية" إحصائياً ورياضياً، ومن ثم فالتوقع أمر صعب بصدد ظواهر عالم السياسة تبعاً لكون الإرادة الإنسانية تلعب دوراً خطيراً في عالم السياسة. وانطلاقاً مما سبق فإن الباحث يؤكد هنا على أمور ثلاثة بصدد "النماذج النظرية" كأدوات ذهنية للتحليل السياسي هي:-

أولاً: أن هذه النماذج النظرية ليست وصفاً للواقع السياسي المستهدف وإنما هي تصور ذهني لعلاقات ذلك الواقع، ومن ثم فهي مجرد أداة من أدوات التحليل لواقع عالم السياسة، وليست هي - في شيء - أداة لوصف هذا الواقع. ذلك أن الوصف هو تبيان للحالة التي عليها ظاهر الواقع ومن ثم مسح لظاهرة، وهو بهذا لا ينفذ إلى أغواره، ومن ثم لا يعني بتصوير حقائقه. بينما النماذج لا تقدم صورة لظاهر الواقع وإنما هي مجموعة فروض أو مفاهيم بعلاقات متسقة اتساقاً منطقياً تبدو لواقعيتها أنها معبرة عن

الحقائق الكامنة في أغوار الواقع وراء ظاهره^(١).

ثانياً: أن هذه النماذج "لا بد وأن تكون" مؤقتة - تبعاً لكونها "علمية" - من حيث صلاحيتها كأداة للتحليل السياسي، شأنها في ذلك شأن أي "مفهوم" أو "نظرية" أو فرض علمي، ومهما تحققت صحتها بالتجريب. إن هذه النماذج تظل - كذلك جميعاً - صالحة كأداة للتحليل السياسي طالما ظلت تعبر عن الواقع، حتى إذا ما ثبتت مجافاته لها تعين الانصراف عنها، وإلا كان من شأن الإصرار على استخدامها رغم ذلك إخضاع الواقع لها، وفي هذا تجميد للمعرفة في شأنه، وخروج على التفكير العلمي^(٢) تبعاً للخروج على فكرة "دائرية البحث العلمي" وتسمية الحقائق.

ثالثاً: أن هذه النماذج لا بد وأن تكون "محددة". ذلك أن البعض من أصحاب هذه النماذج (كايستن، والموند، وغيرهما...) يدعون بأن نماذجهم "نماذج عامة" - أي تمثل صورة مصغرة تجريدية لعالم السياسة الوطني في جملته وعلى تباين الزمان والمكان، وفي هذا تجاهل لمتغيرات البيئة الاجتماعية لعالم السياسة والتي تؤثر تأثيراً بالغاً على النشاطات السياسية من أفكار وقيم وتقاليد وأعراف ونظم وأوضاع حضارية وغيرها، فهذه متغيرة من مجتمع إلى آخر بل ومن زمان إلى زمان بالنسبة للمجتمع الواحد. إن مجرد هذا التجاهل يبعد هذه النماذج عن الموضوعية التي قوامها ارتباط الباحث في أي تحليل علمي لأي نشاط اجتماعي بأوضاع بيئته الاجتماعية^(٣).

(١) : انظر في هذا الشأن: د. محمد طه بدوي، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص ٢٥٠.

(٢) : انظر المرجع السابق، ص ٣٥٠.

(٣) : نفس المرجع السابق، ص ٢٥١.

من هنا تأتي "النماذج المحددة" في مواجه تلك "النماذج العامة". والنموذج المحدد يعني الصورة التجريدية لعالم السياسة الوطني أو الدولي المعين بالزمان والمكان أو بالنسبة لمجتمعات تشترك في أوضاع اجتماعية وحضارية وثقافية معينة، كأن يصور "النموذج النظري" الحياة السياسية الأمريكية المعاصرة أو الحياة السياسية للعالم النامي المعاصر..^(١) وهكذا فإن النماذج النظرية لا توصف بأنها "محددة" إلا إذا صورت فروضها من علاقات واقع (كيان) محدد زماناً ومكاناً، وهي بذلك تأتي مستجيبة لفكرة نسبية الحقائق، وتبعاً لذلك فإن هذه النماذج هي وحدها الجديرة بأن توصف بأنها "علمية". وانطلاقاً مما سبق فإن ادعاء كل من "إيستن" و"الموند" (وغيرهما) بأن نموذجهما (على نحو ما سيأتي) صالحان لتفسير الحياة السياسية على إطلاقها (ومن ثم ادعاء بأنها نماذج عامة) أمر فيه مغالطة. ذلك أن هذين النموذجين قد جاء تعبيراً عن واقع الحياة السياسية في مجتمعات العالم الحر (الليبرالي) المعاصر الذي استلهم منه "إيستن" و"الموند" فروضهما في بناء نموذجيهما، حيث تأتي هذه النماذج "شديدة الارتباط بواقع سياسي قوامه جماعات مصالح وأحزاب متعددة متنافسة تنافساً حراً بقوى فعالية تسعى إلى التأثير على قوة أجهزة سلطة الدولة أو الوصول إليها لممارسة مظاهرها ممارسة مقيدة بقيوداً دستورياً. وتبعاً لذلك تأتي عدم صلاحية مثل هذه النماذج لفهم وتفسير الحياة السياسية في مجتمعات لا تتسم بهذه الخواص حال مجتمعات السلطة المشخصة القديمة، وحال مجتمعات "النظم الشمولية" المعاصرة (كالنازية والبلشفية) حيث يجمع الحزب الواحد بين احتكاره للحياة السياسية وسلطة الدولة معاً، ومن ثم النشاط السياسي

(١) نذر المرجع السابق، ص ٣٥١، ص ٣٥٢.

على مستوى المجتمع الكلي قاطبة^(١).

وهنا يشير الباحث إلى أن "النموذج النظري" يجوز أن يكون "عاما" - في معنى أنه يمثل صورة مصغرة تجريدية للحياة السياسية أو للحياة الاقتصادية في جملتها، وعلى تباين الزمان والمكان، وهو بذلك يقترب من النظريات العامة التجريدية والتي بحكم عموميتها لا تدخل في الاعتبار الحقائق النسبية المتغيرة بتغير وضعيات البيئة فتسأل بذلك مفتقرة إلى الموضوعية.. ولعل من أبرز النماذج الاقتصادية "العامة التجريدية" هو نموذج "الاراس - باريتو". ذلك البناء الرياضي البحث ومن ثم التجريدي الاستنباطي الخالص الذي قمنته مدرسة "لوزان" الرياضية، تفسيراً للحياة الاقتصادية في جملتها وعلى تباين الزمان والمكان ... وجدير بالذكر هنا الإشارة إلى عمومية هذا النموذج واعتماد أصحابه في تصويره على عمليات التبادل الرياضي الصرف انطلاقاً من مبادئ عامة جارية، ومن ثم إبتعاده عن الاختبارية، قد جعل منه نموذجاً نظرياً عاجزاً تماماً عن أن يكون أداة للتوقع في شأن الكيانات الاقتصادية "المحددة"، وذلك تبعاً لما يختص به كل كيان اقتصادي معين من خواص هي معطيات بيئته، الأمر الذي يؤدي إلى ضرورة مراعاة هذه الخواص في تفسير وفهم علاقات كل كيان بذاته^(٢). هذا وفي مجال عالم السياسة فإنه يصعب وجود نموذج نظري عام يبنى بناءاً رياضياً بحثاً لتفسير الحياة السياسية أو الدولية في جملتها وعلى تباين الزمان والمكان نظراً لطبيعة عالم السياسة الذي يغلب على ظواهره الطابع الكيفي

(١) المرجع السابق، ص ٣٥٤.

(٢) : راجع في هذا الصدد: د. محمد طه بدوي، منهج البحث العلمي، مرجع سابق، ص ١٠٢ و ١٠٣.

(القيمي)^(١).

وجملة القول هنا فإن النموذج النظري - المحدد والمؤقت - الذي يستجيب إلى فكرة نسبية الحقائق هو الذي يؤدي وظيفة فهم وتفسير الواقع السياسي^(٢).

النماذج العملية:

وهنا تجدر الإشارة كذلك إلى نوعية أخرى من النماذج العلمية، وهي النماذج العملية، إنها تلك النماذج النظرية التي لا يقتصر دورها فقط على الاسترشاد بها في فهم وتفسير الواقع المستهدف، بل تتجاوز ذلك إلى قدرتها على التنبؤ في شأن الواقع المستهدف وذلك في الأجل القصير طالما لم يطرأ على وضعيات وأوضاع بينتها الاجتماعية تفسيرات تؤثر في سلوكيات الجماعة. ذلك أن فروضها مصورة من واقع بينتها تصوريا كليا بالملاحظة ومحققة صحتها بالتجريب بما يتحقق لها من موضوعية تجعلها أداة صالحة لفهم ذلك الواقع في مجتمعه المحدد، وفي هذا استجابة لنسبية الحقائق التي أضحت من سمات العلم الموضوعي في عصرنا. من هنا فإن النماذج "العملية" توصف بأنها محددة (لأن فروضها مصورة من واقع محدد زمانا ومكانا)، وهي بالضرورة "مؤقتة" تبعا للتفسير الذي يطرأ على الواقع المستهدف فعندئذ تفقد صلاحيتها كأداة ذهنية للفهم والتفسير والتوقع،

(١) : المرجع السابق، ص ١٠٢.

(٢) : لمزيد من التفصيل فيما تقدم فطر:-

- William Lapierre, Jean - Op, Cit, pp. 9-21.

- Duverger, Maurice, Op. Cit, PP. 338-374.

وصلاحيتهما للتوقع يكون إذا كانت قد بنيت بنسب إحصائية رياضية - أي باستخدام الإحصاء كأداة للملاحظة واستخدام الرياضة كأداة للتعميم - فحينئذ تكون صالحة كأداة للتوقع. من هنا فإن النماذج العملية تعتمد في بنائها على أسس ثلاثة:-

أولها: الارتباط بالكيانات المحددة (بأوضاع محددة).

ثانيها: الاعتماد على الإحصاء كأداة لملاحظة تلك الأوضاع.

ثالثها: الامتناع بالرياضة كأداة للتعبير وكأسلوب للتدليل العقلي بهدف التوصل إلى تصوير الحقائق "النسبية" التي تحكم علاقات معطيات الكيانات المستهدفة في شكل علاقات "دالة" - أو في معنى أخسر في شكل قوانين نسبية مصورة تصويراً رياضياً.

وجملة القول هنا أن منهج تصوير النماذج "العملية" هو منهج يجمع بين الملاحظة الإحصائية وبين التدليل الرياضي.

والحق أن النماذج "العملية" - في مدلولها المتقدم - قد أضحت تمثل أداة شائعة في علم الاقتصاد من أدوات للتفسير والتوقع "الأمر الذي يتيح لهذه النماذج أن تصور في بناء إحصائي رياضي في آن واحد، ومن ثم اختباري منطقي، وذلك بالنسبة لمعطيات الواقع الاقتصادي القابلة للقياس الكمي، إلا أن طبيعة الأوضاع السياسية والتي يغلب عليها الطابع الكيفي القيمي قد أخرت ظهور مثل هذه النماذج في عالم السياسة. بل إن الذي قدم منها في هذه المجالات لا يزال يفتقر إلى البناء الإحصائي الرياضي الذي يتيح

للمودج أن يجاوز دوره كأداة لفهم الواقع وتفسيره إلى التوقع في شأنه^(١).
إن البناء الإحصائي الرياضي لا يستجيب إلا للظواهر الكمية التي تقبل
بطبيعتها القياسي الكمي من ناحية، وأن ترفع من الواقع في صيغ رقمية من
ناحية أخرى، وهذان الأمران لا يصلحان مع الظواهر السياسية التي يغلب
عليها الطابع الكيفي على نحو ما سلف^(٢).

تصنيف النماذج النظرية:-

وبصدد تصنيف النماذج النظرية يشير الباحث إلى أن كل النماذج التي
قدمت في أيامنا لفهم وتفسير عالم السياسة الوطني أو الدولي (في جملته) هي
نماذج علمية تفسيرية (وليست عملية)، وبصفة عامة يمكن تصنيف هذه
النماذج النظرية إلى مجموعتين:-

أولاهما: مجموعة قدمت لتفسير عالم السياسة الوطني.

الأخرى: مجموعة قدمت لتفسير عالم السياسة الدولي.

هذا وفي داخل كل مجموعة من هاتين المجموعتين تصنيف تحتي كما يلي:-

أولاً: مجموعة النماذج التي قدمت لتفسير عالم السياسة الوطني:-

وفي إطار هذه المجموعة من النماذج هناك تصنيف تحتي ونلتك تبعاً
لمفاهيم التحليل المستخدمة في بنائها وهذه المفاهيم نقلت (على نحو ما سلف)

(١) انظر: د. محمد طه بدوي، المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٢) : راجع فيما تقدم بصدد النماذج العملية، للمرجع السابق، ص ٥٢، ص ٥٣، ص ١٠١.

ص ١٠٢.

عن العلوم الطبيعية وبصفة خاصة عن علمي الأحياء والفيزياء وكل هذا في إطار المنهج العلمي التجريبي، وهي مفاهيم علمية يرتبط بها الباحث كأدوات ذهنية للتحليل حيث تحدد مقدماً في بناء النماذج شأنها في ذلك شأن مفهوم الأساس للعلم كله. وهذه المفاهيم التحليلية تتمثل في مفهوم "البنية" و"الوظيفة" نقلاً عن علم الأحياء ومفهوم "النسق" و"الاتزان" نقلاً عن علم الفيزياء حيث يعلن كل صاحب نموذج أنه سيحلل عالم السياسة الوطني تحليلاً بنويماً أو نسقياً أو وظيفياً وهكذا.

ثانياً: مجموعة النماذج التي قدمت لتفسير عالم السياسة الدولي:-

وبالنسبة لمجموعة النماذج التي قدمت لفهم وتفسير عالم السياسة الدولي (في جملته)، فالباحث أن يقتصر هنا على تقديم النماذج النظرية التي قدمت في هذا الشأن، بل وسيعرض كذلك للنظريات التي قدمت لفهم وتفسير عالم السياسة الدولي على أساس أن "النظرية" أوسع نطاقاً من النموذج النظري حيث تستوعب تنظيراً شاملاً لعالم السياسة في جملته. وهنا تأتي كل النماذج والنظريات التي قدمت لتفسير عالم السياسة الدولي انطلاقاً من مفهوم "ميزان القوة" *"Balance of Power"*، وسيتم تصنيف هذه النماذج والنظريات على أساس وجود نظريتين تحليليتين بصدد مفهوم "ميزان القوة"، أولاهما: نظرية موضوعية تستند إلى مفهوم "ميزان القوة" بملوله العلمي وهي نظرية أصحاب مجموعة نماذج ونظريات الاتزان الثلاثي، وفي هذا الصدد نظراً لعدم وجود نماذج نظرية (على حد علم الباحث) يعرض الباحث لنظرية "مورجانتو" الأمريكي والتي نيلها بنموذج توضيحي، وكذلك نظرية "ريسون" أرون الفرنسي. والأخرى: نظرية نمطية تستند إلى مفهوم "ميزان القوة"

بمذاوله النمطي، وهي نظرة أصحاب مجموعة نماذج ونظريات الاتزان النمطي، وهنا يعرض الباحث لنظرية "دويتش" ونموذج "كابلان" الأمريكيين.

كما سيعرض الباحث هنا كذلك لمجموعة النماذج التي تحلل علاقات عالم السياسة الدولي التي لا تركز على مفهوم "ميزان القوة" بمذاوله النمطي أو العلمي، بل تحلل علاقات عالم السياسة الدولي من شأيا سلوك صناعات القرارات الخارجية للدول كنموذج "سنايدر".

الباب الأول

السياق المنهجي للنماذج النظرية المعاصرة

في هذا الباب يتناول الباحث السياق المنهجي للنماذج النظرية - أي يتناول الكيفية التي تبنى بها هذه النماذج، وذلك من خلال الفصلين التاليين:-

الفصل الأول:-

ويتناول فيه الباحث الخطوط الرئيسية التي يلتقي عليها المعنيون بالنظرية السياسية المعاصرة في تحليلهم لعالم السياسة وذلك من حيث المادة والمنهج وأدوات التحليل المستخدمة.

الفصل الثاني:-

ويتناول فيه الباحث الاتجاه الملوكي بالتفصيل - كاتجاه مستراكم على المنهج العلمي التجريبي - باعتباره كان يمثل الاتجاه الغالب لأصحاب هذه النماذج، فيعرض الباحث لأبعاد هذا الاتجاه في التحليل السياسي من حيث المادة والمنهج وأدوات التحليل المستخدمة.

الفصل الأول

الخطوط الرئيسية التي يلتقي عليها المعنيون بالنظرية السياسية

المعاصرة في تحليلهم لعالم السياسة

في هذا الفصل يتناول الباحث الخطوط الرئيسية التي يلتقي عليها المعنيون بالنظرية السياسية المعاصرة في تحليلهم لعالم السياسة من حيث المادة والمنهج وأدوات التحليل، وذلك في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية - تلك الفترة التي شهدت استقرار المنهج العلمي التجريبي في تحليل عالم السياسة في الغرب المعاصر (وقيل أن يتبلور الاتجاه السلوكي هناك). ذلك أن أصحاب النماذج المعاصرة قد ارتبطوا في بنائهم لنماذجهم بالمنهج العلمي التجريبي إلى جانب أنهم أسهموا إسهاماً كبيراً في تحديد مفهوم "القوة" كمفهوم أساس لمادة المعرفة السياسية. من هنا ولكي نقف على الكيفية التي تبنى بها هذه النماذج فإن ذلك يقتضي تناول تلك الخطوط المشتركة للمعنيين بالنظرية السياسية المعاصرة من خلال المبحثين التاليين^(١):-

المبحث الأول: من حيث المادة.

المبحث الثاني: من حيث المنهج.

وبادئ ذي بدء يشير الباحث هنا إلى أن علم السياسة كعلم تجريبي متميز عن المعارف التقليدية المتقدمة (القانون والتاريخ والفلسفة) بمبادئه ومنهجه، وهذا التميز يتركز إلى جهود الباحثين الأمريكيين للتجريبية في القرن

(١) وعلى أساس أن الباحث قد عرض في الفصل التمهيدي لأدوات التحليل المستخدمة.

العشرين في مجال تحديد مادة علم السياسة والتي لا تزال تشغل المعنيين بالدراسات السياسية حتى يومنا، إنها مسألة تحديد مادة علم السياسة ومن ثم تحديد نقطة الانطلاق أو مركز الاهتمام الذي تدور حوله دراسة هذا العلم أو مفهوم الأساس: Basic Concept " الذي تتمثل به الظاهرة الأم لشتى ظواهر الواقع السياسي الذي هو مادة هذا العلم. ذلك بأن تقدم المنهج العلمي التجريبي في الدراسات السياسية قد راح ينبه إلى أن للعلاقات السياسية خواص تتميز بها عما عداها من علاقات الواقع الاجتماعي، وأنها لذلك جديرة بأن يعني بها تجريبيون متخصصون^(١).

هذا ولقد ارتبطت نشأة علم السياسة الحديث كعلم تجريبي له ذاتيته بأمرين: أولهما: ظهور المنهج التجريبي في الدراسات الاجتماعية ، وثانيهما اقتناع الباحثين التجريبيين بأن لعلم السياسة مركز اهتمام يتعين أن تنطلق منه دراساته، وقد خلصوا إليه بالملاحظة والتجريب، وهو ليس مفهوم الأساس الذي كانت تدور حوله الدراسات السياسية في المناهج التقليدية السابقة (الفلسفة والقانون) والذي كان يتمثل في "الدولة" كمفهوم أساس. وبهاتين الخاصيتين راح علم السياسة المعاصر يحقق ذاتيته في مواجهة الدراسات التقليدية التي تشاركه نفس المجال (الدراسات القانونية والفلسفية)، ولكي يصبح العلم الذي يعني بتحليل عالم السياسة تحليلاً تجريبياً، واعتبار أن صلب عالم السياسة هو "القوة"^(٢) كما سيأتي. هذا ويشيع استعمال عبارة "النظرية للسياسة: Political Theory" في لهجة المعرفة السياسية المعاصرة

(١) : انظر: د. محمد طه بدوي، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص ١٨، ص ١٩.

(٢) : المرجع السابق ص ١٩.

كتسمية أكاديمية لعلم السياسة، أو كتسمية للدراسة التحليلية (العلمية) لعالم السياسة، وذلك على الرغم من أن لكل من العبارتين مدلوله الدقيق الخاص به فعلم السياسة يعني بتحليل الظواهر السياسية، بينما تعني النظرية السياسية بمدلولها التجريبي المعاصر تنظير الحياة للسياسة تنظيراً علمياً عاماً - أي الانتهاء عن طريق الملاحظة والتجريب إلى بناء ذهني (نظري)، ومن ثم نظرية نتصور بها الحياة السياسية (أو الحياة الدولية) في جملتها، ولنتخذها أدلة ذهنية لفهم تلك الحياة وتفسيرها^(١).

وهكذا فإن "النظرية السياسية" تهين لنا تجاوز التعريف بعلم السياسة من حيث مادته ومنهجه إلى تناول أدوات تحليل الحياة السياسية أو إلى إبراز ما انتهى إليه علماء السياسة التجريبيون المعاصرون من نظريات تفسيرية ونماذج توضيحية لتلك الحياة^(٢).

وانطلاقاً مما سبق يعرض الباحث هنا لمادة ومنهج النظرية السياسية المعاصرة ولأدوات التحليل المستخدمة، أو بعبارة أخرى للخطوط الرئيسية التي يلتقي عليها المعنيون بالنظرية السياسية المعاصرة في تحليلهم لعالم السياسة (فيما قبل تراكم النظرة السلوكية على التحليل التجريبي المعاصر) وذلك من حيث المادة والمنهج، من خلال المبحثين التاليين:

(١) : نفس المرجع السابق، ص ١١.

(٢) : المرجع السابق، نفس الصفحة.

المبحث الأول

مادة التحليل^(١)

وتتمثل مادة التحليل لدى المعنيين بالنظرية السياسية في الظواهر السياسية التي يستهدف علم السياسة (وعلم العلاقات الدولية) الكشف عن حقيقتها. وللفظة للظاهرة: "Phenomenon" تعني في الاصطلاح "مادة المعرفة وموقف العقل المتقدم منها - أي موقف العقل الذي يأنس في ذاته القدرة على التعرف على حقيقة ما يحيط به من أشياء في الطبيعة أو في المجتمع"^(٢)، أو بعبارة أخرى فإن هناك أشياء في الطبيعة أو في المجتمع لها حقائق كامنة في أغوارها والعقل الإنساني المتقدم هو وحده القادر على الكشف عن هذه الحقائق.

هذا وظواهر عالم السياسة هي أصلاً ظواهر اجتماعية، باعتبار أنها مجموعة ظواهر تنبعث عن حياة الإنسان في مجتمع ما، أو إن شئنا هي مجموعة من ظواهر قوامها نشاطات اجتماعية منبعثة عن علاقات الإنسان مع غيره في مجتمعه. وطالما أن ظواهر عالم السياسة هي أصلاً ظواهر اجتماعية فإن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: متى تعتبر الظاهرة

(١) : وهنا يعرض الباحث لمادة المعرفة السياسية "الظواهر السياسية"، ويشير إلى أنه على الرغم من أن أصحاب النماذج النظرية المعاصرة قد اتفقا على "النشاطات السياسية" كمادة للتحليل السياسي. إلا أنه يعرض هنا للظواهر السياسية تمهيداً لتقويم مادة تحليل أصحاب هذه النماذج المعاصرة - كما سيأتي.

(٢) : المرجع السابق، ص ٧.

الاجتماعية ظاهرة سياسية؟ أو بعبارة أخرى ما هو معيار التمييز بين الظواهر السياسية وبين غيرها من الظواهر الاجتماعية الأخرى؟ والإجابة عن هذا السؤال تتطلب عرض موقف لأقدم الفلاسفة السياسية (وهي الفلسفة اليونانية) من جانب "أرسطو" الذي قدم في هذا الصدد عبارة راحت من بعده تتخذ كمقدمة لكل الدراسات في مجال المعرفة السياسية، حيث قال "بأن الإنسان كان سياسي بطبعه"، وهذه العبارة ظلت تتردد - من بعده - في كتابات مفكري السياسة، ودون أن تمحس علمياً، إلى أن راح علماء السياسة التجريبيون المعاصرون يعرضون هذه المسألة على الوقائع لإثبات صحتها بالتجريب، وباستخدام الملاحظة والتجريب تبين لدى هؤلاء أنه ما من إنسان إلا ولديه درجة من متناقضين هما: الأمر والطاعة - أي أنه ما من إنسان (سوى) إلا ولديه درجة من السيطرة على الآخرين، وفي نفس الوقت لديه درجة من الاستعداد لطاعة الآخرين، وهذان المتناقضان يسميان "بعلاقة الأمر والطاعة" والتي اصطلح على تسميتها "بجوهر السياسة في الإنسان"^(١).

ولقد راح علماء السياسة التجريبيون المعاصرون يردون كل الظواهر السياسية إلى ذلك الجوهر، فكل ظاهرة اجتماعية تأتي تعبيراً عن ذلك الجوهر فهي سياسية، وهذا هو معيار التمييز بين الظواهر السياسية وغيرها من الظواهر الاجتماعية. إنه الجوهر الذي تنبعث منه ظواهر عالم للسياسية قاطبة، وهو وحده الفصيل في تحديد مادة المعرفة السياسية في مواجهة المعارف الاجتماعية الأخرى. من هنا فإن السياسة جوهر في الإنسان، وعالم

(١) : المرجع السابق، ص ٢٣، ص ٢٤.

السياسة يشتق ظواهره ومظاهره هو تعبير عن هذا الجوهر ونبعاً لذلك فدراسة الواقع السياسي تقتضي التعرف على ذلك الجوهر فالتعرف عليه يعني التعرف على حقيقة الظواهر السياسية وخصائصها في مواجهة انظواهر الاجتماعية الأخرى. وهنا يجدر التنبيه إلى أن جوهر السياسة في الإنسان وإن كان هو أساس انبعاث النشاطات السياسية فهو ليس ما يرتبط به النشاط السياسي من أفكار وإيديولوجيات، ومما يؤدي إليه من نظم حكم أو تنظيم العلاقات في الخارج، وإنما هو حقيقة ثابتة خالدة في المجتمعات السياسية تجعل من نشاطاتها نشاطات سياسية. ومن ثم يستعان به على تفسير السلوك السياسي في المجتمع وما يرتبط به من وقائع وأحداث^(١).

وفيما يلي يعرض الباحث لأثار جوهر السياسة الوطني وفي عالم السياسة الدولي:-

آثار جوهر السياسية في عالم السياسة الوطني:-

وانطلاقاً من أن الإنسان كائن اجتماعي بطبعه فهو لا يستطيع أن يحقق تكامله واستمراره إلا شأيا يعيش مع أئداده، ومن ثم فلا بد أن يعيش الإنسان في مجتمع، وهو في نفس الوقت ينطوي على جوهر فيه (هو جوهر السياسة) وعند إصمال هذا الجوهر تنبعث منه الظواهر السياسية. وأول هذه الظواهر ظاهرة التمييز السياسي، فنبعاً لكون الإنسان لديه رغبة في السيطرة

(١) راجع فيما تقدم: د. محمد طه بدوي، المنهج في علم السياسة، من مطبوعات كلية التجارة

- جامعة الإسكندرية، ١٩٧٩، من ص ٣١ إلى ص ٣٢. ونظر أيضاً في هذا المعنى:-

Dahl, Robert, Modern Political Analysis, Foundations of Modern Political Science Series, Englewood Cliffs, New jersey, 1963 P.5.

على الآخرين والاستعداد في نفس الوقت للطاعة فإن المجتمع ينقسم حتماً إلى حاكمين ومحكومين، ومن ثم تميز بين الأمر والمطيع إنها ظاهرة "التمييز السياسي" والتي تعني انقسام المجتمع إلى حاكمين ومحكومين، وهي ظاهرة خالدة تأتي كتعبير حتمي عن ذلك الجوهر^(١).

ومن ذلك الجوهر تنبعث ظاهرة سياسية خالدة أيضاً، وهي ظاهرة السلطة السياسية والتي تأتي أيضاً كتعبير حتمي عن ذلك الجوهر، وتعني ظاهرة السلطة السياسية (كحدث اجتماعي) الاحتكار الفعلي لأدوات العنف في المجتمع من أجل تحقيق الخير العام^(٢).

هذا وتقع الظواهر السياسية كلها في بطن الظاهرة السياسية الأم وهي ظاهرة "المجتمع السياسي"، والتي تعني: أولاً: وجود تجمع بشري غريزي وما يتراكم عليه من "حالة الضمير الاجتماعية" كعنصر قيمى وتعني إحساس الفرد بذاتيته من ناحية، ومن ناحية أخرى إعمال الفرد فكره فى الجماعة باعتبارها ظاهرة خارجية، يعمل فيها وبها من أجل خيره وخيرها. ثانياً: وجود ارتباط جماعى بإقليم معين وما يتراكم على ذلك من عنصر ضميرى يمثل فى أن هذا الإقليم هو دار الأباء والأجداد، وما يهيج ذلك لظهور مفهوم "الوطن Patrie". ثالثاً: وجود احتكار فعلى لأدوات العنف فى المجتمع وما يتراكم عليه من عنصر قيمى قولمه تحقيق المجتمع الهادئ - أى ذلك المجتمع الذى يتحقق له السلام فى الداخل والأمن فى الخارج.. ومن هنا فإن ظاهرة "المجتمع السياسي" هي بنية قولما عناصر مادية مرتبطة بتمثلات

(١) : انظر : د. محمد طه بدوي، المرجع السابق، ص ٢٤.

(٢) : المرجع السابق، ص ٤١.

ضميرية، ودخل هذه الظاهرة الأم تقبع ظاهرتا: التميز السياسي والمسلطة السياسية^(١).

وجملة القول هنا فإن الإنسان سياسي بطبعه - أي أن السياسة خاصة من خواصه التي ينفرد بها في مواجهة الكائنات الأخرى، فطالما وجد الإنسان في مجتمع عبر عن ذاته بجوهره فتنبعث عن ذلك الجوهر ظواهر سياسية (على نحو ما سلف)، ومن ثم فكل مجتمع إنساني هو بالضرورة سياسي، وعليه نستطيع الانتهاء إلى القول بأن "الإنسان والمجتمع والسياسة ظواهر متلازمة" - أي أن كل ظاهرة منها لصيقة بالأخرى وجاءت مترامنة معها ولم تأت متلاحقة^(٢).

- آثار جوهر السياسة في عالم السياسة الدولي:-

إن آثار جوهر السياسة في الإنسان لا تنف عند عالم السياسة الوطني فقط بل تمتد إلى عالم السياسة الدولي، فذلك الجوهر يؤدي إلى عالم قوامه "علاقات تميز" في مجالين: تميز بين الأمر والمطيع داخل المجتمع السياسي، وتميز بين المجتمعات السياسية فيما بينها. ذلك أن الجماعات الإنسانية حينما راحت تتجه إلى الاستقرار على بقاع معينة من الأرض ارتبطت بأقاليم جغرافية محددة ارتباطاً شديداً تبعاً لما تقدمه هذه الأقاليم من موارد طبيعية تمكنها من الاستقرار، وقد كانت هذه الجماعات من قبيل جماعات رُحُل، فظهرت هنا ظاهرة جديدة وهي ارتباط هذه الجماعات بأقاليمها ليس مجرد

(١) : أرجع إلى نفس المرجع السابق، من ص ٤٢ إلى ص ٤٦.

(٢) : لمزيد من التفصيل في هذا الشأن انظر: المرجع السابق، من ص ٣٢ إلى ص ٤٦.

ارتباط عضوي بل وقد تراكم على هذا الارتباط الحسي عنصر قيمي هو أن هذا الإقليم هو دار الآباء والأجداد. وهذا الإقليم - الذي تقوم عليه سلطة إلى جانب ارتباط أفرادها بهدف جماعي مشترك في ضميرهم هو "خير الجماعة" - هو إذن أرض يرتبط بها قاطنوها على أنها دار سلام ولا بد أن ينظر قاطنوها إلى كل من وراءها بنظرة متشككة (أي نظرة قوامها الريبة) تتمثل في الخوف ممن وراء الحدود أن يعتدي على دار السلام ويجعلها دار حوب، ومن هنا تأتي ظاهرة التمييز السياسي فيما بين المجتمعات السياسية، فكل القاطنين على إقليم محدد وبسلطة سياسية ينظرون إلى أرضهم على أنها دار سلام وما وراءها دار حرب. وهكذا يظهر التمييز السياسي في المجال الدولي والذي أساسه علاقة الصديق والعدو بمضمون قولهم تميز بين الوحدات السياسية يبدأ من أن الأصل لدى كل مجتمع سياسي أن إطاره الجغرافي يمثل بالنسبة لأصحابه دار السلام وأن ما وراءه دار حرب، ومن ثم فإن الأصل في الأجنبي أنه عدو ما لم تثبت صداقته وعلى مقتضى مصلحة المجتمع الوطني ذاته، وتبعاً لذلك تعتبر العلاقات الدولية بصرف النظر عن طبيعة مضامينها علاقات سياسية الأصل فيها العداء وليس السلام من طبيعتها (كقيمة أخلاقية)، ومن هنا تعرف "السياسة الخارجية" ترميزاً موضوعياً بأنها علاقات بين الأعداء - أي أن السياسة الخارجية لدولة ما ليست إلا برامج عمل مع الأعداء^(١).

وجملة القول بشأن جوهر السياسة في الإنسان "أن ظواهر عالم السياسة بقطاعيه الوطني والدولي ترتد كلها إلى ذلك الجوهر الذي تنبعث جميعاً منه،

(١) : المرجع السابق ص ٣٥، ونفس المؤلف: النظرية السياسية، مرجع سابق، ص ٢٦، ص ٢٠٤.

حيث تحكم علاقة الأمر والطاعة ظواهر عالم السياسة الوطني، وتحكم علاقة الصديق والعدو ظواهر عالم السياسة الدولي.

— صلب عالم السياسة: —

وإذ انتهى الباحث من الإشارة إلى معيار التمييز بين الظواهر السياسية وغيرها من الظواهر الاجتماعية، ينتقل هنا إلى الإشارة إلى نقطة الانطلاق في تحليل ظواهر عالم السياسة الوطني وعالم السياسة الدولي، أو بعبارة أخرى الإشارة إلى صلب عالم السياسة الوطني وصلب عالم السياسة الدولي.

أولاً: صلب عالم السياسة الوطني:—

إن ارتباط علماء السياسة المعاصرين بالمنهج التجريبي جعلتهم يعنون بالدرجة الأولى بالظواهر المعبرة عن جوهر السياسة الثابت فلا ينصرفون عنها ليرتبطوا "بمفهوم أساس يقع في عالم التنظيم الأمثل (والذي هو الدولة)، وهو عالم لا يتأذى لمجرد كونه كذلك أن يكون مركز الاهتمام لعلم تجريبي يتعين أن يتطرق من الواقع وجوهه"^(١). من هنا راح علماء السياسة التجريبيون المعاصرون يرفضون "الدولة" من حيث هي "التنظيم الأمثل" "القوة" كمفهوم أساس لعلمهم الجديد. فلقد راحوا يربطون هذا العلم الناشئ بمركز اهتمام موضوعي بحث هو "القوة" وذلك على أساس ما تبين لهم — عن طريق الملاحظة والتجريب — من أن القوة وعلاقتها هي صلب عالم السياسة^(٢).

(١) المرجع السابق، ص ١٢٤.

(٢) نفس المرجع السابق: ص ١٣٥.

والجدير بالذكر هنا التنبيه إلى أن أول من نبه في الغرب إلى أن عالم السياسة هو عالم علاقات القوى، وذلك بدءاً من ملاحظة الواقع هو "ميكافلي" الإيطالي "إمام الواقعية السياسية" أندي عاش في القرن السادس عشر الميلادي، حيث تصور واقع عالم السياسة في علاقات القوة، فالعلاقات السياسية لا يرى فيها أكثر من علاقات قوة، إنها لا تعدو أن تكون - عنده - في الواقع أكثر من علاقات بين طرفي قوى فعلية هما الحاكمين والمحكومين، وإمعاناً في ذلك التصور قدم "ميكافلي" مجموعة قواعد عمل لو اتبعها الأمير لجاءت سياسته أكثر قوة في الداخل وفي الخارج. كما تجدر الإشارة هنا كذلك إلى أن "مونتسكيو" الفرنسي - مؤسس المنهج العلمي التجريبي في مجال الدراسات السياسية في الغرب - قد أشار إلى مفهوم "القوة" حيث انتهى إلى تصوير قوانين علمية منها "أن السلطة قوة"، وأنه لا يوقف القوة إلا للقوة.. " كما تقدم، وانطلاقاً من هذه القوانين العلمية المرتكزة إلى مفهوم "القوة" راح "مونتسكيو" يقدم نظريته عن فصل السلطات ويتصور قيام أي نظام سياسي على قوتين متوازنتين حتى لا تتدلى إحداهما إلى الاستبداد إذا ما احتكرت وحدها سلطات الدولة، وتبعاً لذلك نادى "مونتسكيو" بتفقيت السلطة بين قوتين متوازنتين كضمانة لعدم التدلي إلى الاستبداد^(١).

هذا ويعتبر الأستاذ الأمريكي "آرثر بنتلي" Arthur F. Bentley إمام العلميين المعاصرين الذين اتخذوا من فكرة "القوة" مركز الاهتمام لعلم

(١) : للمرجع السابق، ص ١١٦، ١١٨، وص ١٣٦.

السياسة كعلم تجريبي وباعتبارها صلب الواقع السياسي فاقطبة، وذلك في كتابه "The Process of Government" ^(١) الذي صدر عام ١٩٠٨ م. وعنوان الكتاب ذاته تنبيه إلى الخروج على المدرسة التقليدية التي كانت تعنون كل مصنفاتها الخاصة بالنظرية السياسية "بنظرية الدولة"، إذ عنوان "بنثلي" كتابه "عملية الحكم"، وهو بهذا قصد التنبيه إلى أن حقيقة عالم السياسة (الوطني) ليست فيما يجب أن تكون عليه المؤسسات في المجتمع ولا في الواجهات الدستورية، وإنما تتمثل هذه الحقيقة في نشاطات الحكم، ومن هنا رفض "الدولة" عنوانا لكتابه ^(٢).

وكتاب "بنثلي" في جملته ينبه إلى أن حقيقة عالم السياسة تتمثل في مجموعة النشاطات الفعلية التي تستدعيها السياسة كعملية، والتي تستدعي بدورها نشاطات سياسية من الحاكمين والمحكومين، وأن هذه النشاطات لا تقف عند نشاطات السلطة الرسمية في المجتمع، وإنما هي أيضاً نشاطات تمارس من جانب المحكومين في مواجهة هذه السلطة، وهذه النشاطات السياسية (كغيرها من النشاطات الاجتماعية) ترتبط دائماً عند "بنثلي" بمصلحة تستهف من وراء فعل البعض مع البعض وفعل البعض على البعض، وليس بالضرورة أن تكون هذه المصلحة اقتصادية بحتة، فعند "بنثلي" أن ثمة مصلحة وراء النشاط السياسي تستدعيه، فلا تجمع (Group) عنده من غير مصلحة، بل إن ثمة تلازم عنده بين المصلحة والتجمع ومن ثم

(1) Bentley, Arthur, F., The Process of Government, A Study of Social Pressures, Bloomington, The Principia Press, 1949.

(٢) د. محمد طه بدوي، المرجع السابق، ص ١٣٧.

بين المصلحة والسياسة^(١)، ومن هنا كان ما انتهى إليه "بنتلي" في كتابه هذا بأن "المصلحة والتجمع والسياسة أمور متلازمة" وتبعاً لذلك فإن المؤسسات السياسية الرسمية - عنده - ليست إلا مجرد جماعات تسعى لتحقيق مصلحتها، حيث كل جماعة بما فيها جماعة السلطة الرسمية تسعى إلى تحقيق مصلحتها من ثباتا نشاطات سياسية تمارسها في مواجهة ما عداها من جماعات المجتمع الأخرى.^(٢)

وانطلاقاً مما سبق انتهى "بنتلي" إلى القول بأن حقيقة عالم السياسة ليست هي "الدولة" وإنما هي النشاطات التي تمارسها جماعات المصالح المختلفة، وهنا يضيف "بنتلي" إلى لفظة "النشاطات" لفظة أخرى في تحليله لعالم السياسة الوطني وهي لفظة "الضغط: Pression" حيث قال بأن جماعات المصالح المختلفة تمارس ضغوطاً على جماعة السلطة الرسمية - أي تتبادل معها التأثير والتأثر، فإمعاناً في ربط "بنتلي" المصلحة بالتجمع من ناحية ونقائياً لاستخدام لفظة القوة التي توحى بفعل الأجسام في الأجسام بعالم الطبيعة من ناحية أخرى رجح "بنتلي" استخدام لفظة "الضغط" بالنسبة لعالم السياسة كبديل للفظ القوة في عالم الطبيعة، الأمر الذي ربط مادة علم السياسة - عنده - بضغط الجماعات على الجماعات ومقاومة الجماعات لضغوط الجماعات أو دفع الجماعات لبعضها البعض، وما الحالة التي عليها المجتمع عنده إلا ذلك الاتزان الذي يتحقق لتلك الضغوط فيما بينها^(٣).

(١) المرجع السابق، نفس الصفحة .

(٢) نفس المرجع السابق، ص ١٢٧ و ص ١٢٨ .

(٣) المرجع السابق، ص ١٢٨ .

هكذا يكون "بنّلى" قد أشار إلى فكرة تحقيق توازن المجتمع بعامل التناقض بين الجماعات المتباينة المصالح، وهى نفس الفكرة التى شاعت من بعده لدى الأمريكيين وهى فكرة "النسق" System. كل هذا جعل "بنّلى" يرقى إلى أن يكون بحق إمام العلميين المعاصرين (فى الغرب) فكل هذه الأفكار التى قنمها "بنّلى" راح علماء السياسة التجريبيون المعاصرون يرددونها إما كمسا هى أو بإضافات لم تخرج عن إطاره العام. ففى عام (١٩٥١) صدر كتاب يحمل نفس اسم كتاب "بنّلى"، وهو كتاب "The Government Process" لديفيد ترومان "David Truman" الذى أكد فيه تأثره "بنّلى" وارتباطه للنهائى بفكرة "الجماعة" Group فى تفسير حركية واقع عالم السياسة الوطنى وكبديل لمفهوم الدولة فى التحليل التقليدى.^(١)

وفى عام (١٩٥٣) صدر فى الولايات المتحدة الأمريكية كتاب "النسق" السياسى "The Political System" لديفيد إيستون "David Easton" وهو من أمهات المصنفات المعاصرة فى التحليل التجريبي لعالم السياسة الوطنى فى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث انتهى صاحبه إلى الارتباط نهائياً بمفهوم "القوة" وأكد على أن أية دراسة فى إطار الدراسات السياسية لا تنطلق من "القوة" كمفهوم أساس لا تعتبر دراسة سياسية، ومن ثم أكد على ضرورة تجنب أى باحث فى مجال الدراسات السياسية مفهوم "الدولة" كمفهوم أساس للدراسات السياسية تجنباً قاطعاً.^(٢)

(١) نفس المرجع السابق، ص ١٣٨، ص ١٣٩

(٢) المرجع السابق ص ١٢٩

وانطلاقاً مما سبق كله فإن المعنيين بالنظرية السياسية المعاصرة فى تحليلهم لعالم السياسة الوطنى قد راحوا ينطلقون من مفهوم "القوة Power" حيث تمثل مفهوم "القوة" لديهم صلب عالم السياسة الثابت عبر تغير سياقه الاجتماعى والثقافى والحضارى، ولذلك فهم يعنون بالتحليل العلمى لروابط الواقع السياسى، ومن ثم لعلاقات القوة وذلك بقصد تفسيرها. وهكذا فإن مفهوم "القوة" لديهم يمثل مركز الدراسات السياسية قاطبة أو بعبارة أخرى هو مفهوم الأساس لعلم السياسة التجريبي، وأن النظرية السياسية إذا ما بنيت بمنهج تجريبى كانت "نظرية القوة"، وأن عالم السياسة صلبه القوة. إنها القوة الخام المجردة من أى جانب قيمى حيث يقتضى التجريب تجريد عالم السياسة من القيم. إنها القوة الخام للمجتمع السياسى رغم تغير صورته على مر العصور، ومن هنا يرفض المعنيون بالنظرية السياسية المعاصرة (بمنهجهم التجريبى) القوة الرسمية المطوعة كأساس لتحليل عالم السياسة الوطنى حيث يعتبرون التطويع القانونى لمؤسسات الدولة وأجهات لا يهتم بها التحليل التجريبى، وتبعاً لذلك فهم عند تحليلهم لعالم السياسة الوطنى يحللون مؤسسات الدولة الرسمية على أنها قوة فى مواجهة قوى مجتمعها الفعلية حيث إن المؤسسات السياسية الرسمية للدولة بصرف النظر عن نشأتها القانونية فإنه لكونها تحتكر أدوات العنف فى المجتمع وتستخدمها كأداة لفرض إرادتها تعد قوة فى مواجهة قوى مجتمعها التى تنشأ نشأة فعلية (كالأحزاب وجماعات الضغط والمصالح) فتتصارع معها طبقاً لقانون الفعل ورد الفعل حيث تتبادل معها التأثير والتأثر على نحو يحقق به الاتزان الكلى لمجتمعها. (١)

(١) انظر: نفس المرجع السابق من ص ٢٢٢ إلى ص ٢٢٥ .

وهنا يجدر التنبيه إلى أن المعنيين بالنظرية السياسية المعاصرة فى تصويرهم لمفهوم الأساس لدراساتهم السياسية قد تأثروا تأثيراً مباشراً فى هذا الصدد بمفهوم "القوة" وبأبعاده فى العلوم الفيزيائية. فكما هو معروف أن مفهوم الأساس المشترك بين علمى "الديناميك" و "الاستاتييك" هو مفهوم "القوة" والذى يتمثل به علماء الطبيعة فعل جسم فى جسم، وأن الأصل فى علم "الميكانيك" أنه يعنى فى علم الفيزياء بعلاقة القوة بالحركة من ناحية، وبعلاقات القوة بالسكون من ناحية أخرى، وباعتبار أن السكون فى الأجسام ليس أكثر من حالة الاتزان التى عليها جسم معين بعامل قوة أو مجموعة من قوى خارجية تحول دون تحركه بعامل قوى أخرى. ومن مفاهيم عالم الفيزياء هذه راح المعنيون بالنظرية السياسية المعاصرة ينطلقون فى تفسيرهم لعلاقات عالم السياسة وفى فهمهم لما فيه من حركة وسكون ولما عليه من اتزان. فالقوة السياسية هى لديهم صلب هذا العالم، لأن القوة هى كجلك فى عالم الطبيعة... وفكرة "النسق السياسى" لا تعنى أكثر من تصور لحالة الاتزان التى عليها علاقات مجموعة من قوى سياسية معينة^(١) هذا ولئن كانت "القوة" فى عالم الفيزياء (عالم الأجسام) هى فعل جسم فى جسم، فهى فى عالم السياسة (عالم الإرادات الواعية) فعل إرادة فى إرادة (فعل عقل فى عقل)، أو بعبارة أخرى فإن "القوة فى عالم السياسة هى قدرة فرد أو نفر أو هيئة أو حكومة على التأثير فى عقول أو أفعال الآخرين، ومن ثم على التأثير فى إرادتهم، فالنارق هنا فى طبيعة العالمين: عالم الأجسام وعالم الإرادات العاقلة. وعالم الفيزياء لا يعرف الفراغ حيث لا يفلت فيه حيز ما

(١) المرجع السابق، ص ١٤٠ .

من جسم ومن ثم من قوة لها دورها فى اتساق عالمها وتكامله، ونفس الشيء بالنسبة لعالم السياسة فلا فراغ فيه. إن صلبه القوة فلا يتصور غيابها فى أى مجال من مجالاته، والسلطة السياسية كثرة عليها هى أداة التكامل السياسى فى داخل المجتمعات السياسية باعتبارها أداة تحقيق الانسجام بين قواها المختلفة وذلك بعامل احتكاكها لأدوات العنف فيها وتجريد ما عداها من القوى الأخرى من هذه الأدوات، بيد أنها ليست القوة الوحيدة فى مجتمعها الكلى وإنما تتعايش معها فى إطاره قوى جماعات الضغط الأخرى. من هنا فإن جماعة بشرية ما لا تستطيع أن تخلو من القوة ومن علاقاتها. (١)

وجملة القول هنا فإن المعنيين بالنظرية السياسية المعاصرة فى تحليلهم لعالم السياسة الوطنى ينظرون إليه على أنه مجموعة قوى (رسمية ولا رسمية) متفاعلة فيما بينها تفاعلاً ميكانيكياً طبقاً لقانون الفعل ورد الفعل حيث تتبادل التأثير والتأثر على نحو يحقق به الاتزان الكلى لمجتمعها. وتبعاً لذلك يستبعدون مفهوم "الدولة" والتنظيم القانونى كمسألة لا تقع فى مجال الدراسة التجريبية، وينتهون إلى أن "القوة" هى صلب عالم السياسة الوطنى. (٢)

ثانياً: صلب مادة عالم السياسة الدولى —

ومضمون القوة بمدلولها المتقدم عند المعنيين بالنظرية السياسية المعاصرة المنجرّد من التنظيم القانونى لها يعتبر أكثر وضوحاً وعمقاً فى مجال علم السياسة الدولى حيث يتضاءل دور القانون لعدم وجود حكم أعلى

(١) نفس المرجع السابق، ص ١٤٠، ص ١٤١

(٢) المرجع السابق ص ٣٢٥، ولغرضاً:

Brecht, Arnold, Political Theory, Princeton University Press, New Jersey, 1959, pp. 345-384

أو السلطة العليا. إنه عالم تعدد القوى (تعدد مراكز السلطة) ومن ثم فهو بطبيعته عالم غير مستأنس. من هنا فإن المعنيين بتتظير عالم السياسة الدولي - بمنهجهم التجريبي - يهتمون بعلاقات القوى المتعاطلة حيث يتوى الصراع ويصبح أكثر وضوحا في البيئة الدولية طبقا لقانون الفعل ورد الفعل.

وفي هذا الصدد يقدم هانز مور جانتو "Hans Morgenthau" - في مؤلفه السياسة بين الأمم "Politics Among Nations" الذي صدر عام ١٩٤٧م بالولايات المتحدة الأمريكية - تعريفا للحياة الدولية بأنها بيئة الصراع من أجل القوة "Struggle for Power"، وهو في تقديمه لهذا التعريف للحياة الدولية انطلق من فكرة القوة فقال بأن عالم السياسة هو عالم الصراع من أجل القوة، يستوى في ذلك عالم السياسة الدولي والوطني، وأنه مهما تكن مرامي ذلك العالم فإن "القوة" هي هدفه المباشر دائما، ومن ثم ينتهي "مورجانتو" إلى أن ما يصلح كمفهوم أساس لعالم السياسة الوطني يصلح كمفهوم أساس لعالم السياسة الدولي، إلا أن ريمون آرون "Raymond Aron" الفرنسي في مؤلفه "Paix et Guerre" "السلام والحرب" انتهى إلى أن مفهوم الأساس لعالم السياسة الدولي يتمثل في مفهوم "وحدة السياسة الخارجية: L'unité de politique étrangère" « حيث قال بأن البيئة الوطنية تختلف في طبيعتها عن البيئة الدولية، فالأولى هي بيئة القوة الواحدة (السلطة العليا) التي تحتكر أدوات العنف في المجتمع وتجرد منه باقي أعضائه، ومن هنا يتحقق للبيئة الوطنية السلام كبيئة مستأنسة. هذا بينما تعد البيئة الدولية كبيئة غير مستأنسة - بيئة غيبة السلطة العليا، فكل دولة بحكم كونها صاحبة سيادة على إقليمها تعتمد على قوتها

الناحية لتحقيق أمنها ومصالحها في مواجهة الدول الأخرى لعدم وجود السلطة العليا التي تحتكم إليها. وانطلاقاً من ذلك التباين بين طبيعة كل من الينيتين الوطنية والدولية فإن "أرون" يرى أن المفهوم الذي يستقيم مع طبيعة البيئة الدولية هو "وحدة السياسة الخارجية" — أي أن هناك هديتين أمام الدولة لتحقيق أمنها ومصالحها — أولهما: "الدبلوماسية Diplomatic" وتعنى كيفية إقناع الدول الأخرى بمصالحها دون الدخول في حرب وهو ما يسمى "بفن الإقناع"، وثانيهما: "الاستراتيجية Stratégie" — أي الحرب (كأداة للإكراه لتحقيق الأمن والمصلحة القومية) وهي ما تسمى "بفن الإكراه" وتستخدم عند فشل الدبلوماسية. هذا وبإمعان النظر في تحليل "أرون" فإن مفهوم "وحدة السياسة الخارجية" ينتهى إلى القوة طالما أن الحرب — عنده — هى الملاذ الأخير للدولة لتحقيق مصلحتها الوطنية.

ومن هنا يلتقى "أرون" مع "مورجانتون" في النهاية على "القوة" كمفهوم أساسى لعالم السياسة الدولى، لكنها ليست القوة المطلقة، بل هى القوة (النسبية) التى تأخذ فى الحسبان التأثير على إرادات الدول لتنفيذ المصلحة الوطنية بالدبلوماسية والاستراتيجية معاً. ^(١)

— وحدة التحليل "Unit of Analysis"—

وإذ أشار الباحث إلى صلب عالم السياسة (الوطنى والدولى) لدى المعنيين بانثنائية السياسية، يتبقى هنا الإشارة إلى وحدة التحليل فلو تسامعنا: لمن تعطى هذه القوة (صلب عالم السياسة)؟، لوقفنا إذن أمام وحدة التحليل. هذا ولقد أشار

(١) : لمزيد من التفصيل بشأن صلب عالم السياسة الدولى: انظر: د. محمد طه بسوى،

منخل إلى علم العلاقات الدولية، مرجع سابق، من ص ٢٥ إلى ص ٢٩

الباحث من قبل إلى أن "بنّلى" الأمريكى قد أُنْتهى فى هذا الصدد إلى أن "الجماعة" Group" هى وحدة التحليل لعالم السياسة الوطنى (وذلك بعد أن كانت وحدة التحليل المستخدمة فى الدراسات السياسية هى "الدولة") وباعتبار أن كل جماعة رسمية أو لا رسمية لها مصلحة فى إطار عالم السياسة الوطنى هى وحدة التحليل لذلك العالم.

وفى مجال عالم السياسة الدولى فإن "الجماعة الدولية" تقوم على جماعات وطنية، وكل جماعة وطنية أو إن شئنا كل وحدة سياسية هى قوة فى مواجهة الجماعات الوطنية الأخرى، وهذه الجماعة الوطنية (والتي تسمى لدى فقهاء التنظيم الدولى "بالدولة") هى وحدة التحليل المستخدمة لدى المعنيين بتنظيم عالم السياسة الدولى.

وانطلاقاً مما سبق فإن "وحدة التحليل" لدى المعنيين بالنظرية السياسية فى تحليلهم لعالم السياسة الوطنى وعالم السياسة الدولى على السواء تتمثل فى "الجماعة" كوحدة للتحليل السياسى إلى جانب مفهوم "القوة" كمفهوم أساس يتصورون به صلب وحدة التحليل هذه. وكما سبق وأشار الباحث فإن "بنّلى" قد تمثل وحدة التحليل داخل المجتمع الوطنى فى كل "جماعة" وهى تعنى — عنده — كل تجمع بمصلحة مشتركة داخل المجتمع الكلى حيث توجد جماعات مصالح كثيرة تتفاعل فيما بينها وتتبادل التأثير والتأثر، وهذه "الجماعة" وصفها "بنّلى" بأنها أداة ضغط، ووصفها "إيستن" بأنها قوة (رسمية أولاً رسمية). وفى مجال البيئة الدولية تمثل كل جماعة وطنية (وحدة سياسية) قوة على نحو ما سلف. من هنا فإن عالم السياسة الوطنى أو عالم السياسة الدولى هو عالم تعدد "الجماعات" لدى المعنيين بالنظرية السياسية المعاصرة (بمنهجهم التجريبي).

— موضوع النظرية السياسية —

وإذ أشار الباحث إلى التعريف بمادة المعرفة السياسية وأشار كذلك إلى وحدة التحليل المستخدمة في تحليل عالم السياسة، يعرف هنا بموضوع النظرية السياسية المعاصرة.

إن النظرية السياسية راحت ترتبط بصفة أصلية في أيامنا — كما تقدم — بالمنهج العلمي التجريبي حتى صارت تعنى لدى الباحثين المعاصرين "النظرية السياسية العلمية: Scientific Political Theory" وتبعاً لذلك فقد أزلحت هذه التسمية (النظرية السياسية العلمية) التسمية التقليدية "نظرية الدولة" إمعاناً في ربط موضوع النظرية السياسية بالمنهج العلمي التجريبي الذي يعنى بالكشف عن الحقائق الثابتة لعالم السياسة.

ومن هنا فإن "النظرية السياسية" بمنلولها المعاصر راحت تعطى ظهراً للتحليل الفلسفي ولكي ترتبط بالعلم التجريبي (بالملاحظة والتجريب من أجل الوصول إلى تفسير موضوعي للظواهر السياسية) الذي لا مجال فيه للنظرات الذاتية. وفي هذا كان الوصف المعاصر "للنظرية السياسية" بأنها "علمية"، إن "النظرية السياسية" بموضوعها المعاصر "علمية" نظراً لكونها ترتبط بإجراءات البحث العلمي في تفسيرها للظواهر السياسية، وفي مواجهة "النظرية السياسية اللاعنصرية" في منلولها في القرن التاسع عشر على النحو المتقدم. "ب" الأصل في العلم "Science" بصفة عامة أنه ليس إلا طريقة معينة لتعريف، وأن المنهج "Methods" ليس في حقيقته إلا مجرد الإجراء الذي يسلكه العقل الإنساني للتعرف، وهذا الإجراء يعتبر علمياً إذا ما التزم بطريقة المعرفة العلمية التي تنحصر في التحليل الموضوعي الذي يؤكد صحة ما قال

به الفيلسوف الألماني "Rickert" (١٨٦٣ - ١٩٣٦) من أن "موضوع العلم هو العلم ذاته"، وهو قول مؤداه أن علماً ما لا يعنى فى حقيقته أكثر من المنهج الذى يكشف به العقل عن القوانين الكامنة فى واقع معين. إذ أن الواقع ليس هو فى شئ موضوع العلم، وإنما هو مجاله الذى يعمل فيه منهجه الذى هو موضوعه. هذا ويتمثل موضوع أى علم من العلوم فى سؤالين هما: كيف ولماذا How and why? — أى طرح سؤالى العلم على الظاهرة المستهدفة، وعن طريق الملاحظة والتجريب ينتهى الباحث إلى التفسير بشأن هذه الظاهرة المستهدفة. (١)

— النظرية السياسية الكلية والنظريات الجزئية —

وهنا بعد أن عرف الباحث بموضوع النظرية السياسية — وعلى أساس أنها علمية بموضوعها نظراً لارتباط المعنيين بها بإجراءات البحث العلمى فى تفسير الواقع السياسى — فإنه يشير هنا إلى أن هذه النظرية السياسية المعاصرة تبعاً لموضوعها قد تكون نظرية سياسية كلية حينما نربط دراستها بالنظرة الكلية، وتبعاً لموضوعها أيضاً قد تكون هناك نظريات سياسية جزئية حينما نربط دراستها بالنظرة الجزئية. هذا والنظرية السياسية الكلية هى التى تعنى بمعالجة الخصائص العامة للظواهر السياسية على تباين قطاعاتها (سلطة الأمر فى المجتمع — الحياة السياسية — الحياة الدولية ... وغيرها)

(١) انظر: د. محمد طه بدرى، المنهج فى علم الاجتماع السياسى، مجلة كلية التجارة — المجلد الخامس — العدد الأول — يناير ١٩٦٦، ص ٥ و ٦. وراجع فيما تقدم بشأن موضوع النظرية السياسية: —

Brecht, Arnold, Op. Cit., PP. 3-20

من ناحية، وبالمناهج التي تعالج بها تلك الظواهر من ناحية أخرى. وتبعاً لذلك فإن النظرية السياسية الكلية تؤدي دور التأسيس - أى رد مضامين فروع المعرفة السياسية إلى أصولها العامة المشتركة من حيث المادة والمنهج على السواء وهنا حينما نربط دراسة النظرية السياسية "بالنظرة الكلية: Macrocosme" - أى جعل موضوعها يتحدد فى معالجة عالم السياسة فى جملته (من حيث هو كل واحد وإن تعددت أجزائه)، فلا تعالج كل قطاع منه منعزلاً عن غيره، وكل هذا يجعل الدراسة أكثر موضوعية ^(١). "ذلك بأن واقع هذا العالم يتمثل فى جمع من عناصر: سلطة الأمر ورعاياها من أفراد جماعات، وتساند وتقاتل بينها من ناحية، وبينها وبين عناصر بينتها الاجتماعية الوطنية والخارجية بل وحتى الطبيعية من ناحية أخرى، هذا ولا يتمنى للباحث إدراك حقيقة عالم السياسة إلا بالنظر إلى عناصره تلك جميعها لا "بنظرة جزئية Microcosme" - إلى كل عنصر منها على حدة، وإنما بالنظر فيها جميعاً متساندة متشابكة فيما بينها، بل والذهاب إلى أبعد من ذلك، فلا تنف هذه النظرة الشاملة عند عالم السياسة الوطنى (عالم السلطة السياسية) وإنما تمتد إلى عالم السياسة الدولى (عالم غيبة السلطة)، ولكى تعالج العالمين كنسق واحد وبخاصة واحدة مشتركة هى أنه "عالم الصراع من أجل القوة" وحينئذ تكون النظرية السياسية جديرة بأن توصف بأنها نظرية الصراع من أجل القوة. وبهذه النظرة الكلية وحدها يتحقق للنظرية السياسية المزيد من الموضوعية وتصبح بذلك جديرة بأن تسمى "النظرية السياسية الكلية"، بل وتكون قد حددت بذلك أيضاً مكانها من فروع المعرفة السياسية

(١) راجع: د. محمد طه بدوى، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص ١٤

الأخرى، بأن تختص هي بالنظر في عالم السياسة بحياتيه الوطنية والدولية باعتبارها كلاً من أجزاء متشابكة متفاعلة، وذلك بهدف تحليل ذلك الكل من أجل الكشف عن أغواره، ومن ثم عن حقائقه الكبرى، بينما يقتصر كل فرع من فروع المعرفة السياسية على قطاع معين من قطاعات ذلك العالم فتكون نظريته جزئية فلا يجاوز في بحثه وصفه قطاعه وربما للكشف عن حقائقه التي يختص بها في مواجهة القطاعات السياسية الأخرى. بينما تعنى النظرية السياسية بنظرتها الكلية تلك بصلب عالم السياسة على إطلاقه متمثلاً في "القوة" (ومن ثمن كصلب للحياة السياسية الوطنية والحياة الدولية على السواء) فيعنى علم العلاقات الدولية (مثلاً) بخصائص هذه القوة في البيئة الدولية بالذات، وهكذا. (١)

موضوع النظرية السياسية الكلية:-

وانطلاقاً من شمولية النظرية السياسية بنظرتها الكلية تلك لابد وأن يكون موضوعها العناية "بتتظير" عالم السياسة في كليته وعلى تباين قطاعاته - أي العناية باستخلاص الحقائق العامة الكامنة في أغوار ذلك العالم والمنتشرة في شتى جوانبه لتجميعها في بناء ذهني واحد هو "النظرية" والتركيز على المفاهيم العامة "مفاهيم الأساس Basic Concepts" التي تنطلق منها شتى الدراسات السياسية على تباين ضرورها والتي هي في نفس الوقت الأدوات الذهنية للتحليل السياسي، وذلك من ناحية، ومع الاهتمام البالغ بمنهاج هذا التحليل من ناحية أخرى (٢). وهكذا فإن موضوع "النظرية السياسية الكلية"

(١) المرجع السابق، ص ١٤، ص ١٥ .

(٢) نفس المرجع السابق، ص ١٦

يتمثل في تنظير عالم السياسة في جملته، ومن ثم الكشف عن الحقائق العامة المشتركة في شتى قطاعاته، مع نظم هذه الحقائق في صورة تجريدية عامة (نظرية عامة). وربما في شكل "نموذج نظري" يستعان به على فهم أحداث الواقع السياسي ودون أن يكون ألْبَنَة وصفاً له، وفي تصوير مفاهيم عامة يستعان بها على تحليل ذلك الواقع السياسي، وهذا كله من شأن عمليات "التجريد"، والتجريد هو الهدف النهائي للتنظير، ومن هنا يصح تعريف موضوع النظرية السياسية بأنه "التحليل من أجل التجريد" - أي تحليل الواقع السياسي إلى عناصره بقصد الكشف عن حقائقه الكامنة في أغواره وللانتهاء بنظمها في صورة ذهنية تجريدية هي "النظرية السياسية الكلية" وهذا كله من شأن العمليات المنهجية. ^(١)

وارتباطاً بما تقدم فإن المعيار الموضوعي للتمييز بين النظرية السياسية كضرب من ضروب المعرفة السياسية وبين غيرها من تلك الضروب قوامه تميزها بالنظرة الكلية، وهي لذلك نظرية سياسية كلية، بينما لا يتسنى لأي ضرب من الضروب الأخرى - وبحكم اقتضائه على قطاع معين من قطاعات عالم السياسة - إلا أن تكون نظريته جزئية، حال نظرية الرأي العام ونظريات العلاقات الدولية وهكذا ^(٢). إن النظم السياسية (نظم الحكم) وهي أعرق ضروب المعرفة السياسية تعنى بدراسة هياكل سلطة الأمر في المجتمع من الناحيتين العضوية والوظيفية (من ناحية التركيب العضوي للهيئات القائمة على سلطة الأمر ومن حيث الوظائف التي تقوم عليها) وما يتصل بذلك من قيم تنظيمية لعلاقات تلك السلطة، ومن ثم يغلب على موضوع النظم السياسية كضرب من

(١) المرجع السابق، ص ١٦، و ص ١٧.

(٢) نفس المرجع السابق، ص ١٥.

ضروب المعرفة السياسية العناية بالتحليل النمطي لكيان سلطة الأمر فى المجتمع، دون السعى الى الكشف عن الحقائق الكامنة وراء هذا الكيان التنظيمى، ذلك بينما تعنى "النظرية السياسية" بالتعرف على تلك الحقائق الكامنة وراء هياكل تلك النظم العضوية والوظيفية وتباينها مع مجتمع لأخسر. وبينما يعنى "التنظيم الدولى" بدراسة الهياكل العضوية والوظيفية للهيئات الدولية دراسة نمطية، تعنى النظرية السياسية (الكلية) بالحقائق الكامنة فى أغوار عالم السياسة بما فى ذلك عالم السياسة الدولى والتى هى من وراء الهياكل التنظيمية لتلك الهيئات الدولية. (١)

وهنا تجدر الإشارة إلى "أنه ليس من شأن النظرية السياسية الكلية التركيز على وصف الواقع السياسى فى أى قطاع من قطاعاته (قطاع السلطة الرسمية - قطاع الرأى العام - قطاع البيئة الدولية وهكذا) أو على وصفها مجتمعة، فهذه الدراسة الوصفية من شأن فروع المعرفة السياسية كل فيما يتصل بقطاعه الخاص به، وإنما يمثل الدور الرئيسى للنظرية السياسية الكلية فى السعى إلى التعرف على الحقائق العامة الكامنة فى أغوار عالم السياسة فى جملته وعلى تباين قطاعاته بقصد إيداعها فى بناء نظرى عام (نظرية عامة) يمتعان به على فهم ذلك العالم وتفسيره، تستوى فى ذلك الحياة السياسية داخل المجتمع السياسى والحياة الدولية على السواء. هذا واستقراء الحقائق عملية منهجية متقدمة لا تقف عند مجرد وصف الواقع الذى تستهدفه وإنما تسعى إلى بلوغ الهدف النهائى للعلم والمتمثل فى تفسير الواقع. ومن هنا كان الطابع المنهجى الذى يغلب على دراسة النظرية السياسية. (٢)

(١) المرجع السابق، ص ١٧.

(٢) نفس المرجع السابق، ص ١٦.

المبحث الثاني

منهج التحليل

والوقوف على منهج النظرية السياسية المعاصرة (المنهج العلمى التجريبي) وعلى مقوماته التى ينفرد بها فى مواجهة المنهج التقليدى من ناحية، وفى مواجهة المنهج الاختبارى "Empirical" من ناحية أخرى، يعرض الباحث فى عجلة لمناهج المعرفة السياسية: المنهج المثالى والمنهج الاختبارى، وكيف حدث تكامل ودمج بين هذين المنهجين لينتهى الأمر فى أيامنا إلى المنهج العلمى التجريبي.

- مناهج المعرفة السياسية:-

وقبل البدء فى عرض مناهج المعرفة السياسية يشير الباحث بداية إلىسمى المدلول الاصطلاحي للفظتى "المعرفة : Connaissance" و "المنهج: Methode"، ولفظة "المعرفة" فى الاصطلاح تشير إلى تلك الإجراءات الذهنية التى تدور بين طرفين: العقل المتقدم من جهة، والأشياء المحيطة به من جهة أخرى. ذلك بينما تعنى لفظة "المنهج" شكل تلك الإجراءات الذهنية التى تدور بين طرفي عملية المعرفة^(١).

(١) وذلك تمييزاً لها عن لفظة "البحث: Research" والتي تشير إلى مجموعة الإجراءات الفعلية (إلى تلك الإجراءات الذهنية وقد فتكت من عالم الذهن لكى تعمل فى عالم الحس) التى تدور بين عقل المتقدم من ناحية والمادة المستتخفة من ناحية أخرى. وفى هذا التمييز إشارة إلى الاختلاف فى طبيعة الإجراءات المنهجية البحثية وبين إجراءات البحث، فالأولى تقع بأسرها فى عالم الذهن بينما تقع الثانية فى عالم الحس ولكى تتكيف على مقتضى طبيعة مادة كل بحث بالذات، من هنا كان اقتضاء دراسة الأولى (مناهج المعرفة) لفلسفة العلوم "L'Epistémologie" وكان اهتمام كل فرع من فروع المعرفة بدراسة إجراءات البحث" ولوقاه بالنسبة لمادته بالذات. وهكذا فإن دراسة التحليل النظرى للمنهج العلمى هو الدليلز الحتمى إلى دراسة نظرية السياسة. ذلك أن هذه الدراسة هى جزء رئيسى

وعملية المعرفة - على طول تاريخ الفلسفة الإنسانية - قد عرفت عدة أشكال لهذه الإجراءات الذهنية، كأشكال يرتبط بها الباحث مقدماً قبل البدء في بحثه، ولقد جاء هذا التعدد على مقتضى الموقف (الفلسفي) الذي يتخذه للكائن المتفكر من القضية الفلسفية الكبرى لعملية المعرفة وهي قضية منطلق هذه العملية: هل تبدأ عملية المعرفة من "الفكرة" أم تبدأ من "المادة" ؟ أو في معنى آخر هل القول الفصل في شأن الحقيقة التي تستهدفها عملية المعرفة هو "لكائن المتفكر" أم هو "المادة المستهدفة". والقضية المطروحة على هذا النحو هي من طبيعة القضايا الفلسفية لأن العلم التجريبي لا يستطيع الفصل فيها، ومن هنا فإن أي موقف في شأنها يمثل بالضرورة موقفاً فلسفياً^(١).

وبصدد هذه القضية الفلسفية ظهر تياران فلسفيان يكاد تاريخهما يمثل تاريخ الفلسفة، هما: التيار "المثالي" والتيار "المادي" لقد كان

- من دراسة النظرية الفلسفية العلمية. على أن التحليل النظري للمنهج العلمي وعلى بيان طبيعة مواد البحث المستهدفة (طبيعية كانت أم اجتماعية) ينتمي إلى أصل علم للمعارف جيمياً (كمعرفة أم) والتي جرى العمل في أيامنا على تسميته بـ "Epistémologie" والتي تضم دراسة النظرية العامة للمعرفة بمثلها الضيق التنبؤ، ودراسة "فلسفة العلوم" بمضمونها التقليدي. لقد كانت النظرية العامة تعني فيما مضى مسائل المعرفة والتي تدور بصفة أصلية حول تحليل شلاكة ويسن طرفي عملية المعرفة (الكائن والمفكر) الساعي إلى التعرف والواقع المستهدف، وذلك على أساس تجريدي صرف، وكانت لفلسفة العلوم تدور حول تنمئة مسائل الإجراء الذي يتجه العلماء في عملية المعرفة، وعلى أساس تجريدي بحث أيضاً. أما اليوم فقد شاع لسماع لفظة Epistémologie للدلالة على "تلمذة" الذي يعني بموضوعي "النظرية العامة للمعرفة" و"فلسفة العلوم" معاً. ومن هنا كان الانتماء للنسائي لدراسة مناهج البحث العلمي إلى علم الأبيستمولوجي والذي يسمى في أيامنا بعلم العلوم أو بفلسفة العلوم. راجع في هذا الصدد: للمرجع السابق ص ٢٤٣ ولغنى الفيلسوف، منهج البحث العلمي، مرجع سابق، ص ٢.

(١): للمرجع السابق، ص ٧.

الخلافاً بين أصحاب هذين التيارين يتركز حول منطلق التحرك في عملية المعرفة. هل هو في المادة فتبدأ منها هذه العملية متجهة إلى العقل؟ أم هو في العقل فتبدأ منه متجهة إلى المادة؟ لقد كان المثاليون يرون أن الحقيقة هي الفكرة،^(١) بينما كان الماديون يرون أنها في المادة. وهذان التياران هما اللذان أفرزا المنهجين المثالي (الفلسفي) والمنهج الإختباري، فمن هذين الموقفين الفلسفيين (التيارين السابقين) بشأن معيار حقيقة المعرفة تقرر شكل الإجراء المنهجي (شكل عملية المعرفة) فأصحاب الاتجاه العقلي يؤكدون على أن معيار الحقيقة لا يعتمد على الحواس وإنما هو من شأن العمل الذهني ومن ثم فإن التوصل إلى الحقيقة يتم بعمليات ذهنية هي "الاستنباط Deduction"، وذلك بينما يرى أصحاب الاتجاه المادي أن معيار المعرفة هو في الحس - أي في إختبار المادة وهم لذلك إختباريون ومنهجهم هو "الاستقراء Induction" أي استقراء المادة في شأن حقيقتها^(٢).

من هنا جاء المنهجان الرئيسيان لعملية المعرفة وهما: المنهج الفلسفي المثالي (الاستنباطي) والمنهج الإختباري (الاستقرائي)، وفيما يلي عرض لمضمون كل من المنهجين وإشارة إلى نماذج كل منهما في مجال المعرفة الميامية.

(١): نفس المرجع السابق، ص ٨.

(٢): المرجع السابق، نفس نسفده.

المنهج الفلسفي (المثالي):-

ويذهب أصحاب الاتجاه العقلي (على نحو ما تقدم) إلى أن معيار الحقيقة يقع في عالم الروح، وأن المادة وليدة الفكرة وأنها جاءت تعبيراً عن عالم الروح، فعندهم أن المجتمع والطبيعة ما هما إلا تعبير عن عالم الروح، وطالما أن الحقيقة في عالم الروح فإن أداة الكشف عن حقائق عالم الروح هي العقل الإنساني الذي يعد وحده القادر على الكشف عن حقائق عالم الروح ومن ثم عما يجب أن يخضع له الواقع (حيث يعد العقل - لديهم - من طبيعة عالم الروح)، وهكذا فإن المنهج المثالي الذي تولد عن الاتجاه العقلي بشأن حقيقة الكون لا يبدأ أصحابه من الواقع، وينتهون إلى تقديم نظريات عامة صالحة للتطبيق في كل زمان ومكان. ومن ثم يمثل المنهج الفلسفي نهائياً في مجموعة من العمليات الذهنية البحثية التي تدور كلها داخل العقل وبعيدا عن الواقع، وإن فهو مجموعة من عمليات التدليل العقلي تبدأ من مقدمات لا واقعية قد تكون مقدمات ميتافيزيقية أو عقلية أو عقائدية.. إلخ للانتهاء إلى تقديم ما يجب أن يكون عليه الواقع ومن ثم تقديم الأمثل من وجهة نظرهم^(١).

وفي مجال المعرفة السياسية يعد "أفلاطون" الفيلسوف اليوناني القديم مؤسس المنهج الفلسفي المثالي، حيث بدأ من مقدمات ميتافيزيقية وانتهى إلى تقديم الأمثل من وجهة نظره حيث قال بأن أصلح أشكال الحكومات هي

(١): نفس المرجع السابق، ص ٨، ص ٩.

'حكمة الفلاسة'. وفي القرن التاسع عشر جاء "هيجل" الألماني وبدأ كذلك من مقدمات ميتافيزيقية وانتهى أيضاً إلى ما يجب أن يكون من وجهة نظره. كما يمثل كل من "هوبز" و"لوك" و"روسو" نماذج للمنهج الفلسفي المثالي حيث بدعوا من مقدمات لا واقعية (مقدمات عقلية) ولكي ينتهي كل منهم إلى تقديم أمثل أشكال الحكومات من وجهة نظره.

هذا ولئن كان أصحاب المنهج الفلسفي المثالي ينتهون إلى التعميم (والذي هو الهدف النهائي للعلم) وهو هنا تعميم مطلق، إلا أن هذا المنهج تنقصه الموضوعية والتي هي الركن الركيز للعلم حيث لا يبدأ أصحابه من ملاحظة الواقع. ورغم ذلك لا يزال المنهج الفلسفي هو المنهج الغالب لبعض الدراسات السياسية كدراسة النظم السياسية.

المنهج الاختباري:-

ويذهب أصحاب الاتجاه المادي (على نحو ما سلف) إلى أن معيار الحقيقة يقع في المادة، وأن الفكرة هي وليدة المادة. ومن ثم فإن أصحاب المنهج الاختباري يذهبون إلى أن عملية المعرفة لا تدور في العقل وإنما تدور في الواقع ذاته. ودور للعقل ينحصر فقط في استقراء (أو استنتاج) الواقع بما هو عليه، فيصف العقل الواقع بما هو عليه دون أن يتدخل في تفسيره أو تأويله أو إن شئت دون الانتهاء إلى التعميم بصده. فالقول الفصل إذن هو للواقع (المادة) وليس للعقل^(١).

(١): المرجع السابق، ص ٩، ص ١٠.

وفي مجال المعرفة السياسية، فإن "مكيافلي" و"بردان" في انسرب يمثلان نماذج هذا المنهج، فكلاهما اتجه إلى الواقع لكي يصفه بما هو عليه من ثانياً الملاحظة ودون محاولة تفسير ذلك الواقع أو تأويله. وإمعاناً في وصف الواقع السذي عاصره "مكيافلي" اتجه إلى تقديم قواعد عمل لو اتبعها الأمير لجاءت سياسته أكثر فعالية فكان بذلك مؤسس "فن السياسة" في الغرب. هذا بينما اتجه "بودان" إلى واقع عصره وراح يصوره في مفهوم قانوني هو مفهوم "السيادة"، فكان هذا المفهوم وصفاً قانونياً لواقع سياسي.

والمنهج الاختباري على هذا النحو هو منهج يستقرئ أصحابه الواقع حيث يبدعون من الواقع بالملاحظة. لكنهم يقفون عند حد وصف الواقع فلا يتجاوزونه، ومن ثم يهمل التعميم (الهدف النهائي للعلم). ورغم ذلك فهو لا يزال المنهج الأوسع لبعض الدراسات السياسية كدراسات الحالات وهي تلك الدراسات التي انتشرت في الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الدراسات الاجتماعية (وسميت بالدراسات الإمبريقية - الاختبارية - الميدانية)، وهي دراسات تهدف إلى دراسة مجموعة من وقائع معينة أو واقعة معينة، كدراسة وصفية لا تحليلية، ومثال ذلك في الدراسات السياسية دراسة شخصية سياسية معينة أو حزب سياسي معين أو مؤسسة سياسية معينة بذاتها دراسة اختبارية، ومن هنا تبدو أهمية المنهج الاختباري في مجال الدراسات السياسية في دراسة الشخصيات السياسية المؤثرة في عالمها وفي دراسة الجماعات المؤثرة في الحياة السياسية لمجتمعاتها وهذه

الدراسات الاختيارية انتشرت في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة ما بين ١٩٢٠/١٩٦٠م حيث كانت تتجرد في معظمها من كل تحليل منطقي. وتقف عند حد دراسات الحالات المحددة زماناً ومكاناً وبعيداً عن الاتجاه إلى "التعميم الذي هو الهدف النهائي للعلم التجريبي في مدلوله البحث"^(١). وفي هذا الإطار انتشر في الولايات المتحدة الأمريكية ما يسمى "بالدراسات الإقليمية: Area Studies" ومنهج هذه الدراسات "يعني دراسة منطقة معينة من مناطق العالم، لها خصائص حضارية تاريخية اجتماعية سياسية اقتصادية مشتركة تهيئها لدور خاص في العلاقات الدولية، ومن ثم فهي دراسة اختيارية يقوم عليها فريق من الباحثين من ذوي التخصصات المختلفة (جغرافيون وتاريخيون واقتصاديون وعلماء مياسة وغيرهم) كل في مجال تخصصه من أجل الانتهاء إلى التعريف بمركز المنطقة وبأهميتها الدولية"^(٢). من هنا فإن الارتباط بكيان محدد "يربط منهج البحث فيه بالاختيارية الصرفة - أي بالمعي إلى التعرف على خواص الحالة المدروسة بذاتها عن طريق الملاحظة (المختبرة) ودون التطلع بحال إلى التسلسل بنتائجها إلى التعميم وهذا يؤدي طالما أن موضوع الدراسة هو التعرف على بنية كيان معين من كيانات الواقع الاجتماعي"^(٣).

(١): انظر د. محمد طه بدوي، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص ٢٤٨.

(٢): انظر: المرجع السابق، ص ٢٤٨، ص ٢٥٣، وص ٢٥٤.

(٣): نفس المرجع السابق، ص ٢٥٣، ص ٢٥٤.

المنهج العلمي التجريبي: "Experimental Method":

ولنطلقاً مما سبق: "فإن الاعتماد في عملية المعرفة على المنهج الاستنباطي (الفلسفي) وحده معناه إدارة هذه العملية في داخل عقل الباحث بعيداً عن الواقع المستهدف، وأن الاعتماد - في عملية المعرفة - على المنهج الاستقرائي "الاختباري" وحده يقف دون البلوغ بنتائج الاختبار إلى مستوى للتعميم.

ولقد كان لابد - تبعاً لذلك - من العدول عن الفصل بين الاستنباط والاستقراء في مناهج البحث والذي دأب عليه أصحاب الاتجاهين التقليديين العقلي والمادي فلم يلتقيا إلا في الحقبة الأخيرة، ذلك بأن ثمة التقاء معاصراً بين المعنيين بفلسفة العلوم على أن "العلم" أضحى يعنى "العلم التجريبي" الذي يجمع في منهجه بين الاستقراء (الاختبار) والاستنباط (الذي يعتمد على التلدليل العقلي) في آن واحد. إنها إذن المعرفة التي تعتمد على الجمع بين الحس والعقل - أي بين "الاختبارية" و"التلدليل العقلي" وهي لذلك "اختبارية منطقية: Lempirisme Logique"^(١).

"إن لفظة "العلم" راحت ترتبط - في أيامنا - بمنهج قوامه الجمع بين الاختبار الاستقرائي وبين التلدليل العقلي، وعلى وضع يهين للموضوعية التي قوامها جعل القول الفصل في شأن حقيقة المادة المستهدفة للمادة ذاتها بعيداً عن النظرات الذاتية للباحث مع إفساح المجال للتلدليل العقلي باعتباره "أداة التعميم" الذي هو الهدف النهائي للعلم في مدلوله البحث. ولقد راح الاتفاق يتعقد بين المعنيين "بالمناهج" - في عصرنا - على تسمية هذا المنهج "الاختباري

(١): انظر: د. محمد طه بدوي، منهج البحث العلمي، مرجع سابق، ص ١٠.

استطقي' بالعلم التجريبي Science Experimental. ومضمون العلم التجريبي - من حيث هو منهج للمعرفة - يتمثل في الاعتماد بصفة أصلية على الملاحظة والتجريب، وهو لذلك استقرائي اختياري مع تدخل العقل بسلسلة من عمليات الاستنباط المنطقي تنتهي بالارتقاء بنتائج اختبار عند محدد من حالات الواقع المختبر إلى قانون مفسر لشئى حالات الواقع وإلى مالا نهاية طالما أنها تشارك الحالات المحددة المختبرة نفس الخصائص، فيمنهج العلم التجريبي تبدأ عملية المعرفة بملاحظة سير الظواهر المستهدفة (وفي الملاحظة أعمال للاستقراء)، وذلك بقصد تصوير فرض أولى (فرض عمل) ممن ثابا هذه الملاحظة بشأن حقيقة تلك الظواهر (وهذا عمل ذهني)، ثم يعرض هذا الفرض الأولي على أكبر عدد متاح من حالات الواقع المنتمية إلى نفس الظواهر لاستقرائها في شأن صحته وذلك بالتجريب (وهذا من شأن الاستقراء الاختياري)، حتى إذا ثبت مطابقة ذلك الفرض للواقع عمل الباحث على تعميم مضمون الفرض الأولي ، بوضعه في "صيغة عامة" بعملية التعميم في هذا المعنى تتمثل في مجموعة من عمليات الاستنباط المنطقي البحث فوامها الانطلاق من مضمون فرض العمل الأولي للتسامل منه تملسلا منطقيا بحثا ينتهي بصيغة عامة هي "القانون العلمي" في التعبير التقليدي وهي أيضا "الفرض العلمي" في التعبير الأدق) - أي الفرض المحقق تحقيقا تجريبيا. وليس من شك أن عملية التعميم العقلية هذه تمثل أعلى مراحل التليل العقلي. وهكذا يقوم منهج العلم التجريبي على مجموعة متداخلة من عمليات استقرائية استنباطية في أن واحد، ويكون ذلك قد وضع نهاية للصراع التقليدي بين منهجي الاستنباط والاستقراء كمنهجين متنافرين^(١).

(١): المرجع السابق، من ص ١٠: ص ١٢.

"وهذا المنهج الاختباري المنطقي، هو منهج النظرية السياسية العلمية في عصرنا، فالنظري يبدأ بملاحظة بعض من حالات الواقع السياسي المستتب ليصور بهذه الملاحظة فرضاً أولياً في شأن حقيقتها، ثم يعرض هذا الفرض الأولي على واقع عالم السياسة للتحقق من مدى مطابقته له وذلك عن طريق إعادة عرضه على أكبر عدد مستطاع من حالات نوعه حتى إذا ثبتت مطابقته لها اعتبر الفرض الأولي صحيحاً (وهنا نقول أن صحته قد ثبتت بالتجريب)، ثم يتجه النظري بهذه النتيجة المستقرة من تلك الحالات المحددة إلى تسميها عن طريق عمليات التدليل العقلي البحث (الاستنباط) منتهاً بها إلى بناء نظري عام هو "النظرية"^(١) أو إلى بناء نظري مصغر هو "النموذج".

خصائص المنهج العلمي التجريبي:

وإذ انتهى الباحث من التعريف بالمنهج العلمي التجريبي، يشير هنا إلى أن المنهج العلمي التجريبي ينفرد بخصائص في مواجهة المناهج الأخرى، وهذه الخصائص هي:-

أولاً: "الموضوعية: Objectivism:-"

وتعني الموضوعية البدء من الواقع بالملاحظة، وبما لا يدع مجالاً لوجهات نظر الباحثين الذاتية في شأن حقيقة هذا الواقع، ومن ثم فإن الأحكام التي ينتهي إليها الباحث بالمنهج العلمي التجريبي هي أحكام موضوعية أو واقعية Jugements de réalité في مواجهة الأحكام الذاتية Jugements de valeur - أي الأحكام التي تصدر معبرة عن وجهات نظر ذاتية لأصحابها. فالمعرفة الموضوعية هي التي يتمثل منهجها في البدء

(١): انظر: د. محمد طه بدوي، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص ٢٤٨.

منه في انقضاءه للتعرف على حقيقته، وذلك عن طريق الملاحظة
والبرهان، الأمر الذي يحصر مهمة العلم في تفسير الواقع، ويربطه نهائياً
بما هو كائن^(٢).

ولمزيد من التفصيل بشأن الموضوعية Objectivism يشير الباحث
هنا إلى أن المعرفة في مجال الدراسات الاجتماعية مرت بمرحلتين: المرحلة
الأولى: وتبدأ من الفكر اليوناني القديم وحتى أوائل القرن الثامن عشر، وهي
مرحلة تسلط النظرة الفلسفية دون العلمية على تلك الدراسات، حيث كان
المفكرون في تلك الفترة ينشدون في مجال التنظيم الاجتماعي "ما يجب أن
يكون" عليه هذا التنظيم دون الاهتمام بواقعه. والمرحلة الثانية: وتبدأ من
القرن الثامن عشر وحتى الآن، وهي مرحلة غلبة النظرة العلمية على
الدراسات الاجتماعية، حيث شهد القرن الثامن عشر مولد فكرتين متلازمتين
هما: فكرة الفصل القاطع بين العلم والفلسفة من ناحية، وفكرة أن الظواهر
الاجتماعية لها صفة الانتظام تبعاً لخضوعها لقوانين من شاكلة القوانين التي
تحكم عالم الطبيعة من ناحية أخرى، وما العلم إلا أداة الكشف عن هذه
القوانين وذلك بمنهجه التجريبي. ولقد عاصر "مونتسكيو" الفرنسي ظهور
هاتين الفكرتين ونقلهما إلى مجال الدراسات السياسية، فأشار "مونتسكيو" في
كتابه "روح القوانين: L'esprit des lois" (١٧٤٨) إلى أنه يعني بما هو
كائن، وعلى حد تعبيره في مؤلفه هذا "نحن نقول هنا بما هو كائن لا بما

(٢) فطر: د. محمد طه بدوي، تنظيم السياسة، المكتب المصري الحديث، ١٩٦٨،
ص ٤٦.

يجب أن يكون: On dit ce – qui est et non pas ce que doit être و"أوجيست كونت A. Cont (١٧٩٨ – ١٨٥٣) مؤسس علم الاجتماع المعاصر انتهى كذلك إلى أن "علم الاجتماع: Sociologie" هو العلم الذي يتناول المجتمع في تكوينه وحركيته على أساس من الواقع، ومن ثم دون تدخل "الأحكام القيمية" وما يجب أن يكون. الأمر الذي جعل من فلسفته "فلسفة وضعية: Philosophie Positivisme" وجعل من علم الاجتماع المعاصر علما وضعيا منفصلا تماما عن الميتافيزيق والأخلاق. إنه العلم الذي يسعى بالملاحظة والتجريب إلى تفسير الظواهر الاجتماعية، أي العلم الذي يبدأ من الواقع بالملاحظة والتجريب وينتهي إلى تشكيل أحكام واقعية Jugements de realite بشأن هذا الواقع المستنف^(١).

وهكذا فإن "كونت" قد أرسى حجر الأساس للطابع العلمي لعلم الاجتماع فهو – عنده – ليس علما إلا بقدر "وضعيته" – أي ليس علما إلا بقدر البدء بما هو كائن، ومن ثم ربط علم الاجتماع نهائيا بالملاحظة والتجريب. ولقد عبر "دوركايم: Durkheim" عن نفس هذه الفكرة من بعد "كونت" فأكد

(١) هذا ورغم ربط "كونت" دراسة المجتمع بالملاحظة والتجريب فقد ظل يعتقد في ارتكاز الكيان الاجتماعي بجانبيه (الامتثالي والديناميكي) أكثر ما يكون إلى الآراء. الأمر الذي يبعده عن "الموضوعية" ويخلع على علمه الطابع الذاتي. إن "كونت" نفسه لم يستطع أن يتخلص نهائيا من عقائده الفلسفية، فبينما يصمم على قصر علم الاجتماع على دراسة ما هو كائن كشرط أساسي لاعتباره "علما" لم يستطع أن يحول دون تمسك إحساساته ورغباته في شأن "ما يجب أن يكون" إلى تحليله العلمي، وهذا أيضا شأن أتباعه فرغم حرصهم على الارتباط بوضعيته إلا أن عقائدهم الذاتية كان لها صدى في كتاباتهم. انظر فيما تقدم: د. محمد طه بدوي، المنهج في علم الاجتماع السوسيولوجي، مرجع سابق، ص ٩، ص ١٠، ص ١٢، ص ١٣، ص ٢٨، ص ٢٩.

على أنه حتى يعتبر العلم الذي يتناول الأحداث الاجتماعية علماً فإنه لابد أن يعالج هذه الأحداث على أنها "أشياء: Des Choses" - أي لابد من أن تخضع الظواهر الاجتماعية لنفس مناهج العلوم الطبيعية (أي تبدأ في تحليلها بالملاحظة والتجريب للانتهاء إلى التفسير بشأنها). ومن جملة ما سبق فإن "الموضوعية" تعد الركن الركين لعلوم الاجتماع ومن ثم لأي علم اجتماعي (علم السياسة أو علم الاقتصاد...) (١)

ثانياً: خاصية النسبية: Relativism :-

وبداية يشير الباحث إلى أن التعميم "Generalisation" الذي ينتهي إليه أصحاب المنهج العلمي التجريب هو تعميم نمبي (وذلك في مواجهة التعميم المطلق الذي ينتهي إليه أصحاب المنهج المثالي). ذلك أن الواقع السياسي متغير زماناً ومكاناً. وطبقاً لطبيعة عالم السياسة المتغيرة فإن تحقق صحة الفرض بالتجريب لا يعني "أن مضمونه يصبح قانوناً علمياً صالحاً لكل زمان ومكان وإنما يظل الفرض المحص بالتجريب ممثلاً للحقيقة طالما لم يتكرر له الواقع، وهذا ما يسمى "نسبية الحقائق العلمية" في عالم السياسة، وما يسمى أيضاً "بدائرية البحث العلمي" فالمعنيون بالنظرية السياسية المعاصرة يوجهون نتائج بحوثهم على وجه الاستمرار بالواقع، وطالما ظل الواقع يؤيدها بالتجريب كلما ظلت هذه النتائج محتفظة بطابعها العلمي وإلا عدل عنها إلى فرض جديد يعرض على الواقع لتجريبه وهكذا (٢).

(١): المرجع السابق، ص ١٤ وص ١٥.

(٢): انظر: د. محمد طه بدوي، منهج البحث العلمي، مرجع سابق، ص ١١، ولنفس المؤلف: النظرية السياسية، مرجع سابق، ص ٢٤٨، ص ٣٠٠.

إنها نسبية الحقائق التي أوضحت من سمات العلم الموضوعي المعاصر. وهنا يعرض الباحث بشئ من التفصيل لخاصية "النسبية: Relativism" كخاصية رئيسية للمنهج العلمي التجريبي والتي تعد من أهم الأسس التي يستند إليها الباحث في تقويمه للنماذج المغاصرة التي قدمت لفهم وتفسير عالم السياسة. وهنا يشير الباحث إلى أن الفيلسوف اليوناني القديم "أرسطو" هو أول من أشار إلى النسبية في مجال الدراسات الاجتماعية (والسياسية)، فقد اتجه إلى الواقع السياسي في عصره ليكشف من ثاباه عن أمثل أشكال الحكومات، وذلك من ثابا مقارنة لنظم (أو لدساتير) المدن اليونانية القديمة في كتابه "السياسة"، وبما يصح القول بشأن "أرسطو" أن مثاليته واقعية حيث كشف عن الأمثل من ثابا ملاحظته لواقع المدن اليونانية في عصره، وهذه الواقعية "لأرسطو" لا تعني البتة أنها من طبيعة المنهج العلمي التجريبي المعاصر، فقد كشف "أرسطو" عن الأمثل للواقع من ثابا أحداثه، وعلى اعتبار أن المثال التي كانت تحلق في عالم اللاحسوس (والتي هي تبعا لذلك مطلقة - أي صالحة لكل زمان ومكان) راحت تقع - عنده - في الواقع المحسوس وليكشف عنها من ثابا الملاحظة، وهي لذلك نسبية بحكم تغير ذلك الواقع بطبيعته^(١).

و"مونتسكو" مؤسس المنهج العلمي التجريبي في مجال الدراسات السياسية في الغرب أشار أيضاً إلى النسبية للقوانين - عنده - هي الروابط الحتمية التي تعبر عن طبيعة الأشياء وفي هذا المعنى فإن للكانتات جميعاً قوانينها، وفي مجال عالم السياسة انتهى "مونتسكو" إلى تصوير قوانين علمية تحكم هذا العالم. وهنا يؤكد "مونتسكيو" على أن النسبية هي التي تحكم العلاقات الإنسانية وذلك نتيجة لملاحظته المحصورة للمجتمعات الإنسانية

(١): المرجع السابق، من ص ٢٧٢، إلى ص ٢٧٤.

المشائية زماناً ومكاناً. ففى هذا الشأن لم يسو "مونتيسكو" تماماً بين القوانين العنيدية فى مجال الظواهر الطبيعية والظواهر الاجتماعية، وذلك من حيث "الحدمية" Diterminism، ذلك بأن الأولى مطلقة الحدمية، بينما يقرر "مونتيسكو" فى شأن الثانية أن العالم العاقل (عالم المجتمع الإنسانى) إن كان لديه هو الآخر قوانينه الثابتة (رغم ندرتها) شأن عالم الطبيعة (كالقوانين السابقة الذكر التى صورها مونتيسكو) إلا أن غالبية قوانين عالم المجتمع الإنسانى نسبية وفى هذا الشأن يغير المجتمع الطبيعية بقوانينها الثابتة^(١).

هذا وفى القرن التاسع عشر - فى مجال الدساتير الاجتماعية - انتهى إدراك العلميين (وخاصة علماء الاجتماع ومعهم المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية - أتباع آدم سميث) بوضعيتهم الى تصميم نهائى على ربط المعرفة الاجتماعية بمنهج علوم الطبيعة، ومن ثم بفكرة الحدمية (على نحو ما فعل "كونت" و "دروكايم") باعتبارها الأساس الأكيد للبحث العلمى، أو بعبارة أخرى فإن التفسير العلمى لعلاقات الواقع الاجتماعى ارتبط - لديهم - فى بادئ الأمر (فى القرن التاسع عشر) بفكرة "الحدمية" نقلاً عن علوم الطبيعة، وتعنى فكرة "الحدمية" هذه حدمية للروابط التى تفرضها طبيعة الأشياء ارتباطاً بفكرة "السببية" - أى أن نفس الأسباب تؤدى حتماً ودائماً الى نفس النتائج. إن مقدمة معينة (أ) تؤدى حتماً ودائماً الى نتيجة معينة (ب)، وتلك بمنأى عن الضمير الإنسانى. ولأن تكمن الحقائق تبعاً لذلك فى علاقات الحتم التى تفرضها طبيعة الأشياء^(٢).

(١) : أنظر : د. محمد طه بدوى، زوال الفكر الشمسى، مرجع سابق، ص ١٢٢.

(٢) : أنظر د. محمد طه بدوى، المنهج فى علم الاجتماع لسيلى، مرجع سابق ص ١٧

وفى مجال الدراسات الاجتماعية (والسياسية) ارتبط "ماركس" فى القرن التاسع عشر فى تحليله لعالم المجتمع (ولعالم السياسة تبعاً لذلك) بفكرة الحتمية، إذ صمم على أن شتى جوانب الحياة الاجتماعية من أنظمة اقتصادية وسياسية وقانونية، بل ومن قيم أخلاقية وأفكار.. الخ تتشكل جميعاً على مقتضى "القوى الإنتاجية" وانتهى الى القول (بشأن تطور المجتمعات): "بأن تاريخ المجتمع البشرى هو تاريخ الاقتصادى — هو تاريخ الصراع من أجل ملكية أدوات الإنتاج"^(١)

وبصدد ظاهرة "السلطة السياسية" فقد ربطها "ماركس" ربطاً حتمياً بالملكية الخاصة وتباً "ماركس" تبعاً لذلك باختلافاتها فى المرحلة العليا للشوعية نتيجة لاختفاء ظاهرة الملكية الخاصة، وهنا رغم أن "ماركس" قد لجأ الى الملاحظة التاريخية لتأييد تصوره لعلاقة "السببية" بين ظاهرتي: الملكية الخاصة والسلطة السياسية، إلا أنه من الواضح أنه انتفى من الواقع التاريخى ما يستجيب لتصوره هذا، فضلاً عن أنه بمواجهة ما انتهى إليه ماركس من نتائج فى شأن علاقة السلطة بالملكية الخاصة — من حيث هى "علاقة سببية" — بطبيعة الإنسان وبالحقيقة التى انتهت إليها العالم التجريبي فى شأن ظاهرة اجتماعية أصلية تنبعث مباشرة من جوهر السياسة فى الإنسان وهى لذلك خالدة بخلوده، وكل تصور لاختلافاتها فى مرحلة ما لا يتسنى إلا أن يكون من قبيل الخيال الصرف"^(٢).

(١) : للمرجع السابق، ص ١٥، ولنفس المؤلف: النظرية السياسية، مرجع سابق،

ص ٢٩١

(٢) : للمرجع السابق، ص ٢٩٥.

وفي أواخر القرن التاسع عشر كذلك قدم "Ratzel" "راتزل" الألماني كتابه "Politische Geographie" (١٨٩٧)، وانطلق في كتابه هذا في تحليل العلاقات الدولية من وجود علاقة حتمية بين المعطيات الجغرافية وسياسات الدول، فصور بذلك تلك العلاقة في شكل علاقة سببية (حتمية) حيث رد كل شيء في سلوك الجماعات إلى الأرض، وفكرة "الحتمية الجغرافية: Determinisme Geographique" تلك التي قدمها "راتزل" راحت تشكل من بعده مركز الاهتمام لدى أتباعه، لقد ظلوا جميعاً يلتصقون حول فكرة واحدة مضمونها "أن قوة الدولة تعتمد اعتماداً حتمياً على المعطيات الجغرافية". ولقد برز في مدرسة "راتزل" مفكران هما: "ماكيندر" Machinder الإنجليزي، و"هوشفير" Haushofer الألماني وارتبطا أيضاً بفكرة الحتمية الجغرافية التي قدمها "راتزل". فانطلاقاً من حتمية العلاقة بين الجغرافيا والسياسة قدم "ماكيندر" نظريته عن "المراكز الطبيعية للقوة" وانتهى إلى القول بأن من يستطيع أن يتحكم في المجال الأوراسي (الأوربي الآسيوي) - ذلك المجال الذي هو من الأرض بمثابة القلب "Heartland" فإنه يستطيع أن يحكم العالم^(١).

ولقد تزعم الجنرال كارل هوشفير "أفكار" مدرسة الجيوبوليتك من بعد الحرب العالمية الأولى، وعنى بفكرة "المراكز الطبيعية للقوة" نقلاً عن "ماكيندر" إلى جانب تأثره بأراء "راتزل"، ولقد كانت لأفكار "هوشفير" الأثر البالغ في تفكير "هتلر" حتى قيل أن الاتفاق الألماني - الروسي الذي أبرم في

(١) انظر: د. محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، مرجع سابق، من ص

أغسطس عام ١٩٣٩ كان بوجي من تعاليم "هوشغير" ومدرسته^(١).

والحق أن كل الدراسات الاجتماعية التي ارتبطت بفكرة "السببية" المطلقة و"الميكانيكية" الصرفة والتي شاعت في القرن التاسع عشر هي دراسات جانبيها الصواب. إن فكرة الحتمية (علاقات السببية) بميكانيكيتهما إن صححت بالنسبة لعلاقات الأجسام في الطبيعة، فهي ليست صالحة لتفسير علاقات الكائنات الإرادية الواعية التي تعمل بالإرادة والفكرة في الحياة الاجتماعية، وتبعاً لذلك فإن التوقع في مجال هذه العلاقات الواعية انطلاقاً من نظرية عامة (نظرية ماركس، ونظرية ماكيندر عن "المراكز الطبيعية للقوة" أو غيرها من النظريات التي تدعي الصلاحية المطلقة لتفسير تلك العلاقات على تباین البيئات وعلى أساس من فكرة العلاقات الميكانيكية حال نظريات الاقتصاديين الكلاسيك في تفسير النشاط الاقتصادي على تباین البيئات) لا يمكن أن يكون من قبيل التوقع العلمي لأنه يغفل دور الإرادة الواعية في الحياة الاجتماعية وخاصة في الحياة السياسية حيث يفسح المجال للقرارات التاريخية^(٢). وكل هذا يشكك في فكرة الحتمية في مجال الدراسات الاجتماعية بصفة عامة، وفي مجال الدراسات السياسية بصفة خاصة.

إن ربط علماء القرن التاسع عشر تفسير الظواهر الاجتماعية بفكرة الحتمية قياساً على حتمية علاقات الأجسام في الطبيعة قد عطل تقدم علوم المجتمع، فالظواهر الاجتماعية بحكم اتساعها بالكيفية والقيمة كان يجب أن تتقادم الحتمية على أساس أن حقائقها نسبية. إن الدراسات الاجتماعية تقوم

(١) انظر: د. محمد طه بدوي، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص ٢٦٥ و٢٦٦.

بين أطراف واعية يقررونها بإرادة حرة، وكل ما في الأمر أن هذه الإرادة تمارس في إطار من ظروف وأوضاع محسوسة تكيف هذه الإرادة أو إن شئنا تكيف بها هذه العلاقات^(٢). هذا ولقد أثبتت دراسات الطبيعة الذرية في الحقة الأخيرة أن العلاقات الفيزيائية لا تحكمها حتميات مطلقة، وإنما قد تؤدي مقنمة معينة (أ) إلى عديد من نتائج (ب) و(ج) و(د) دون أن نستطيع التنبؤ بأي من هذه للنتائج هو الذي سيقع فعلا، وإنما مجرد الاحتمال النسبي لوقوع كل منها، وعلى العلم أن ينهض بحساب هذا الاحتمال. وفكرة "الحتمية النسبية" في هذا المعنى الأخير تبدو أكثر استجابة إلى طبيعة علاقات عالم المجتمع، والتي هي في النهاية علاقات بين إرادات واعية، وليست أدوات آلة تتحرك ميكانيكيا كأداة في يد المقنمات إلى نتائجها الحتمية، كما أن الإرادات الواعية قد تمارس نشاطات لا تلتقي مع المصبيات، ومن هنا ارتبطت العلوم الاجتماعية بهذه الحتمية النسبية، وكان يتعين بحكم طبيعة مجالها أن ترتبط بها من البداية^(٣).

هذا وفي أواخر القرن التاسع عشر راح أصحاب المدرسة الرياضية (التي أسسها ليون فالراس: Leon Walras) والتي عرفت باسم مدرسة "لوزان" يتجهون إلى دراسة عالم الاقتصاد باستخدام اللهجة الرياضية والتعبير الجبري على اعتبار أن ذلك تجديد للمدرسة الاقتصادية الكلاسيكية التي كان أصحابها ينطلقون في بحوثهم الاقتصادية من مبادئ عامة انتهى إليها سلف الباحثين كحقائق ثابتة متجاهلين بذلك ديناميكية عالم الاقتصاد

(٢) انظر: د. محمد طه بدوي. المنهج في علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص ١٧.

(٣) انظر المرجع السابق، ص ١٧ و ص ١٨.

ونسبية الحقائق العلمية ومن ثم مرتبطين بفكرة الحتمية^(٢). ومهما يكن من أمر ما لمنهج المدرسة الرياضية، وما عليه فقد كان لهذه المدرسة فضل الاستعانة بمفهوم "الاتزان: Equilibrium" - نقلا عن علم الفيزياء - كأداة ذهنية لفهم وتفسير علاقات عالم الاقتصاد، وما أدى ذلك إلى إحلال فكرة "الدالة: Fonction" - نقلا عن الرياضيات - محل فكرة الحتم، وعلى اعتبار أن علاقات الواقع الاقتصادي تفهم على أنها "علاقات دالة: Relations de Fonction" وليست علاقات سببية "Causal". لقد راحت مدرسة "توزان" تعالج بمنهجها الرياضي عالم الاقتصاد من شأيا مفهوم "الاتزان" على أنه مجموعة مركبة من معطيات متسلسلة متفاعلة، تتبادل التأثير والتأثر فيما بينها وفي آن واحد، وبشكل ميكانيكي، الأمر الذي لفتنى بأصحاب هذه المدرسة إلى الارتباط في شتى بحوثهم الاقتصادية بفكرة "الاتزان العام" لعالم الاقتصاد منطلقين منها إلى جفهم علاقات ذلك للعالم. ولقد أدى فهم المدرسة الرياضية تلك لعالم الاقتصاد من شأيا مفهوم "الاتزان" هذا إلى نبذ فكرة "السببية" وبما تتطوي عليه من مفهوم لعلاقات "الحتم" والتي كان يحتكم إليها للكلاسيك^(١). ومن هنا فإن عنصرا معنا (أ) مسبب لعنصر آخر (ب)، أو أن (أ) يؤدي حتما إلى وقوع (ب) أمر غير مقبول. إن تركيب عالم الاقتصاد من معطيات متسلسلة تتبادل التأثير والتأثر فيما بينها جميعا وفي آن واحد معناه أن واحدا معنا بذاته مابين هذه المعطيات لا يتسنى

(٢) انظر د. محمد طه بدوي، منهج البحث العلمي، مرجع سابق، ص ٢٧.

(١) انظر السابق، ص ٤٠.

أن يركز هو المسبب المباشر لواحد آخر منها، وإنما هي كلها أسباب لها وفي نفس الوقت وعلى وضع لا نستطيع معه بالنسبة لعنصر معين أن نرى فيه بالذات السبب المباشر أو غير المباشر لعنصر آخر... وتبعاً لذلك فإن "الدالة" في معناها الرياضي هي الأقدر على التعبير عن هذه العلاقات^(٢).

من هنا "فإن الرياضيين حين خاضوا ميدان تفسير الظواهر الاجتماعية راحوا يربطون "الحتمية" بفكرة الدالة الرياضية، ولكي تحل عندهم - فكرة الحتمية الدالية "Determinisme Fonctionnel" محل الحتمية السببية القديمة، ومضمون فكرة الرياضيين هذه أن الروابط التلقائية بين الظواهر الاجتماعية هي من شاكله علاقات الدالة في الرياضة - أي شبيهة بالعلاقات التي تربط المتغيرين في دالة رياضية، فمثلاً:

بكل قيمة لـ (Z) ترتبط قيمة لـ (Y).

أو بكل قيمة للمتغير (Z) ترتبط قيمة واحدة للمتغير (Y).

أو بكل قيمة للمتغير (Z) يرتبط عدد من القيم الممكنة للمتغير (Y) بين

(٢) هذا ورغم ما قدمته المدرسة الرياضية لعلم الاقتصاد من مفاهيم تنصدر الأدوات الذهنية في التحليل الاقتصادي (والتي أظهرها مفهوم "الآثران" وفكرة "علاقات الدالة" للمتقنين) فإن للتدليل الرياضي ميظل مرتبطاً بمنهج التجريد الاستنباطي (منهج "المدرسة الكلاسيكية ومدرسة "وزان") ومن ثم يعمل بعيداً عن الواقع ما لسم يأت منطقاً من مقدمات واقعية ومن ثم من معطيات إحصائية. ومن هنا جاء تيار الاختبارية بعد ذلك، ثم انتهى الأمر في الحقبة الأخيرة إلى التقاء بين هذه الاختبارية والتدليل الرياضي التجريدي البحث على موقف منهجي موحد هو موقف الاقتصاديين القياسيين. انظر: المرجع السابق، ص ٤٠، ص ٤١، ص ٥١.

حينئذ نبقى وأنتى ودون أن نستطيع التنبؤ بأي من هذه القيم لـ (Y) هو الذي سيظهر . وبهذه الفكرة ترتبط طريقة التفسير الرياضية لعلاقات بعض الظواهر الاجتماعية، باعتبارها علاقات توافق "Association"، أو علاقات ارتباط "Correlation"، والفكرة في الحالتين واحدة، وكل ما في الأمر أن درجة الارتباط في "علاقات" النوع الثاني أقوى منها في النوع الأول، ومن هنا كان استعمال علاقة الارتباط لدى بعض المشتغلين بمناهج البحث في العلوم السياسية لدراسة الظواهر التي تتسم بالطابع الكمي "Quantitatifs"، وقصر استعمال علاقة "التوافق" في شأن الظواهر الكيفية "Qualitatifs"، كأن نبحت مثلاً فيما إذا كان ثمة توافق أو استقلال بين صفة التدين وبين الانتماء إلى الأحزاب السياسية المحافظة (في الغرب الليبرالي).... وكأن نحاول أن نتعرف في العلاقات الدولية، ما إذا كان هناك ثمة توافق أو استقلال بين نوعية الحضارة ونوعية السلوك الخارجي للدولة.^(١) وهكذا فإن التصور الرياضي لعلاقات التوافق أو الارتباط هو الأكثر استجابة إلى طبيعة عالم السياسة.

- مدى ملائمة المنهج العلمي التجريبي لدراسة الظواهر الاجتماعية بصفة عامة والظواهر السياسية بصفة خاصة :-

(١) انظر: د. محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ١٢٢،

ص ١٢٤، ص ١٧٠ وبصفة عامة، راجع بصدد خصائص المنهج العلمي

التجريبي:-

Duverger, Maurice: Methodes de la Science Politique, Presses Universitaires des France, Paris, 1959

تعني لفظة "الظاهرة: Phenomene" (على نحو ما سلف) مادة المعرفة وموقف العقل المتقدم منها - أي موقف العقل الذي يأس في ذاته القدرة على التعرف على حقيقة ما يحيط به من أشياء في الطبيعة أو المجتمع. هذا والظواهر الاجتماعية من حيث هي مادة علوم المجتمع لا بد وأن تتسم بالموضوعية، الأمر الذي جعل "دوركايم" يقول بضرورة معالجة هذه الظواهر كأشياء، غير أن هذه الظواهر باعتبارها أشياء ليست كلها من شكلة أشياء الطبيعة، فالشطر الأكبر منها لا يتمثل في موجودات محسوسة، فلو أننا وضعنا جانباً علم الاقتصاد الذي يعمل في مجال من وقائع اجتماعية محسوسة (الأجور - الأثمان) لنلاحظنا أن الشطر الأكبر بين الظواهر الاجتماعية الذي يشكل مادة العلوم الاجتماعية الأخرى (كعلم السياسة مثلاً) يبدو في تمثالات ضمنية بحتة "Representaion de Conscience" ومن ثم فهي ظواهر ضمنية: "Phenomenes de Conscience". ومن هذه الظواهر الضمنية ما يركز على وقائع محسوسة يخلع عليها صفتها الاجتماعية كالسلطة السياسية، فهذه تبدأ من واقع محسوس هو أطراف العلاقة من العناصر البشرية: الحاكمين والمحكومين، وما يملكه أحد الأطراف إزاء الآخر من قوة مادية، ولكي ترقى هذه القوة إلى ظاهرة السلطة كظاهرة اجتماعية لا بد وأن يتراكم على هذا العنصر المحسوس (القوة) عنصر ضمني بحت، وهو ضمني لأنه ممن تصوير الضمير الإنساني، وهذا العنصر الضمني يتمثل في قيام هذه السلطة في ضمائر الممثلين لها باعتبارها مشروعة، بل إن من الظواهر الضمنية ما هو

ضميرى بحث كظاهرة "الرأي العام" مثلاً^(١) .

وهكذا فإن الظواهر الاجتماعية ليست في كينونتها مجرد أشياء حسية بحثه كما هو الحال في أشياء عالم الطبيعة، وإنما هي مركبة من عناصر مادية ومعنوية معاً، والعناصر المادية فيها هي العناصر المحسوسة - أي ندرتها بالحس، أما العناصر المعنوية فهي التي تتمثلها ذهنياً وضميرياً ومن ثم ليست من شأن عالم المحسوسات .. وليس من شك في أن غلبة التمثل الضميرى في كيان الظواهر الاجتماعية على العناصر الحسية فيها يخلق على هذه الظواهر درجة من الميوعة تعرض الباحث فيها للتكلى إلى الأحكام القيمة - أي إلى الحكم عليها من وجهة نظره الذاتية أو في ضوء عقائدياته الخاصة مبتعداً بذلك عن الموضوعية، كما يفسح المجال في تصنيفها لمعايير من تصوير الباحثين تتباين فيما بينها تبعاً لتباين ثقافتهم وخبراتهم الشخصية مما يعرض عملية التصنيف للموضوعية، ثم إن أشياء الطبيعة بحكم تمتعها بالتحديد في أشكالها والفواصل القاطعة فيما بينها تتأكد لها "موضوعية" تصمد في مواجهة النظرات الذاتية للباحثين فيها، الأمر الذي يجعل للصدارة دائماً في مجال أحداث الطبيعة هذه "الوقائع" كما يجعل القول الفصل في الكشف عن حقيقته للتجريب. ذلك بينما تهين لدونة الأحداث الاجتماعية ومرونة فواصلها إلى وضع مقايير، فالحق أن العلاقات الإنسانية لا تقوم على مجرد الأحداث فحسب وإنما تتمثل في شطر كبير منها (كما سلف) في "قيم" اجتماعية، ومن ثم في نظم قيمية (اجتماعية - اقتصادية - سياسية - أعراف - تقاليد) تركز إلى عقائديات ذاتية في مجال الخير والشر والفضيلة والريضة والظلم والعدل

(١) انظر: د. محمد طه بدوي، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص ٧، ص ٢٥٩ .

والحق وانباطل، وهذا الأمر يزيد من لدونة عناصرها ومن ليونة الحدود بين هذه العناصر ويضعف لذلك من "موضوعيتها" ومن ثم يشكك في ملائمتها كمجآر للبحث العلمي التجريبي، ويؤيد ذلك أن الباحث في مجال الأحداث الاجتماعية وهو ينظر في هذه الأحداث، لابد وأن يتأثر في نظرته إليها بما يرتبط به من قيم يبنته. بل إنه لابد وأن ينظر إليها من شأيا هذه القيم، الأمر الذي يجعل الغلبة في دراسته للنظرة الذاتية على حساب النظرة العلمية بالمدلول الدقيق للعلم التجريبي^(١).

"إن نظر الباحث في نظام اقتصادي أو سياسي لمجتمع معين في ضوء عقائدياته الذاتية ينتهي به إلى إصدار "أحكام قيمية" بصدد ذلك النظام، والأحكام القيمية من شأن "ما يجب أن يكون" ومن ثم من عمل "الفلسفة" دون العلم التجريبي الذي لا يعني إلا "بما هو كائن" فلا يصدر في شأنه إلا "أحكاماً موضوعية" (واقعية)^(١).

"إن لطبيعة مادة البحث أثرها في تصور منهج البحث وتحديد أدواته، والعلم التجريبي لا يعني في صلبه (كما سلف) أكثر من طرح سؤال على الواقع المستهدف وتلقى الإجابة منه، إنه إذن استقراء الواقع، ومن هنا تبدو أهمية طبيعة هذا الواقع المستقراء، أمر واقع عاقل ناطق نستجوبه في شأن أغواره فيجيب، بالقول أو بالفعل؟ أم هو مادة لا تعقل ولا تتطوق ومن ثم تفسيرها يقتضى الاعتماد على غير الاستجواب الحي؟ ولهذا وذاك أثره

(١) المرجع السابق، ص ٣٥٦ وص ٢٥٧.

(١) نفس المرجع السابق، ص ٢٥٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٥٧ وص ٢٥٨.

البالغ في التأكيد للموضوعية التي هي عماد العلم التجريبي^(١).

"ففي العلوم الطبيعية يستهدف البحث العلمي أشياء وظواهر لا عاقلة لا إرادية لا ناطقة، ومن هنا كانت فاعلية الملاحظة والتجريب في شأنها وكان تقبلها بطبيعتها للموضوعية، أما المادة المستهدفة في العلوم الاجتماعية فهي أحداث إنسانية، من فعل الإنسان، تأتي تعبيراً عن اتجاهاته الواعية الفردية أو الجماعية وعن أعماله السلوكية وعن أحاسيسه، بل وانفعالاته العارضة، ذلك إلى جانب تعبيرها عن تمثيلات ضميرية جماعية متغيرة بتغير الحضارات والثقافات ومن هنا يأتي الاختلاف الجوهرى في طبيعة المادة المستهدفة بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية، فبينما يتجه الباحث في العلوم الطبيعية إلى الواقع من أحداث لا إرادة لها ولا فكرة ولا سلوك ولا تمثيلات جماعية، وإنما هي ظواهر متكررة بتكرر الأوضاع المهيمنة لها، يعالج الباحث في العلوم الاجتماعية أحداثاً بشكل كل حدث منها وقعة تاريخية "فريدة"، في معنى أنها حدث تاريخي - أي جزء من التاريخ البشري الذي لا يعود إلى الوراء، وإيها فريدة - أي لا تتكرر تكراراً متطابقاً نظراً لما يقع وراءها من عوامل متغيرة من فرد إلى فرد، ومن جماعة إلى جماعة، بل وبالنسبة لنفس الفرد من حالة انفعالية إلى حالة أخرى، وهكذا، ومن ثم فلا يتصور تكرارها على نفس الوتيرة وعلى نفس المظهر والمخبر، الأمر الذي يشق معه الانتهاء في شأنها إلى التعميم الذي هو هدف العلم التجريبي"^(٢).

ويرتبط بطبيعة الأحداث الاجتماعية هذه تباين دلالات الأحداث

المتشابهة المظهر تبعاً لتباين سياقها فضرب الأم لولدها كضرب غيرها له من حيث هو حدث حسي، بيد أن الدلالة في الحثيين مختلفة تماماً، الاختلاف في الدلالة هنا يرتد إلى الاختلاف في البواعث ومن ثم فيما وراء الملاحظ المحسوس، ونفس الشيء بالنسبة لعالم السياسة، إن تطبيق العقوبات البنينة من جانب السلطة العامة على رعاياها لا يختلف من حيث هو مجرد حدث حسي عن شبيهه الذي يقع عنواناً من أحاد الناس على غيره، ومع ذلك فإن التباين في الباعث يفرق بين الحثيين من حيث الدلالة، وهذا الأمر يضيف إلى البحث في العلوم الاجتماعية صعوبة فوق صعوبات التعميم المتقدمة^(١).

"وإذا أضفنا إلى ذلك أن الباحث إنسان "اجتماعي"، ومن ثم مجموعة متكاملة من أحاسيس وعواطف وتمثلات جماعية، لكان تصورنا لصعوبة تخلصه من الارتباط بالأفكار والتمثلات والقيم السائدة في مجتمعه الخاص، وذلك في تصوير الباحث لفروض عمله التي يبدأ منها بحوثه ومن ثم لصعوبة التزامه بالموضوعية. هذا وعلى الرغم من أن "دوركهايم" قد ألح - إمعاناً في الموضوعية - على ضرورة النظر إلى الأحداث الاجتماعية باعتبارها أشياء، ومن ثم تجرد الباحث حين ملاحظتها من أفكاره الذاتية ومن تمثلاته الضمنية، فإن شيئاً سيظل يعوق بلوغ الهدف النهائي للبحث التجريبي في العلوم الاجتماعية ألا وهو طبيعة أحداث الواقع

١- انظر مع السابق، ص ٢٢١، ح ٢٢٤.

٢- انظر مع السابق، ص ٢٢١، ح ٢٢٤.

الاجتماعي من حيث هي أحداث تاريخية فريدة فهي المعنى المتقدم^(١).

وهنا تجدر الإشارة إلى أن من أخطر معوقات البحث العلمي التجريبي في العلوم الاجتماعية، رفض قطاع ليس باليسير من قطاعات الواقع الاجتماعي تعرية أغواره للباحث إما بعوامل الحياة وإما بعامل الخوف أو بغيرهما من العوامل التي لا تقوم في عالم الطبيعة، فعقائدات الناس الدينية أو السياسية، وعلاقاتهم الجنسية حتى المشروعة منها، تشكل قطاعا من قطاعات الواقع الاجتماعي التي تأتي أن تعري للباحث عن أغوارها، مشكلة بذلك قطاعا سريا مغلوقا في وجه الملاحظة العلمية، رغم أن في أغواره الكثير من الحقائق التي تنطلق منها تصرفات وأفعال سلوكية ومن ثم أحداث اجتماعية مكشوفة يشق تفسيرها تفسيراً علمياً من غير الوقوف على براعنها القابعة في أغوار تلك القطاعات السرية. وليس مما يحتاج إلى بيان أن في هذا تهديداً لتفاعلية البحث العلمي في أحداث الحياة الاجتماعية بما في ذلك قطاع السياسة بالذات^(١).

ومما سبق فإن الملاحظ (الباحث الاجتماعي) تقف تمثلته عائقا أمام الموضوعية، والملاحظ (الظواهر الاجتماعية) تقف لدونتها ومبرعة حدودها عائقا أمام الموضوعية أيضاً، وكل ذلك يعوق بلوغ الموضوعية (الملاحظة والتجريب) من ناحية، ومن ناحية أخرى يعوق بلوغ التعميم والذي هو الهدف النهائي للمنهج العلمي التجريبي. الأمر الذي يجعلنا نشكك في مدى ملائمة المنهج العلمي التجريبي لدراسة الظواهر الاجتماعية بصفة عامة

(١): المرجع السابق، نفس الصفحة.

والضواهر السياسية بصفة خاصة.

الفصل الثاني

إبعاد الاتجاه السلوكي في التحليل السياسي المعاصر

تقديم:

بداية يشير الباحث إلى أن المعنيين بالنظرية السياسية في الغرب في تصويرهم "النماذج النظرية" قد راحوا ينهجون منهجا علمياً تجريبياً "Experimental" (على نحو ما سلف) قولمه البدء من ملاحظة الواقع السياسي من أجل تفسيره، فهم يبدعون بملاحظة بعض من حالات الواقع السياسي المستهدف ليصوروا بهذه الملاحظة فروضاً أولية في شأن حقيقتها، ثم يعرضون هذه الفروض الأولية على واقع عالم السياسة للتحقق من مدى مطابقتها له وذلك عن طريق إعادة عرضها على أكبر عدد مستطاع من حالات نوعها حتى إذا ثبتت مطابقتها لها اعتبرت فروضاً عملية، ثم يتجهون بهذه النتائج المستقراة من تلك الحالات المحددة إلى تعميمها (تعميماً نسبياً) عن طريق عمليات التدلil العقلي منتهين بها إلى بناءات نظرية مصغرة هي "النماذج النظرية"^(١).

هذا ورغم ما يتمتع به المنهج العلمي التجريبي من مكانة مرموقة في التحليل السياسي المعاصر في مراجعة المنهج التاريخي بالذات، إلا أنه يستند منهجاً "تأويلياً" كما حدوا رتبة أنه - كما حداه - بوقت المنهج التأويلي (١) نفس المنهج - ص ١٠٠.

التجريبي منها موقفا سليبا. ذلك لأنه يتجه بالأساس إلى الظواهر السياسية الحسية (أي التي تقع تحت إطار الملاحظة) وهي ضئيلة جدا في عالم السياسة، حيث يقلب على ظواهره الطابع القيمي. وتبعاً لذلك لتحصر المنهج العلمي التجريبي في إطار ضئيل من عالم السياسة. ومن هنا جاءت النظرية السلوكية (الاتجاه السلوكي) لكي تلتطف من معالجة المنهج العلمي التجريبي للقيم. فأصبح منهجا علميا تجريبيا سلوكيا. وهنا يعرض الباحث بالتفصيل لهذا الاتجاه السلوكي ولأبعاده في التحليل السياسي المعاصر حيث كان ممن وراء بناء النماذج النظرية المعاصرة.

ويشير الباحث في البداية أيضاً إلى أن أصحاب الاتجاه السلوكي ينطلقون في بناء نماذجهم النظرية لعالم السياسة من كونه مجموعة من نشاطات تحركها دوافع ولحاسيس ومن ثم يعنون بالدرجة الأولى في بحثه بأثر الأحاسيس والدوافع السياسية للبشر، ففي مجال عالم السياسة الوطني ينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى سلوكيات الأفراد والجماعات "وإنما تميز بين الرسمي واللامرسمي منها، وذلك بقصد التعرف على الدور الفعلي لكل منها في رسم السياسات العامة لمجتمعها. وليس من شك في أن هذا الاتجاه السلوكي قادر على تقديم تفسير علمي لظاهرة تباين سياسات المجتمعات التي تمودها أنظمة حكم متشابهة في مؤسساتها السياسية الرسمية. إن التفسير العلمي الأوحده لهذا التباين إنما يكمن في التباين بين سلوكيات الحياة السياسية لتلك المجتمعات. كل ذلك بينما كانت البحوث السياسية في ظل المنهج التقليدي تتجه بصفة أصلية إلى المؤسسات السياسية الرسمية

في الدولة لتعني بكيانها العضوي والوظيفي فسي ضوء أنظمتها القانونية وبدورها في صنع السياسات العامة لمجتمعاتها^(١). وفي مجال عالم السياسة الدولي راح أصحاب هذا الاتجاه السلوكي في تحليلهم لظواهر عالم السياسة الدولي يبحثون عن الدوافع القومية التي تحرك سلوك الدول، والتي هي من وراء ظاهرة الصراع الدولي، ومن ثم يبحثون لتقديم أسباب موضوعية للصراع في المجال الدولي. ذلك الصراع الذي يمثل صلب عالم السياسة الدولي والمحرك الرئيسي له.

وانطلاقاً مما سبق (التعريف بالاتجاه السلوكي) يستطيع الباحث تناول هذا الفصل من ثانياً ما يلي:-

مبحث أول: ويعرض فيه الباحث نشأة الاتجاه السلوكي وتبلوره في الغرب ثم لأهداف هذا الاتجاه.

مبحث ثان: يتناول فيه الباحث أبعاد الاتجاه السلوكي المعاصر في التحليل السياسي من حيث المادة والمنهج وأدوات التحليل.

مبحث ثالث: ويعرض فيه الباحث للردة السلوكية وهي ما نعرف باتجاه ما بعد السلوكية ولمنجزات الاتجاه السلوكي بصفة عامة.

مبحث رابع: ويعرض فيه الباحث لأبعاد الاتجاه السلوكي في تحليل عالم السياسة الدولي في عصر السلوكية وما بعدها.

(١) انظر في هذا الصدد: المرجع السابق، ص ٢٢١.

مبحث خامس: وفيه يعرض الباحث تقويم الاتجاه السلوكي المعاصر.

المبحث الأول

نشأة الاتجاه السلوكي وأهدافه

نشأة وتطور الاتحاد السلوكي:-

لقد ظهرت بدايات الاتجاه السلوكي في العلوم الاجتماعية قبل الحرب العالمية الأولى بأعوام، ففي الولايات المتحدة الأمريكية جاء عالم النفس "واطسون: J. Watson" الذي خرج على التأمل الباطني في التحليل النفسي واتصّب اهتمامه على الظواهر الخارجية التي تعبر عن نفسها بصورة حسية. وهنا يميز الباحث بين لفظتين غريبتين هما: "Behaviourism" و"Behaviouralism" فالأولى "Behaviourism" تشير إلى السلوكية التي جاء بها "واطسون" الأمريكي حيث استبعد كل ما هو غير محسوس عن التحليل النفسي، أما اللفظة الثانية فهي تشير إلى السلوكية كاتجاه سائد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث راحت تأخذ في الحسبان دراسة الدوافع والأحاسيس على نحو ما تبلورت كاتجاه علمي تراكم على المنهج التجريبي كما سيأتي، وهذا ما جعل "هانز إيلو: Heinz Eulau" في كتابه "الاتجاه السلوكي: Behavioral Persuasion" (عام ١٩٦٣) يؤكد على ضرورة الاهتمام بالدوافع والأحاسيس التي من وراء السلوك البشري^(١).

(١) راجع في هذا الصدد: د حامد ربيع، مقدمة في العلوم السلوكية، دار الفكر العربي، ١٩٧٢، ص ٢٥، وأيضا: د. فاروق يوسف، سلوك السياسي، مكتبة عين شمس، ٢٠٠٠.

وينير الباحث هنا إلى أنه في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى كانت هناك دراسات قد تناولت السلوك الإنساني في مجال السياسة، كما كان من شأن "جراهام والاس: Graham Wallace" في كتابه: الطبيعة البشرية في مجال السياسة: "Human Nature in Politics" والذي نشر في عام ١٩٠٨ حيث أشار "والاس" في مقدمة كتابه إلى النقص الذي تعانيه الدراسات السياسية في أيامه من عدم وجود أية محاولة لمعالجة الأحداث السياسية في علاقتها بالطبيعة البشرية، وأن كل للدراسات في أيامه كانت تهتم بالتحليل النمطي الذي يسلّم بثبات طبيعة الإنسان وينتهي إلى البحث عن الحكم الصالح، فنبه "والاس" إلى اختلاف سلوك الأفراد داخل نفس الجماعة لاختلاف طبائعهم (١). هذا وفي نفس العام (١٩٠٨) صدر كتاب "The Process of Government" للكاتب الأمريكي "Arthur F. Bentley" والذي يعد المؤلف الأم في مجال الدراسات السياسية السلوكية. ذلك أن الاتجاه السلوكي قد ظهر بصفة عامة في مجال العلوم الاجتماعية وخاصة العلوم التي سبقت علم السياسة كعلم

= ١٩٨٢، ص ١٨، وكذلك: د. أحمد بدر، الثورة السلوكية في العلوم السياسية، مجلة العلوم الاجتماعية (تصدر عن جامعة الكويت)، العدد الثاني - ديسمبر سنة ١٩٧٥، ص ٢٧.

(١) راجع في هذا الصدد: مقتطفات من مرجع "والاس" ضمن مرجع:

- Eulau, Heinz, and others, Political Behavior, Amerind Publishing Co. Pvt. Ltd., New York, 1972, pp. 9-14.

- ونظر كذلك: جراهام والاس، الطبيعة البشرية في السياسة، ترجمة د. عبد الكريم أحمد، وزارة الثقافة والإرشاد، القاهرة، بدون تاريخ، من ص ١٢-٢٦. ونظر أيضاً: د. حسن صعب، علم السياسة، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٥، ص ٦٢، ٦٣.

تجريبي (علم الاجتماع وعلم النفس وعلم الأنتروبولوجي)، والذي وضع بدايات هذا الاتجاه في مجال الدراسات السياسية هو "بنتلي"، حيث صنون مؤلفه "بالحكومة" من حيث هي واقع حركي وعنى بالدرجة الأولى بواقع الحكومة أو بواقع الحكم من حيث هي مجرد "نشاط" بعيدا عن الواجهات القيمة وذلك ما تقطع به لفظة "Process" التي ربطها بالحكم^(١) على طول مؤلفه، ودار مؤلفه في مجمله "حول الحكم من حيث هو نشاط فعلي، فالحكومة - عنده - لا تعدو أن تكون في حقيقتها مجرد "نشاط" وهي دائما كذلك رغم ما يلحق واجهاتها من تغير قيمي. وهذا النشاط مضمونه أفعال يمارسها البعض مع البعض وهو وحده مادة الدراسات السياسية العلمية قاطبة^(٢). وهذا النشاط يتحرك كغيره من الأفعال في عالم الواقع بعامل قانون الفعل ورد الفعل وليس بعامل الأفكار والمؤسسات الدستورية وحدها. فالحياة السياسية - عنده - هي ليست مؤسسات الدولة بل هي نشاطات سياسية ومؤسسات الدولة نشاط من هذه الأنشطة، أو إن شئنا جماعة من جماعات المصالح (كما سبق الإشارة إلى ذلك من قبل) في المجتمع تمارس نشاطات للدفاع عن مصالحها في مواجهة الجماعات الأخرى، والدستور - عنده - ليس مجموعة قواعد وأحكام ولكنه نشاطات الجماعات ذات المصالح التي تضع هذا الدستور وتطبقه وتغيره. والأفكار السياسية - عنده - ليست تصورات تجريدية ولكنها تعبير عن المصالح المتباينة لهذه

(١) انظر: د. محمد طه بدوي لمرجع السابق. من ١٢٧.

(٢) المرجع السابق، من ١٢٧ وص ١٢٨.

الجماعات. من هنا فمادة الدراسات السياسية العلمية حسب تحليل 'بننتلي' هي القابعة في مجريات الواقع وليست إذن في ضمائر الناس وإنما في نشاطاتهم الفعلية، وهذا النشاط السياسي يرتبط - عنده - بمصلحة (على نحو ما سلف)^(١). وجملة القول هنا أن بدايات الاتجاه السلوكي في مجال الدراسات السياسية في الغرب المعاصر كانت على يد 'بننتلي' قبل الحرب العالمية الأولى.

وفي منتصف العشرينات من هذا القرن ظهرت مدرسة 'شيكاغو' في الولايات المتحدة الأمريكية ومن أبرز كتاباتها كتاب 'تشارلز ميريام: Charles Merriam' بعنوان: جوايب جديدة في دراسة الواقع السياسي "New Aspects of Politics" للمصادر مسنة ١٩٢٥، والكتاب في جملته دعوة إلى إضفاء نظرية سيكولوجية في تحليل الواقع السياسي وذلك على أثر إضفاء تلك النظرية في علم الاجتماع. كما دعا 'ميريام' إلى استخدام أدوات جديدة في التحليل السياسي وبالذات الإحصاء كأداة هامة للدراسات الإمبريقية (الاختبارية) التي انتشرت في الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الفترة وعلى نحو ما أشرنا من قبل. كما ركز 'ميريام' على الحكم كعملية وعلى دراسة جماعات المصالح حيث أصبحت تلك الجماعات

(١) راجع في هذا الصدد: Bently, Arthur, F., Op. Cit., pp. 175-199.

- ولنظر أيضاً هنا: حسن صعب، المرجع السابق، ص ٦١، ٦٠ ومن ص ١٨٨ إلى ص ١٩٠. وأيضاً: د. حامد ربيع، نظرية التطور السياسي، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧٢، ص ٢٩. وأيضاً: د. محمد طه بدوي المرجع السابق، ص ١٣٨.

موضع اهتمام بالغ في هذه الدراسات^(١)

وفي الفترة السابقة على الحرب العالمية الثانية مباشرة قدم "هارولد لازويل Harold Lasswell" في مؤلفه "Power and Personality" محاولة لإضفاء نظرية سيكولوجية أيضا في مجال الدراسات السياسية، إلى جانب تركيزه على القوة كمادة لعلم السياسة، ونظرا لاهتمامه الشديد بالتحليل السيكولوجي للظواهر السياسية يعتبر "لازويل" همزة الوصل بين السلوكين المتقدمين (كبنطلي وماريام) وبين السلوكين الذين جاءوا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، كما قام "لازويل" بمحاولة استخدام أدوات ووسائل جديدة بشأن وصف وتحليل الظواهر السياسية تحليلًا كميًا حيث استخدم هو وأتباعه بيانات قياسية وجداول إحصائية لكنها لم تكن في إطار تحليلي واضح^(٢).

وانطلاقًا مما سبق: فإن الدراسات التي بدأت منذ بدايات القرن العشرين وحتى ما قبل الحرب العالمية الثانية كانت كلها أفكارا متأثرة متفرقة لم يقدر لها التكامل الفكري، فلم تتطور تلك الدراسات وتتكامل إلا في النصف الثاني من القرن العشرين. ذلك أنه بعد الحرب العالمية الثانية ونتيجة لجهود التجريبيين الأمريكيين ساد

(١) راجع في هذا الصدد: مقتطفات من كتاب ماريام المشار إليه سابقا ضمن مرجع: Eulau, Heinz. And others, Political Behavior, Op. Cit., pp. 24-31.

ونظر كذلك: د. حامد ربيع، المرجع السابق، ص ٣٠، وكذلك: د. فاروق يونس، قواعد علم السياسة، مكتبة عين شمس، ١٩٩٠، ص ٣٠.

(٢) انظر في هذا الصدد: مقتطفات من مؤلف "هارولد لازويل" المشار إليه هنا ضمن مرجع: Eulau, Heinz. And others, Op. Cit., pp. 90-103.

الاتجاه انسلوكي في العلوم الاجتماعية (وخاصة العلوم الاجتماعية الأساسية: علم الاجتماع وعلم النفس وعلم الأنثروبولوجي) حيث تأثر علماء السياسة التجريبيون بذلك فاتجروا مع ذلك التيار الذي ساد كل العلوم الاجتماعية وذلك كله كمحاولة لتكامل العلوم الاجتماعية وتجميعها كلها في علم واحد هو علم المجتمع^(١).

ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية برزت في دهاليز الكونجرس الأمريكي فكرة مساعدة البحوث والدراسات الإنسانية، فقد كان أعضاء الكونجرس يرون في عبارة "علم المجتمع: Social Science" إحياءً بفكرة "الاشتراكية: Socialism"، ولإبعاد تلك الشبهة جاءت عبارة "العلوم السلوكية: Behavioral Sciences" كتسمية لكل من علم الاجتماع وعلم النفس وعلم الأنثروبولوجي، وفي نفس الوقت كانت منظمة "نورد" تولجه تنظيمها الداخلي وقد قررت أن تخصص إحدى وحداتها لتشجيع وتنمية التطور العلمي للدراسات الاجتماعية (بما فيها السياسية) فلم تجد خيراً من تلك التسمية "علوم سلوكية" لتضفيها على تلك الوحدة التي أسمتها وحدة "العلوم السلوكية"^(٢).

هذا ولقد كانت هناك أسباب أخرى ساعدت على النمو السريع للاتجاه

(١) انظر في هذا الشأن: د. أحمد بدر، المرجع السابق ص ٢٨. وأيضاً: د. كمال المنوفي، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٤، ص ١٢.

(٢) انظر: د. حامد ربيع، مقدمة في العلوم السلوكية، مرجع سابق، ص ٢٦، ٢٧.

السلوكي في العلوم الاجتماعية بصفة عامة وفي مجال الدراسات السياسية بصفة خاصة ومنها الجهود العلمية لمدرسة "نيكاغو" السياسية قبل الحرب العالمية الثانية والتي تضاعفت بعد الحرب العالمية الثانية. كذلك وصول عدد غير قليل من علماء السياسة إلى المناصب السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية. كما كانت هناك عوامل أخرى أعطت دفعة قوية للاتجاه السلوكي في مجال العلوم الاجتماعية (والدراسات السياسية) وهي تتمثل في: هجرة عدد كبير من العلماء الأوروبيين (وبخاصة الألمان) إلى الولايات المتحدة في الثلاثينات ممن كانت لهم اهتمامات واسعة بعلم الاجتماع وفي مجال الدراسات السياسية بالذات ركزوا على الاهتمام بالدراسات السوسيولوجية. هذا إلى جانب نمو تقنيات البحث الاجتماعي بصفة عامة حيث أضافت إلى أدوات التحليل أدوات تحليل كمية دعمها التقدم التكنولوجي البالغ بعد الحرب العالمية الثانية. كما لا تغفل هنا الإشارة إلى ما ترتب على الحرب العالمية الثانية من آثار على تصورات المعنيين بالدراسات الاجتماعية بصفة عامة والسياسية بصفة خاصة من الاتجاه إلى الواقعية ومحاولة جعل تلك الدراسات أكثر علمية بالبحث في دوافع وأحاسيس الأفراد بل والدوافع القومية للشعوب التي كانت من وراء ظاهرة الحرب^(١).

(١) وتجدر الإشارة هنا إلى أن من أهم الدوافع التي كانت من وراء اهتمام الأمريكيين بالذات بالدراسات السلوكية هي كون المجتمع الأمريكي يقوم على جماعات من أصول متباينة ثقافياً واجتماعياً وعرقياً... إلخ ومن ثم جاءت ضرورة الاهتمام بدراسة سلوك هذه الجماعات المختلفة وكيفية انصهارها في المجتمع الأمريكي. هذا إلى جانب تزعم الولايات المتحدة الأمريكية العالم الغربي (الليبرالي) بعد الحرب العالمية الثانية وذلك في مواجهة المعسكر الشرقي آنذاك. ولقد مكنت الظروف -

ولقد كان من وراء هذه الاعتبارات أن تبلورت ملامح الاتجاه السلوكي في العلوم الاجتماعية بصفة عامة، وفي الدراسات السياسية بصفة خاصة، لقد تأكد هذا الاتجاه وتبلورت حدوده ومعالمه في التحليل السياسي في الخمسينات وحتى أواخر الستينات من القرن العشرين.

أهداف الاتجاه السلوكي:-

وبصد أهداف الاتجاه السلوكي يستطيع الباحث أن يجمعها فيما يلي:-
أولاً: أنه اتجاه جاء لكي يستهدف بناء نظرية ليبرالية عامة وشاملة تفسر كل علاقات المجتمع، وذلك في مواجهة النظرية الماركسية. وهنا يقول الدكتور محمد طه بدوي "إن مدرسة ما - في الغرب - من قبل الماركسية لم تستطع أن تقدم "نظرية عامة" للحياة الاجتماعية، فمن قبل "ماركس" استطاع "مونتسكيو" - مثلاً - أن يقدم نظرية جزئية في هذا المجال (نظريته عن الفصل بين السلطات) كما استطاع آدم سميث أن يقدم نظريته الجزئية عن الاقتصاد، ولكن أحداً من قبل ماركس لم يقدم هناك - نظرية شاملة للحياة الاجتماعية قاطبة. وكل ذلك يتحفظ من جانبنا في شأن النظرية الماركسية، قوامه أنه رغم ادعائها الارتباط النهائي بالمنهج العلمي، فإن الموضوعية تتقصها في بدايتها وفي نتائجها ...، وأما ما يقال عن نظرية غربية شاملة للحياة الاجتماعية

- الدولية أن تمد الولايات المتحدة الأمريكية نفوذها الدولي على كثير من الدول وأدى ذلك بدوره إلى الاهتمام بدراسة سلوك وواقع شعوب تلك الدول. فنظر في هذا الصدد: د. فاروق يومف، السلوك السياسي، مرجع سابق، ص ٥ وص ١٠ وص ١٥ وص ١٦. وأيضاً: د. أحمد بدر، المرجع السابق ص ٢٨.

على أساس ميكولوجي - أي نظرية ميكولوجية" تفسر الظواهر الاجتماعية ارتكازاً إلى فكرة أن الحياة الاجتماعية ليست إلا مجموعة من أفعال إنسانية متفاعلة وتحكمها دوافع وأحاسيس، فحقيقتها أن ثمة اتجاهات غريبة يترعها الأنجلوسكسون عامة والأمريكيون خاصة تعني بتفسير الظواهر الاجتماعية تفسيراً سلوكياً "Behaviorist" ولكنها لا ترتبط حتى وقتنا هذا بنظرية عامة شاملة مجمع عليها هناك وتتخذ أداة لتفسير أحداث الحياة الاجتماعية وظواهرها قاطبة^(١).

ومما لا شك فيه أن الاتجاه السلوكي اتجاه ليبرالي يرتبط بالدرجة الأولى بالقيم الليبرالية فأصحاب هذا الاتجاه (وهم في غالبيتهم من الولايات المتحدة الأمريكية "كايسن" و"الموند" ... إلخ) في تقديمهم للنماذج النظرية المعاصرة قد راحوا يصورون فروضها من الواقع الأمريكي ويدعون بأنها نماذج عامة صالحة لتفسير الحياة السياسية في أي مجتمع معاصر، فإلى جانب أن ذلك مرفوض علمياً فهو دفاع عن الأيديولوجية الليبرالية ودعاية لها، بل إن "إيستون" Easton (وهو من أبرز دعاة هذا الاتجاه في بدايته) لم يتردد حتى في الفترة التي عرفت باتجاه "ما بعد السلوكية" Post Behavioralism في الدعوة إلى بذل الجهد لحماية القيم الإنسانية المتحضرة^(٢). وذلك كله رغم ادعاء

(١) انظر: د. محمد طه بدوي، المنهج في علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص ١٦ و ص ١٧.

(٢) انظر: Varma, S.P., Op. Cit., p. 100.

السلوكيين بأنهم يتحررون من القيم (الذاتية) عند تحليلهم لعالم السياسة.

ثانياً: أنه تيار جاء في مواجهة التحليل التقليدي (النمطي) الذي يفترض - من وجهة نظر أصحاب الاتجاه السلوكي - ثبات طبيعة الإنسان وينتهي إلى تصوير نظم الحكم الصالحة تبعاً لذلك. إلا أن أصحاب الاتجاه السلوكي يؤكدون على اختلاف سلوك الأفراد داخل نفس الجماعة لتباين الطبائع البشرية، ومن ثم يهتمون بالجانب الديناميكي من عالم السياسة وليس الجانب الاستاتيكي. وبعبارة أخرى فهم يبحثون عن بديل للتصورات الذاتية، وعن المزيد من الديناميكية التي تتمثل في دراسة النشاطات السياسية (ورغم ذلك فهم ينتهون إلى وضع السلوك الإنساني في قوالب جامدة واجبة الاتباع ومن ثم افترض ثبات السلوك الإنساني - كما سيأتي). من هنا فأصحاب الاتجاه السلوكي وفي مقدمتهم ... David Easton, Robert Dahl, Heinz Eulau, David Truman يرفضون المناهج الفلسفية والقانونية التي سيطرت على الدراسات السياسية قبل الحرب العالمية الثانية، ويرفضون تبعاً لذلك مفهوم "الدولة" كمطلق للدراسات السياسية ونقطة ارتكاز لها. وينطلقون من مفهوم "القوة" كمحور (مفهوم أساس) لكل الدراسات السياسية (على نحو ما سلف)، وتبعاً لذلك ينطلقون في تحليلهم للحياة السياسية على أنها مجموعة قوى (رسمية ولا رسمية) تمارس نشاطات سياسية، وهذه النشاطات تحركها دوافع وأحاسيس. وأن عالم السياسة الدولي هو عالم الصراع من أجل القوة، وهذا الصراع تحركه دوافع قومية متباينة من الأمم والشعوب. هذا وإذا أردنا منذ البداية هنا أن نحدد نطاقاً لدراسة الاتجاه السلوكي، لو أن نسأل عن طبيعة هذا الاتجاه، وتوجهنا

بذلك للتساؤل إلى أصحاب هذا الاتجاه. فإن أنمة هذا الاتجاه في الغرب أمثال: "دافيد إيمستن"، و"روبرت دال" و"هانز إيلو" قد أجابوا على هذا التساؤل من ثانياً توضيح الجوانب التي لا يشملها الاتجاه كالتأمل الفلسفي والدراسات التاريخية والقانونية والاعتبارات الأخلاقية^(١).

وهكذا فإن الاتجاه السلوكي قد استهدف به أصحابه أن يكون اتجاهاً في مواجهة التحليل التقليدي من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه قد جاء لتطوير الدراسات الاختبارية الصرفة (الدراسات الامبريقية) التي انتشرت في الولايات المتحدة الأمريكية من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٦٠ (على نحو ما سلف)، وذلك لوضع الدراسات السياسية في إطار تحليل أشمل نحو الوصول إلى نظرية عامة شاملة (كما يدعون)^(٢).

ثالثاً: أنه اتجاه جاء لكي يلطف من معالجة المنهج العلمي التجريبي للقيم، فالمنهج العلمي التجريبي قولمه الملاحظة والتجريب من أجل التفسير، والملاحظة هنا لا تنصرف على الظواهر السياسية في جملتها بل الظواهر الحسية منها، وهي قليلة، ومن ثم ينحصر نطاقه في إطار ضيق، ذلك أن الظواهر السياسية في غالبيتها هي ظواهر قيمية (كيفية) تمثل القيم بالنسبة لها المحرك الرئيسي، فهي التي تحكم النشاطات السياسية للأفراد من ناحية، وهي الأساس الذي

(١) انظر في هذا الشأن: د. محمد طه بدوي، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص ١٣٩،

ص ٣١٩، وأيضاً: د. أحمد بدر، المرجع السابق ص ٤٨.

(٢) انظر في هذا الصدد: د. محمد طه بدوي، المرجع السابق، ص ٢٤٨.

ننرم عليه النظم السياسية المعاصرة من ناحية أخرى. من هنا تراكت النظرة السلوكية على المنهج العلمي التجريبي ليصبح منهجاً علمياً تجريبياً سلوكياً، ولكي يكون ذلك من أجل تلطيف معالجة المنهج العلمي للتيم. من هنا فالمنهج التجريبي السلوكي حين يدرس واقعاً معيناً لا يفصل نهائياً بين دراسة هذا الواقع وبين دراسة القيم (التي هي من شأن المنهج الفلسفي) حيث تتم دراسة الواقع بكل جوانبه بما فيها القيم كجزء من هذا الواقع. على نحو ما سيأتي.

المبحث الثاني

أبعاد الاتجاه السلوكي في التحليل السياسي المعاصر

ويشير الباحث منذ البداية هنا إلى أن أصحاب الاتجاه السلوكي يرون في اتجاههم هذا ثورة علمية يسمونها "بالثورة السلوكية: Behavioral Revolution" وهي بهذا المعنى لها وجهان أولهما منهجي والثاني تكنولوجي، فهي ثورة منهجية - من وجهة نظرهم - في التحليل السياسي المعاصر أحدثت فيه تغييراً جذرياً في المادة والمنهج وأدوات التحليل، ومساعد على تلك التطور التكنولوجي المذهل (الوجه الثاني للثورة السلوكية) في أدوات البحث. وهنا يقول "دال" عن الاتجاه السلوكي بأنه ليس تيار احتجاج داخل علم السياسة (بمنهجه التجريبي) بل هو مدخل جديد للدراسات السياسية المعاصرة وهو بذلك يشارك عدداً من علماء السياسة في عدم الرضا لمنجزات علم السياسة التقليدي. ويذهب "دال" أيضاً إلى أن الاتجاه السلوكي قد جاء لجعل الدراسات السياسية أكثر علمية، ويشاركه في هذا

"ديفيد ترومان" David Truman بشأن الاهتمام بتحليل الظواهر السياسية على أساس من السلوك القابل للملاحظة. ويرى "ترومان" أخذ طريق وسط بين السلوكيين الذين يبالغون في التحليل الكمي والصينغ الرياضوية وبين أصحاب المنهج التقليدي الذين يهتمون بالأساس بالقيم. فبالنسبة للتحليل الكمي دعا "ترومان" إلى قيام علم السياسة على أسس كمية، إلى جانب استخدام التاريخ كأداة للملاحظة، وإلّا بأنه لا إلغاء تام بالنسبة للقيم فهي عامل محدد للسلوك السياسي، ولقد عبر "دل" عن إيمانه للتأم مع "ترومان" في هذا الشأن. وجملة القول هنا فإن أصحاب الاتجاه السلوكي يلتزمون على أن هذا الاتجاه قد أحدث تغييراً جذرياً في التحليل السياسي المعاصر من حيث المادة والمنهج وأدوات التحليل^(١).

وهنا يقدم "ديفيد إيستون" في كتابه نحو إطار عمل للتحليل السياسي "A Framework for Political Analysis" تحديداً لمعالم وأبعاد الاتجاه السلوكي في التحليل السياسي، يصنفها الباحث هنا من حيث المادة والمنهج وأدوات التحليل^(٢).

(١) راجع في هذا الصدد: Varma, S.P., Op. Cit, pp. 78-83

ونظر أيضاً: د. كمال المنوفي، المرجع السابق، ص ١٤، ١٧.

(٢) راجع بصدد أبعاد الاتجاه السلوكي المعاصر.

- Easton, David, A Framework for Political Analysis, Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jersey 1965, pp. 6-8.

- Varma, S.P. Op. Cit., pp. 83-92.

- أولاً: من حيث المنهج:-

وهنا يشير الباحث إلى أن أصحاب الاتجاه السلوكي 'Behavioral Persuasion' وإن كانوا يعتقدون بأنهم أصحاب منهج مستقل لكن اتجاههم في حقيقة الأمر لم يخرج عن إطار المنهج العلمي التجريبي، وكل ما قدمه أصحاب هذا الاتجاه هو الاتجاه نحو العلمية بصدد إجراءات المنهج التجريبي من ملاحظة وتصوير الفروض وتجريبها للانتهاء إلى التفسير بصدد الواقع السياسي المستهدف. فهم يدعون بدراسة السلوك الفعلي الذي يقبل الملاحظة ثم يقرمون بتصوير الفروض على أساس أن الفرض يحدد لديهم العلاقة بين عاملين أو أكثر، وتصوير الفرض - عندهم - يقتضي قدراً كبيراً من الاهتمام بجمع وتحليل البيانات التي تتعلق بموضوع المادة المستهدفة، ويتم تحليلها بوسائل بالغة الدقة وذلك بهدف للتحقق من صحة الفروض - أي بهدف اختبار الفروض، ثم بعد إثبات صحة هذه الفروض تصبح فروضا علمية ولكي تستخدم بعد ذلك ليس فقط لفهم وتفسير الواقع المستهدف بل وللتنبؤ بشأنه. ومن ثم الوصول إلى تعميمات بشأن العلاقات الارتباطية بين المتغيرات مع افتراض أن النتائج التي خلص إليها باحث معين لا بد وأن يصل إليها باحث آخر إذا استخدم نفس الإجراءات ونفس البيانات.

وهنا يلتقي أصحاب الاتجاه السلوكي على ما يعبرون عنه بـ: "التحقق: Verification"، فعندهم أن المعرفة العلمية لا بد أن تتكون من فروض تخضع لاختبارات تجريبية حيث لا يعرف العلم

المسلّمات بل يعرف الفروض القابلة للتحقق الاختباري وأن يكون هذا التحقق مبنياً على ملاحظات من الواقع. وهنا يؤكد السلوكيون على أن علم السياسة السلوكي - عندهم - يهتم أساساً بالسلوك القابل للملاحظة وأن التفسير الذي ينتهون إليه يكون بتحليل السلوك القابل للملاحظة مع عدم إغفال دور الدوافع والأحاسيس التي من وراء هذا السلوك السياسي والذي يشكل لديهم العمود الفقري لتحليل عالم السياسة.

وهكذا يلتقي أصحاب الاتجاه السلوكي على تدعيم تحليلهم لعالم السياسة من ثواب نماذجهم النظرية بالملاحظة العلمية ثم تصوير الفروض ثم تجربتها ثم الانتهاء إلى التفسير والتعميم. والتعميم - عندهم - لا يصبح قانوناً (علمياً) إلا إذا كان مبنياً على دراسات جادة قام بها أكثر من باحث باستخدام نفس الإجراءات والبيانات على مدى فترات زمنية متباعدة. فالهدف إذن الانتهاء إلى قوانين علمية بشأن السلوك السياسي (الفعلي). بل واستخدام هذه القوانين هذه القوانين العلمية في التنبؤ بالسلوك. ومن ثم فإن جميع المعلومات (البيانات) بالطرق الأكثر تقدماً تجعلها معلومات علمية موثوقة بها ويمكن على أساسها تفسير الأحداث السياسية مع إمكانية التنبؤ باحتمال ما سيحدث بشأنها.

• ثانياً: من حيث المادة:-

إن الاتجاه السلوكي (على نحو ما سلف) يحلل بالأساس النشاطات السياسية للأفراد والجماعات، ومن ثم فهو لا يهتم بتحليل

اتضاهر السياسية. وتبعاً لذلك فالسلوكيون لا يعنون - مثلاً - بتحليل ظاهرة السلطة السياسية بل يعنون بتحليل علاقات تلك الظاهرة - أي النشاطات المنبثقة عنها من جانب الحاكمين (إصدار القرارات) ومن جانب المحكومين (الامتثال لقرارات الحاكمين) أو نشاطات المؤسسات السياسية الرسمية التي ينظر لها كجماعة من الجماعات المتفاعلة في الحياة السياسية (على نحو ما أوضح "بنتلي" من قبل) حيث لا تمييز بين النشاطات السياسية الرسمية واللا رسمية.

وهكذا فإن مادة المعرفة السياسية تتمثل لدى السلوكيين في النشاطات السياسية، والسلوكيون عند تحليلهم للنشاطات السياسية يلتفون على أمور خمسة:-

أولها: التوسع في دراسة تأثير النشاطات الاجتماعية (الاقتصادية - الثقافية...) على النشاطات السياسية كجزء من النشاطات الإنسانية، ومن ثم دراسة للنشاطات السياسية بصورة أشمل وأعمق. وهو ما يعبر عنه السلوكيون بـ"التكامل: Integration". ذلك أن الإنسان كائن اجتماعي بطبعه، وإن كانت هناك حدود فاصلة اليوم في الدراسات الاجتماعية بين الأنشطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها إلا أنه لا يمكن فهم النشاط السياسي بصورة أعمق دون وضعه في سياق النشاط الإنساني ككل حيث يوجد تداخل وتشابك بين هذه الأنشطة الإنسانية، وفي النهاية فإن هذه الأنشطة مصدرها واحد وهو الإنسان.

من هنا: فإن دراسة النشاطات السياسية كمادة للمعرفة السياسية لدى السلوكيين يقتضي منهم دراسة النشاطات الاجتماعية الأخرى للوصول إلى الخصائص العامة للنشاطات السياسية ومن ثم للوصول إلى حقيقة هذه النشاطات السياسية.

ثانيها: أن النشاطات السياسية (للأفراد والجماعات) تسير على انتظام من شاكلة الظواهر الطبيعية، وهذا ما يعبر عنه السلوكيون بالانتظام "Regularity" حيث يرون وجود تشابه ملحوظ في النشاطات السياسية للأفراد والجماعات، ومن ثم يكون التعبير عن ذلك الانتظام في صورة قوانين علمية قادرة ليس فقط على تفسير الواقع السياسي بل والتوقع بشأنه. فمثلاً بصدد النشاط الانتخابي (عملية التصويت) يرون أنه يسير على انتظام، وبنفس الطريقة لنفس الشخص أو الحزب السياسي خلال انتخابات متتالية، ومن ثم تظهر أنماط متشابهة للنشاط السياسي يمكن ملاحظتها بين متغيرين منعزلين، مثلاً عند ربط هذه الأنماط السلوكية المتشابهة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية كمتغيرين منعزلين يسهل التعرف عليهما. وهكذا ينتهون إلى القول بوجود انتظام للنشاط السياسي يؤدي إلى تفسير الواقع السياسي والتنبؤ به. إن هذا الانتظام الذي يعبرون عنه في صورة قوانين علمية لهو خطوة - صدهم - نحو علمية الدراسات السياسية وإن كانت ليست بنفس الدرجة التي في العلوم الطبيعية. وهذا الأمر هو الذي جعل للسلوكيين يتخلون عن الدراسات الوصفية (الامبريقية)

ويُتجهون إلى الدراسات التحليلية لعالم السياسة^(١).

ويشير الباحث هنا إلى أن السلوكيين أنفسهم يسلمون بصعوبة تلك الدراسة العلمية للنشاطات السياسية ومع ذلك فهم لا يقرون باستحالتها. فيقولون بأن النشاطات الإنسانية (بما فيها السياسية) وإن كانت معقدة إلا أنها تقبل الخضوع للتجريب، ويضربون على ذلك مثلاً كعلم الكيمياء فرغم تعقد موضوعه ووجود كثير من ظواهره لم يتم الكشف عنها إلا أن النتائج التي توصل إليها الكيميائيون المعاصرون تبدو مستحيلة في نظر الكيميائيين الأوائل، وترتيباً على ذلك وعلى ضوء حداثة الدراسة العلمية في مجال السياسة يقول السلوكيون إنه لا يوجد سبب منطقي للامتناع عن المعالجة العلمية للنشاطات السياسية رغم صعوبة ذلك الأمر. بل ويذهبون إلى تدعيم ذلك بأنه على الرغم من تباين نشاط الأفراد والجماعات وأن الإنسان حر في اختيار تصرفاته إلا أن هذا الاختيار لا يمارس بشكل عشوائي. ذلك أن الواقع (أي واقع المجتمعات الليبرالية) يثبت أن الإنسان يسعى معيماً حثيثاً لتنظيم حياته بالتالي يمكن تناول ومعالجة أنماط معينة من النشاطات الإنسانية. ولئن عجز الباحثون عن إثبات علاقات السببية في هذه الأنماط إلا أن سعيهم في سبيل هذا التحقق من وجودها جذير بعميق وإثراء فهم للنشاطات الإنسانية.

ثالثها: أن أصحاب الاتجاه السلوكي وهم محللون النشاطات السياسية التي من وراء سلوك الأفراد والجماعات يفصلون بين "القيم: Values" وبين

(١) انظر هنا: د. حسن صعب، المرجع السابق، ص ٢٢٨.

"الأحداث Facts" فصلاً نهائياً على أساس أن للقيم تقع في إطار ما يجب أن يكون عليه عالم السياسة، وأن الأحداث تقع في إطار ما هو كائن بالفعل في عالم السياسة. ومن ثم يجب التمييز بينهما عند التحليل، وتبعاً لذلك التمييز يكون على ضرورة تحرر الباحث من القيم الذاتية وصولاً إلى الموضوعية^(١). والسلوكيون رغم أنهم لا ينكرون هنا تأثير القيم على ملاحظات الباحثين منهم إلا أنهم لا يقولون بأن ذلك يحول بينهم وبين الدراسة العلمية. ويضعون تحفظاً في هذا الصدد يتمثل في محاولة الباحثين السلوكيين تقليل هذا التأثير القيم على دراساتهم إلى أدنى حد ممكن، وهم يفترضون هنا أن باحثاً ما عند فحصه للنتائج التي توصل لها باحث آخر يكتشف الانحراف القيمي ويصححه، ويساعده على ذلك استخدم أساليب كمية يتم بها الكشف عن الانحراف القيمي إذا لم تتخذ احتياطات كافية من الباحثين السابقين لإبعاد تلك القيم (الذاتية) عن بحثهم. كما أنهم يرون أن التعميم لا يصبح قانوناً (علمياً) (على نحو ما سلف) إلا إذا كان مرتبطاً إلى دراسات موضوعية قام بها أكثر من باحث وباستخدام مجموعات مختلفة من البيانات وعلى مدى فترات زمنية متباعدة. وكل ذلك يؤدي في النهاية لجعل الدراسات السلوكية في مجال السياسة

(١) وهذا لا يعني أن أصحاب الاتجاه السلوكي يرفضون معالجة القيم تماماً. ذلك أن الاتجاه السلوكي قد راح يبالغ للقيم كجزء من التوقع بدلا من أن يرفضها تماماً كما كان الحال لدى التجريبيين (النظريين) وكما سيأتي تفصيلاً عند تقييم الاتجاه السلوكي في هذه النقطة بالذات، أما المقصود هنا بالتحرر من القيم فهو تجرد الباحثين من قيمهم (الذاتية) عند تحليلهم لعالم السياسة.

متحررة من القيم (بالمعنى المتقدم).

رابعها: أن أصحاب الاتجاه السلوكي في دراستهم للنشاطات السياسية، وابتعادهم عن مشكلات مجتمعهم (على نحو ما سيأتي) يصرون على الارتباط بما يسمونه "بالعلم البحت: Pure Science" والذي يعني بالكشف عن الحقائق لذاتها ودون السعي إلى وضع سياسات تهدف إلى حل مشكلات المجتمع على ضوء هذه الحقائق البحتة. فهم يعللون أهمية بالغة على العلم البحت ويقنعون به حتى ولو لم يمكن تطبيقه على مشكلات المجتمع لحلها. فهو وحده - لديهم - الذي يوفر الأساس لاستغلال هذه الحقائق البحتة التي يكشف عنها لحل مشكلات المجتمع المتجددة • وعلم السياسة التجريبي السلوكي على ذلك النحو هو مجموعة الإجراءات المنهجية التي يسعى بها الباحثون إلى الكشف عن حقيقة الواقع السياسي دون اللجوء إلى ما وراء ذلك وهو لذلك "علم بحت".

خامسها: أن أصحاب الاتجاه السلوكي عند تحليلهم للنشاطات السياسية يلتقون على كون الفرد والجماعة يمثلان معا وحدة التحليل، فنشاطات الفرد والجماعة إذن هي وحدة التحليل السلوكي المعاصر. بافتراض أن جوهر السياسة في الإنسان، والذي هو جوهر النشاطات السياسية ليس بعيدا عن الجماعة كوحدة للتحليل، ومن ثم إضافة دراسة نشاطات الفرد إلى جانب دراسة نشاطات الجماعات وفي هذا - عندهم - توسعة لدراسة النشاطات السياسية، حيث لا تتفصل نشاطات هذه الجماعات معا عن نشاطات أعضائها، ومن هنا فسيهم

يحللون نشاطات الأفراد والجماعات بعد أن كانت الجماعة هي محور التحليل (وحدة التحليل المستخدمة لدى التجريبيين التقليديين).

وهكذا ينتقل محور جمع المعلومات لدى أصحاب الاتجاه السلوكي من الجماعة (حسب تحليل "بنكلي") إلى الفرد والجماعة، على أساس أن الجماعة تؤثر على سلوك أعضائها. وعلى أساس أن الفرد هو الناخب والقائد وهو عضو في جماعة مصلحة... إلخ.

• ثالثاً: من حيث أدوات التحليل:-

وبصدد أدوات التحليل فإن أصحاب الاتجاه السلوكي لا يقتنون في تحليلهم لعالم السياسة عند أدوات التحليل الذهنية (من مفاهيم ونماذج ونظريات) وإنما راحوا يتجاوزونها إلى استخدام أدوات بحثية (تقنية) - أي اتباع أساليب وأدوات بحث متطورة للخروج من التحليل النظري للبحث. فاتجهوا إلى استخدام الأساليب الإحصائية والرياضية. حيث تستخدم الإحصاء - لديهم - كأداة لملاحظة الواقع وتجريبه، وتستخدم الرياضة كأداة للتعميم، وهم يهدفون بذلك الانتهاء لتفسير ذي درجة كبيرة من الدقة والوضوح.

وأصحاب الاتجاه السلوكي على ذلك النحو قد جمعوا بين استخدام الأدوات الذهنية والبحثية بدرجات متفاوتة في الخمسينات والستينات، فالاهتمام من جانبهم بالواقع لم يجعلهم يغفلون التنظير، وبالتالي فهم يرون أنهم قد أحدثوا نوعاً من التزاوج بين التنظير والبحث، فعندهم أن النظرية هي منطلق البحث، وأن نتائج البحوث تطور النظرية. وفي هذه الفترة انتشر التحليل البنائي الوظيفي

والتحليل النسقي واستخدم في بناء النماذج والنظريات، وانتشر كذلك التحليل الإحصائي والرياضي ، إلى جانب صياغة للفروض القابلة للتجريب واستخدامها في بناء النماذج النظرية بالذات.

هذا وبصدد استخدام أدوات التحليل الذهنية والبحثية في التحليل السياسي المعاصر يلتقي أصحاب الاتجاه السلوكي على أمرين:-

أولهما: ما يعبرون عنه "بالانساق: Systematization" فالبحث - عندهم - يجب أن يكون متسقاً - أي ذا أجزاء مترابطة ومتجانسة، وحتى يكون كذلك فلا بد أن يكون مبنياً على نظرية وموجها بها، فالنظرية (كبناء ذهني) - عندهم - دون بحث هي نظرية مسطحية، والبحث (كإجراء فعلي) دون نظرية لا قيمة له. ومن هنا يتضح ارتباط النظرية (العلمية) بالبحث الاختباري. ذلك أنه بالبناء النظري (النظرية) ترقى نتائج البحث الاختباري إلى مستوى الفروض العلمية، وأنه بالبحث الاختباري يتحقق من جنيده صحة البناء النظري بإعادة عرض فروضه على الواقع (وهذا هو مدلول عبارة "دائرية البحث العلمي" التي أشار إليها الباحث من قبل). من هنا ففروض النظرية يجب أن توضع على أساس الانساق فيما بينها إلى جانب أن تكون قابلة للاختبار، وكل ذلك للوصول بالنظرية إلى أن تخضع للتحليل الكمي، والانتهاء إلى قوانين علمية تربط النشاطات السياسية بدقة كبيرة كما في قوانين العلوم الطبيعية.

ثانيهما: أنهم يلتقون على إمكانية اللجوء إلى التحليل الكمي وهو ما يعبرون عنه بـ "Quanification"، كلما أمكن ذلك، فالتحليل الكمي يسعى

بالبحث لجعله أكثر علمية ومن ثم لتفادي الأحكام الذاتية. ويرى أصحاب الاتجاه السلوكي أن طرق التحليل الكمي الدقيقة تجعلنا نصل إلى معرفة علمية ودقيقة، وللوصول إلى ذلك يجب أن تكون البيانات مقدره بصورة كمية، كما يجب أن تترجم النتائج إلى بيانات كمية. وكل ذلك بافتراض أن أي وسيلة لجمع المعلومات قد تكون معرضة للأخطاء، وبالتالي فهم يؤكدون على إعادة تصحيح المعلومات ومن ثم الفروض على ضوء اكتشاف جمع معلومات جديدة.

وفي هذا الصدد يستخدم أصحاب الاتجاه السلوكي أساليب فنية "techniques"، حيث يستخدمون وسائل دقيقة لملاحظة وتسجيل النشاطات السياسية - وعلى حد قولهم كوسائل تساعد على تجميع المعلومات، ومن ثم تمثيلهم في التفسير، كالإحصاء والرياضة إلى جانب ما أتاحه الحاسب الآلي (الكمبيوتر) من إمكانيات هائلة لتخزين ومعالجة البيانات، إلى جانب استعارة أدوات أخرى من العلوم الاجتماعية كالمنهج والملاحظة بالمشاركة وغيرها...، فمع اقتران استخدام هذه الأساليب في جمع المادة باستخدام المعالجة الآلية للبيانات وإخضاعها للتحليل الكمي حدث - على حد قول السلوكيين - تقدم ضخم في كم ونوعية الموضوعات التي تخضع للبحث التجريبي.

وفي عقد الستينات (بالات) ازداد استخدام هذه الأدوات الفنية إلى الدرجة التي انقسم فيها السلوكيون (أصحاب الاتجاه السلوكي)

إلى مدرستين: أولاهما: مدرسة سلوكية نظرية: وهي مدرسة تركز على استخدام أدوات التحليل الذهنية مع استخدام أقل للتحليل الكمي. والأخرى مدرسة سلوكية عملية تركز على استخدام الأساليب الكمية إلى الدرجة التي جعلتهم يهملون دراسة موضوع النظرية السياسية ذاته ويهتمون بقضايا فرعية، حتى أن المدرسة الأولى اتهمت الثانية في نهاية الستينات بأنها تهتم بموضوعات هامشية تافهة تتناسب مع أدوات عبثها وذلك بسبب تركيز المدرسة السلوكية العملية على استخلاص الخصائص المنتظمة من السلوك الإنساني دون غيرها باستخدام أدوات التحليل الكمي^(١).

المبحث الثالث

'اتجاه ما بعد السلوكية: Post-Behavioralism'

مما تقدم يتبين أن علماء السياسة المعاصرين قد ساروا في دراستهم (السلوكية) في نفس الاتجاه مع العلوم الاجتماعية الأخرى وبالذات علم النفس والاجتماع والأنثروبولوجي في الخمسينات والستينات وكل ذلك من أجل دفع علم السياسة لكي يكون أكثر علمية في منهجه وأدواته. ولكن الذي حدث في نهاية الستينات أن السلوكيين انقسموا على أنفسهم إلى سلوكيين نظريين وعلميين (على نحو ما سلف). وإلى حد قول "ليستن": "إنه لم يكن هناك اتفاق في التحليل

(١) راجع هنا بصدد أدوات التحليل المستخدمة لدى السلوكيين: Varma, S.P., Op. Cit., pp. 96-97.

السياسي على المادة والمنهج، هذا إلى جانب التباين في أدوات التحليل من أدوات ذهنية إلى أدوات فنية والتركيز على تلك الأدوات أكثر من موضوع التحليل ذاته حيث كثرت الدراسات السلوكية في الجوانب الفرعية لعالم السياسة، وأصبحت الدراسات التي تهتم بدراسة عالم السياسة الوطني (أو الدولي) في جملته ضئيلة.

ورغم كل هذه الدراسات السياسية السلوكية في الخمسينات والستينات إلا أن إسهامها في مجال علمية الدراسات السياسية كان ضعيفا حيث لم يستطع هذا الاتجاه أن يكون كيانا قائما مستقلا بذاته في فهم وتفسير عالم السياسة، وهذه الأدوات الفنية المستخدمة من جانب أصحابه قد تصلح لتحليل وفهم أجزاء أو علاقات بين الأجزاء في عالم السياسة، لكنها غير كافية لفهم حقائق هذا العالم في جملته. كذلك فإن أصحاب هذا الاتجاه قد راحوا يستعملون مفاهيم جاهزة من علوم اجتماعية أخرى مما أفقد علم السياسة ذاتيته من ناحية، ومن ناحية أخرى أوجدوا نوعا من عدم التمييز بين مادة علم السياسة ومادة العلوم الاجتماعية الأخرى، مما جعل بعض علماء النفس والاجتماع يسيطرون على مقاليد البحث في علم السياسة في فترة ظهور السلوكية.

وإزاء كل هذا حدثت ردة للسلوكية بدأت بنهاية الستينات وبداية السبعينات وجاء اتجاه توفيق بين مدرستي السلوكية النظرية والسلوكية العملية، ولقد جاءت هذه الردة لإدراك السلوكيين بقصور اتجاههم السلوكي. وهذا الاتجاه التوفيقى أو تلك الردة التي جاءت

لقد بدأ الاتجاه السلوكي وتجميع السلوكيين على كلمة سواء، هي ما عرفت باسم "اتجاه ما بعد الثورة السلوكية" "Post-Behaviorism" وجوهر هذا الاتجاه يتمثل في ضرورة تحول البحث في مجال السياسة إلى موضوعات ومشاكل أكثر أهمية من ناحية ومن ناحية أخرى أخذ القيم بعين الاعتبار في تحليل عالم السياسة. فنظراً لأن الموضوعات التي كان يتناولها الاتجاه السلوكي ذات أهمية محدودة فقد أخفق السلوكيون في التنبؤ بحالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي^(١) التي تعرض لها المجتمع الأمريكي خلال عقد الستينات أو حتى في المساعدة على تجاوز هذه الحالة، ومن ثم كان مطلوباً من السلوكيين التخلي عن العلم والبحث والاتجاه إلى العلم النفعي - أي تطويع الحقائق التي ينتهي إليها العلم لخدمة المجتمع بما يؤدي ذلك لمواجهة مشاكل المجتمع وخلق واقع سياسي واجتماعي أفضل، بالإضافة إلى أن كل ذلك لا يحدث بمعزل عن القيم التي تحكم المجتمع وتوجه تطوره. من هنا فإن إخفاق السلوكيين في الوصول إلى دراسة أكثر دقة وأكثر علمية لعالم السياسة، وإخفاقهم في التصدي لمشكلات مجتمعهم قد مهد لاتجاه ما بعد السلوكية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن اتجاه ما بعد السلوكية ليس إنكاراً لما حققه الاتجاه السلوكي في فترة الخمسينات والستينات بل هو محاولة للاتجاه بالدراسات السياسية إلى آفاق جديدة نحو العلمية. وهذا الاتجاه الجديد

(١) ففي الوقت الذي كان العالم من حولهم يواجه أزمات اجتماعية وسياسية واقتصادية حادة كانوا هم يعيشون في أبراج عالية منشغلين بمشاكل الأتران والاستقرار المغلي فيه، وكل ذلك باستخدام أساليب كمية.

الذي بدأ من نهاية الستينات وأوائل السبعينات يؤكد أصحابه (وهم في غالبيتهم أصحاب الاتجاه السلوكي) على وضع أسس جديدة لتحليل عالم السياسة تلتئم طبيعته، وهذا ما عبر عنه "إيستن" بعبارة الملاءمة: *Credo of Relevance*، وتتمثل تلك الأسس فيما يلي:-

أولاً: الالتزام بالعلم التجريبي في مبادئه ومنهجه من ناحية، ومن ناحية أخرى تطوير الأدوات التحليلية لدراسة الواقع السياسي مع إضفاء النظرة السلوكية على المنهج العلمي للتجريبي.

ثانياً: وضع هدف أسمى لعلم السياسة وهو خدمة المجتمع، وعليه يجب التخلي عن العلم البحث والاتجاه إلى العلم النفعي الذي يخدم المجتمع.

أولاً: الالتزام بالعلم التجريبي مع إضفاء النظرة السلوكية:-

ويتم ذلك بالتأكيد على أمور ثلاثة لدى أصحاب اتجاه ما بعد السلوكية:-

أولها: أن مادة التحليل السياسي المعاصر هي النشاطات السياسية، ومن ثم فعند تحليل عالم السياسة فلا بد أولاً من تحليل نشاطاته أو الكشف عن علاقات الارتباط أو التوافق بينها، وذلك كله بصدد مشكلات المجتمع السياسية الهامة ثم البحث بعد ذلك عن أدوات البحث الملائمة. وبالنسبة للقيم: فعند تحليل مادة عالم السياسة لا ينبغي إنكار دور القيم كلية، بل للتأكيد على أهمية القيم التي تلعب دوراً هاماً في عالم السياسة، ويلاحظ هنا أن هذا ليس اعترافاً كلياً بالقيم (من جانب أصحاب اتجاه ما بعد السلوكية) بل اعترافاً جزئياً

حيث تدرس التّيم كجزء من الواقع السياسي أيضاً.

ثانيهما: أن منهج التحليل السياسي المعاصر هو المنهج العلمي التجريبي بكل مقوماته إلى جانب تراكم النظرة السلوكية عليه، حيث تعني تلك النظرة بتحليل نشاطات الأفراد والجماعات في الحياة السياسية ودونما تمييز بين الرسمي واللا رسمي منها، وذلك بقصد التعرف على الدور الفعلي لكل منها في رسم السياسات لمجتمعها. من هنا فالتفسير العلمي الأوح للتيّان في سلوكيات الحياة السياسية في المجتمعات المختلفة لا يتم إلا من ثانيا هذه النظرة السلوكية المتركمة على المنهج العلمي التجريبي (وعلى نحو ما سلف)^(١).

ثالثهما: التأكيد على مدى ملائمة أدوات البحث للمادة المستهدفة، فالمهم التركيز على تحليل مادة علم السياسة ثم البحث بعد ذلك عن الأدوات المناسبة، ومن ثم فعند تحليل عالم السياسة ليس المهم استخدام أدوات بحث متقدمة فالأهم هو تحديد ما الذي سيحلل أولاً؟.

ثانياً: تحديد أهداف علم السياسة التجريبي:-

ومعنى تحديد أهداف لعلم السياسة التجريبي (السلوكي) أي ربط كل دراساته بالإيديولوجية الليبرالية وفي هذا الصدد يقول "ليستن":-

أولاً: أنه بضد تركيز أصحاب الاتجاه السلوكي على تحليل عالم السياسة من أجل الوصول إلى صيغ مجردة، فهم بهذا انفصلوا تماماً

(١) راجع بضد التعريف بالنظرة السلوكية، د. محمد طه بدوي. المرجع السابق، ص

عن عالمهم الخارجي، فالعالم الغربي في الستينات كان يعيش صراعا اجتماعيا متزايدا رغم ثرواته المادية الهائلة فإن لم تكن مسئولية علماء السياسة الوصول إلى الاحتياجات الحقيقية للمجتمع وحل مشاكله، فما هي فائدة التجريد وفائدة الدراسات السياسية؟ من هنا: جاء ما يسمى "بعلوم السياسات" Policy Sciences والتي تعني تطويع الحقائق التي يكشف عنها علم السياسة (البحث) لخدمة المجتمع. إنها فكرة علم السياسة النفعي والتي ارتكز إليها "مورجنتو" في جعل العلاقات الدولية علما نفعيا في خدمة السياسة الخارجية الأمريكية، ومن ثم أراد له أن يكون علما كاشفا عن حقائق البيئة الدولية لا لذاتها وإنما من أجل وضعها في خدمة السياسة الخارجية الأمريكية في تحديدها لأهدافها وفي اختيارها لوسائلها^(١).

ثانيا: ويصدد ضرورة ارتباط العلم بالبحث بفلسفة مجتمعه حيث قال "إيستن" أن العلم التأملي غير ملائم لعصرنا (عصر انقسام العالم إلى معسكرين شرقي وغربي: شيوعي وإمبرالي، كل منهما يقيم وأساليب تفكير مختلفة)، وأكد "إيستن" على ذلك بقوله: "إن ما قد يصلح للقرن التاسع عشر، عصر الاتفاق بين الأمم المتحضرة (وهي ضد الأمم الأوروبية والأمريكية) لا يصلح لعصرنا"، وينتهي "إيستن" إلى القول هنا: "بأن أي علم ليس له بعض الالتزامات القيمة لا قيمة له". كما دعا "إيستن" إلى العمل على إعادة تشكيل المجتمع - أي دفع

(١) راجع بصدد التعريف بعلوم السياسات وبمدرسة "مورجنتو" في العلاقات الدولية، المرجع السابق، ص ٢٥١.

المجتمع تجاه أهدافه التي بلورها مفكرو القرنين السابع عشر والثامن عشر، بل والاتجاه نحو تسييس المجتمع بكل فئاته كأمر لا مفر منه (لمواجهة المعسكر الشيوعي آنذاك).

وانطلاقاً مما سبق فإن اتجاه ما بعد السلوكية قد أرتكز على أن المعرفة العاصرة لا يمكن عزلها عن مشاكل المجتمع من ناحية، ولا يمكن عزلها عن القيم التي من وراء النشاطات السياسية من ناحية أخرى. ومن ثم فالبحث العلمي الجاد هو الذي يرتبط بمشكلات المجتمع العاجلة وتقديم حلول لها، وأن يكون هذا البحث ذا هدف محدد مرتبط بقيم مجتمعه مع الأخذ في الاعتبار الإسهام بجهد في إعادة تشكيل المجتمع في الاتجاه الذي يخدم الأهداف المطلوبة.

المبحث الرابع

أبعاد الاتجاه السلوكي في تحليل عالم السياسة الدولي

وفي هذا المبحث يشير الباحث بإيجاز لأبعاد الاتجاه السلوكي في التحليل السياسي لعالم السياسة الدولي بصورة مستقلة، لأن الاتجاه السلوكي في تحليل السياسة الدولي جاء بشكل لاحق بعد انتشاره في تحليل عالم السياسة الوطني، ولقد كان من وراء الاتجاه السلوكي في تحليل عالم السياسة الدولي علماء السياسة التجريبيون المعاصرون، وذلك رغم أن طبيعة الدراسة في البيئة الدولية تختلف عن طبيعة الدراسة في البيئة الوطنية تبعاً لتباين طبيعة البيئتين.

هذا وقبل معالجة أبعاد الاتجاه السلوكي في تحليل عالم السياسة

الدولي، يعرض الباحث هنا وبإيجاز لمراحل تطور التحليل السياسي لعالم السياسة الدولي^(١):-

المرحلة الأولى: وتبدأ من عام ١٦٤٨ وتمتد إلى عام ١٩١٤، وتميزت هذه الفترة بميلاد فكرة للدولة القومية على أثر التوقيع على معاهدة "وستفاليا" الشهيرة التي أقرت مبدأ السيادة الوطنية والولاء القومي. لقد كان مبدأ "حق العروش في تقرير مصائر الشعوب" هو الذي يسود أوروبا في العصر الوسيط، وعلى أثر قيام الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩م جاء مبدأ "حق الشعوب في تقرير مصائرهما" فجاءت فكرة "الرباط القومي" وفكرة "القومية" حيث تتجمع الشعوب إما على أساس موضوعي "اللغة" أو على أساس ذاتي "الرغبة في التعايش المشترك" إلى أن تبلور كل ذلك فيما عرف "بمبدأ القوميات" الذي انتشر في أوروبا في القرن التاسع عشر حيث لا تجميع ولا تفتيت للشعوب بالإكراه ويعني "مبدأ القوميات وجود شعب متجانس قومياً (أي يتوافر فيه عنصر التجانس بين أفرادهم) وذلك بصرف النظر عن دوافع الرغبة في الحياة المشتركة ما إذا كانت دافع المصالح المشتركة أو اللغة المشتركة أو الأصل المشترك ... إلخ. فأنتهى الأمر

(١) لمزيد من التفصيل بشأن مراحل تطور التحليل السياسي لعالم السياسة الدولي انظر:
د. أحمد عباس عبد البديع، العلاقات الدولية: أصولها وقضاياها المعاصرة، مكتبة عين شمس، ١٩٨٨، من ص ٥٩ إلى ص ٧٣. وأيضاً: د. السيد طيوة، إدارة الصراعات الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨، من ص ٢٢ إلى ص ٣١. وأيضاً: د. ملحم قريان، المنهجية والسلمية، دار الطليعة ببيروت، ١٩٦٩، من ص ٣١٢ إلى ص ٣١٥.

في القرن التاسع عشر إلى أن الدولة القومية أضحت تعنى من ناحية خضوع القانون على السلطة فيها لـ"أمر مسبق" (وتلك هي فكرة الشرعية التي جاء بها مونتسكيو في القرن ١٨ في الغرب) ومن ناحية أخرى كانت تعني وجود شعب متجانس قومياً (على نحو ما سلف).

وخلال هذه الفترة ساد المنهج الفلسفي المثالي والقانوني في تحليل عالم السياسة الدولي فانتشرت الدراسات القانونية والفلسفية إلى جانب الدراسات التاريخية في هذا الشأن. ومع ذلك لم تخل هذه الفترة من النظريات الموضوعية، كمحاولات "هوبسون: Hobson" المفكر الاقتصادي الإنجليزي في تفسير ظاهرة "الاستعمار" من ثانياً الدوافع الاقتصادية

المرحلة الثانية: وتشمل فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية (١٩١٨-١٩٣٩): وأول ما تميزت به هذه الفترة ظاهرة الحرب العالمية؛ وتبعاً لذلك جاءت فكرة "المنظمة العالمية" التي تهدف إلى إقرار الأمن والسلم في العالم، وعلى أثر ذلك احتل المنهج القانوني والمثالي جانباً من تحليل عالم السياسة الدولي وقدمت دراسات كان محورها "مفهوم الأمن الجماعي" والذي يعنى (على نحو ما سلف) تحمل الجماعة الدولية مسؤولية أمن كل وحدة سياسية، والدعوى إلى قيام سلطة عالمية فوق قومية "Supra-National" مثلاً في منظمة عالمية (كانت وقتئذٍ عصبة الأمم) تصدر قرارات مقيّدة لإرادة الدول.

وفي نفس الوقت الذي انتشرت فيه الدراسات القانونية والفلسفية، ونتيجة للتباين في ملوك الدول من قبولها للالتزامات القانونية رسمية (وبخاصة الدول الأعضاء في عصبة الأمم)، يبين سلوكها الفعلي على الساحة الدولية من خلال الصراع المتبادل ومحاولة قوى النسق الأوربي التقليدي من قلب الوضع الدولي للقائد نتيجة لظهور الإيديولوجيات القومية (كالنازية والفاشية). الأمر الذي أوجد نوعية جديدة من الدراسة التحليلية لعالم السياسة الدولي للكشف عن دوافع الحرب ومن ثم البحث عن الدوافع الحقيقية من وراء ظاهرة الصراع الدولي، ذلك الصراع الذي دعمه ظهور تلك الإيديولوجيات القومية. فانتشرت الدراسات الإمبريقية (كدراسات واقعية) في تلك الفترة، والتي أشار إليها الباحث من قبل^(١).

(١) لمزيد من التفصيل بشأن الدراسات التي تبحث في الدوافع القومية التي من وراء ظاهرة الصراع الدولي، انظر: د. حامد ربيع، مقدمة في العلوم السلوكية. مرجع سابق، من ص ١٦٤ إلى ص ١٧٠.

المرحلة الثالثة: وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية ونتيجة للخزوف الدولية في تلك الفترة ترسخ المنهج العلمي التجريبي كمنهج لعلم العلاقات الدولية، وذلك في مواجهة المنهج الاختباري كمنهج للدراسات الامبريقية (دراسات للحالة) من ناحية أخرى. إن علم العلاقات الدولية (والذي كان من ورائه علماء السياسة التجريبيون المعاصرون وعلى رأسهم مورجانتو) - كعلم تجريبي - راح يتجه إلى الظواهر السياسية الدولية (أحداث الواقع الدولي) ليتناولها بالتحليل باستخدام المنهج العلمي التجريبي بكل مقوماته وإجراءاته ومستوياته على نحو ما تقدم في هذا الصدد. ومن ثم فهو علم تفسيري يعني بما هو كائن في عالم السياسة الدولي من أجل تفسيره. ففي تلك الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية نداعى المنهج المثالي ورفض من جانب المعنيين بتحليل عالم السياسة الدولي تحليلاً موضوعياً، حيث أصبح منهج التحليل الغالب للظواهر السياسية الدولية هو المنهج العلمي التجريبي.

وفي أوائل الخمسينات نقل علماء السياسة التجريبيون المعاصرون نظرتهم السلوكية (اتجاههم السلوكي) إلى مجال علم السياسة الدولي، وذلك بهدف الوصول إلى نظرية عامة شاملة تفسر علاقات عالم السياسة الدولي^(١).

(١) راجع بصدد الاتجاه السلوكي في دراسة العلاقات الدولية وفي محاولة الوصول إلى

نظرية عامة شاملة للعلاقات الدولية:-

Holsti, K.J., The Science of International Politics: Promise, Production and Problems.

ولقد راح أصحاب هذا الاتجاه السلوكي في تحليلهم لعالم السياسة الدولي (وفي مقدمتهم: مورجانتو - ديفيد منجر - كابلان - دويتشر ...) يلتفتون على خطوط رئيسية:-

أولها: أن مادة التحليل هي النشاطات السياسية للدول، ومن ثم دراسة السلوك الفعلي (أي الذي يمكن ملاحظته) للدول في إطار قانون الفعل ورد الفعل، وعلى أساس أن يتسم ذلك التحليل بعيداً عن نوازع الخير والشر. ذلك أن النشاط السياسي في المجال الدولي هو ما يصوره سلوك الدول، ومن هنا راح أصحاب الاتجاه السلوكي في تحليل عالم السياسة الدولي يرفضون المفاهيم غير العلمية كالسلام العالمي... ورغم ذلك فإن الكثير من السلوكيين هنا قد غرقوا في تحليل سلوك صانعي القرارات الخارجية والقادة تاركين مادة التحليل

- وهو بحث مقدم في اللقاء السنوي للجمعية السياسية العلمية الأمريكية عن علم السياسة

- شيكاغو ١٩٨٠. ونظر أيضاً Rosenau, James, N. International Politics and Foreign Policy, 'A Reader in Research and Theory, the Free Press, New York, 1939.

وما يحويه هذا المرجع من المقالات والأبحاث التالية:-

- Rapoport, A natol, Various Meanings of "Theory", pp. 44 - 53.
- Harold and Margaret Sprout, Explanation in International Politics, pp. 60-72.
- Scott, Andrew M. Challenge and Response: A Tool for the Analysis of International Affairs, Pp. 376-380.

ونظر كذلك: د. إسماعيل صبري مقاد، العلاقات السياسية الدولية، من مطبوعات جامعة الكويت - للطبعة الثانية ١٩٧٩ من ص ٢٢ إلى ص ٣٥. وأيضاً د. أحمد عباس عبد البديع، المرجع السابق من ص ٧٢ إلى ص ٧٨، وأيضاً: جان ميتو، مدخل إلى عالم السياسة، ترجمة جورج يونس، مرجع سابق. من ص ٢٦٨ إلى ص ٢٧٢.

الأساسية (النشاطات السياسية الدولية) والتي تتمثل في دراسة الأفعال وردود الأفعال في الساحة الدولية.

ثانيها: محاولة البحث عن الانتظام الذي تجري عليه النشاطات السياسية في البيئة الدولية، والتعبير عن تلك الأنماط من النشاطات السياسية المتكررة في تعميمات مترابطة تشبه القوانين العلمية التي تحكم الظواهر الطبيعية. فكل ما يعنيه إن هو الملاحظة والتجريب من أجل التعميم وتدعيم ذلك التعميم بمزيد من الملاحظة والتجريب للتحقق من صحة هذه القوانين، ليس من أجل التفسير وحسب بل والتنبؤ بشأن أنماط النشاطات الدولية تلك.

ثالثها: استخدام أدوات التحليل الكمي في تحليل العلاقات الدولية، ومن ثم العناية بجمع البيانات حول خصائص النشاطات الفعلية للدول وكيفية تفاعلها مع بعضها البعض بطرق وأدوات فنية والتعبير عن نتائج البحث بصيغ كمية، وكل ذلك من أجل تحري الدقة في التحليل (كما يدعون).

رابعها: محاولة للوصول إلى بناء نظرية عامة شاملة لتحليل عالم السياسة الدولي. ولقد كانت بدايات هذه المحاولة على يد "مورجانثو" في كتابه "السياسة بين الأمم: Politics among Nations" الذي صدر عام ١٩٤٧، وأعيد طبعه عام ١٩٥٦، حيث خرج على المنهج الاختباري الذي انتشر في أيامه وكان أصحابه يكتبون بتسجيل الأحداث (دون استهداف التفسير)، فجاء "مورجانثو" بنظريته عن القوة في تفسير علاقات عالم السياسة الدولي في جملة ما وقد قدم

تعميمات في هذا الشأن ولقت الأنظار إلى أن العلاقات ما بين الدول كعلاقات قوة تكشف عن وجود أنماط متواترة من السلوك، ومن ثم لم يقف "مورجانثو" عند حد الوصف لما عليه علاقات عالم السياسة الدولي بل استهدف التفسير (والتعظيم) وانتهى إلى عبارته المشهورة "إن عالم السياسة هو عالم الصراع من أجل القوة"^(١). ولكن الأمر بعد ذلك لم يستمر في البحث عن نظرية عامة شاملة للعلاقات الدولية، بل وقف عند تقديم نظريات جزئية اتسمت في غالبيتها بالخلط الشديد بين مادة ومنهج الدراسات العلمية في مجال عالم السياسة الدولي وبين دراسة التنظيم الدولي وعلم الجيوبولتيك والتاريخ الدبلوماسي هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ساد اعتقاد بين أصحاب الاتجاه السلوكي في تحليل العلاقات الدولية أنه لم يحن الوقت بعد لصياغة نظرية عامة للعلاقات الدولية نتيجة لوجود عدد هائل من المتغيرات التي تؤثر على السلوك الدولي مما يصعب معه الربط بينهما جميعا في نظرية واحدة تصلح لتفسير كل علاقات عالم السياسة الدولي.

وهكذا فإن الاتجاه السلوكي في تحليل عالم السياسة الدولي - كما يقول دافيد سينجر (أحد رواده) - قد أنتج وعدا أكثر مما أنجز من أعمال^(٢)، فقد وقف أصحاب هذا الاتجاه أمام صعوبات جمة أهمها أن عالم السياسة الدولي لا يعرف للتكرار في سلوك الدول، إلى جانب أنهم راحوا يهتمون بقضايا منهجية وإجراءات شكلية وأدوات بحثية، والعالم من حولهم غارق في مشكلات ضخمة. كل ذلك أدى

(١) انظر: د. أحمد عبّاس عبد النبي، المرجع السابق، ص ٧٢.

(٢) المرجع السابق، ص ٧٧.

والعالم من حولهم غارق في مشكلات ضخمة. كل ذلك أدى إلى بلوغ تحليلات عالم السياسة الدولي عصر ما بعد السلوكية: Post-Behaviorism .

لقد جاء اتجاه ما بعد السلوكية في العلاقات الدولية في السبعينات لمعالجة المشاكل الكبرى التي برزت على الساحة العالمية وفي مقدمتها سباق التسلح النووي وتصاعد العنف الدولي ... وينفس القدر العناية بتحديد أدوات البحث الملائمة لطبيعة العلاقات الدولية. ونظرا لأن البيئة الدولية قد لحقتها متغيرات لا حصر لها فقد ترتب على ذلك عدم وجود اتفاق عام حول مانتها حيث اتجه كل فريق من الباحثين لدراسة موضوع من موضوعاتها أو الاهتمام بمشكلة بذاتها. الأمر الذي أوجد عددا من التحليلات المتباينة. وحقبة الأمر أن عقد الخمسينات والستينات (عصر الاتجاه السلوكي) هو الذي مهد لعصر ما بعد السلوكية، حيث عجز كذلك أصحاب اتجاه ما بعد السلوكية في الوصول إلى بناء نظرية عامة شاملة لتحليل العلاقات الدولية^(١).

من هنا فإنه منذ نهايات عصر السلوكية (أوائل السبعينات) ورغم الجهود العلمية التي بذلت نحو بناء نظرية عامة شاملة للعلاقات الدولية لاستخدامها في التفسير والتوقع بما يتوفر لها من أدوات تحليل كمي. إلا أن ذلك انتهى إلى تشتت اتجاهات التحليل وتضاربها^(٢). ومع ذلك كله

(١) نفس المرجع السابق، من ص ٧٩: ص ٨١.

(٢) لمزيد من التفصيل بشأن التحليلات السلوكية الجزئية المتعددة في هذا الشأن انظر: د. إسماعيل صبري مقد، دور تحليلات النظم في إتصّل نظرية العلاقات الدولية، =

فقد ظل المنهج العملي التجريبي وبما تراكم عليه من نظرية سلوكية قائما على تفسير عالم السياسة الدولي في جملته رغم ضآلة ما قدم في هذا الشأن. فهناك قلة قليلة عيّنت بتقديم تفسير لعالم السياسة الدولي في جملته (وهذا ما يعنينا في هذه الدراسة) انتهت إلى تقديم نماذج نظرية وفي مقدمتها نموذج "كابلان". أما الغالبية العظمى من السلوكيين فقد عنوا بتحليلات جزئية فلم يعنوا بتحليل عالم السياسة في جملته.

المبحث الخامس

تقويم الاتجاه السلوكي

وبدأ ذي بدء يشير الباحث هنا إلى أن "ليستن" - أحد أقطاب الاتجاه السلوكي قد راح ينتقده مع نهاية الستينات وبداية السبعينات في القرن العشرين وشن عليه هجوما عنيفا نتيجة لستائه من إسهامات هذا الاتجاه في الدراسات السياسية، وقد تبين له هذا من ثانيا أبحاثه العديدة وتدريبه لهذا الاتجاه خلال فترة الخمسينات والستينات مما جعله ينتهي إلى القول بفشل السلوكيين في الوصول إلى جعل للدراسات السياسية أكثر دقة وأكثر علمية. وفي مجال عالم السياسة الدولي اعترف ديفيد سنجر أحد رواد هذا الاتجاه في مجال العلاقات الدولية بأن هذا

مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الأول - مارس سنة ١٩٨١م، من ص ٢٥ إلى ص ٥٩. وأيضا: د. أحمد فؤاد رسلان، نظرية الصراع الدولي، الهيئة المصرية للعلماء للكتاب، ١٩٧٧. وبخاصة للنظريات الميكروكوزمية من ص ١٨٣ إلى ص ٢٢٦.

الاتجاه قد أنتج وعودا أكثر مما أنجز من أعمال^(١) (كما سلف) بل إن 'دال' نفسه قد راح يتساءل عما إذا كان هذا الاتجاه السلوكي مجرد موقف احتجاج أم أنه مدخل جديد للتحليل السياسي المعاصر بالرغم من ادعائه في بداية الأمر بأنه اتجاه مستقل عن المنهج التجريبي^(٢). بل وكما أشار الباحث من قبل بأن قيمة هذا الاتجاه حينما كانوا يسألون عن طبيعة وحدود أبعاد هذا الاتجاه في التحليل السياسي لم يقدموا إجابة واضحة وأوضحوا فقط الجوانب التي لا يشملها هذا الاتجاه.

وهنا حتى نقف على تقييم شامل للاتجاه السلوكي، فإن ذلك التقييم بما يشمل من إيجابيات وسلبيات لهذا الاتجاه يعرض على النحو التالي:-

أولاً: من حيث الأهداف.

ثانياً: من حيث الوسائل (أي من حيث وسائل تنظيم عالم السياسة) وذلك من ثانياً نقد هذا الاتجاه في مبادئ ومنهجه وأدوات تحليله.

أولاً: من حيث الأهداف^(٣):-

- وفي هذا الصدد أمور ثلاثة يقف عندها الباحث:-

(١) انظر : Varna, S.P., Op. Cit., p. 80.

(٢) راجع بصدد أهداف الاتجاه السلوكي بصفة عامة في عالم السياسة الوطني. لمرجع

السابق، ص ١٠٥، ١٠٦، ومن ص ١٠٩ إلى ص ١١٤.

أولها: يصدد استهدافه بناء نظرية عامة شاملة لتحليل عالم السياسة في جملته (أو لتحليل علاقات المجتمع في جملتها). يمكن القول هنا إن أصحاب الاتجاه السلوكي قد نسوا الهدف من اتجاههم السلوكي، ونتيجة ذلك نجد ضالّة في محارلاتهم لبناء نظرية عامة شاملة تنيد في فهم وتحليل عالم السياسة بل والتوقع في شأنه على نحو ما ادعى أصحاب هذا الاتجاه، وفي نفس الوقت تجد كثرة في الدراسات التي لا تعني بتحليل عالم السياسة (الدولي أو الوطني) في كائنه.

ولا شك أن من وراء ذلك الإخفاق في بناء نظرية عامة شاملة عدم التوازن بين التطوير وبين استخدام الأدوات البحثية، فقد كان التطور في مجال الأدوات الفنية يفوق بكثير مجال التطوير وهذا ما أشار إليه "ترومان" عند حديثه عن دراسة سلوك التصويت الانتخابي (وهي إحدى الدراسات الفرعية في عالم السياسة الوطني والتي تعنى بدراسة قطاع جزئي معين منه) من أن بعضاً من أصحاب الاتجاه السلوكي قد ركزوا عليها (لأنها من الظواهر النادرة في عالم السياسة الوطني التي تخضع للتحليل الكمي) وهي أقل العناصر أهمية في العملية السياسية، إلى جانب كونها دراسة بعيدة عن جوانب اجتماعية لتلك العملية السياسية (حيث يستبعد منها تأثير العوامل الاجتماعية الأخرى عليها عند تحليلها).

إن الهدف الأسمى للدراسات العلمية لعالم السياسة وكما يقول "بيستن" هو الانتهاء إلى نظرية متقنة الفروض، وهي - على حد

نعيه نظرية سببية لإظهار العلاقة بين متغيرات الواقع السياسي
وهر ما يسمى بالتحليل متعدد المتغيرات. فمن ثانياً التشابه في أنماط
التغير يتم الوصول إلى قوانين علمية قد تعد أساساً لتطوير هذه
النظرية السببية. وهذه النظرية السببية - عنده - دالة على تطور
المعرفة العلمية. ذلك أن المعرفة السياسية العلمية (النظرية السياسية
العلمية) هي معرفة تراكمية بمعنى أنها معرفة تتراكم من باحث
لآخر وشيئاً فشيئاً يتم الوصول إلى نظرية عامة شاملة.

والنظرية "Theory" في مدلولها الاصطلاحي (على نحو ما
سلف) تعني مجموعة من فروض متسقة فيما بينها اتساقاً منطقيّاً، فإن
ثبتت صحة هذه الفروض عن طريق التجريب تصبح فروضاً علمية
وتبعاً لذلك تصبح النظرية علمية، ومن ثم تصلح كأداة تحليل. ولكن مع
تحفظ هو أن هذه الفروض تحتاج إلى وقت طويل لاختبارها والاتجاه
السلوكي اتجاه حديث نسبياً، فهل في هذه الفترة القصيرة يمكن استخراج
قوانين تحكم سلوك الأفراد والجماعات؟ وهل إذا تم الوصول إلى عدد
من هذه القوانين (وهي بلا شك نادرة، فالحقائق في عالم السياسة لئلى
جانب كونها نسبية فهي نادرة كالحقائق التي انتهى إليها "مونتسكيو" في
نظريته عن الفصل بين السلطات) فهل ذلك يكفي لصياغة نظرية عامة؟
هذه التساؤلات لا تجد لها إجابات محددة واضحة.

هذا ومع الإخفاق في الوصول إلى نظرية عامة شاملة اتجه
المعنيون بتحليل عالم السياسة إلى تقديم نماذج نظرية، والتي سيعني
الباحث بتحليلها تفصيلاً في الأبواب التالية هذا إلى جانب تقديم ما
يعبرون عنه "بالأطر التحليلية: Analytical Framework" وهي أطر

تشتمل على النماذج النظرية إلى جانب مجموعة مفاهيم تحليلية. فطالما أن الاتجاه السلوكي قد أخفق أصحابه في الوصول إلى نظرية عامة شاملة فلا مفر من الاتجاه لبناء أطر تحليلية. وهي محارلات بدائية بالمقارنة بالنظرية العامة الشاملة يشوبها القصور الواضح في التنظير فهي تهتم فقط إما بالنشاط الفردي أو بنشاط بعض الجماعات إلى جانب أنها تركز على النشاط الفردي أو نشاط الجماعات بدرجة معينة، وقليل منها ما يركز على دراسات نشاطات المجتمع الكلي (كالأطر التحليلية التي قدمها كل من إيمستن الموند وغيرهما).

كما تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الأطر التي تستهدف تحليل عالم السياسة وهي تركز إلى مفاهيم تحليل (البنية - الوظيفة - النسق - الاتزان)، غالباً ما تتميز بأنها ساكنة بطبيعتها حيث تحلل أثر متغير على النشاط السياسي في وقت معين، ومن ثم تصبح عاجزة من تفسير سبب وأثر للمتغيرات الأخرى على النشاطات السياسية. حيث لا يمكن تثبيت أثر تلك المتغيرات الأخرى في عالم السياسة (حال الكيمياء مثلاً) مما يجعل التحليل في النهاية مساكناً وليس ديناميكياً. وأي من هذه الأطر التحليلية التي قدمت لا تعتبر بديلة للنظرية العامة الشاملة وإنما هي مجرد أداة لتجميع البيانات وتأسيس أحداث الواقع السياسي بطريقة منظمة. ومن هذه الأطر التحليلية ما قدمه إيمستن في كتابه "نحو إطار عمل للتحليل السياسي" حيث قدم إطاراً تحليلياً نمطياً لعالم السياسة الوطني واعتبر "النسق السياسي" وحدة قائمة بذاتها (وذلك في إطار النسق الاجتماعي الشامل) وتتضمن شتى الأنشطة السياسية للمجتمع والتي يتحقق انتظامها

ميكانيكياً (نتقائياً). كما افترض "إيستن" أن النسق السياسي لديه قدرة معينة تجعله يحافظ على بقائه عن طريق ضبطه للمطالب الواقعة عليه من جانب بينته وذلك عن طريق المعلومات الراجعة (عملية الإرجاع العكسي للقرارات السياسية).

وفي مجال عالم السياسة الدولي، وعلى أثر الإخفاق أيضاً من جانب أصحاب الاتجاه السلوكي في تقديم نظرية عامة شاملة للعلاقات الدولية، فقد اقتنعوا بأن الوهم لم يحن لصياغة هذه النظرية، واكتفى معظمهم بتقديم نماذج نظرية أو أطر تحليلية أو كما يسمونها "نظريات المدى المتوسط: Middle-Range Theories" التي تربط بين عدد محدود من المتغيرات في فترة زمنية محددة للوصول إلى نموذج نظري يساعد على فهم وتحليل السلوك الدولي والتنبؤ به في المواقف المعاملة خلال فترة محدودة من المستقبل.

ومن بين هذه الدراسات (نظريات المدى المتوسط) البحث الذي قام به "ديفيد سينجر" و"ميلفين سمول" حين ركزا فيه على العلاقة بين متغيرين "الحرب وسياسة التحالف" وتأثيرهما على السلوك الدولي، في الفترة من عام ١٨١٥ إلى ١٩٤٥م في أوروبا، وانتهيا في هذا البحث إلى بعض النتائج فيما يتعلق بمدى تأثير سياسة التحالف على إثارة الحروب من عدمه. وهي نتائج في جملتها لا قيمة لها لوجود عوامل أخرى بطبيعة الحال تسهم في التأثير على السلوك الدولي بالنسبة لإثارة الحروب أو تجنبها^(١).

(١) انظر: د. أحمد عباس عبد البديع، المرجع السابق، من ص ٧٤ إلى ص ٧٦.

وهكذا تقف الدراسات السلوكية في عالم السياسة الوطني والدولي عند حد تقديم أطر تحليل ونماذج نظرية نتيجة الإخفاق في الوصول إلى نظرية عامة شاملة لتفسير علاقات عالم السياسة الوطني أو الدولي في جملتها.

ثانيها: (بصدد معالجة الاتجاه السلوكي للقيم) يشير الباحث في البداية إلى ما تعنيه لفظة "قيم Values"، فهي تعني قواعد العمل بما في ذلك قواعد السلوك الاجتماعي في مجتمع معين، والتي تأتي تعبيراً عن أحكام قومية، ومن ثم كنتائج منطقية لمقدمات ذاتية (ميثاقية- عقائدية - دينية أو أخلاقية كمسلمات في شأن الخير والشر والعمل والنظام والفضيلة والرزيلة، وهكذا...) والقيم بطبيعتها تميل إلى القول بصلاحيات مطلقة وخلود، ومن ثم ميل إلى الإستاتيكية، وذلك من وجهة نظر المؤمنين بها. غير أن هذه الإستاتيكية والقول بالصلاحيات في كل مكان زمان ومكان كخواص ذاتية للقيم لا يمنع من كونها متغيرة في مضمونها زماناً ومكاناً نتيجة لتغير الواقع الاجتماعي الذي تعمل فيه، بل ومن قطاع إلى قطاع داخل الواقع الاجتماعي الواحد، فلقد كان الاستعباد والربا ليس مما تأباه الفضيلة في العصور الوسطى في أوروبا بينما هو ليس كذلك في أوروبا اليوم. كذلك فإن الأحكام القيمة بالنسبة للمجتمعات الشرقية اليوم تتباين بما لا مجال فيه للشك مع الأحكام القيمة مع المجتمعات الغربية المعاصرة. بل إنه داخل المجتمع الواحد يتباين الحكم القيمي من قطاع إلى قطاع، ففي قطاع السياسة اليوم تعدد "الوصولية" بما تقتضيه من أعمال الخسة فضيلة سياسية طالما أن ذلك يؤدي إلى تحقيق

غاية. بينما ذلك كله في قطاع الأخلاق من الرذائل وهكذا...

وهكذا فإن القيم هي بطبيعتها إستراتيجية في بورتها بينما هي بضمونها وأحكامها متغيرة زماناً ومكاناً، وفي هذا كانت قضية الصراع بين القيم أو إن شئت تنازع القيم التاريخي للمجتمعات المتطورة (صراع القيم التاريخي). وارتباطاً بذلك فإن هناك نظريتين (تصورين) للقيم: الأولى: ترى في القيم جزءاً من الواقع الاجتماعي، ومن ثم تكون نظرة موضوعية. فكل واقع اجتماعي له قيمه التي يفرزها فتأتي القيم مفصلة تماماً على روابطه الاجتماعية. والثانية:

نصر إلى الواقع الاجتماعي من نوايا أحكام قيمية، وتبعاً لذلك فإن هذه النظرة تحاول إخضاع الواقع لقيم مسبقة - وهي نظرة مثالية (١).

وبعودة إلى الاتجاه السلوكي: فهو (كما سبق) اتجاه كان يستهدف الوصول إلى نظرية ليبرالية شاملة تفسر علاقات المجتمع في جملتها، وذلك في مواجهة النظرية الماركسية التي استطاعت (في جانبها النظري على الأقل) أن تقدم تفسيراً مادياً شاملاً لكل علاقات المجتمع الإنساني، من هنا جاء الاتجاه السلوكي بعد فشل المنهج العلمي التجريبي في الغرب في تفسيره للظواهر القيمية ووقوفه فقط عند تفسير الظواهر الحسية (القابلة للملاحظة والتجريب) حيث استبعد أصحاب هذا المنهج القيم كلية عند تحليل عالم السياسة وصولاً إلى الموضوعية - على حد قولهم، فالتجريبيون (أصحاب المنهج

(١) حول تعريف لفظة القيم واتجاهات تحليلها انظر: Brehct, Arnold, Op. Cit., pp. 119-124.

التجريبي قبل تبليور الاتجاه السلوكي) كانوا يرون في محاولة دراسة القيم (كالحرية والمساواة والديمقراطية) بعيداً عن الموضوعية لأن هذه القيم رغم أنها قيم عظيمة إلا أنها لا تخضع للتجريب ومر ثم في صحتها من عدمها لا تثبت علمياً لأنها غير قابلة للملاحظة الحسية. ومن ثم كانوا يرون تناقضاً بين القيم والواقع (أي بين ما يجب أن يكون وبين ما هو كائن) ولعمل ذلك التناقض حسب تحليلهم يترد إلى أن القيم بطبيعتها ساكنة "Statique" بينما الواقع الاجتماعي هو بطبيعته حركي "Dynamique".

من هنا راحوا يجدون تحليلهم لعالم السياسة من القيم. فيصلون بتحليلهم- مثلاً - إلى أن عالم السياسة هو عالم الاحتكار الفعلي لأدوات العنف - عالم القوة الخام المجردة من كل قيمة.

ولقد تبين لهم أن هذه الظواهر الحسية يندر وجودها في العلاقات الاجتماعية ولا سيما السياسية منها، حيث الغلبة فيها للظواهر الكيفية. هذا ورغم أن أصحاب الاتجاه السلوكي كانوا يدعون أنه لا يمثل اتجاهاً بل منهجاً قائماً بذاته إلا أن قد تبين لهم في نهاية الأمر أن هذا الاتجاه ما هو في النهاية إلا نظرة أضيفت إلى المنهج العلمي التجريبي لكي تلطف من معالجته للقيم، فأصبح منهجاً علمياً تجريبياً سلوكياً.

وحقيقة الأمر أن الاتجاه السلوكي لم يقدم حلاً كلياً لكيفية معالجة القيم في عالم السياسة (وفي كل العلاقات الاجتماعية) بل قدم حلاً جزئياً، فأخذ الاتجاه السلوكي بالنظرة الأولى (السابق الإشارة إليها)

في معالجة القيم، حيث يرى أصحابه في القيم أنها جزء من الواقع الاجتماعي (أو السياسي)، فلكل مجتمع قيمه الخاصة تحدد روابطه وتؤثر بالتالي على نشاطات الأفراد والتي منها النشاطات السياسية.

وهنا أيضاً بصدد موقف الاتجاه السلوكي من معالجة القيم ، تجدر الإشارة إلى أن معالجة القيم على ذلك النحو من السلوكيين لا يعني لمرأ آخر وهو دعوتهم للتحرر من القيم "Free Values" فالتحرر من القيم لا يعني - عندهم - عدم معالجة القيم كجزء من الواقع بل يعني - عندهم - وجوب تحرر الباحث من قيمه الذاتية في بحثه حتى لا يتبدل إلى أحكام قيمية، وكل ذلك في إطار إعمال الموضوعية (كما سلف). لكن ذلك لم يحدث فكتابات أصحاب الاتجاه السلوكي تكاد تكون كلها دعاية للقيم الليبرالية، بل إنهم تجاوزوا حد الدعاية ووضعو تلك القيم في شكل قوانين تصل إلى درجة القوانين العلمية في العلوم الطبيعية. بل إن "تيفيد إيسنتن" راح يصف تلك القيم الليبرالية بأنها "القيم الإنسانية المتحضرة" والتي يجب أن يكون العمل البحثي مرتبطاً بها، وذلك عند تناوله لأسس التحليل السياسي في فترة ما بعد السلوكية كما سلف، ويرى السلوكيون في القيم الليبرالية بل وفي النظم الليبرالية المعاصرة (ولا سيما النظام الأمريكي) أفضل النظم وعليه ينبرون في الدفاع عنها كنموذج يصلح للتطبيق في أي مجتمع معاصر (وفي ذلك خروج عن الموضوعية). وهكذا فإن أصحاب الاتجاه السلوكي بدلاً من أن يتحرروا من القيم الذاتية تحولوا إلى مدافعين عن قيمهم الذاتية (قيم مجتمعاتهم). الأمر الذي يصح معه القول بأنه اتجاه جاء ليعمل باسم ولحساب هيئات معينة كانت من

وراء تمويله (لا سيما منظمة فورد)، بل وحتى تسمية هذا الاتجاه "بالعلوم السلوكية" قد جاء على نحو ما سلف بمحضر الصندة في دهايز الكونجرس الأمريكي تجنباً لاستخدام لفظة المجتمع "Social" التي توحي بفكرة الاشتراكية "Socialism" فالأصل في نشأة هذا الاتجاه أنه محاولة يائسة من جانب الغرب الليبرالي في تقديم نظرية عامة شاملة تفسر علاقات المجتمع في جملتها (ولو على المستوى النظري) وذلك مواجهة النظرية الماركسية (على نحو ما سلف) والتي راحت تسقط في أيامنا وتتخلى عنها المجتمعات الماركسية مجتمعاً بعد آخر بعد فشلها على المستوى العملي^(١).

ثالثاً: وثالث هذه الأمور المتعلقة بتقويم الاتجاه السلوكي من حيث أهدافه، أن هذا الاتجاه قد جاء في مواجهة التحليل التقليدي (الفلسفي المثالي)، فلقبت نظرية السياسة حتى نهاية القرن الماضي بشديدة الارتباط بمنهج "ما يجب أن يكون". وحينما انتشر الاتجاه السلوكي وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية في الخمسينات والستينات من القرن العشرين تصدى هذا الاتجاه لمنهج المعرفة النمطي التقليدي باعتباره عاجزاً عن إدراك صلب عالم السياسة حتى انتهى الأمر في تلك الفترة إلى أن أضحت "علمية" التحليل السياسي مرهونة (لدى أصحاب الاتجاه السلوكي) بالانترام

(١) راجع فيما تقدم بصدد معالجة أصحاب الاتجاه السلوكي لتقويم: د. هريد مقري، المدرسة السلوكية الليبرالية والنظام السياسي في لبنان، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثالث - أكتوبر ١٩٧٦، ص ١٥. ونظر أيضاً: أد. محمد أحمد مفتي، المنهجية السياسية الغربية: تحليل نقدي، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثاني لسنة ١٩٨٧، ص ١٠.

النهائي بنهايم العلوم الطبيعية وبمناهجها. وذلك إلحاقاً بركب العلوم الاجتماعية التي سبقت علم السياسة إلى محاكاة مناهج العلوم الطبيعية، وهكذا يأتي الاتجاه السلوكي ليكون في مواجهة التحليل النمطي لعالم السياسة وإخالفه في المادة والمنهج وأدوات التحليل، فمادة التحليل السياسي عند أصحاب الاتجاه السلوكي هي النشاط السياسي وذلك في مواجهة المعرفة السياسية التقليدية والتي تتمثل في المؤسسات السياسية الرسمية في كيانها المحدد لها في الدساتير (كنظرة قانونية). ومنهج التحليل هو منهج علمي تجريبي سلوكي (منهج ما هو كائن) في مواجهة المنهج المثالي الفلسفي - القانوني (منهج ما يجب أن يكون) إلى جانب استخدام أدوات تحليل ذهنية (مفاهيم/ نماذج/ نظريات) وأدوات تحليل بحثية، في مواجهة التحليل النمطي بمفاهيمه ونظرياته الفلسفية.

ورغم ذلك التحدي من جانب أصحاب التيار السلوكي لمنهج المعرفة السياسية النمطي التقليدي، سيظل المنهج النمطي يؤدي دوراً مرموقاً في المعرفة السياسية بقدر المكانة التي تتمتع بها ظاهرة السلطة المنظمة في عالم السياسة المعاصر وقدر ما للعقائديت (القيم) من سلطان لا ينكر في عالم للتوظيف السياسي^(١).

هذا ولئن كان أصحاب ذلك الاتجاه السلوكي يرون في التحليل التقليدي تحليلاً ساكناً يفترض ثبات الطبيعة الإنسانية، وأن اتجاههم يفترض تباين سلوك الأفراد ومن ثم يهتم بالجانب الديناميكي وليس

(١) انظر: د. محمد طه بنوي، المرجع السابق، ص ٥.

الاستاتيكي، إلا أن أصحاب الاتجاه السلوكي قد انتهى بهم الأمر إلى وضع أنماط السلوك في قالب جامدة يفترض أنها ثابتة مما يمهّد الطريق إلى التنبؤ بها، ومن ثم انتهوا إلى التحليل الساكن.

ورغم ذلك كله فقد ساهم الاتجاه السلوكي في التحول من الدراسات الإمبريقية (دراسات الحالة) (والتي انتشرت منذ العشرينات من القرن العشرين وامتدت حتى عصر السلوكية) إلى الدراسات التحليلية، حيث تراكم هذا الاتجاه على المنهج العلمي التجريبي مدعماً لياًه في اتجاهه نحو العلمية باستخدام أدوات فنية في البحث من ناحية وملطفاً من معالجته للقيم من ناحية أخرى. بل إن إضفاء تلك النظرة السلوكية على المنهج العلمي التجريبي هي وحدها التي قدمت تفسيراً علمياً للتباين في سلوكيات الحياة السياسية في المجتمعات التي تسودها أنظمة حكم متشابهة في مؤسساتها السياسية الرسمية (كما سلف).

ثانياً: تقويم الاتجاه السلوكي من حيث المادة والمنهج وأدوات التحليل:-

وإذا تناول الباحث بالتقويم الاتجاه السلوكي من حيث أهدافه، يعرض له هنا بالتقويم من حيث وسائله لتتظير معالم السياسة وذلك من شأيا أمور ثلاثة:-

أولها: من حيث منهج التحليل:-

فأصحاب الاتجاه السلوكي يرون في اتجاههم هذا منهجاً جديداً، لكن في حقيقة الأمر لم يخرج هذا الاتجاه عن إطار المنهج العلمي التجريبي (منهج النظرية السياسية المعاصرة قبل ظهور الاتجاه

السلوكي)، فالاتجاه السلوكي في جملته لم يكن إلا "نظرة Approach" جديدة للتحليل السياسي ولم يكن منهجا "Method" مستقلا بذاته، فأصحاب الاتجاه السلوكي راحوا يسيرون على إجراءات ومستويات المنهج العلمي التجريبي، فمن ناحية المستويات جاوزوا مستوى الوصف والتصنيف واتجهوا إلى التفسير (شأن التجريبيين) بل وتجاوزوا التفسير - على حد ادعائهم - إلى التوقع (المتنبؤ). ومن ناحية الإجراءات فهي نفس إجراءات المنهج العلمي التجريبي من ملاحظة وتصوير فروض ثم التجريب وذلك باستخدام أدوات فنية (بحثية) ثم التفسير.

وبالنسبة لمسألة الوصول إلى ملاحظة وتجريب علميين وصولا إلى موضوعية السياسة كعلم، فإن الموضوعية بمفهومها التجريبي المتعارف عليها في العلوم الطبيعية لا تتوفر في مجال السياسة حيث يفتقر الباحث السياسي عادة لوسائل التحليل العلمية من إحصاءات وبيانات إما لندرتها تبعا لطبيعة عالم السياسة الذي تتدر فيه النشاطات التي تخضع للتحليل الكمي، أو لأن الحكومات تعتمد عادة إلى إخفاء البيانات والمعلومات اللازمة التي تمكن الباحث من التحليل الموضوعي لأسباب أمنية أو إستراتيجية. كذلك فإن الذي يجري عملية للملاحظة هو إنسان تحكمه قيمه الذاتية ويجري ملاحظته على إرادات واعية تستطيع أن تضلله ومن ثم فإن الملاحظ والملاحظ إرادات واعية تحكمها قيم مجتمعا، إضافة إلى أن ملاحظة السلوك البشري تحتاج لملاحظة سلوك الماضي (والذي هو غير خاضع للتجربة)، والاعتماد على ملاحظة السلوك الحاضر لا يكفي لحداثة

الاتجاه السلوكي. الأمر الذي يجعل من إجراءات المنهج التجريبي (السلوكي) باطلة لكونها تبنى على ملاحظة غير موضوعية.

وبصدد عملية التوقع وهي بالتبعية قائمة على الملاحظة وتجريب والتفسير، وإن كنا قد شككنا في أولى تلك الإجراءات (ملاحظة)، فمن باب أولى هي عملية غير صالحة، وهذا التوقع (أو التنبؤ) الذي ينتهي إليه السلوكيون هو مجرد احتمال (تخمين)، ومن ثم لا يتعدى وجود عدة احتمالات (تخمينات) فليس هناك توقع بشيء محدد (احتمال محدد بعينه) في مجال الدراسات السياسية.

وبالنسبة للتعميم، والذي هو الهدف النهائي للعلم، فإن التعميمات نادرة، فمن النادر أن نجد من يبين أصحاب الاتجاه السلوكي من استطاع التوصل إلى تعميمات تنطبق على الجنس البشري بصفة عامة وفي جميع العصور. بل إنهم على العكس من ذلك حيث يفضلون النظر إلى عدد قليل من المتغيرات على فرض أن جميع العوامل الأخرى تقع خارج مجال دراستهم^(١).

ثانيها: من حيث المادة:-

فأصحاب الاتجاه السلوكي يلتقون على "النشاطات السياسية" كمادة للتحليل السياسي المعاصر (على نحو ما سلف)، وهنا يشير

(١) راجع فيما تقدم بصدد تقويم الاتجاه السلوكي من حيث المنهج: د. محمد أحمد قتي، المرجع السابق، ص ١٠، ١١، ١٢. وقطر أيضاً: د. كمال المنوفي، المرجع السابق ص ١١، وأيضاً: Varma S.P., Op. Cit., p. 93. وأيضاً: د. أحمد عباس عبد البني، المرجع السابق، ص ٧٤.

الباحث إلى أن النشاطات السياسية بصفة خاصة والنشاطات الإنسانية بصفة عامة معقدة ومتغيرة تشكلها عوامل هي عرضة للتغير المستمر ومن ثم يصعب بل يستحيل تفسيرها وتبعاً لذلك يستحيل التنبؤ بها، ونتيجة أخرى لذلك الأمر أنه لا مكان للبيئة .. لوجود تعميم بشأن هذه النشاطات. أي لا انتظام لهذه النشاطات الإنسانية ولا سيما السياسية منها.

وكل هذا أساسه أن طبيعة النشاطات السياسية تختلف عن طبيعة مادة العلوم الطبيعية فهي جامدة لا تعرف الإرادة الواعية وبالتالي تستقيم مع التجريب وعزل المتغيرات بما يهيئ في النهاية من معرفة السبب والنتيجة. أما في مجال السياسة (بل والمجتمع بصفة عامة) فيصعب بل ويستحيل إخضاع السلوك الإنساني للاختبار لأسباب كثيرة في مقدمتها: أن الإنسان يملك حرية الإرادة (فهو ذو إرادة واعية) وحينما يعلم بأنه محل اختبار يتغير سلوكه وعليه يستحيل رصد مسببات سلوكه. هذا إلى جانب أن تصرفات البشر تتباين وتختلف من شخص لآخر تبعاً لعوامل اجتماعية متباينة. وبالتالي يستحيل تصنيفها من ناحية، وإخضاعها للاختبار لمعرفة السبب والنتيجة من ناحية أخرى. ومن الأسباب الأخرى التي يستحيل بها إخضاع النشاطات الإنسانية والسياسية بالتبعية للتجريب أنه في كثير من الأحيان لا يستطيع الباحث السياسي خلق بيئة تجريبية، وحتى لو توافرت له تلك البيئة فإنه لن يستطيع التحكم في كل العوامل المؤثرة على النشاط موضع الدراسة. هذا إلى جانب أن التلاعب بحياة الإنسان أمر يتناقى مع الأخلاق. ومن هنا فإن ادعاء السلوكيين بأن

النشاطات الإنسانية (وبالتعبية السياسية) تسير على انتظام من شاكلة الظواهر الطبيعية أمر فيه مغالطة كبيرة وبعبدة عن الموضوعية، وحتى لو توصلوا إلى قولتين للنشاطات الإنسانية فإن الإرادة الإنسانية قادرة على تجنبها^(١).

كذلك بالنسبة لمادة التحليل للاتجاه السلوكي "النشاطات السياسية" والتي هي في جوهرها نشاطات إنسانية لا بد أن تحلل في إطار من التكامل بينها وبين الأنشطة الاجتماعية الأخرى - أي وضعها في سياقها الاجتماعي وهو ما يعبر عنه السلوكيون بـ التكامل "Intergration" من هنا فإن تحليل النشاطات السياسية فقط وعلى وجه التحديد يفتقنا الاتصال بينها وبين المعارف الاجتماعية الأخرى، لأن في ذلك انقطاعا لقسط من المعرفة الاجتماعية وترك القسط الآخر الذي لا يدور حول النشاطات السياسية^(٢). وهنا تجدر الإشارة إلى جانب ما سبق أن عدم التمييز بين مادة التحليل السياسي للاتجاه السلوكي في مواجهة العلوم الاجتماعية الأخرى (وبالذات علم النفس والاجتماع والأنثروبولوجي) قد أفقد علم السياسة ذاتيته، فالمادة ولحدة وهي (النشاطات الإنسانية)، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هذه العلوم الاجتماعية قد سبقت علم السياسة مجال دراسة النشاطات الإنسانية،

(١) راجع فيما تقدم: د. كمال المنوفي، المرجع السابق، ص ١٥، ١٨. وأيضاً: د. حامد ربيع، مقدمة في العلوم السلوكية، مرجع سابق ص ١١٩، ٩٥، ٩٤، ٩٠، ٥٥. وانظر أيضاً: ريتشارد لازاروس، الشخصية، ترجمة د. سيد محمد غنيم، دار الشروق، ١٩٨٩، ص ١٩ إلى ص ٤٩.

(٢) انظر: Varma S.P., Op. Cit. p. 90 وأيضاً: د. حامد ربيع، المرجع السابق، ص ٢٦.

مما جعل علماء النفس والاجتماع يسيطرون على مقاليد البحث في علم السياسة في فترة ظهور السلوكية. ومن ثم راحت تلك العلوم الاجتماعية تتنازع مجاله مما أفقد علم السياسة ذاتيته في مواجهة هذه العلوم التي كان فيها استقرار على مادة كل منها على حدة. فالبعض ربط بين علم السياسة وعلم النفس التجريبي في دراسة محددات النشاط الفردي، والبعض ربط بين علم السياسة وعلم النفس الاجتماعي في دراسة للرأي العام، والبعض ربط بين علم السياسة وعلم الاجتماع في دراسة القوى والجماعات، والبعض ربط بين علم السياسة وعلم الأنثروبولوجي في دراسة ظاهرة الضبط السياسي^(١) وهكذا.

ويصدد وحدة التحليل المستخدمة لتحليل النشاطات السياسية فلم يكن هناك استقرار من جانب السلوكيين على اختيار وحدة التحليل: هل هي للفرد أم الجماعة؟ فمنهم من ركز على نشاطات الفرد كوحدة لتحليل الحياة السياسية، وبعبارة أخرى نشاط الفرد في محاولة لتكيف المستمرة التي تفرض نفسها على الفرد إزاء ضرورة استجابته لرغباته الطبيعية من ناحية، ومن ناحية أخرى كيف يتصرف الفرد سعياً للتخلص من الانفعالات التي تفرضها تلك الرغبات فيكيف نفسه

(١) نظر هنا: د. أحمد بدر، المرجع السابق، ص ٣٩، ص ٤٦. ونظر كذلك: د. فاروق يوسف، قواعد علم السياسة، مكتبة عين شمس، ١٩٩٠، ص ٤٠، ص ٤٥، ص ٥٠. ولأيضا: د. صفقة يحيى فاضل، علاقة علم السياسة بالإنسانيات والعلوم الاجتماعية، مجلة البحوث والدراسات العربية - المند السادس عشر، ١٩٨٨م، يصدرها معهد البحوث والدراسات العربية (المنابع للمنظمة العربية للثقافة والعلوم)، ص ١٨١، ص ١٨٥، ص ١٩٠.

في مواجهة مجتمعه. ومن ثم التركيز على دور الفرد في المجتمع حيث تتنوع الأدوار الفردية في المجالات المختلفة. وفي هذا المعنى يعرف "نافيل" للعلوم السلوكية بأنها "تفرع من العلوم الاجتماعية يجعل حقله الذاتي ونطاق دراسته كل ما له صلة بمشكلة وعملية 'تأقلمة والتوفيق الإنساني في المجتمع البشري'. وهذه العلوم الاجتماعية التي تركز على ذلك القسط من العلاقات الاجتماعية (النشاط الإنساني) تتمثل أساسا في علم الاجتماع ودراسته للوسط الاجتماعي للفرد، وعلم النفس ودراسته لمحددات ودوافع النشاط الإنساني، وعلم الأنثروبولوجي ودراسته لتطور الإنسان مع مجتمعه^(١).

ومن السلوكيين من ركز على الجماعة كوحدة للتحليل - أي دراسة دور الجماعة في مجتمعها سواء أكانت جماعة ضاغطة أو جماعة مصلحة، ووحدة التحليل تلك (الجماعة) هي التي أشار إليها "بنتلي" سنة ١٩٠٨ في كتابه "عملية الحكم" (على نحو ما سلف)، حيث تأثر "بنتلي" تأثيرا واضحا بكتابات عالم الاجتماع "أليسون سمل: Albion Small" الذي ركز على دراسة الجماعات في حياتها وأشكالها وتفاعلها مع بعضها البعض، وعبر عن هذا التفاعل بما أسماه سمل "بالعملية الاجتماعية". إنها التكون الدائم للجماعات (حيث التجمع حول المصلحة)، والتبادل الدائم للتأثير فيما بينها. ونقل "بنتلي" هذا التصور إلى عالم السياسة حيث ركز على تفاعل الجماعات، فعرف

(١) راجع في هذا الصدد: د. حامد ربيع، المرجع السابق، ص ٢٩. وانظر أيضا: د. فاروق

يوسف، السلوك السياسي، مرجع سابق، ص ٢٤: ٢٦.

الجماعة من ثانيا دورها في هذا التفاعل مبتعدا عن التعريف بالجماعة لأنها بسبب مرونة مدلول لفظية "الجماعة" وغموض مدلول لفظية "مصلحة" (فهناك جماعات صغيرة كالأُسرة وهناك فئات عمالية وأطباء ومزارعون، وهناك الطبقات إلخ) وما عني به "بنثلي" هنا في تحليله للجماعة هو دراسة وظيفتها - أي التعرف على دورها في العملية السياسية، ولقد ارتبط "ديفيد ترومان: David Truman" بنفس وحدة التحليل "بنثلي" (على نحو ما سلف). وكان من يشاركهما في "الجماعة" كوحدة للتحليل ينصب اهتمامه على دراسة الجماعات دون الأفراد طالما أنها تؤثر أكثر وبفعالية في الحياة السياسية. وفي النهاية فإن الحياة السياسية ما هي إلا عدة جماعات متصارعة متفاعلة فيما بينها حيث تتبادل التأثير والتأثر من ثانيا الضغوط "Pressures" والضغط المضادة "Counter-Pressures". وهذا التفاعل فيما بين هذه الجماعات من ثانيا الضغوط المتبادلة تحدد حالة الحياة السياسية في مجتمع ما في وقت معين. كما أن الصراع بين هذه الجماعات هو الذي يقرر من يحكم، وللتغير في تكوين هذه الجماعات هو الذي يتوقف عليه التغير في الحياة السياسية لمجتمع معين. وغنى عن البيان ما للجماعة من دور مؤثر على سلوك أعضائها. فكلما قوى ارتباط الفرد بجماعة مصلحة معينة ازداد تأثيرها عليه^(١).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعضاً من أصحاب الاتجاه السلوكي قد راحوا يستخدمون "الجماعة" كوحدة للتحليل في إطار "التحليل

(١) راجع فيما تقدم: د. كمال المنوفي، المرجع السابق، ص ٢٩، ص ٢٠، ولينياً: د. حسن

صعب، المرجع السابق، ص ١٨٨، وحول شروط لفظي "جماعة" و"مصلحة" انظر:-

- Varma, S.P, Op Cit, pp 253-254.

- Truman, David, The Governmental Process, Knopf, New York, 1951, pp. 46-52.

النسقي: System Analysis" وفي مقدمة هؤلاء "ديفيد إيسنتن"، فالنسق السياسي - عنده - مجموعة قوى (جماعات) رسمية ولا رسمية متفاعلة فيما بينها بعامل قانون الفعل ورد الفعل كجماعات مصلحة فتتبادل التأثير والتأثر على نحو يهيئ للتوازن الكلي لمجتمعها. ومن ثم فالنسق السياسي (في البيئة الوطنية) عبارة عن جماعات متصارعة ومتفاعلة وهي في تفاعلها تنتظم انتظاماً تلقائياً. والنسق السياسي الدولي ما هو أيضاً إلا جماعات (وحدات سياسية) متصارعة متفاعلة وانتظامها التلقائي ينتهي بنا إلى صورة من صور النسق الدولي (نسق متعدد الأقطاب أو ثنائي القوى القطبية).

وهكذا فقد حدث تميع لوحدة التحليل المستخدمة لدى أصحاب الاتجاه السلوكي ما بين الفرد والجماعة، هذا إلى جانب الغموض الذي يحيط بلفظة "الجماعة"، فبنتلي لم يعط تعريفاً واضحاً "للجماعة"، واكتفى بالقول بأنه لا توجد جماعة دون مصلحة، وأن المصلحة مرادفة للجماعة، وهنا لم يوضح "بنتلي" ما إذا كانت الجماعة هي التي تحدد نفسها طبقاً لمصلحة معينة أو ما إذا كانت المصلحة هي التي تؤدي إلى تكوين الجماعة، فالمهم - لديه - دور هذه الجماعة في عملية التفاعل داخل مجتمعها السياسي بصرف النظر عن ماهية هذه الجماعة وعن حجمها وعن أساليبها. هذا ولئن كان "رومان" قد راح يقدم تعريفاً للجماعة بأنها "أي تجمع من الأفراد لهم بعض الأهداف المشتركة" إلا أنه سرعان ما أدرك الحاجة إلى وجوب وجود مصلحة مشتركة بين أفراد هذه الجماعة، وليلتقي في النهاية مع "بنتلي" في

تغيب عن الذي يحيط بلفظة "الجماعة" عما إذا كانت جماعة صغيرة أم كبيرة؟ أم فئة أم طبقة؟ أم حزب سياسي أم جماعة ضغط؟ فهذه الجماعة لدى كل من "بنتلي" و"ترومان" مرادفة "للمصلحة"، وأما عن ماهية المصلحة أيضا فهي غامضة. وحتى أصحاب مدخل الأنساق حينما وصفوا الجماعة بأنها قوة في مواجهة قوى (جماعات) مجتمعها بما فيها جماعة السلطة الرسمية (كقوة)، فهم لم يميزوا بين طبيعة القوى لهذه الجماعات إذا ما كانت رسمية أو لا رسمية. كل ذلك الغموض كان عائقا للوصول إلى تحديد واضح لوحدة تحليل لعالم السياسة تكون أساسا لصياغة نظرية عامة شاملة لتفسيره^(١).

ثالثها: من حيث أدوات التحليل المستخدمة:-

لقد رفع أصحاب الاتجاه السلوكي شعار التزاوج بين التفسير وأدوات البحث المستخدمة وصولا إلى العلمية (الموضوعية)، وذلك لأنهم يدرسون الواقع مباشرة دون الاعتماد - على حد قولهم - على السمات الرسمية والأساطير المبنية حولها (الإيديولوجية). كما شدد رواد الاتجاه السلوكي على جعل البحث العلمي متحررا من القيم الذاتية وفي سبيل تحقيق ذلك تم التشديد على استخدام الأساليب المستخدمة في العلوم الطبيعية كالإحصاء والمفاهيم العلمية والرسوم البيانية والجداول والنماذج والمعادلات والأشكال الهندسية وغيرها. وكل ذلك وصولا للهدف الأسمى وهو بناء نظرية عامة شاملة تفسر علاقات عالم السياسة، وحقيقة الأمر أن السلوكيين قد نسوا الهدف من

(١) راجع: Varma, S. P. Op. Cit., pp 253 وأيضا: د. كمال المنوفي، المرجع السابق، ص ٣١.

وراء استخدام هذه الأدوات، وهو الانتهاء إلى بناء نظرية عامة شاملة لتفسير علاقات عالم السياسة وتعلقوا بالوسائل، حتى غرقوا في استخدام هذه الأدوات في مجالات هامشية وفرعية، الأمر الذي يصح معه القول بأنهم نسوا الهدف وتعلقوا بالوسائل.

هذا إلى جانب أنهم توجهوا إلى تحليل النشاطات الإنسانية تحليلاً كمياً وقد عرض الباحث من قبل الصعوبات (بل واستحالة) إخضاع النشاط الإنساني للتجريب أو التحليل الكمي). ذلك أن النشاط الإنساني نشاط عشوائي وليس محدداً، وعند استخدام الأساليب الإحصائية في وضع احتمالات معينة، فإن تلك الاحتمالات ليس لها قاعدة ثابتة أو أساسية وتبعاً لذلك تأتي صعوبة التفسير والتنبؤ بالنشاط الإنساني.

وبصدد ملاحظة العوامل المختلفة التي تؤثر على تشكيل النشاط الإنساني فهي (كما سلف) عوامل كثيرة ومتغيرة بصفة مستمرة. هذا إلى جانب صعوبة ضبط وعزل المتغيرات بحيث لا يستطيع الباحث رصد أثر المتغير التجريبي (المتغير المستقل) وحده على المتغير التابع لمعرفة السبب والنتيجة. هذا إلى جانب أن هذا الاتجاه له أحداثه (بدأ مع عقد الخمسينات من القرن العشرين) فتأتي مشكلة أن ملاحظات النشاط الإنساني غير كافية في تلك الفترة حتى يكتشف تواترها ومن ثم انتظامها للوصول إلى تعميمات بشأنها. وعليه تأتي مشكلة استخدام التاريخ كأداة للملاحظة في التحليل السياسي، حيث لا يمكن أن تعزل المعطيات التاريخية عن زمن حدوثها مما يزيد صعوبة الوصول إلى التعميم بصدها. فكل متغير في العلوم

الاجتماعية له : من معسر^(١).

ونذا بمسند عملية الملاحظة في تحليل سلوك الأفراد والجماعات
ذتي جانب أن الملاحظ والملاحظ ذو إرادة واعية (بما يشكك في
عملية الملاحظة). فإن أدوات الملاحظة (كالمقابلة والإحصاء
والترنائق) تخضع لقيم تلك الإرادات الراضية، كما أن أسلوب الاستبيان
لا يذهب بعيدا عن ذلك كوسيلة للملاحظة حيث توضع الأسئلة بشكل
تحكمي من ناحية وعدم صدق المجيب على الأسئلة من ناحية أخرى
لعوامل متباينة. بجانب صعوبة الحصول على وثائق لتحليل الأوضاع
الرافعة لعوامل أمنية واستراتيجية في مجال السياسة. وحتى عند
تجميع البيانات وتخزينها في الحاسب الآلي (الكمبيوتر) فإن الحاسب
ليس وسيلة لجمع البيانات وإنما هو طريقة للتحليل التي يريدها
المحلل.

وبالإضافة إلى ما سبق فإن أصحاب الاتجاه السلوكي حينما
يتطرقون إلى موضوع معين لتحليله ينقبون عن الوحدات التي يمكن
تحليلها كميًا، وكثيرا ما تكون هذه الوحدات خارجة عن إطار مادة
البحث المستهدفة كما أنهم لا يترددون في إحصاء ما يمكن إحصاءه

(١) راجع فيما تقدم: د. محمد طه بدوي، المرجع السابق، من ص ٢٥٦ إلى ص ٢٦٠، وأيضا: د.
أسعد عبد الرحمن، مدى ملائمة وسائل وطرق البحث الغربية، ملخص لندوة ورنت لسي
مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثالث، أكتوبر ١٩٧٦، ص ٥٨. وأيضا: د. كمال المنوفي،
المرجع السابق، ص ١٨. وأيضا: د. فريد صفري، المرجع السابق، ص ٩.

وإيرازه في جداول منمقة^(١).

وهكذا فإن أصحاب الاتجاه السلوكي قد حادوا عن شعارهم الذي رفعوه وهو شعار "التزولوج بين التنظير والبحث" حيث اتجهوا إلى الاهتمام بآدوات البحث أكثر من اهتمامهم بهدف تنظير عالم السياسة، مما أدى بهم في النهاية إلى خلع مزيد من الغموض على تحليلاتهم لعالم السياسة^(٢).

(١) وهو في هذا يكون مثل الطبيب الذي يترك نفسه عند تشخيص مرض صديري بعد الشعرات المنتشرة على صدر المريض.

(٢) راجع فيما تقدم بشأن أدوات التحليل المستخدمة في التحليل السلوكي: د. فريد صقري، المرجع السابق، ص٣، وأيضاً: لمزيد من التفصيل في هذا الشأن ارجع

إلى: Varma, S P, Op. Cit. Pp. 101-107 .

الباب الثانى

الباب الثاني

النماذج التي قدمت لتفسير عالم السياسة

ويعرض الباحث لهذا الباب من ثانيا الفصيلين التاليين:

الفصل الأول: يتناول فيه الباحث بالتحليل والتقييم النماذج التي قدمت لتفسير عالم السياسة الوطني.

الفصل الثاني: يتناول فيه الباحث بالتحليل والتقييم النماذج التي قدمت لتفسير عالم السياسة الدولي.

الفصل الأول

الفصل الأول

"النماذج التي قدمت لتفسير عالم السياسة الوطني" "تحليل وتقويم"

تمهيد:

بادئ ذي بدء يشير الباحث هنا (وبإيجاز) إلى الخطوط المشتركة التي يلتقي عليها المعنيون بالنظرية السياسية المعاصرة في بنائهم لنماذجهم النظرية^(١) والتي تتمثل فيما يلي:

أولاً: من حيث المنهج:

فهم يلتقون على المنهج العلمي التجريبي وقد تراكمت عليه النظرة السلوكية- والذي قوامه الملاحظة والتجريب من أجل التفسير والتوقع.

ثانياً: من حيث المادة:

يلتقون على النشاطات السياسية، كمادة للتحليل، كما يلتقون على القوة كمفهوم أساس لدراسة تلك النشاطات السياسية، إلى جانب النقائهم على كون "الفرد" و"الجماعة" يمثلان معاً وحدة التحليل، حيث ينظرون إلى عالم السياسة الوطني من ثنايا نشاطات الأفراد والجماعات ودونما تمييز بين الرسمي واللارسمي منها.

(١) وذلك بعد أن قدم الباحث عرضاً مفصلاً عن الخطوط الرئيسية التي يلتقي عليها علماء السياسة التجريبيون المعاصرون في تحليلهم للحياة السياسية، وعن معالم الاتجاه السلوكي في التحليل السياسي، وكل ذلك من حيث المادة والمنهج وأوقات التحليل.

ثالثاً: من حيث أدوات التحليل:

وهم يتفاوتون فيما بينهم في استخدام مزيج من الأدوات الذهنية (كاستعارة مجموعة مفاهيم جاهزة من العلوم الطبيعية - حال مفهوم: للقوة - البنية - الوظيفة - النمق .. إلخ) والأدوات البحثية (كالمسابيل الرياضية والإحصائية .. إلخ) كأدوات للتحليل الكمي لنشاطات الأفراد والجماعات.

وإذ أشار الباحث هنا للخصائص المنهجية التي يلتقي عليها المعنيون بالنظرية السياسية عند تنظيرهم لعالم السياسة الوطني (في جملته)، لانتهاه إلى وضع نماذج نظرية لواقع ذلك العالم لكي تتخذ أداة ذهنية يسترشد بها في فهم وتحليل ذلك العالم. ينتقل هنا إلى تناول هذه النماذج من ثانياً المباحث التالية:

المبحث الأول: ويعرض فيه الباحث التعريف بالتحليل البنوي في مجال عالم السياسة الوطني ثم يعرض لأحد النماذج البنوية التي قدمت في تحليل عالم السياسة الوطني وهو نموذج الدكتور/ محمد طه بدوي.

المبحث الثاني: ويتناول فيه الباحث التعريف بالتحليل الوظيفي في مجال عالم السياسة الوطني، ثم يعرض لنموذج "الموند" الوظيفي كأحد أبرز النماذج التي قدمت في هذا الشأن.

المبحث الثالث: ويعرف فيه الباحث التعريف بالتحليل النسقي في مجال عالم السياسة الوطني، ثم يعرض لنموذج "ديفيد إيستن" حيث يأتي في مقدمة النماذج النسقية في تحليل عالم السياسة الوطني.

المبحث الرابع: ويعرض فيه الباحث التعريف بالتحليل النسقي الاتصالي، ولأبرز النماذج التي قدمت بهذا الصدد وهو نموذج "دويتش".

المبحث الأول

"النماذج البنوية"

وهنا قبل تناول النماذج النظرية التي تمتد إلى مفهوم البنية كأداة للتحليل يعرف للباحث بالتحليل البنوي وبأبعاده في التحليل السياسي.

التعريف بالتحليل البنوي:

ويرتكز هذا النوع من التحليل لعالم السياسة الوطني إلى مفهوم "البنية": Structure وهو مفهوم منقول عن علم الأحياء، حيث يستخدم هذا المفهوم كأداة ذهنية لتصوير الحالة التي عليها أجزاء "الكل الواحد" والتي هي من هذا الكل بمثابة "اللبات". وبعبارة أخرى فإن مفهوم البنية يستخدم كأداة لتصوير ما عليه لبنات البناء الواحد من تراكيب وتشاد. وبهذا التصور انتقل مفهوم البنية من علم الأحياء إلى العلوم الاجتماعية كأداة ذهنية لتصوير "الكيانات" الاجتماعية، على اعتبار أن كل كيان يقوم على مجموعة من أجزاء هي بمثابة تلك الأجزاء من الكائن الحي..

من هنا فمفهوم البنية يعني النظر إلى واقع سياسي ما (بنية سياسية ما) على أنه مجموعة من أجزاء متشادة ومتراصة، وأن الهدف من التحليل البنوي يتمثل في الكشف عن موقع وحجم كل جزء من الكل وتشاده وتراصه مع الأجزاء الأخرى التي تشاركه نفس الكيان السياسي من حيث هو كل واحد.

هذا ويفترض في استخدام مفهوم البنية على هذا النحو وجود ترابط بين

أجزاء للكل، بحيث يرتبط وجود كل جزء بوجود جميع الأجزاء الأخرى، وبحيث تعمل هذه الأجزاء متشادة مع بعضها البعض، من هنا فإن التحليل البنوي لا يتناول وجود الأجزاء لذاتها بل وجود هذه الأجزاء من حيث تشادها وترابطها.

- أهمية التحليل البنوي لعالم السياسة (الوطني):-

وتبرز أهمية التحليل البنوي لعالم السياسة الوطني في تجاوزه للتحليل التقليدي (القانوني) - الذي يركز على دراسة الكيان العضوي والوظيفي للمؤسسات السياسية الرسمية في ضوء أنظمتها القانونية - إلى تحليل العلاقات الفعلية القائمة بين أجزاء عالم السياسة الوطني (الحياة السياسية) حيث يمثل عالم السياسة الوطني البنية السياسية الكبرى المولدة من بنيات أصغر منها.

كما تبرز أهمية التحليل البنوي أيضاً في إظهار علاقة "البنية السياسية: Structure Politique" بالبنيات الاجتماعية الأخرى (البنية الاقتصادية - الثقافية .. إلخ). حيث يتجه التحليل السياسي المعاصر نحو دراسة البنية السياسية في الإطار الأوسع للبنية الاجتماعية، وذلك من ثبات تشادها مع مختلف بنيات المجتمع كالبنية الجغرافية - الاقتصادية .. إلخ. وعلى اعتبار أن البنية الاجتماعية هي المحصلة الكلية لتشاد جميع هذه البنيات. والتحليل البنوي كذلك تبرز أهميته في تحليله لبنية سياسية كبرى (المجتمع السياسي) حيث يتناول كل جزء من أجزائها ويظهر نمط العلاقات الذي يقوم بينها مما يجعلها كلاً مميزاً عن كل آخر (مجتمع آخر). ومن هنا يفتح للتحليل البنوي أفقاً جديدة للدراسة العلمية من ثبات دراسة بنيات مختلفة، فمثلاً عند دراسة

البنية السياسية لقبيلة أفريقية والبنية السياسية لدولة أوروبية فإن هناك افتراضاً لأصحاب التحليل البنوي يتمثل في وجود تشابه في الترابط البنوي لأجزاء البنية السياسية من مجتمع لآخر، فالبنية السياسية للقبيلة الأفريقية والدولة الأوروبية تقوم على حاكمين ومحكومين، وعلى علاقات بين الحاكمين والمحكومين وهذه للعلاقات هي التي تحدد نوع تلك البنية السياسية.

أما الاختلاف فيكون في الكيفية التي تمارس فيها مظاهر السلطة وفي هياكل السلطة وهنا تبرز أهمية النظرة السلوكية في التحليل البنوي كتحويل علمي تجريبي حيث نقف بها على التباين في سلوكيات الحياة السياسية في مجتمعين يتشابهان تماماً في المؤسسات السياسية الرسمية (ويسودهما نظام سياسي واحد) هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تبرز النظرة السلوكية في التحليل البنوي دور البيئة على نشاطات الأفراد والجماعات فالأوضاع الجغرافية والاقتصادية والثقافية لها أثر بالغ في التأثير على نشاطات الأفراد والجماعات^(١).

- أبعاد التحليل البنوي في التحليل الوظيفي والنسقي:-

وهنا يشير الباحث إلى الخلط المنتشر في الغرب بين التحليل البنوي والتحليل الوظيفي، ذلك أن التحليل البنوي يقف عند حد الكشف عن موقع كل

(١) راجع فيما تقدم بعدد أهمية التحليل البنوي في عالم السياسة: د/ محنت طه بدوي، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص ٣٢١، ص ٣٢٩. ونظر أيضاً: د. حسن صعب، علم السياسة. مرجع سابق، ص ٢٢٤. ونظر أيضاً:-

- Burdeau, George, Structures Economiques et Structures Politique, Revue Francaise de Science Politique, Vol. no. 1, 1960, pp. 130 - 138.
- Grawitz, Madeleine, Op. Cit., pp. 419 - 432.

جزء من الكل وحجمه وعلاقاته بغيره من الأجزاء التي تشاركه نفس الكيان السياسي الواحد. أما عندما نريد الوقوف على وظيفة كل جزء من هذه الأجزاء فنحن نتجاوز إذن التحليل البنوي إلى التحليل الوظيفي. ولكن في نفس الوقت لا يمكن البدء في التحليل الوظيفي دون الاستعانة بالتحليل البنوي - أي لا يمكن الوقوف على وظيفة الجزء إلا بعد التعرف على حجمه وموقعه وعلاقاته مع الأجزاء الأخرى للكيان الواحد.

أما عن ارتباط التحليل البنوي بالتحليل النسقي، فإن المعنيين بالتحليل النسقي حينما يحللون كياناً سياسياً ما فهم يبدعون في تحليلهم للنشاط السياسي من مفهوم "البنية" ثم ينتقلون إلى مفهوم "النسق" في معنى أنهم ينظرون إلى الواقع السياسي من ثأيا مفهوم البنية أولاً ثم يضعون البنات في مراقبها من النسق السياسي من حيث هو أعم وأشمل. فأصحاب التحليل النسقي (كما سيأتي) يتصورون عالم السياسة الوطني على أنه مجموعة قوى رسمية (السلطة المنظمة) ولا رسمية (الأحزاب وجماعات الضغط والمصالح)، ومن ثم يبدعون من مفهوم البنية على أن الحياة السياسية (أو عالم السياسة الوطني) عبارة عن مجموعة بنات (قوى) ثم يستخدمون مفهوم "النسق" في إظهار كيفية التفاعل بين هذه البنات. وفي هذا الأمر استجابة لمنطق العلم التجريبي ولمستوياته، فالبنية ترتبط بمستوى "الوصف" (وصف الواقع بما هو عليه من أجزاء) وأيضاً بمستوى "التصنيف"، فالمؤسسة السياسية -كالبرلمان مثلاً- من حيث هي بنية هي كل من عناصر معنوية (أفكار وعقائد وتقاليدها وما يفضي إليه من نشاطات) وعناصر مادية (أموال وأتباء) وعناصر عضوية (بشر)، وكل هذه العناصر المكونة لهذا الكل متسندة متفاعلة على وضع يتشكل به

جهاز واحد هو البرلمان وإن بدا كل عنصر منها بوجود متميز. كما أن البرلمان كمؤسسة يمثل في نفس الوقت كينونة بذاتية متميزة عن الوجود الذاتي لكل عضو من الأعضاء المكونين لها. ومن هنا يأتي استمرارها رغم ما قد يلحق أعضائها من تغير. وكذلك فالحياة السياسية تقوم على بنيات (قوى)، فالبنية إذن هي تصور للواقع السياسي (الحياة السياسية) منظوراً إليه من شأيا ترلص وتشد لجزائه وأحجامها وموقعها في البناء. ذلك بينما يأتي "النسق" فيما بعد لتصور للتفاعل الذي تجري عليه علاقات تلك الأجزاء^(١).

وجملة القول إذن بشأن التحليل البنوي أنه يرقى إلى مستوى التحليل العلمي لكونه يستهدف للكشف عن موقع الأجزاء وحجمها من الكل وعلاقاتها ببعضها، ومن ثم يقدم تفسيراً علمياً فيجاوز بذلك مستوى الوصف إلى شئ من التحليل العلمي. ورغم ذلك فإن هذا القدر من التحليل العلمي الذي يبلغه التحليل البنوي إذا ما قورن بالتحليل الوظيفي أو النسقي فهو قدر متواضع.

ولقد اختار الباحث هنا النموذج المقدم من الدكتور محمد طه بدوي كأحد نماذج التحليل البنوي لعالم السياسة الوطني.
(النموذج البنوي) للدكتور / محمد طه بدوي

وهو النموذج الذي أورده الدكتور محمد طه بدوي في كتابه "النظرية السياسية - النظرية العامة للمعرفة السياسية"^(٢)، وبدلية يشير الباحث هنا إلى

(١) راجع فيما تقدم بصدد أبعاد التحليل البنوي في التحليل الوظيفي والنسقي: د. محمد طه بدوي، منهج البحث العلمي، مرجع سابق ص ٩٥، ونفس المؤلف: النظرية السياسية، مرجع سابق أيضاً، ص ٣١٣ ، ٣٢٠.

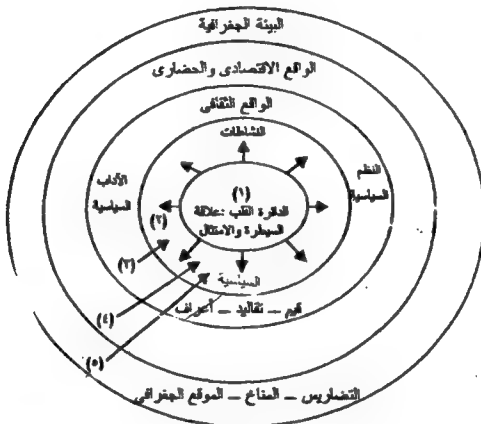
(٢) المرجع السابق، من ص ٣٣٠ إلى ص ٣٣٤.

أن هذا النموذج البنيوي (أي الذي استند صاحبه في بنائه إلى مفهوم "البنية" في تحليل عالم السياسة الوطني)، يعد من أبرز النماذج البنيوي التي قدمت لتحليل عالم السياسة الوطني، إن لم يكن هو النموذج البنيوي الأحدث (على حد علم الباحث) حيث لم يعن المعنيون بالنظرية السياسية المعاصرة في الغرب بتقديم نماذج بنيوية بسبب عدم التمييز لديهم - بين مفهومي "البنية" و"الوظيفة"، فالملاحظ أنه في كتابات هؤلاء لا توجد حدود واضحة بين المفهومين، فالكثير من بينهم لا يرى حرجاً في ربط التحليل البنيوي بالتحليل الوظيفي، ومن ثم لا يستهدفون الكشف عن مواقع وأحجام عناصر الكيان السياسي المستهدف فحسب وإنما يتجاوزون ذلك إلى الكشف عن دورها في تحقيق تكامل هذا الكيان (الكلي) المستهدف.

والدكتور "بدوي" في نموجه هذا يرتبط إذن في تحليله لعالم السياسة الوطني بمفهوم البنية كما سلف، وهو لذلك نموذج بنيوي - أي صورة ذهنية يتصور بها عالم السياسة الوطني من ثانياً مفهوم البنية، ومن ثم فإن تحليله لعالم السياسة الوطني يعد تحليلاً بنيوياً، ففي فهمه لعالم السياسة الوطني وفي تحديد هدفه من تقديم هذا النموذج يرى في عالم السياسة الوطني (الحياة السياسية) مجموعة من عناصر (البنات) متشادة ومتراصة، ومن ثم يرتبط بهدف من وراء هذا التحليل وهو السعي إلى الكشف عن موقع كل عنصر من الكل وحجمه ومدى تشاده وترافقه مع الأجزاء الأخرى.

وعليه فالدكتور "بدوي" يتصور الحياة السياسية على أنها بنية مركبة من مجموعة عناصر متشادة متراصة على وضع يتحقق به ترابطها الكلي، ولكي ينتهي إلى تقديم تعريف بنيوي للحياة السياسية. وهذا النموذج هو نموذج

علمي لأن فروضه كلها مصورة من الواقع بالملاحظة. حيث يبدأ صاحبه بالقول بأن الملاحظة تشير إلى أن الحياة السياسية (عالم السياسة الوطني) تقوم على مجموعة من لبنات متشادة ومتراصة وتمثلها في شكل دوائر خمسة هي كما يلي:-



"الرسم التوضيحي للنموذج البنوي للدكتور محمد طه بدوي (١)"

الدائرة الأولى "الدائرة القلب": حيث بدأ منها الدكتور "بدوي" نموذجَه لتحليل عالم السياسة الوطني انطلاقاً من أنها تمثل صلب هذا العالم، فيقول:

(١) المرجع السابق ص ٣٥٩.

إن من المتفق عليه علمياً، أو بعبارة أخرى إن من الحقائق العلمية المستقرة في المعرفة السياسية (كحقائق صورت من الواقع بالملاحظة وحققت صحتها بالتجريب) أن صلب عالم السياسة الوطني يتمثل في علاقة السيطرة والامتثال. ذلك أن السياسة في جملتها جوهر في الإنسان - أي حقيقة فيه وهي من طبيعته، وأن هذا الجوهر في الإنسان قد ثبت عن طريق التحليل العلمي أنه يتمثل فيما نسميه "بعلاقة السيطرة والامتثال" فعلماء النفس التجريبيون قد أثبتوا علمياً بأنه ما من إنسان إلا ولديه درجة من الرغبة في السيطرة على الآخرين. الأمر الذي يجعل من الحكم أو السيطرة على الآخرين شهوة أو فطرة أو غريزة إنسانية. وفي نفس الوقت فلكل إنسان درجة من الاستعداد للطاعة إذا أمر. وهذا التناقض داخل الإنسان يعبر عن ذاته حين يعيش الإنسان (والذي هو اجتماعي بطبعه) في مجتمع بظاهرة سياسية خالدة تأتي في مقدمة الظواهر السياسية جميعاً وهي ظاهرة "التميز السياسي" والتي تعني انقسام المجتمع إلى ممثلين ومسيطرين: محكومين وحكامين - أي علاقة سيطرة من ناحية وعلاقة امتثال من ناحية أخرى.

وهذا التناقض يقابل في أيامنا ما نسميه في الاصطلاح بالتناقض بين السلطة والحرية.

كما أن علاقة السيطرة والامتثال والتي اصطلح على تسميتها 'بجوهر السياسة في الإنسان' تقضي أيضاً إلى ظاهرة سياسية خالدة وهي ظاهرة "السلطة" السياسية والتي تعني كحدث اجتماعي الاحتكار الفعلي لأدوات العنف (من جانب الحاكمين وفي مواجهة المحكومين المجبرين منها) من أجل تحقيق الخير العام. كما تقضي أيضاً علاقة السيطرة والامتثال إلى ظاهرة سياسية خالدة وهي ظاهرة "الضبط السياسي: *Ordre Politique*" وهي تعني التمييز بين الأمرين والمطيعين المرتكز إلى الاحتكار الفعلي لأدوات العنف في الجماعة لحساب سلطة الأمر لاحتكاراً كافياً بذاته لتحقيق الانضباط الذي يقتضيه السلام الاجتماعي في الدخل ولأمن الجماعة لزاء العالم الخارجي. وهذا الضبط السياسي يمثل البنيان السياسي "*Structure Politique*" الثابت لعلاقة الأمر والطاعة (السيطرة والامتثال) في شتى المجتمعات السياسية على تباين الزمان والمكان، من هنا فإن هذه الظواهر جميعاً (ظاهرة التمييز السياسي وظاهرة السلطة السياسية وظاهرة الضبط السياسي) تأتي من أصل واحد وهو علاقة السيطرة والامتثال كصلب ثابت على طول التطور التاريخي للمجتمعات الإنسانية والتي لا تختلف من حيث هي صلب وذلك في الجماعات الأولى المتخلفة كالعشائر أو القبائل وفي المجتمعات السياسية الأكثر تقدماً. فكل هذه التجمعات تشترك في صلب واحد هو علاقة السيطرة والامتثال بظواهرها الثلاثة الرئيسية بعيداً عن ارتباط هذا الصلب بالقيم الخارجة عنه والتي تتغير بتباين الحضارات والثقافات ودرجات التقدم في التقنية السياسية والدستورية، فكل هذه ليست أكثر من هياكل خارجية متغيرة ومتراكمة على صلب عالم السياسة وهو علاقة السيطرة والامتثال. وهذا الصلب مكانه من النموذج مكان القلب أو الوسط بالنسبة للدوائر (البنيات) الأخرى.

وهكذا فإن الظاهرة السياسية بمنلولها الضيق "علاقات السيطرة والامتثال" يتصورها صاحب النموذج في الدائرة القلب التي لا تتغير من مجتمع إلى آخر، لأنها خاصة من خواص الإنسان الاجتماعي، ولكن الذي يتغير من مجتمع لآخر هو النشاط السياسي الذي تستدعيه الدائرة للقلب "علاقات السيطرة والامتثال".

الدائرة الثانية: ويتصورها صاحب النموذج في دائرة النشاطات السياسية، فمن الدائرة القلب "علاقات السيطرة والامتثال" تتبعث نشاطات سياسية، أو بمعنى آخر فإن هذه العلاقة التي تمثل صلب عالم السياسة الوطني لا بد وأن تمثل (تترجم) عملاً في نشاطات سياسية - أي في أفعال تتبعث من الطرف المسيطر متجهة إلى الطرف المطيع، فالسيطرة من حيث هي أفعال هي فعل إرادة في إرادة أو فعل عقل في عقل تقتضي من القائمين عليها نشاطات. وتفس الشيء بالنسبة للأطراف الأخرى لتلك العلاقة والذين هم أعضاء المجتمع الكلي (منفردين أو مجمعين في جماعات) بوصفهم ممثلين، إنهم هم الآخرون يمارسون ألواناً من نشاطات تتبعث من موقعهم فسي تلك العلاقات.

وهذه النشاطات السياسية من الطرفين (المسيطر والممثل) تتغير من مجتمع إلى آخر وهذا التغير في ملامحها أو أساليبها مرهون بتغير العوامل المحيطة بها في مجتمعها والتي تتجه إليها من الدوائر التالية في النموذج (الدائرة الثالثة والرابعة والخامسة).

الدائرة الثالثة: ويتصورها الدكتور "بدوي" في دائرة الواقع الثقافي، فالنشاطات السياسية للأفراد والجماعات التي تعمل في إطار مجتمعها الكلي

ترتبط إلى وحدته الثقافية وتتفاعل بها. إن نشاطات الأفراد والجماعات تتفاعل بالضرورة بأفكارهم وعقائدهم، ومن ثم بقيمهم وما تؤدي إليه من تقاليد وأعراف بصرف النظر عن طبيعتها مصادرهما: ميتافيزيقية أو سماوية أو أرضية. ومن هنا فإن الوضعيات الاجتماعية من قيم المجتمع وتقاليد وأعرافه لا تؤثر في النشاطات السياسية للأفراد والجماعات فحسب وإنما تفرز فوق ذلك نظاماً للحياة السياسية مكتوبة أو عرفية والتي تعني بالتنظيم العضوي والوظيفي لسلطة الأمر ولعلاقاتها في مجتمعها، كما تفرز أدباً سياسية.

إن صلب عالم السياسة "علاقات السيطرة والامتثال" تكسوه عوامل كيفية كالقيم والتقاليد والأعراف وهي عوامل تطوع ذلك الصلب وتشكله - تتراكم فوق ذلك الصلب دون أن تغير من حقيقته، وبذلك يتغير شكل عالم السياسة الوطني مع تغير قيم وتقاليد المجتمعات، وبالفعل ثبت بالملاحظة والتجريب أن الواقع الثقافي لكل مجتمع يلعب دوراً مرموقاً في تصوير واقع السياسي وذلك عن طريق ما يصدر عنه من قيم وتقاليد وأعراف مترابطة على صلب عالم السياسة الثابت فيكسبه هيكل خارجية قيمية بحيث تجعل منه ما هو جدير بأن يوصف بأنه نظام سياسي. إن هذه القيم والتقاليد والأعراف حين تتراكم على "علاقة السيطرة والامتثال" تجعل منها علاقات منظمة، وبهذا تتحول هذه القوة الخام إلى قوة مطبوعة (منظمة)، وهذه العلاقة السياسية المنظمة تهيئ لظهور ما يسمى "بالنظام السياسي" والذي يعني إذن تنظيم علاقة السيطرة والامتثال وفقاً للقيم والتقاليد والأعراف، وهذه العلاقة السياسية "السيطرة والامتثال" لا تختفي رغم ما يتراكم عليها من هيكل - من

مؤسسات سياسية حكمة ومن حيث تركيب هذه المؤسسات العضوي والوظيفي من ناحية أو التراماتها بقيم مجتمعها من ناحية أخرى، وهناك الآداب السياسية التي تبرزها أيضاً للقيم والتقاليد والأعراف وهي تلك الآداب التي تراعى في علاقات الحاكمين بالمحكومين (كالمصارحة السمحة بين الحاكمين والمحكومين).

وهكذا فإن الواقع الثقافي للمجتمع الذي نحل الحياة السياسية فيه له تأثير بالغ، فالثقافة هي التي تحكم النشاطات السياسية، ولذلك لا يمكن تجاهل النظم السياسية أو الآداب السياسية التي تبرزها ثقافة المجتمع عند تحليل الحياة السياسية لمجتمع معين. ففي مجتمعات السلطة المشخصة تتمثل ثقافتها في كون الملك ممثلاً للإرادة الإلهية (كما في أوروبا في العصور الوسطى) حيث يتلقى سلطانه من الله ومن ثم لا يسأل إلا أمام الله (وهذه قومة). ولذلك تصبح السلطة في هذه المجتمعات بحكم طبيعة الثقافة التي تؤمن بها سلطة مشخصة، وعندما جاءت أفكار القرنين السابع عشر والثامن عشر في أوروبا (أفكار "لوك" و"روسو" و"مونتسكيو") حيث نادت بتقييد سلطة الحاكم فهذا لأفراد الشعوب الأوروبية آنذاك أن الأصل في السلطة أنها مقيدة ومن ثم نشاطها مقيد وأن للمحكومين حق مقاومة القانونين على السلطة إذا ما استبدوا، ومن ثم جاءت ثقافة جديدة تحكم النشاطات السياسية لعالم السياسة الوطني في العصور الحديثة، مما فتح المجال لقوى أخرى غير قوة السلطة الرسمية حيث ظهرت قوى (أو جماعات) جديدة تشارك مؤسسات الدولة الرسمية في وظيفتها السياسية كالأحزاب وجماعات الضغط والمصالح. وذلك كله جاء على مقتضى طبيعة ثقافة هذه المجتمعات الليبرالية (مجتمعات النظم الحرة)

التي تتركز على الأيديولوجية الليبرالية (فلسفات القرنين السابع عشر والثامن عشر)، إلى جانب استناد هذه المجتمعات في مجال الحياة السياسية إلى تعدد الآراء والمصالح وإعداد قدر كبير من حرية الرأي، وعليه تنشأ في داخلها ثرى لا رسمية تنشأ نشأة واقعية (فعليّة) كالأحزاب وجماعات الضغط والمصالح وذلك في مواجهة القوى الرسمية والتي تتمثل في المؤسسات السياسية الرسمية للدولة والتي تنشأ نشأة قانونية.

الدائرة الرابعة: ويتصور الدكتور بدوي تلك الدائرة الرابعة في دائرة الأوضاع الاقتصادية والحضارية. حيث يقول "إن درجة الوفرة والندرة في علاقتها بالكم البشري التام عليها، مع القدرات الحضارية المتاحة (درجة التقدم التكنولوجي) على تطويع معطيات الطبيعة بصفة عامة واستغلالها، إن هذه معاً تؤدي دوراً مباشراً في تشكيل أساليب الحياة الاجتماعية بما في ذلك الحياة السياسية. فقد ثبت (بالملاحظة والمقارنة) أن هناك علاقة بين النشاط السياسي من ناحية وبين الواقع الاقتصادي والحضاري من ناحية أخرى. فالثورة الصناعية - مثلاً جاءت تعبيراً عن التفسير في الواقع السياسي والاقتصادي والحضاري معاً، فهي من الناحية الاقتصادية والحضارية تعني ثورة في تكنولوجيا الإنتاج حيث حدث تغير جذري في أدوات الإنتاج في نهاية القرن الثامن عشر فانتقل الإنتاج من كونه إنتاجاً يدوياً إلى كونه إنتاجاً آلياً وهذا هو الوجه الأول للثورة الصناعية (كجانب فني محض)، أما الوجه الثاني والأهم فهو أن لفظة ثورة تشير إلى تغير اجتماعي جذري فقد آلت السلطة لطبقة جديدة بعد انتزاعها من طبقة أخرى، لقد أصبح الصناع هم الحكام بدلاً من النبلاء وملوك الأرض، ومن ثم فقد صاحب هذا التقدم

التكنولوجي انتقال السلطة من طبقة لأخرى - أي حدث تغير لمعالم المجتمع السياسية.

من هنا فإن الثورة الصناعية قد أحدثت تغييرا جذريا في الواقع الاقتصادي حيث كانت أوروبا في ذلك الوقت تتنقل بمعدل سريع من الاقتصاد العقاري إلى الاقتصاد التجاري والصناعي، وفي نفس الوقت حدث تغير في الواقع السياسي، فنتيجة لفلسفات القرنين السابع عشر والثامن عشر (فلسفات سيادة للشعب "رومو" وسيادة الأمة "لوك") وذلك في مواجهة الفلسفات السابقة عليها والتي كانت ترتبط بها للنظم الملكية آنذاك وهي فلسفات سيادة الملوك، ووصلت تلك الفلسفات إلى قمتها في أواخر القرن الثامن عشر، حيث كان للتجار والصناع ينتمون إلى الفئة (الطبقة) الثالثة التي تسمى بالبرجوازية، وكانوا قد وصلوا إلى درجة من الثراء بحكم ازدهار التجارة والصناعة بينما كان الاقتصاد العقاري يضمحل تدريجيا، ثم انتهى الأمر في الواقع إلى قدرة البرجوازيين على انتزاع السلطة السياسية من يد الملوك والنبلاء القدامى من خلال ثورات القرن الثامن عشر متأثرين بتلك الفلسفات (فلسفات سيادة للشعب وسيادة الأمة). وفي تلك الفترة كانت ظاهرة تطور تكنولوجيا الإنتاج في الصناعة من الإنتاج اليدوي إلى الإنتاج الآلي. الأمر الذي أدى إلى ظاهرة الإنتاج الكبير كظاهرة حضارية مما أدى في النهاية إلى مشكلة اقتصادية تمثلت في مشكلة فائض الإنتاج ومشكلة البطالة. ولما كان هؤلاء البرجوازيون قوة اقتصادية وتمكنوا من انتزاع السلطة ومن احتكارهم لها أوجدوا خلا سياسيا لتلك المشكلة الاقتصادية، فنتيجة لظاهرة الفائض الكبير جاءت ظاهرة سياسية في القرن التاسع عشر لم تكن معروفة من قبل

ألا وهي ظاهرة "الاستعمار" والتي ما كان لها أن تظهر كحل لهذه المشكلة الاقتصادية ما لم تكن السلطة السياسية في يد مالكي أدوات الإنتاج الجديد (البرجوازيين) حيث تدخلت السلطة لحساب حل هذه المشكلة.

مما سبق فإن تكنولوجيا الإنتاج كظاهرة حضارية أدت إلى ظاهرة اقتصادية (الإنتاج الكبير)، ومن ثم فإن الجمع بين التكنولوجيا وبين الحضارة وبين الاقتصاد - أمر يؤكد الواقع وكل ذلك أثر تأثيراً بالغاً على الواقع السياسي. وكذلك فإن ظاهرة التقدم الصناعي والتي صاحبها الإنتاج الكبير استدعت تجمعات مكثفة من العاملين في الصناعة حول مراكز الصناعات الكبيرة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن أصحاب هذا الاقتصاد الجديد (الذين كانوا يجمعون بين الملكية الصناعية والسلطة السياسية) كانت العلاقات بينهم وبين العمال المكثفي العدد غير متكافئة، وكان الضغط شديداً من جانب ملاك الصناعة على هذه الفئة الجديدة التي راح عددها يتزايد بظاهرة الإنتاج الكبير، فنشأت طبقة جديدة ضخمة بمصالح متميزة، ومن ثم لابد لها من أن تعبر عن مصالحها، فبدأت قوة جديدة تظهر في الحياة السياسية هناك لم تكن موجودة من قبل أخذت في النمو حتى انتهت إلى أن تصبح قوة معاصرة ضاربة في الحياة السياسية في الغرب وهي النقابات العمالية، التي أفرزها ذلك الواقع الاقتصادي والحضاري الجديد. وبلغت اليوم في الغرب إلى درجة من القوة في الحياة السياسية جعلتها القوة الوحيدة القادرة على إسقاط الحكومات كما في بريطانيا. وكل هذا يوضح أن الواقع الاقتصادي والحضاري يلعب دوراً بالغ الأهمية في عالم السياسة في التأثير على النشاط السياسي ومن ثم فلا مناص من اعتبار الواقع الاقتصادي والحضاري لبنة من

لبنيات الحياة السياسية. ذلك أن ما عطفه الموارد المتاحة في كل مجتمع من حيث الوفرة والندرة دوره في النشاطات السياسية في الداخل والخارج. ومن هنا يأتي الترابط والتضاد والتراص بين دائرة النشاطات السياسية ودائرة الأوضاع الاقتصادية والحضارية، فالنشاطات السياسية تتلازم مع موارد المجتمع المتاحة من ناحية، ومن ناحية أخرى مع درجة التقدم الحضاري على نحو ما سلف بشأن الثورة الصناعية في أوروبا حيث هياك ألواناً من النشاطات السياسية لم تكن معروفة في مجتمعاتها من قبل كنشاطات جماعات الضغط العمالية (نقابات العمال).

الدائرة الخامسة: وهي الدائرة التي يتصورها الدكتور "بدوي" في البيئة الجغرافية، حيث تتأثر النشاطات السياسية كذلك ببيئة مجتمعها الجغرافية (طبيعة الأرض: "التضاريس" والمناخ والموقع الجغرافي وغيرها). فالأوضاع الجغرافية دورها في تكيف نشاطات الجماعات الإنسانية وأنماط حياتهم. فبالنسبة للتضاريس (طبيعة الأرض) فإن الملاحظة تشير إلى أن النشاطات السياسية لجماعات الصحراء وأساليب حياتها تختلف عن الجماعات التي تسكن الجبال (أي الجبليين) وعن سكان الوديان والأنهار. فساكن المناطق الصحراوية نظراً لتبعثرهم الشديد حيث لا كثافة سكانية لا تقوم في مناطقهم حياة سياسية. ذلك أن الحياة السياسية تقتضى وجود كثافة سكانية فتقوم فيها القوى السياسية المتفاعلة فيما بينها. وكذلك بالنسبة لجماعات أواسط أفريقيا حيث تقضى الطبيعة هناك بتبعثر الأفراد في جماعات صغيرة تكاد تنعزل كل منها عن الأخريات بسبب الكثافة النباتية (الغابات) ولذلك مردود على الحياة الاجتماعية والسياسية هناك، فهذه الجماعات لم تلتق ثقافياً ولا تاريخياً، حيث

حجبتها الغابات الكثيفة عن بعضها البعض فنشأت نشأة ذاتية وكسل جماعة بلهجة محلية، فلم تستطع هذه الجماعات أن تتخاطب فيما بينها إلا بدخول الاستعمار الأوروبي وتجميعه لها تحت حكم سياسي واحد، فراحلت هذه الجماعات تتخذ من لغة المستعمر لغة لها، كل حسب المستعمر الذي حل عندها. كذلك بالنسبة لسكان الأراضي الزراعية (سكان الوديان والأنهار) فإن حياتهم السياسية متواضعة مقارنة بسكان المناطق الصناعية حيث الكثافة العالية للسكان في المدن الصناعية، فسكان المناطق الزراعية يتميزون بتجمعهم في قرى ومن ثم لا كثافة للسكان بل يظلون مبعثرين وإلى حد ما بعيدين عن مركز السلطة وهم يعتقدون أن هذه السلطة كينونة مخوفة تجلب الضرائب.

وبالنسبة للمناخ فإن له دوره في أمزجة البشر، وله تأثيره في الحياة السياسية، وبخاصة في المشاركة في الحياة للسياسية من جانب الأفراد إلى حد أن "مونتسكيو" في كتابه "روح القوانين" قد ذهب إلى القول بأن هناك علاقة بين الطقس (المناخ) وبين السياسة، فعنده - أن سكان المناطق الحارة لا يحتاجون من وجهة نظره إلا لديكتاتوريين حيث لا يحتكمون إلى العقل كثيراً في تصوره مقارنة بسكان المناطق الباردة، وهو قول لا سند علمي له.

هذا ولا تقتصر أهمية الأوضاع الجغرافية بالنسبة للحياة السياسية على طبيعة الأرض (التضاريس)، والمناخ، فإن للموقع الجغرافي أهميته في أساليب حياة الجماعات الاقتصادية، فالاعتماد على الصيد من البحر مرهون بموقع أرض للجماعة منه، ولموقع الجماعة الجغرافي أهمية في مجال سياستها من الجماعات الأخرى فمواقع المرور الدولية تهين للجماعات القائمة

عليها إمكانية التحكم في مصالح الجماعات المنتفعة بهذه المواقع هذا في حالة كون هذه الجماعة على درجة من القوة تحمي هذه المواقع من الجماعات الأخرى، وتستطيع أن تتخذ من هذه المواقع أداة فعالة في التأثير والضغط على الجماعات الأخرى بما يخدم مصالحها. أما في حالة الضعف فإن هذه المواقع تؤدي دوراً سلبياً لأن الجماعات المنتفعة القوية تتجه إلى المرور لغزوة وضمه وذلك تأميناً لمصالحها. بل إن الجماعات التي لا منفذ لها على البحار العامة تظل أتعقد قضايها في محاولة الوصول إلى علاقة طيبة بينها وبين الجماعات المطلة عليها، ومن ثم فإن سياساتها الخارجية تنصب على هذا الأمر. وكذلك فإن الجماعات التي تعاني من مشكلة الضغط المكاني تبعا لعدم استجابة رقعته الجغرافية بمواردها لمعدل نموها السكاني كثيراً ما تتجه إلى السياسة التوسعية على حساب جاريتها إن استطاعت إلى ذلك سبيلاً. ذلك فضلاً عما قد تؤدي إليه هذه المشكلة من مشكلات اجتماعية تهدي لانتشار الأفكار والحركات المهددة للأوضاع السياسية القائمة.

وهنا تبرز مسألة من أهم مسائل علم العلاقات الدولية، وهي مسألة طبيعة العلاقة بين الأرض والسياسة - أي بين الأوضاع الجغرافية والسياسات الخارجية للدول. فتمه مدرسة تؤكد حتمية هذه العلاقة (على نحو ما أشار الباحث من قبل)، وهي المدرسة الألمانية النشأة التي بدأت بالجغرافي الألماني "راتزل: Ratzel" في أواخر القرن التاسع عشر، والتي كان من اتباعها الجغرافي الإنجليزي "ماكيندر"، وكذلك "هوشوفير" الألماني في صدر القرن العشرين، ويمثل الخط الرئيسي لهؤلاء جميعاً في أن للأرض علاقة بالسياسة مضمونها أن سياسات الدول تتأثر على مقتضى أوضاعها الجغرافية وأنه على

مسألة الدول مراعاة ذلك في رسم سياستها وإلا جاءت هذه السياسات هشة غير قادرة على الاستمرار. أنها المدرسة التي عرفت باسم مدرسة "الجيوپولتيك" ... وكل ذلك في مواجهة موقف المدرسة الفرنسية للقاتلة بأن علاقة الأوضاع الجغرافية بسياسات المجتمعات هي علاقة نسبية - في معنى أن هذه السياسات تتكيف بتلك الأوضاع ولكنها لا تأتي كأثر حتمي لها، فإن المواقع الجغرافية ما يهيئ للجماعة الواقعة عليها القوة حين تتاح لها عوامل أخرى تهيئها لذلك كالقوة الاقتصادية والتقدم التكنولوجي. ذلك بينما يستدعي نفس الموقع بالنسبة للجماعة الواقعة عليه تطلع الجماعات الأقوى إليه مما قد يؤدي إلى سيطرتهم سياسياً على مقدرات تلك الجماعة.

وهكذا فإنه رغم الخلاف بين أصحاب مدرسة "الجيوپولتيك" والمدرسة الفرنسية حول نسبية أو حتمية العلاقة بين الأرض والسياسة، إلا أن المدرستين تلتفتان على أهمية الموقع الجغرافي للجماعات الإنسانية، فالبيئة الطبيعية (الجغرافية) بتضاريسها ومناخها وموقعها لها دور لا يتأتى إنكاره في كثير من جوانب نشاطاتها السياسية، وعليه تعد البيئة الجغرافية مقوماً من مقومات النشاطات السياسية ومن ثم مقوماً من مقومات الحياة السياسية.

ونطلقاً مما سبق كله فإن الظاهرة السياسية بمدلولها الضيق "علاقات السيطرة والامتثال" - والتي تمثلها الدكتور "بوي" في الدائرة القلب في نموذج - ثابتة لا تتغير من مجتمع لآخر، لأنها خاصة من خواص الإنسان الاجتماعي، ولكن الذي يتغير من مجتمع لآخر هو النشاط السياسي الذي تستدعيه تلك الدائرة القلب - والذي يتمثل من حيث موقعه في النموذج في الدائرة الثانية. وتغير هذا النشاط في ملامحه وأساليبه مرهون بتغير العوامل

المحيطة به والتي تنتج إليه من الدوائر الثلاثية بني النموذج من -أسره- سرامح الثقافي ودائرة الأوضاع الاقتصادية و-تضاربية ودائرة البيئة- تجعرتية. وهذه الدوائر (من الدائرة الثانية إلى الخامسة) تمثل أوضاعاً متغيرة بطبيعتها من مجتمع لآخر وبالنسبة لنفس المجتمع من زمان إلى زمان، وعليه فإنها تكون بالنسبة للحياة السياسية عوامل متغيرة، وفي هذا التصور تقع حقيقة تعير أساليب النشاط السياسي وأماطه بل وتغير آداب السياسة ونظمها من مجتمع لآخر ومن زمان إلى زمان بالنسبة لنفس المجتمع.

وفي نهاية النموذج، وبعد أن استعرض الدكتور "بدوي" بنيتات الحياة السياسية (عالم السياسي الوطني) في تشادها وتراسها وعلاقتها فيما بينها، انتهى إلى تقديم تعريف بنوي للحياة السياسية، فعرّفها بأنها مجموعة من النشاطات التي تنبعث من علاقات السيطرة والامتثال منفعة بعناصر بينتها الاجتماعية (الثقافية - الاقتصادية والحضارية - الجغرافية).

- تكوين النموذج البنوي للدكتور بدوي:-

وهكذا يكون الدكتور بدوي قد قدم نموذجاً تشريحياً لعالم السياسة الوطني، مصوراً افروضه من الواقع بالملاحظة ومحققاً صحتها بالتجريب، ومستخدماً التاريخ كأداة لملاحظته للواقع، فقد قام باستعراض بنيتات عالم السياسة الوطني واستهدف بذلك بيان موقع وحجم كل بنية من هذا العالم، كما أظهر مدى الترابط بين هذه البنيتات. ومن هنا يكون الدكتور "بدوي" قد تناول بنيتات عالم السياسة الوطني لا من حيث ذاتها بل من حيث ترابطها معاً وزراء البحث عن تشادها وتراسها وهو بذلك يكون قد تجاوز التحليل النمطي لعالم السياسة الوطني حيث قام بتحليل العلاقات الفعلية التي تحكم هذه البنيتات، وجعلنا نف

على التّباين في نظم الحكم بين المجتمعات المختلفة، وساعد على ذلك أنه قام بدراسة تلك النشاطات في إطارها الأمتل - أي في إطارها الاجتماعي الشامل، وموضحاً مدى تأثير تلك النشاطات ببنيات مجتمعاتها الثقافية والحضارية والاقتصادية والجغرافية.

وهذا النموذج تبعاً لكون صاحبه يستند بالأساس إلى مفهوم "البنية" في تحليله لعالم السياسة الوطني، فإنه يقف عند حد التعريف بموقع وحجم كيانات عالم السياسة الوطني دون أن يجاوز ذلك إلى التعريف بأدوارها (فهذا من شأن التحليل الوظيفي)، أو التعريف بكيفية تفاعل هذه الأجزاء تفاعلاً يهيئ إلى الاتزان الكلي لمجتمعها (فهذا من شأن التحليل النسيقي). هذا إلى جانب تركيز صاحب النموذج على النشاطات السياسية - كمادة تحليل لعالم السياسة الوطني.

وهنا يشير الباحث إلى الدور العلمي الذي يؤديه هذا النموذج في التفسير العلمي، فهو النموذج الأوحد الذي يقدم لنا تفسيراً علمياً لتباين سياسات الدول وأنظمتها السياسية تبعاً لتباين الأوضاع الثقافية (خاصة) والحضارية والجيوبوليتيكية، ومن ثم إعطاء تفسير علمي لتعثر حركات التحديث الدستوري نقلاً عن النظم العريقة لتباين الثقافات والحضارات.

المبحث الثاني

"النماذج الوظيفية"

وهنا في هذا المبحث يعرض الباحث التعريف بالتحليل الوظيفي، ولأبعاده في التحليل السياسي، ثم يحرر لأحد هذه النماذج الوظيفية وهو نموذج الموند الأمريكي.

- التعريف بالتحليل الوظيفي: "Functional Analysis" (١) :-

ويرتكز هذا النوع من التحليل العلمي على مفهوم "الوظيفة Function"، وهو مفهوم مستعار من علم الأحياء حيث وتصور به علماء الأحياء المهمة (الدور - الوظيفة) التي يؤديها كل عنصر من عناصر الكائن الحي للبناء الذي هو جزء منه. فالحياة في تصورهم طبقاً لهذا المفهوم هي مجموعة الوظائف التي تقوم الموت (وكل ذلك بإذن الله قطعاً). فهذه الوظائف التي يتكون منها البناء البشري (الكائن الحي) كوظيفة للتنفس والهضم .. إلخ هي مجموعة أدوار حينما تؤدي مجتمعة تمكن الكائن الحي من الاستمرار في الحياة . (٢)

وعند نقل مفهوم الوظيفة إلى العلوم الاجتماعية كإداة ذهنية للفهم والتحليل. فإن علماء الاجتماع في تحليلهم للكيانات الاجتماعية راحوا يستخدمون مفهوم "الوظيفة" على أنه يعني ما يؤديه الأفراد في مجتمع أو تنظيم معين من أدوار بحكم موقعه فيه. فالباحث في العلوم الاجتماعية حين يرتبط بمفهوم الوظيفة في تحليله لمادة بحثه فإنه يتمثلها على أنها مجموعة من أدوار يتحقق بأدائها استمرار الكل - أي استمرار الحياة الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية. ويكون الباحث هنا قد ارتبط في تحليله لمادة البحث بمفهوم "الوظيفة" على أساس استهداف الكشف عن الأدوار التي تؤدي فتحقق استمرار الكل، فيصبح التحليل تحليلاً وظيفياً (٣).

(١) : راجع بحد التحليل الوظيفي لمعلم السياسة بصفة عامة:

Roy E. Jones, The Functional Analysis of Politics - An Introductory Discussion, Humanities Press, New York, 1967.

(٢) : نظراً :- مصدره بنوي، المرجع السابق، ص ٢٢٦.

(٣) المرجع السابق، نفس الصفحة.

وهنا يشير الباحث إلى الدور الخطير الذي يقوم به مفهوم "الوظيفة" في التحليل السياسي. ذلك أن من الظواهر السياسية ما لا تقبل بطبيعتها إلا أن تعرف من ثانياً وظيفتها، فالسلطة السياسية والتي هي صلب عالم السياسة لا تعرف لذاتها، وإنما تعرف من ثانياً وظيفتها، فهي في ذاتها تعني الاحتكار الفعلي لأدوات العنف في المجتمع، والاحتكار لا يعتبر بذاته "سلطة سياسية" وإنما الذي يجعل منه سلطة سياسية هو ذلك الدور الذي يؤديه والذي يتمثل في تحقيق الخير العام للمجتمع.

وهكذا فإن مفهوم "الوظيفة" لا يدعو أن يكون مفهوماً تنصور به حالة "التكامل" التي عليها بنيت الواقع الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي، ومن ثم كأداة ذهنية لفهم هذا التكامل وتفسيره، إنه مجرد أداة للتحليل حين يرتبط بها الباحث يسمى تحليله "بالتحليل الوظيفي"^(١).

والتحليل الوظيفي من ناحية لا ينفصل عن التحليل البنوي، فالتحليل البنوي يستهدف الكشف عن موقع وحجم كل جزء من الكل، وكل ذلك تمهيداً للتحليل الوظيفي الذي يأتي دوره بعد ذلك لكي يستهدف الكشف عن دور (وظيفة) كل جزء من هذا الكل، ومن ثم الكشف عن الأدوار التي تؤدي مجتمعة فيتحقق بأدائها تكامل واستمرار الكل، وهذا لا يقتضي عدم التميز بين التحليلين: البنوي والوظيفي، فلكن منهما موقعه في التحليل السياسي المعاصر. ومن ناحية أخرى فإن التحليل الوظيفي يتم في إطار مفهوم "النسق" من حيث هو مفهوم تنصور به سير عالم السياسة وانتظامه. ففي هذا الإطار يأتي التحليل الوظيفي للحياة السياسية لتفسير روابط الواقع السياسي على

(١) نذر المرجع السابق، ص ٣٢٧.

وضع يجعل من "مفهوم النسق" الأساس الذهني للتحليل الوظيفي لعالم السياسة الألماني.. ذلك أن تصور "الوظيفة" كمفهوم يركز على أنه ليس، ثمة وظائف إلا في إطار كل بذاتية متميزة يتحقق قيامه واستمراره بمجموعة من أعضاء الوظائف تتجه متساندة إلى بلوغ هدف نهائي مشترك هو استمرار الكل. وبهذا المعنى يعمل مفهوم "الوظيفة" في انسجام تام مع مفهوم النسق وفي إطار (١)

ومن جملة ما سبق فإن التحليل الوظيفي وهو يرتبط من ناحية بالتحليل البنوي ومن ناحية أخرى بالتحليل النسقي يقوم على المقومات التالية:-

أولها: النظر إلى الحياة السياسية باعتبارها نسقا متكاملًا يقوم على عدد من البنات أو عدد من "الأنساق" للتحية "SubSystem" المترابطة والمتكاملة، وأن هذا التكامل بين هذه البنات يقوم على التأثير المتبادل بين هذه البنات المكونة للحياة السياسية.

ثانيها: أن كل بنية في هذا النسق الكلي (الحياة السياسية) تقوم على أداء وظيفة معينة، وأداء هذه الوظائف من تلك البنات مجتمعة تعمل على تكامل النسق الكلي واستمراره. أو بعبارة أخرى فإن النسق الكلي (الحياة السياسية) يضم أنساقا تحتية كل منها يؤدي وظيفة أو أكثر وهي أنساق تتساند وتتكامل وظيفيا من أجل تحقيق توازن النسق الكلي.

ثالثها: أن النسق الكلي دائما في حالة توازن، وأن كل نسق تحتسي فيه يسهم في تحقيق هذا التوازن، وفي حالة تعرض أحد الأنساق الفرعية لنوع من الاختلال الوظيفي فلا بد للجهاز السياسي من معالجة هذا الاختلال والعودة

(١) لمرجع السابق، ص ٢٢٦ .

بالنفس الكلي إلى حالة الاتزان.

رابعها: أن الجهاز السياسي يعتمد في بقائه على رضا أفراد المجتمع به، وأن تغيير الوضع داخلياً هو من طبيعة تدريجية مرادفة للتكيف والتأقلم من قبل بعض القوى داخل المجتمع وليس مصدره الثورة.

خامسها: أنه انطلاقاً مما سبق كله يمكن القول بأن محور التحليل الوظيفي يتمثل في دراسة النشاطات السياسية التي يستلزمها استمرار الجهاز السياسي وبقائه^(١).

هذا ولقد كان "هربرت سبنسر: Herbert Spencer" في كتابه "Descriptive Sociology" الذي صدر عام ١٨٧٣م دور بارز في نقل التحليل الوظيفي إلى مجال العلوم الاجتماعية حيث أعلن في كتابه هذا أن علم الاجتماع يسعى إلى تفسير علاقات الوظائف بالكيانات التي تعمل فيها وإلى تصنيف المجتمعات على ضوء طبيعة هذه العلاقة...، كما يعتبر "تالكوت بارسونز: Talcott Parsons" في مقدمة من عني بالتحليل الوظيفي للحياة الاجتماعية، وذلك في كتابه "بنية الفعل الاجتماعي: The Structure of Social Action" الذي صدر عام ١٩٣٧. ففي هذا الكتاب قدم "بارسونز" نموذجاً للحياة الاجتماعية يمثل قمة التحليل الوظيفي للحياة الاجتماعية بما فيها قطاع السياسة^(٢).

ويقوم نموذج بارسونز على فكرة "الفعل الاجتماعي" وعلى أساس أن

(١) راجع في هذا الصدد: المرجع السابق، ص ٢٦٤، ولأيضاً: د. كمال المولوي، المرجع السابق، ص ٢٥ ولأيضاً انظر: د. فاروق يوسف، نتائج البحث العلمي، مكتبة عين شمس، ١٩٧٨، ص ٦٧.

(٢) انظر: د. محمد طه بدوي، المرجع السابق، ص ٢٢٦ و ص ٢٢٧.

"الفعل الاجتماعي" يجب أن يندرج إليه على أنه نسق من السلوك البشري، ويعرف بارمونتز الفعل الاجتماعي بأنه كل سلوك إنساني لفرد أو جماعة يتفعل فيه صاحبه بما يأتيه من عالمه الخارجي من رمزيات يشكل التزام الجماعة الكلية بها مصدر أنماطها وقواعد سلوكها وقيمتها ومن ثم ثقافتها^(١). والنسق على ذلك النحو عند "بارمونتز" هو تصور لمجموعة من أفعال تنتمي لسباق واحد "فئة نسق اجتماعي وآخر ثقافي واقتصادي وسياسي. ويأتي النسق الثقافي عند "بارمونتز" في مقدمة أنساق مجتمعه الكلي. كما أن النسق الاقتصادي له أهمية (عندم) تجاوز أهمية النسق السياسي. ويرى أن أي نسق من هذه الأنساق التحتية تقوم على دعائم وظيفية أربعة (وذلك ارتباطاً بمفهوم الوظيفة) أولها التلازم ويعني - عنده - استقبال النسق لموارده من الأنساق المحيطة به وتطويرها لخدمة وتقدم نتاجه لتلك الأنساق. وثانيها متابعة الأهداف: وتعني تحديد أهداف النسق وتعبئة موارده من أجل بلوغ أهدافه: وثالثها التكامل: ويعني حماية النسق مما يهدد استمراره ومن ثم اتزانه. ورابعها اختزان البواعث الكافية لدفع النسق إلى العمل. هذا وعلى الرغم من تواضع التحليل النسقي في نموذج "بارمونتز" إلا أنه وكما سلف يمثل قمة التحليل الوظيفي للحياة الاجتماعية^(٢).

هذا ولئن كان "بارمونتز" لم يعن في نموذجهِ على نحو ما سلف بالنسق السياسي حيث اكتفى بالعناية بتوضيح وظيفته كمنسق تحتي يعمل متفاعلاً مع غيره من أنساق مجتمعه الكلي التحتية الأخرى (كالنسق الثقافي والنسق

(١) المرجع السابق، ص ٢٢٨.

(٢) نفس المرجع السابق، ص ٢٢٨ و ص ٢٢٩.

الاقتصادي وغيرهما) والتي هي منه بمثابة بينته، إلا أن بعضاً من علماء السياسة المعاصرين قد راحوا يقدمون نماذج نظرية وظيفية بشأن تحليل عالم السياسة الوطني وفي مقدمتهم جيريل ألmond "Gabriel A. Almond" كما سيأتي ذلك تفصيلاً في حينه.

وألmond في تحليله لعالم السياسة الوطني (الحياة السياسية) تحليلاً وظيفياً يرتبط بمفهوم "النسق" في تصور الحياة السياسية على هيئة تيار من المدخلات والمخرجات، ولكنه ركز على إبراز نشاطات تلك الحياة باعتبارها مجموعة ضخمة من وظائف تتطوّر من قدرات (تنظيمية - استخراجية - استجابية - توزيعية ...) يتصف بها الجهاز السياسي، وهي من مقتضيات بقائه واستمراره بل وبقاء المجتمع الكلي بأسره، وهو أمر يجعل من هذه القدرات وظائف سياسية لذلك الجهاز، ومن ثم فهي وظائف سياسية أساسية للحياة الاجتماعية في مجملتها. والجهاز السياسي على ذلك النحو يقوم على وظائف عدة تتجمع في وظيفتين أساسيتين: أولهما: وظيفة تحويلية - أي تحويل المدخلات إلى مخرجات، وما يقتضيه ذلك من اتخاذ للقرارات، وثانيهما: وظيفة إيقائية - أي وظيفة يقتضيه بقاء الجهاز السياسي واستمراره في تُلّام مع بينته كوظيفة التنقيف السياسي وغيرها^(١).

هذا وينطلق التحليل الوظيفي لعالم السياسة الوطني أيضاً من أنه بنية كلية تقوم على بنيتين: الجهاز السياسي من ناحية، وبينته من ناحية أخرى. وعلى

(١) راجع فيما تقدم: للمرجع السابق، ص ٢٢٦، ص ٢٥٢، ص ٢٥٤. وأيضاً: أحمد عامر، مقنة في إدارة الأزمات من مطبوعات كلية التجارة - جامعة قناة السويس، ١٩٨٩، ص ٨٧. وأيضاً: Varna, S. P., Op. Cit., P. 114.

أساس أن الجهاز السياسي يقوم على ممارسة وظائف سياسية لكي يبلغ بها غاية المجتمع وهدفه، ولكي يصبح التحليل تجريبيًا فإن أصحاب التحليل الوظيفي (وفي مقدمتهم: "الموند" و"بول" و"كولمان"...) يركزون على تحليل قدرات الجهاز السياسي كمعيار لتقدير مستوى أداء الجهاز (تقديرًا كمياً) ومدى استجابته لضغوط ومطالب بيئته. بما يمكنهم ذلك من إجراء دراسات مقارنة بين أنساق سياسية مختلفة لمجتمعات متباينة، والوقوف على القيم التي تحكم الأجهزة السياسية من ناحية والخصائص التي تميز بها هذه الأجهزة في كل مجتمع على حدة من ناحية أخرى.

وحين يركز أصحاب التحليل الوظيفي على الأداء الفعلي للجهاز السياسي فهم في هذا متأثرون بمفهوم "العملية السياسية" التي جاء بها "بنتلي" وعرّفها بأنها مجموعة نشاطات فعلية متتابعة تقوم بينها درجة من الوحدة وتحدث إلى حد ما بانتظام.. ويصفها "بنتلي" بأنها نشاطات وظيفية مستمرة، وعليه فالحياة السياسية - عنده - ليست هي مؤسسات الدولة بل هي النشاطات السياسية ونشاط مؤسسات الدولة هو نشاط من هذه الأنشطة، وهنا يضيف "بنتلي" إلى ما سبق أن ما يقصده بدراسة العملية السياسية ليس هو ما في القانون وكتبه لو في محاضر المؤتمرات القانونية.. إن المادة الأولية التي نريدها - على حد قوله - موجودة في التفاعل بين جماعات المصالح داخل المجتمع (ومؤسسات الدولة الرسمية هي في النهاية جماعة من هذه الجماعات على نحو ما سلف). وهنا لا يغفل أصحاب التحليل الوظيفي تلك الضغوط والقوى الفعلية التي تواجه الجهاز السياسي (كالأحزاب وجماعات الضغط والمصالح...) ولكن تركيزهم انحصار في كيفية أداء الجهاز السياسي في تحويل هذه المطالب

تركيزهم انحصار في كيفية أداء الجهاز السياسي في تحويل هذه المطالب والضغوط إلى مخرجات وهو يستهدف من ذلك بقاء واستمراره من خلال هذا الأداء، ولقد قدم أصحاب التحليل الوظيفي في سبيل ذلك أسما تجريبية وقالوا بإمكانية تقدير أداء الجهاز الفعلي تقديرا كميا، وذلك بادخال تغييرات معينة على أداء الجهاز السياسي والتصرف على مدى استجابته لهذه التغييرات^(١).

ويلاحظ أن أصحاب التحليل الوظيفي لا يحبذون فكرة الثورة (التغيير الجذري للنظام القائم) بل يذهبون إلى القول بأن التغيير السياسي في المجتمع إما أن يأتي من جانب النخبة الحاكمة فيتم تغييرها بالرسائل السلمية (بالانتخابات) وإما أن يأتي التغيير السياسي من جانب بيئة الجهاز بضغوطها ومطالبها فتجبر الجهاز السياسي على إعمال هذا التغيير. وأصحاب التحليل الوظيفي يقولون هنا بإمكانية تقدير حجم وكمية التغيرات في المدخلات والمخرجات تقديرا كميا لكي يتم الحكم على مدى قدرة الجهاز السياسي على القيام بوظائفه، وفي هذا كله إشارات وعلامات دالة على عملية التغيير السياسي. ومن ثم يركزون على تصرف الجهاز السياسي حيال التحديات المنبئة من بيئته وكيفية محافظته على كونه رغم كل هذه التحديات^(٢).

(١) : انظر: د. حسن صعب، المرجع السابق، ص ٦٠، ص ٦١، ص ١٨٩.

(٢) في هذا المعنى انظر: د. محمد نصر مهنا، مدخل إلى النظرية السياسية الحديثة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨١، من ص ١٢٩ إلى ص ١٣١.

- تقويم التحليل الوظيفي :-

إن هذا النوع من التحليل العلمي قد أتاح قدراً كبيراً من الدراسات التحليلية الوظيفية المقارنة بين المجتمعات المختلفة والتأكيد على الوظائف الهامة التي يقوم بها النسق السياسي في إطار نسقه الاجتماعي بعد أن كانت الدراسات الاجتماعية الوظيفية تهمل وظائف النسق السياسي كنسق تحتي يعمل في إطار نسقه الاجتماعي الشامل. كما أكد هذا النوع من التحليل فكرة التفاعل المتبادل بين مكونات النسق السياسي من ناحية، وبين مكونات النسق الاجتماعي الشامل من ناحية أخرى حيث تتكامل وظائف الأنساق التحتية (السياسية والاقتصادية والثقافية...) بهدف تحقيق استمرار وتوازن النسق الاجتماعي الشامل.

ورغم ذلك فإنه يؤخذ على أصحاب التحليل الوظيفي ما يلي: أولاً: أنهم يشبهون عالم السياسة الوطني بالكائن الحي (وكأنه آلة) يقوم على وظائف معينة وتسير وفق نظام حركي معين، وهم في هذا متأثرون بعلمي "الفسولوجي" و"الميكانيكا". وفي هذا بعد عن طبيعة عالم السياسة الذي لا يعرف انتظاماً في سيره أو في تفاعلاته. وعليه لا يمكن القول بإمكانية تقدير أداء الجهاز السياسي تقديراً كمياً فهذا الأداء الذي يراد تقديره هو نشاط بشري يغلب عليه التمثلات القيمة كما سلف. ثانياً: أن أصحاب هذا التحليل الوظيفي يفترضون وجود توازن بين أجزاء النسق في المجتمع ثابت ومستقر تبعاً لتفاعل وترابط تلك الأجزاء. وهم في ذلك يهتمون بالجوانب الاستاتيكية لا الديناميكية. بل ونستطيع القول هنا بأنه تحليل موجه نحو هدف استمرار الوضع القائم (النظام القائم) حيث يعتبر أصحاب التحليل الوظيفي الاستقرار

قيمة في حد ذاته، وهنا نسقط دعوى التحرر من القيم، فهم في هذا متأثرون بالقيم الليبرالية وبأن النظم الليبرالية ولا سيما "النظام الأمريكي" هو أفضل النظم وأقدرها على البقاء (وخاصة وأن غالبية المعنيين بالتحليل الوظيفي من الولايات المتحدة الأمريكية). وهم كأمركان تسود مجتمعهم ظاهرة الرضا العام (القبول العام) بنظامهم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ولا شك أن هذا من وراء رفضهم للتغيير السياسي بالعنف (الثورة) والتشجيع على بقاء الوضع القائم وتبرير وجوده. ثالثاً: أن ما هي وظيفة سياسة للجهاز السياسي في مجتمع ما لا تعد وظيفة له في مجتمع آخر، فالتعبئة السياسية في المجتمعات الشمولية هي إحدى وظائف الجهاز السياسي بينما لا تعد كذلك في المجتمعات الليبرالية. وكل ما سبق بصدد تقويم التحليل الوظيفي سيظهر جلياً عند استعراض أحد النماذج الوظيفية في تحليل عالم السياسة الوطني على نحو ما سيلي^(١).

هذا ومن أبرز النماذج التي قممت في إطار التحليل الوظيفي وأكثرها انتشاراً في التحليل السياسي المعاصر هو نموذج "الموند" الأمريكي:-

نموذج: "جبريل الموند: Gabriel A. Almond" :

ويعد "الموند: Almond" في مقامة علماء السياسة التجريبيين المعاصرين الذي عنوا بالتحليل الوظيفي لعالم السياسة الوطني، وتجدر الإشارة هنا إلى أن كل تحليله قد جاء في إطار التحليل النسقي، هذا إلى جانب

(١) راجع في شأن تقويم التحليل الوظيفي: د. فاروق يوسف، المرجع السابق، ص ٦٩، ولأيضا:

د. كمال المنوفي، المرجع السابق، ص ٢٧، وأيضا: د. محمد نصر مهنّا، المرجع السابق،

ص ١٧٤ و ص ١٧٥.

ارتباطه بالتحليل البنيوي، فقد استخدم مفهوم البنية في تحليله لعالم السياسة الوطني ودون أن يشير إلى ذلك صراحة حيث قال "بأن لكل نمسق مياسسي بناءات تميزه عن الأنساق الإجتماعية الأخرى وتحدد إطاره"، وأن هذه البناءات (المكونات) لكل منها وظيفة معينة تؤديها داخل النسق المياسسي وبما يهيئ في النهاية لآثران واستمرار النسق السياسي الكلي.

وهذا لكي يقوم الباحث بعرض نموذج "الموند" في تحليله لعالم السياسة الوطني بدقة فإنه سيقوم بعرض هذا النموذج على مرحلتين، حيث قام "الموند" بتطوير نموذج من مرحلته الأولى إلى الثانية وذلك على النحو التالي:

♦ المرحلة الأولى: وهي تبدأ من منتصف الخمسينات وحتى منتصف الستينات، وتتخلص تحليلات "الموند" في هذه المرحلة في مقال له عام ١٩٥٦م بعنوان "Comparative Political Systems"^(١). (الأنساق السياسية المقارنة) حيث نقل "الموند" عن "ديفيد إيستن" تحليله للنسق السياسي وأنه نسق كلي وشامل تشمل دراسته كيفية أداء الوظائف السياسية إلى جانب الاهتمام بالنشاطات السياسية المتعلقة بديناميكيات الحياة السياسية من ناحية، وبميكانيكية عملية صنع القرار السياسي من ناحية أخرى. والنسق المياسسي بهذا المعنى (كأداة لتحليل عالم السياسة) يعتبر عند "الموند" أكثر فاعلية من الدراسة النمطية، وهو في تصوره يعبر عن الكل (عالم السياسة الوطني)، بل إنه في نفس الوقت يعبر عن التدخل والتشابك بين مكوناته، كما أن تفاعل هذه المكونات وتدخل حركاتها بشكل منتظم يهيئ في النهاية - عنده -

(١) Almond, Gabriel, A., Comparative Political Systems, Journal of Politics, x VIII (August), 1956, PP. 390 - 410.

لاتوازن انكز ولاستمراره، ولقد وصف "الموند" هذا الاتزان بأنه اتزان متغير.

ولقد تأثر "الموند" وبشكل واضح بتلكوت بارسونز في نموجه عن الفعل الاجتماعي فاهتم بحركية النسق السياسي والتركيز على عملية أداء الجهاز السياسي لوظائفه، وكل ذلك ما هو إلا رفض من جانب "الموند" للدراسات القانونية البحتة، حيث رفض "الموند" استخدام لفظتي "المؤسسة: Institution" و"المنظمة: Organization" واستبدل بهما لفظتي "البنية" و"الوظيفة": فالوظائف (الأدوار) عبارة عن تدخل لأفعال الأجزاء المكونة للنسق السياسي، بينما "البنية" (ودون أن يشير إلى ذلك صراحة) هي الإطار الذي يتم فيه تدخل الأفعال في عالم السياسة الوطني كبنية كلية بداخلها عدة بنيات متشادة مترابطة. وانطلاقاً من هذه المفاهيم العلمية ("البنية" و"الوظيفة") قال "الموند" بضرورة دراسة للقوى الفعلية غير الرسمية (ورغم ذلك فقد اهتمها في نموجه كما سيأتي).

كما قدم "الموند" في كتاب مشترك بينه وبين "Coleman" بعنوان "The Politics of the Developing Areas" نشر سنة ١٩٦٠^(١) تصوراً لخصائص النسق السياسي، يتمثل في أن جميع الأنساق السياسية لها خصائص عامة مشتركة هي: أولاً: أن النسق السياسي يتكون من عدة بنيات وكل منها يقوم على وظيفة معينة تحقق استمرار واتزان ذلك النسق الكلي. ثانياً: أن جميع الأنساق السياسية تعتبر أنساقاً مختلطة من ناحية الأوضاع الحضارية والثقافية، في معنى أن كل نسق سياسي توجد فيه بعض

(١) Almond, Gabriel A. and Coleman. James S., The Politics of The Developing Areas, Princeton University Press, New Jersey, 1960.

الخصائص التقليدية (قيام سلطة سياسية منظمة تنظيماً قانونياً) وبعض الخصائص الحديثة (كوجود بعض القوى الفعلية مثل الأحزاب وجماعات الضغط والمصالح ..). ونظراً لما سبق يتصور "الموند" أنه قدم أساساً علمياً لتحليل ومقارنة الأنماط السياسية المختلفة (للمجتمعات المتقدمة والنامية). كما أكد "الموند" على أن "الجهاز السياسي" هو أداة المجتمع لتحقيق أهدافه من ناحية، وأداة تحقيق استمراره من ناحية أخرى، وذلك بما يتبناها من استخدام أدوات الإكراه المادي المشروعة^(١). وتوضيح ذلك فإن "الموند" يميز بين نوعين من الوظائف التي يقوم عليها الجهاز السياسي:

أولهما: وظائف خاصة بعملية المداخلات "Input Functions" ويحددها بأربعة وظائف هي:

أولاً: قيام الجهاز السياسي بالتنشئة السياسية والتكيف السياسي: وهي تلك العمليات التي توهم الفرد للقيام بالدور المطلوب منه في المجتمع، وذلك بإعطائه قدراً مناسباً من الثقافة السياسية والاجتماعية السائدة في المجتمع وهذا ما عبر عنه الموند بوظيفة "Political Socialization and Recruitment".

ثانياً: وظيفة "التعبير عن المصالح" وهي ما عبر عنها الموند بـ "Articulation-Interest" ويعني "الموند" بتلك الوظيفة فتح المجال للمواطنين للتعبير عن مصالحهم ومطالبهم المختلفة للجهاز السياسي عن

(١): راجع في هذا الصدد: د. محمد طه بدوي، المرجع السابق، ص: ٢٥٢ ونظّر أيضاً: د. إسماعيل صبري مقلد، دور تحليلات النظم في إتصال نظرية العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، ص: ٢٧.

طريق قنوات ووسائل وطرق اتصال للوصول إلى معرفة مطالب بيئة الجهاز السياسي.

ثالثاً: تجميع المطالب (المصالح) وهي ما يعبر عنها "الموند" — "Aggregation-Interest"، ويعني "الموند" بتلك الوظيفة قيام الجهاز السياسي بتجميع مصالح ومطالب واحتياجات المواطنين بصورة جماعية.

رابعاً: تحقيق الاتصال بين الجهاز السياسي والمواطنين وهي الوظيفة التي عبر عنها "الموند" — "Political Communication"، وتعني اتخاذ الجهاز السياسي لعدة طرق ووسائل لإيصال قراراته السياسية إلى المواطنين من ناحية، وإيصال احتياجات المواطنين إلى الجهاز السياسي من ناحية أخرى.

ثانيهما: وظائف خاصة بعملية المخرجات "Output Functions" ويحددها "الموند" في ثلاث وظائف هي:

أولاً: "Rule - Making" — أي عملية صنع القوانين والتشريعات التي تقوم عليها السلطة التشريعية.

ثانياً: "Rule - Application" — أي تنفيذ القوانين والتشريعات من جانب السلطة التنفيذية.

ثالثاً: "Rule - Addjudication" — أي التأكد من أن القوانين والتشريعات لا تخالف الدستور من ناحية وأن القوانين قد نفذت وطبقت بعدالة على المواطنين من ناحية أخرى، ويقوم على هذه الوظيفة القضاء.

ومما سبق كله فإن الوظائف الخاصة بعملية المداخلات يقوم الجهاز السياسي بها من ثانياً تجميعها من البيئة الاجتماعية المحيطة به، أما الوظائف

الخاصة بعملية المخرجات فهي تصدر من داخل الجهاز السياسي وبمكوناته المختلفة (الوظائف الثلاث: التشريع والتنفيذ كوظيفتين سياسيتين أساسيتين، إلى جانب القضاء للفصل في المنازعات التي قد تحدث بين سلطتي التشريع والتنفيذ). وهنا يؤكد "الموند" على أهمية الوظائف الخاصة بعملية المدخلات لأنها هي التي تزود الجهاز السياسي بما يحتاجه من معلومات مختلفة عن مطالب واحتياجات المواطنين، وقال بأن نجاح الجهاز السياسي في تلبية هذه المطالب هو من أهم مؤشرات نجاح الجهاز السياسي في التعامل مع بيئته.

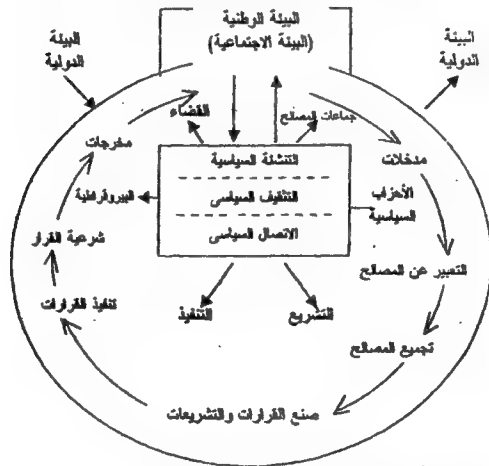
♦ المرحلة الثانية: وهي المرحلة التي قدم فيها "الموند" تطويراً لنموذجته الوظيفي، ففي عام ١٩٦٦ قدم "الموند" بمشاركة زميله "بول: Powell" مؤلفاً بعنوان "Comparative Politics"^(١)، وفي هذه الدراسة أضاف "الموند" قسراً من التعديل على صياغته لوظائف الجهاز السياسي تخلصاً من الانتقادات الحادة التي وصفت تحليله السابق بأنه تحليل سلكن وليس ديناميكيًا، حيث راح يدمجها في وظيفتين رئيسيتين:

أولهما: وظيفة تحويلية: بمعنى قيام الجهاز السياسي بتحويل المطالب والدعائم إلى قرارات سياسية وهذه الوظيفة تشمل وظائف التعبير عن المصالح وتجميع المطالب والاتصال السياسي إلى جانب صنع القوانين وتنفيذها والتأكد من صحة القوانين وتطبيقها، ومن ثم جمع "الموند" وظائف سنة ودمجها في وظيفة واحدة هي: تحويل المدخلات إلى مخرجات وما يقتضيه ذلك من إتحاد للقرارات.

(١) Almond, Gabriel, A. and Powell. Bingham, Comparative Politics: Advelopmental Approach, Little Brown and Company, (Inc.) Boston, 1966, pp. 16-41.

ثانيهما: وظيفة إيقائية: وهي وظيفة يقتضيها بقاء الجهاز السياسي واستمراره ومن ثم قدرته على التكيف مع بيئته الاجتماعية وهي تتضمن وظيفة التنشئة السياسية، والتنقيف السياسي. وكل ذلك في إطار مفهوم "النسق".

The Political System: Structure and Function:⁽¹⁾



(١) ورد هذا الشكل الموضح لنموذج "الموند" هنا، في المرجع التالي:

Almond Gabriel, A., Comparative Politics Today: A world View, little Brown, and Company (Inc.), Third Printing, Boston, 1974, P.9.

ولقد أورد الباحث هذا الشكل هنا ليكون توضيحاً لنموذج "الموند" في هذه المرحلة (مع ملاحظة أن هذا الشكل لم يرد في المرجع الخاص بالمرحلة التالية لنموذجه).

وهنا يطرر الموند نموذج الوظيفي حيث يحدد قدرات للجهاز السياسي تتخذ كمؤشرات للحكم على أدائه لوظائفه.

وبالنسبة لقدرات الجهاز السياسي فقد قدم "الموند" إطاراً تحليلياً لدراسته حيث حدد ما المقصود بالمداخلات والمخرجات ووضح للقدرات التي تجعل الجهاز السياسي على درجة عالية من الكفاءة في الاستجابة للمشاكل اليومية التي يتعرض لها الجهاز السياسي: فأوضح أن المداخلات تقسم إلى مطالب ودعائم، وأن المطالب تأخذ عدة أشكال، فقد تكون مطالب مادية تتعلق بالسلع والخدمات أو مطالب تتعلق بالمشاركة في رسم السياسات العامة للمجتمع أو مطالب تتعلق بتنظيم علاقات العمل ووضع الأسرة أو مطالب تتعلق بالقيم والرموز الاجتماعية. أما عن الدعائم: فأوضح "الموند" أنها تأخذ أيضاً عدة أشكال فقد تكون دعائم مادية تتمثل في عدم التهرب من دفع الضرائب وأداء الخدمة العسكرية. أو دعائم تتمثل في احترام القوانين والحرص على تنفيذها دونما إكراه مادي إلى جانب احترام رموز السلطة السياسية. وهكذا فإنه بالنسبة للمدخلات - عنده - يمكن تحليلها من ثلاث جوانب أولها: من حيث الكم (أي حجم المداخلات)، ثانيها: من حيث الكيف (أي مضمون المداخلات من حيث موضوعها وما إذا كان يسودها طابع التأييد أو الرفض للجهاز السياسي) وثالثها: من حيث المصدر (من البيئة الوطنية أو الدولية).

أما عن المخرجات: فهي تتمثل لديه في مجموعة القرارات والسياسات التي تصدر عن الجهاز السياسي. وهنا حتى يحدد "الموند" كيفية أداء الجهاز لوظائفه (التحويلية والإيقائية) فقد حدد قدرات للجهاز نستطيع من خلالها أن نصل لمؤشرات للحكم على مستوى الأداء الفعلي للجهاز السياسي وهذه القدرات هي:-

أولاً: "القدرة الاستخراجية: Extractive Capability"

وهي تلك القدرة التي تتيح للجهاز السياسي الحصول من بينته على ما يقتضيه بقاؤه من موارد اقتصادية أو مالية .. إلخ أى من دعائم سياسية. ومن ثم قدرة الجهاز السياسي على تعبئة وتحريك الموارد المادية والبشرية المتاحة له على المستوى الوطني أو الدولي.

ثانياً: "القدرة التنظيمية: Regulative Capability"

وهي القدرة التي تتيح للجهاز السياسي أداء دور المنسق بين النشاطات الفردية والجماعية، وبمعنى آخر هي تلك القدرة للجهاز السياسي الذي يستطيع بها أن يضبط السلوك الاجتماعي لعلاقات الأفراد والجماعات.

ثالثاً: "القدرة التوزيعية: Distributive Capability"

وتعني قدرة الجهاز السياسي على توزيع الموارد التي أتت له من بينته بين الأفراد والجماعات توزيعاً عادلاً.

رابعاً: "القدرة الرمزية: Symbolic Capability"

فلكل مجتمع رموز معينة تتمثل في التزام القائمين على الجهاز السياسي بقيم المجتمع، ومن ثم فهي تعني قدرة الجهاز السياسي على خلق وإيقاء رصيد من التصميم والتأييد من جانب المواطنين.

خامساً: "القدرة الاستجابية: Responsive Capability"

وتعني قدرة الجهاز السياسي على الرد على مطالب بينته وضغوطها، أو بعبارة أخرى قدرة الجهاز السياسي على الاستجابة للمخلات الجديدة التي

توجد لها ظروف ومتغيرات جديدة بقرارات ملائمة لها.

ساساً: "القدرة الدولية: International Capability"

وهي قدرة تتجاوز القدرات الخمس السابقة حيث ينظر من ثنائياها على أداء الجهاز السياسي في المجال الدولي. وهي تعني قدرة الجهاز السياسي على التفاعل في أنساق سياسية أخرى وتوجيه سياساتها وذلك من ثنائيا تقديم الإعانات والمنح والقروض والمساعدات الفنية وكل ذلك بما يحقق مصلحة المجتمع وأهدافه.

وإلى هنا يكون "الموند" قد قدم تحليلاً وظيفياً نظرياً لعالم السياسة الوطني على أسس قيام الجهاز السياسي بوظائفه، وقدم مؤشرات نظرية للحكم على الأداء الفعلي للجهاز السياسي لوظائفه إلا أنه بعد أن حدد قدرات الجهاز السياسي اتجه إلى تقويم تلك القدرات موضوعاً - على حد قوله - كمؤشرات متعددة لتقويم أداء الجهاز السياسي فقال بإمكانية تقدير المدخلات والمخرجات تقديرًا كمياً من ثنائيا تلك القدرات، حيث إن قدرات الجهاز السياسي تلك ليست في جوهرها إلا صوراً لحركة المدخلات والمخرجات.

فبالنسبة "القدرة الاستخراجية": قال "الموند" بإمكانية تقديرها كمياً، وذلك من ثنائيا تحديدها بالإجابة على التساؤلات التالية: ما هي كمية الموارد المتدفقة سواء من الأموال أو من الموارد الاقتصادية؟ من هي الفئة التي تتحمل عبء الضرائب؟ هل الجهاز السياسي على بيروقراطية لديها الكفاءة للقيام بنشاط مستمر وفعال على مدى فترات طويلة؟ إلخ. فمن ثنائيا تساؤلات عديدة طرحها "الموند" رأي أنه يمكن تحديد تلك القدرة تمهيداً لتقديرها كمياً وخاصة

وأنها تحترق على عناصر قابلة للتقدير الكمي.. ورغم الصعوبات الشديدة التي اعترف بها "الموند" في تقدير هذه القدرة حيث يتوقف الأمر على نسب العلاقات بين الجماعات والفئات والخصائص إلا أنه أصر على إخضاعها للتقدير الكمي سعياً لتقويم أداء الجهة السياسية تقويماً موضوعياً.

و"القدرة التنظيمية": كذلك، قال "الموند" بإمكانية تقديرها كمياً بعدد الأنشطة التي يتدخل الجهاز السياسي في تنظيمها وأنواعها، وتقدير مدى دقة وسلامة التنظيم الذي يأخذ به الجهاز السياسي، تقديراً كمياً أيضاً. ورغم ذلك فإن "الموند" وضع تحفظاً شديداً في حالة وصول الجهاز السياسي لدرجة عالية من القدرة التنظيمية، حيث رأى أن تلك الحالة تشكل قيوداً على حريات الأفراد ويصبح الأفراد تحت سيطرة الجهاز السياسي (الذي يقوم بالسيطرة على كل المجالات).

وبالنسبة "القدرة للتوزيعية": يرى الموند أن تقديرها (كمياً) تتضمن كمية ونوع وأهمية الأشياء التي يقوم الجهاز السياسي بتوزيعها. وأن أهم تلك التقديرات هي الإنفاق الحكومي، فهو في غالبيته يشكل أنواعاً معينة يمكن تمييزها وفقاً لأنوعية وقطاعات السكان التي تستفيد من هذا الإنفاق فهناك إنفاق حكومي على مجالات الاستثمار في الاقتصاد القومي، وإنفاق عسكري، وأخرى للخدمات العامة كالصحة والتعليم. إلخ. هذا وتزداد القدرة التوزيعية للجهاز السياسي - عند "الموند" كلما زاد حجم الإنفاق الحكومي وزاد اتساع نطاق الأفراد والجماعات المستفيدة من هذا الإنفاق.

أما عن "القدرة الرمزية": فيرى "الموند" صعوبة تقدير مدى فاعلية هذه المخرجات الرمزية كمياً، لاعتماده على حد كبير على القيم، والمعتقدات

والأعراف. لكنه أشار إلى أن بعض المسألة كثيراً ما يحاولون تقدير هذه القدرة كمياً من خلال إحصاء حدود الجماهير ووسائل أخرى من وسائل تدعيم للجهاز السياسي، إلا أنه عاد ليشكك من جديد في إمكانية تقدير قدرة الجهاز السياسي للرزية كمياً.

وبصدد "القدرة الاستجابية": يرى "الموند" أنها أصعب القدرات في مجال تقديرها كمياً ذلك أنها تتضمن مفهوم المشاركة السياسية. حيث أن الاستجابة من جانب الجهاز السياسي لمطالب بيئته دليل على أن بيئة الجهاز السياسي تشارك للجهاز في قراراته السياسية. وهنا يشير "الموند" إلى أن تقدير القدرة الاستجابية للجهاز السياسي يتوقف على تحديد نسب وعلاقات الجماعات والفئات والطبقات المختلفة بالجهاز السياسي، مما يزيد من صعوبة تقدير هذه القدرة (كمياً).

ويشان "القدرة الدولية": فإن "الموند" يقول أيضاً بإمكانية تقديرها كمياً بمدى تأثير الأساق السياسية الأخرى بسياسات الدولة ذات القدرة الدولية، فالدولة ذات القدرة تستطيع أن تتغلغل في نسق سياسي آخر وتوجه سياسته (كتأييد التحرك الدبلوماسي للدولة ذات القدرة، وتأييدها في التصويت في الأمم المتحدة...) وكل ذلك من ثأيا قروضها ومنحها وإعانتها ... إلخ.

وجملة القول هنا أن تصور "الموند" في تحليله لعالم السياسة الوطني تحليلاً وظيفياً يمكن تجميعه في درجات ثلاث من النشاطات الوظيفية كما يلي:

أولها: وضع "الموند" حدوداً فاصلة بين الجهاز السياسي من ناحية، وبينته من ناحية أخرى (حيث تصور عالم السياسة الوطني في بنيتين رئيسيتين هما الجهاز وبينته: الداخلية والخارجية). ثم اتجه "الموند" إلى توضيح أن كلا من

الجهاز وبيئته بديان نشاطات متباعدة، فالمدخلات التي تأتي من بيئة الجهاز السياسي تؤثر على مخرجاته، كذلك فإن عملية إرجاع تلك المدخلات مرة أخرى للجهاز تكون بواسطة بيئته. وهنا يضع "الموند" وظائف للجهاز السياسي في تلك المرحلة (أو إن شئنا في تلك الدرجة من النشاط) تتمثل في: فتح قنوات للمواطنين لكي يستطيعوا من خلالها التعبير عن مصالحهم (وتتمثل هذه القنوات في المجتمعات الليبرالية في الأحزاب وجماعات الضغط و"اتصالح ..")، ثم تأتي وظيفة تجميع هذه المصالح والتي تمثل المطالب في مدخلات الجهاز، كما أكد "الموند" على وجوب وجود وظيفة هامة هنا يقوم عليها الجهاز السياسي تتمثل في تحقيق الاتصال السياسي بين الجهاز وبيئته حتى يتم توصيل قرارات الجهاز السياسي إلى المواطنين من ناحية، ومن ناحية أخرى يتم توصيل مطالب المواطنين إلى الجهاز السياسي.

من هنا فإن الوظائف التي يقوم عليها الجهاز السياسي بصدد الاستجابة للمدخلات يسميها "الموند" بالوظائف التحويلية (تحويل المدخلات إلى مخرجات وما يقتضيه ذلك من اتخاذ للقرارات)، فمطالب المواطنين تنتظم وتتبلور من خلال عملية التعبير عن المصالح ثم تتجمع وتنصهر فيما يسمى بعملية تجميع المصالح (المطالب) ثم تأتي عملية صنع القرار السياسي وتنفيذه، وفي بعض الأحيان فإن هذه الوظيفة التحويلية قد تتلقى توجيهها من قبل الهيئة القضائية المكلفة بالتحقق من شرعية القرارات السياسية. كما يشير "الموند" هنا إلى أن عملية الاتصالات بمختلف شبكاتها ووسائلها تؤثر على جميع الوظائف السابقة.

ثانيها: وهي الدرجة الثانية من النشاطات (الوظيفية) والتي يسميها "الموند" بالقرارات الوظيفية للجهاز السياسي، فهي تتمثل في مخرجات الجهاز السياسي، وهي القدرة التنظيمية والاستخراجية والتوزيعية والرمزية والاستجابية، فإن هذه

القدرات مرتبطة بأداء الجهاز السياسي ويمدى فاعليته داخل البيئة (الوطنية والدولية) المحيطة به.

ثالثها: وتتمثل الدرجة الثالثة من النشاطات الوظيفية في نموذج "الموند" بما يسميه "الموند" بالوظيفة الإبقائية بما تقتضيه من تكيف واستمرارية للجهاز السياسي في بيئته، كما تتضمن هذه الوظيفة التنشئة السياسية والتنقيف السياسي للمواطنين. وهذه الوظيفة الإبقائية تتطلب - عند الموند - أن يكون الجهاز السياسي نشطا وحركيا بمعنى أنه دائما يتعرف على عوامل التطور والتحديث التي تطرأ على مكوناته وعلى البيئة (الوطنية والدولية) المحيطة به. وإلا سيعاني الجهاز السياسي من حالة ركود وسكون كفيلة بانتهائه وزواله، ولعل ذلك رد على الانتقادات التي تعرض لها الموند بإغفاله لحركية الجهاز السياسي وتفاعله مع بيئته كما أضاف إلى الوظيفة التحويلية السالفة (كوظيفة أساسية للجهاز السياسي بما تتضمنه من وظائف تحتية ركز عليها "الموند" في المرحلة الأولى من نموجه) وظيفة ميسية أخرى وهي الوظيفة الإبقائية التي تساعد الجهاز على التعرف على التطورات التي تطرأ على مكوناته وعلى بيئته بما يهيئ إلى بقائه واستمراره.

هذا ويشير "الموند" في نهاية "نموجه" الوظيفي (في مرحلته الثانية) في تحليل عالم السياسة الوطني، إلى أن نموجه يعتمد على فهم العلاقة بين هذه الدرجات الثلاث من النشاطات الوظيفية، والعلاقة بين الوظائف المختلفة المتواجدة في الدرجات التي يقوم عليها نموجه^(١).

(١) : راجع فيما تقدم د. محمد طه بطوي، المرجع السابق، ص ٢٥٤ وأيضاً: Varma, S. P., Op. Cit., pp. 165 - 170

وأيضاً د. أحمد عابر، المرجع السابق، ص ١٧٩ إلى ص ٢٠٢.

- تقويم نموذج "الموند" -

وبالرغم مما قدمه "الموند" من تحليل ضخّم لعالم السياسة الوطني من ثانياً مفهوم "الوظيفة" في نمودجه على نحو ما سلف، إلا أنه يؤخذ عليه ما يلي:

أولاً: أن هذا النموذج قد جاء تعبيراً عن واقع الحياة السياسية في مجتمعات العالم الحر المعاصر وبالذات واقع الحياة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية الذي يتميز بعدة خصائص ومقومات لا توجد في المجتمعات الأخرى كالمجتمعات الشمولية ومجتمعات العالم النامي وعليه فإن نموذج "الموند" - الذي صورت فروضه من الواقع الأمريكي - يفسر فقط حقيقة ذلك الواقع دون غيره من واقع المجتمعات السياسية الأخرى. ومن هنا فإن هذا النموذج الوظيفي "للموند" لا يصلح إلا لتحليل الحياة السياسية (تحليلاً وظيفياً) في المجتمعات الليبرالية وبصفة خاصة في تحليل الحياة السياسية للولايات المتحدة الأمريكية^(١).

ثانياً: أن ما يدعيه "الموند" من إمكانية تقدير القدرات تقديرًا كميًا أمر ترفضه طبيعة عالم السياسة، و"الموند" نفسه رغم اعترافه الواضح بصعوبة تقدير هذه القدرات كميًا إلا أنه يذهب إلى أن ذلك الأمر (تقدير القدرات بواسطة وسائل وأساليب وأدوات تقنية حديثة) يمكن أن يعطي الأمل في أن تتم عملية تقويم أداء الجهاز السياسي بناء على هذه القدرات المقدره كميًا كمحددات ومؤشرات لتقويم أداء الجهاز السياسي. كما أنه يرى بإمكانية تطوير الأجهزة السياسية للوصول بها إلى درجة تمكننا من التقدير الكمي الدقيق. بل أنه يذهب إلى أبعد من ذلك فيرى بضرورة تطوير دراسة الأنساق السياسية للوصول إلى إمكانية تقدير القيم (كالحرية والعدالة) تقديرًا كميًا من ثانياً مؤشرات معينة. ورغم ذلك كله فإن "الموند" من أن الآخر يشكك في إمكانية هذا التحليل الكمي،

(١) نظر: د. محمد طه بدوي، المرجع السابق، ص ٢٥١ وص ٢٥٢.

وكل هذا يدل على أن التحليل للكمي لنشاطات عالم السياسة أمر مجاف لحقيقة تلك النشاطات التي يغلب عليها الطابع الكيفي بحكم طبيعتها.

ثالثاً: أن تركيز "الموند" على الجهاز السياسي كمتغير مستقل (والبيئة كمتغير تابع له) جعله يغفل قوى مجتمعه المعاصرة التي أشار إليها في تحليلاته فلم يأخذها بعين الاعتبار في نمونجه (كالأحزاب وجماعات الضغط والمصالح).

رابعاً: في استخدامه للمفاهيم العلمية كالبيئة و"الوظيفة" - ورغم الخلط من جانبه بينهما إلا أنه يمكننا القول بأنه - قد استخدم "البيئة" كمفهوم تصور به عالم السياسة الوطني على أنه مكون من بنيتين هما الجهاز وبيئته، والنظر إلى النشاطات السياسية القابلة للملاحظة من تلك البنيتين وتحليلها. وأما عن استخدام لمفهوم "الوظيفة" فقد تصور به وظيفة الجهاز السياسي تتم على مستويات ثلاث من النشاطات (القابلة للملاحظة):

- أولها: وظائف التحويل وهي وسائل تحويل المدخلات إلى مخرجات.

- ثانيها: قدرات الجهاز وهي مؤشرات لأداء الجهاز في بيئته، وهو هنا يركز على نشاطات الجهاز السياسي فهي علاقته ببيئته بل وبالأنساق الاجتماعية الأخرى.

- ثالثها: وظائف ليقائية وهي لا تدخل مباشرة في عمليات التحويل وإنما تؤثر على كفاءة الجهاز السياسي الداخلية وعلى قدراته، ومن ثم على أدائه الفعلي. وتبعاً لذلك فإن مفهوم "الوظيفة" في تحليل "الموند" يشير إلى تحليل نشاط للجهاز السياسي في قيامه بوظائفه، ومعرفة الطريقة التي يتم بها تنفيذ تلك الوظائف، ومن ثم تقويم أسلوب أداء الجهاز السياسي، وتأتي القدرات لتشير إلى مستوى الأداء.

- رابع : أنه إلى جانب ما سبق كله تجدر الإشارة إلى أن تحليل "الموند" في نموذج هذا موجه بصفة أساسية نحو الدعاية للقيم الليبرالية، مما يسقط عنه إدعاء التحرر من القيس الذاتية وصولاً إلى الموضوعية^(١).

المبحث الثالث

النماذج النسقية

وهنا يعرض الباحث أولاً لأبعاد التحليل النسقي في عالم السياسة الوطني ثم ينتقل لعرض أحد النماذج النسقية وهو نموذج "David Easton".
♦ التعريف بالتحليل النسقي^(١):

ويشير الباحث في البداية إلى أن أصحاب التحليل النسقي (وفي مقدمتهم "ديفيد إيستن") في تحليلهم لعالم السياسة الوطني يركزون إلى مفهومي "النسق: System" و"الاتزان: Equilibrium"، وهما مفهومان منقولان عن علم الفيزياء، ونقلاً إلى مجال العلوم الاجتماعية حيث استخدما في القرن للتاسع عشر في التحليل الاجتماعي والاقتصادي، ثم متأخراً في التحليل السياسي منذ

(١) : راجع فيما نقيم بشأن تقرب نموذج "الموند": د. كمال المنوفي، المرجع السابق، ص ٢٤،
وأيضاً: Vama, S. P., Op. Cit., pp. 173-175.

(١) : راجع بصدد التحليل النسقي: د. محمد طه بدوي، المرجع السابق، من ص ٢٣٤ إلى ص ٢٣٤. ولدى المؤلف أيضاً: مفهوم "التكامل السياسي" بين الانقسام والتنظيم - عجلة منهجية محلة كية تجارة - جامعة الرياض، العدد الرابع (١٩٧٦م)، من ص ٢٢٥ إلى ص ٢٥٠.
ولدى المؤلف أيضاً: مناهج البحث العلمي في علم السياسة، مؤسسة الأسوار - الرياض، ١٩٧٥. وراجع أيضاً: William Lapiere, Jean, Op. Cit., pp. 9 - 46.
وراجع أيضاً: د. حامد زبيح، نظرية التطور السياسي، مرجع سابق، ص ٢٥، ص ٥٦،
وأيضاً: د. كمال المنوفي، المرجع السابق، ص ٢٢.

لأوائل القرن العشرين فصاعداً. والفيزيائيون حين يستخدمون مفهوم "النسق" يستخدمونه كأداة ذهنية لفهم وتفسير العلاقات التي تجري عليها الأجسام في الطبيعة، وعلى أساس أن أية مجموعة من مجموعات الأجسام في الطبيعة (كالمجموعة الشمسية مثلاً) هي مجموعة من قوى - حيث يعد كل جسم في عالم الطبيعة قوة في ذاته، فتتفاعل هذه القوى فيما بينها بعامل قانون الفعل ورد الفعل تفاعلاً ميكانيكياً، فتتبادل التأثير والتأثر فيما بينها على وضع يهيئ لحالة الإتزان الكلي لهذه المجموعة^(١).

من هنا فإن الأصل في لفظة "النسق" أنها تعني بمدلولها "المنهجي" الحالة التي عليها علاقات أية مجموعة من وحدات في الطبيعة (كالمجموعة الشمسية) أو في الحياة الاجتماعية (كالنسق السياسي: Political System)، والتي يتحقق بها استمرار تلك العلاقات ككل مترن، وتبعاً لذلك فإن لفظة "النسق" System لا تعني أكثر من مجرد تصور ذهني "أداة ذهنية" لحالة التكامل السياسي أو الاجتماعي. إن لفظة "التكامل Integration" تعني حالة الترابط التي لا تدع مجالاً للتفوت في واقع معين طبيعياً كان أم اجتماعياً، فيقال تكامل الكائن الحي، والتكامل الاجتماعي و"التكامل السياسي Political Integration"، والتكامل في هذا المعنى يتضمن "الاتزان" - أي الحالة التي عليها علاقات أجزاء الواقع على وضع يهيئ لاستمراره ككل. فعندما يقال بأن للكون متكامل، فإن ذلك وصف لما عليه بنية الكون من أجزاء متساندة بعلاقات مترنة اتزاناً يهيئ لاستمراره. وعندما يقال بأن أجزاء الكون تجري على شكل "نسق" فهذا ليس وصفاً لواقع الكون، وإنما هو مجرد

(١): انظر: محمد طه بدوي، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص ٢٢٤، ومن ٣٢٥.

تصور ذهني لتلك التكامل، وكذلك "النسق الشمسي" فهو ليس تسمية للمجموعة الشمسية في كينونتها، وإنما هو فهمنا أو تصورنا لمسير وحدتها سيراً منتظماً^(١).

وفي ضوء ما تقدم فإن عبارة "النسق السياسي" لا تعني أكثر من مجرد تعبير عن تصورنا لحقيقة واقع سياسي معين، أو لحقيقة الحياة السياسية في جملتها على هيئة مجموعة من عناصر (متغيرات) متميزة ولكنها متسائدة متفاعلة، وأنها ليست ألبتة وصفاً لتلك الحياة ولا هي تسمية لها، ومن هنا كان اتحصار دورها في كونها مجرد أداة ذهنية من أدوات التحليل السياسي، ولقد شاع استخدامها بملولها المنهجي هذا في بناء النظريات والنماذج التي قدمت في أيامنا لفهم وتحليل عالم السياسة من جانب المعنيين بالنظرية السياسية المعاصرة، فهم في تفسيرهم للحياة السياسية يرتبطون بمفهوم "النسق" لينصروا به واقع تلك الحياة على أنه مجموعة من قوى متسائدة متفاعلة على وضع يهين سيرها سيراً متزاناً، ولذلك توصف نظرياتهم السياسية بأنها "Systemic Theories" - أي نظريات تبنى على أساس فكرة النسق. وهي نظريات تبنى على مفهومي "النسق" و"الاتزان" معاً، وهما مفهومان مترادفان يصعب الفصل بينهما كأداتين للتحليل السياسي. ذلك أن مفهوم الاتزان لدى المعنيين بالنظرية السياسية المعاصرة يقوم على فكرتين: الأولى: أن شتى عناصر الحياة السياسية (التي تتمثل في نسق سياسي) هي عناصر متسائدة وظيفياً. والثانية: أن هذه العناصر متفاعلة فيما بينها على وضع يهين للكل

(١): انظر: د. محمد طه بدوي، مفهوم "التكامل السياسي" بين الانتظام والتنظيم،

(المتنل في نلنق) اتزانل ومن ثم استقرارل، وبهذا تنطوئ فكلر الاتزان على فكلر النلق. بمعنى أن المعنلن بالنظرلة السلسلة المعاصرة حلن يستلخدمون مفهومى "النلق" و"الاتزان" فى تللللهم لعالم السلسلة الوطنى يستلخدمونلما كمترافلن ومن هنا جاء التلابلل بئل النظرللات العامة للأنسلق السلسلة، والنظرللات العامة للاتزان السلسلى: "General Theory of Political Equilibrium" or "General Theory of Political System" فكللها يتصور الللة السلسلة على هئلة جهاز ثبله مىكانىكى يتلحق سبلره بتسلاند لجزائل وتفاعللها تفاعلا متزلنا. وهنا ىلشر البائل إلى أن أول من أشار إلى فكلر التفاعل والاتزان هو "بنتل" (على نلحو ما سلف) اللل قال بسل أن مادة عالم السلسلة الوطنى ترتبط بسلطوط الللاعات على الللاعات ومقاومة الللاعات لسلطوط الللاعات، أو دفل الللاعات لبلعضلها البعض، وما اللالة اللل علللها للمللل إلا ذلك الاتزان اللل يتلحق لتلك السلطوط فىما بئلها. إنلها فكلر الاتزان بعامل قانون الفعل ورد الفعل فى عالم الفلزلاء والللى ألهمت "بنتل" فكلرته عن تلحق الاتزان السلسلى بعامل تلحق التلوازن بئل قولى الللاعات المتبلللة المصللح بعامل التدافل. وهى نفس الفكلر اللل شاعل من بعلل للى المعنلن بالنظرلة السلسلة المعاصرة، وهى فكلر "النلق السلسلى" واللل تولى بفكلر الانلظام الألى (التلقائى) ومن ثم اللركة المىكانىكىة، "فالنلق السلسلى" - لنلهم - بعنى تصورا للالل اللل تسلر علللها مؤسسلات اللولة الرسللة (الجهاز السلسلى) لا على مقتضىللات اللواعل الدستورية وإنما متأثرة فى ذلك بالقوى السلسلة الفعللة لملللعلها لللى ومؤثرة فىلها فى نفس الوقت على وضع بقلرب "بالمؤسسلات السلسلة الرسللة" (الجهاز السلسلى) إلى فكلر "الجهاز المىكانىكى" وعلى أساس أن قولى الواقع السلسلى هى مسن

الجهاز السياسي. مثابة المحرك، والجهاز السياسي المتحرك إذ يسير ميكانيكيا متأثرا في سيره بعوامل الواقع السياسي يعود بما يتوفر له من قوة فعلية هي قوة السلطة العليا في الجماعة ليؤثر في ذلك الواقع فيحركه، وهكذا ميكانيكيا (تلقائيا). الأمر الذي يجعل منه بمثابة أداة الضبط السياسي القائم وأداة التحرك إلى المستقبل في آن واحد، وعليه فإن عالم السياسة الوطني هو عالم متعدد القوى، وما السلطة السياسية (الجهاز السياسي) فيه إلا مجرد قوة كغيرها من قواه، ولكنها تتميز عن هذه القوى فيما تنفرد به من احتكار شرعي لأدوات العنف الذي يتحقق به لذلك العالم "الانتظام"، أو بعبارة أخرى يتحقق لذلك العلم "ميزان القوة" في علاقاته بعامل "تفاعل القوة بالقوة" من ناحية وبعامل إدارة القوة بالقوة من ناحية أخرى^(١).

وهنا يشير الباحث إلى أن أصحاب التحليل النسقي لعالم السياسة الوطني يلتقون على ما يلي عند تقديمهم للنماذج والنظريات النسقية:

أولا: ينطلقون في تصور علاقات عالم السياسة الوطني (نشاطاته السياسية) من "القوة" كمفهوم أساس، وهم في تأثرهم بأبعاد هذا المفهوم في العلوم الفيزيائية لا يتصورون به عالم السياسة الوطني على أنه عالم تفاعل الأجسام كما في عالم الطبيعة (حيث تعد القوة في عالم الفيزياء فعل جسم في جسم)، بل يتصورون به عالم السياسة على أنه فعل عقل في عقل أو إرادة في إرادة (على نحو ما سلف). هذا وانطلاقا من كون عالم الطبيعة لا يعرف الفراغ حيث لا يقلت فيه حيز ما من جسم أو قوة، وأن لهذا الجسم دوره في

(١) راجع فيما تقدم: د. محمد طه بدوي، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص ١٢٨ وص ١٤١

وص ٢٢٥ ومن ص ٢٢٤ إلى ص ٢٤٥.

اتساق عالمه وتكامله. فإن عالم السياسة لدى أصحاب التحليل النسقي أيضا لا فراغ فيه فطالما أن صلبه القوة فلا يتصور غيبة تلك القوة في أي مجال من مجالاته "قالبهز السلسل" قوة (وهو أداة المجتمع إلى تحقيق تكامله وانسجامه - أي تحقيق الانسجام بين قوى المجتمع السلسل المختلفة وذلك بعامل احتكاره لأدوات العنف في المجتمع وتجريد ما عداه من القوى الأخرى من هذه الأدوات)، ولكنه ليس القوة الوحيدة في مجتمعه الكلي وإنما يتعايش مع قوى فعلية أخرى (كالأحزاب وجماعات الضغط والمصالح) في إطار مجتمعه الكلي.

ثانياً: أن وحدة التحليل هي "النسق السلسل"، وهو بهذا المعنى يعني تصورا لمجموعة من النشاطات والعلاقات (السلسلية) متسلسلة ومتفاعلة، وهو يتفاعل أيضا مع غيره من أنساق مجتمعه الكلي (النسق الاقتصادي - النسق الثقافي .. إلخ...) والتي هي منه بمثابة بينته الكلية التي يأخذ منها ويعطيها، حيث يؤكد أصحاب التحليل النسقي هنا على أن الأنساق الاجتماعية الأخرى التي تشارك النسق السلسلي مجتمعه الكلي هي من النسق السلسلي بمثابة بينته الاجتماعية. ذلك بينما يمثل النسق الدولي والأنساق السلسلية للمجتمعات الأخرى بينة النسق الوطني الخارجية. ومن هنا فإن النسق السلسلي لا يعمل في فراغ وإنما في إطار نشاطات اجتماعية تأتيه من بينته الكلية وتتفاعل معه.

ثالثاً: أن هناك تفاعلا ديناميكيا بين وحدات النسق السلسلي: للجهاز وبينته، وأن هذا التفاعل يقوم على فكرة "الاعتماد المتبادل: Interdependenc"، فالتغير في البيئة يؤثر على الجهاز، وأفعال الجهاز تؤثر في بينته. ويصدد مفهوم "البيئة: Environment"، واستخدامه لدى

أصحاب التحليل النسقي فإن الباحث، يشير هذا إلى أنهم لا يعنون بالبيئة كمفهوم وصفا لمجموعة قطاعات محصورة في إطار مجتمعها الكلي، وإنما هي مجرد أداة ذهنية تستخدم لتعبر حركة التفاعل بين النشاطات السياسية في النسق السياسي وبين أفعالها من النشاطات الاجتماعية الأخرى. وعليه فهم يرفضون القول بوجود فواصل حدية قاطعة بين النسق السياسي وبينته. ذلك لأن الأفراد أو الجماعات يزاولون في نفس الوقت نشاطات اقتصادية وثقافية وأخرى سياسية، ومن ثم يقومون على أكثر من دور في حياتهم الاجتماعية. من هنا تأتي فكرة نسبية الحدود بين النسق السياسي وبينته وهي لا تتعارض مطابقة مع القول بوجود حدود بين النشاطات السياسية وغيرها من نشاطات الاجتماعية.

رابعاً: أنه انطلاقاً من نسبية الحدود بين النسق السياسي وبينته، فإن أصحاب التحليل النسقي يتصورون أمرين: أولهما: وجود تفاعل بين النسق السياسي وبين بينته وبما يهيئ هذا التفاعل للنسق السياسي من بث قراراته على مستوى المجتمع الكلي الشامل وإعمالها. ذلك أن للنسق السياسي مدخلاً يتلقى به من بينته مصادر طاقته ومعلوماته وهو ما يصطلح على تسميته لدى أصحاب التحليل النسقي بالمدخلات "Inputs"، كما أن للنسق السياسي "مخرجاً" إلى بينته يبث منه إليها قراراته وأعماله في هيئة ردود على مدخلات البيئة إليه، هو ما اصطلح على تسميته - لديهم - بالمخرجات "Outputs" وكلتاهما (المدخلات والمخرجات) ليستا إلا تعبيرين لتصوير التفاعل بين النسق السياسي وبينته. ثانيهما: أن النسق السياسي على ذلك النحو ليس منعزلاً على نفسه، حيث لا يتصورون نسقاً سياسياً يسير بطاقات

ذاتية (أي دون تفاعل من بيئته)، فحتى أكثر المجتمعات انعزالاً عن العالم الخارجي يتم فيها الاتصال بين أنساقها السياسية وبيئاتها الاجتماعية الداخلية، وهو أمر يمليه الدور الرئيسي للجهاز السياسي في مجتمعه الكلي وهو بث القيم بالإكراه المادي (إذا لزم الأمر).

خامساً: أن عالم السياسة الوطني هو عالم حركي ديناميكي لا يعرف السكون، ذلك أن عملية تحويل المدخلات إلى مخرجات تتم بمجموعة من نشاطات (عمليات) داخل النسق السياسي وتتلور فيما يسمى "بالقرار السياسي" كمخرج من النسق السياسي إلى بيئته حيث يحدث تغييرات في تلك البيئة، وهذه المخرجات تؤثر وتغير بالضرورة في مدخلات البيئة. وبهذا كله تتحقق للنسق السياسي حركيته، ويتحقق للمجتمع الكلي اتزانه.

سادساً: أن عملية صنع القرار السياسي لا تتم بشكل تحكيمي وإنما تتم بشكل ميكانيكي حيث إن تفاعل الجهاز مع قوى بيئته الفعلية (القوى اللارسمية) التي تؤثر فيه وتتأثر به في نفس الوقت يجعلها تسهم معه في عملية صنع القرار السياسي ومن ثم تسهم في رسم السياسات العامة لمجتمعها.

سابعاً: الانتهاء إلى تقديم نظريات ونماذج في ضوء مفهوم النسق^(١).

(١) راجع فيما تقدم بصدد الخطوط التي ولقي عليها اسحاب التحليل النسقي: د. محمد طه بدوي، المرجع السابق، من ص ٣٤٢ إلى ص ٣٤٥، د. كمال التوفيق، المرجع السابق، ص ٢٢.

◆ تقويم التحليل النسقي^(١):

يعد التحليل النسقي (على نحو ما سلف) أكثر أنواع التحليلات السياسية المعاصرة استخداما في دراسة النشاطات السياسية لعالم السياسة الوطني. بل أن كلا من التحليل البنوي والتحليل الوظيفي يدوران في فلكه ويمهدان له فباستخدام التحليل البنوي ينظر إلى الحياة السياسية (عالم السياسة الوطني) على أنها مجموعة من لبنات متشادة ومتراصة، ومن ثم فإن التحليل البنوي هو تصور للواقع المستهدف في التحليل منظورا إليه من ثانيا تراص أجزائه وأحجامها. ثم يأتي التحليل الوظيفي لكي يحل هذه الأجزاء في ضوء أدوارها لتحقيق تكامل الكيان الكلي واستمراره، وكل ذلك تمهيدا للتحليل النسقي الذي يأتي لكي يصور التفاعل الذي تجري عليه علاقات هذه الأجزاء، ويمثل بذلك قمة التحليل السياسي المعاصر.

هذا وتأتي أهمية التحليل النسقي تبعا لارتباطه بمستوى التفسير كأعلى مستوى من مستويات العلم التجريبي حيث يقدم التحليل النسقي تفسيراً علمياً لديناميكية الحياة السياسية من ناحية، ومن ناحية أخرى يقدم تفسيراً علمياً أيضاً لميكانيكية عملية صنع القرار السياسي. بل إن مفهوم النسق يستخدم كسمة أساس للتحليل العلمي المقارن بين المجتمعات السياسية المعاصرة، ومادة المقارنة هنا هي الحياة السياسية متصورة في مجموعة من نشاطات سياسية متساندة متفاعلة فيما بينها وعلى هيئة جهاز من أفعال وردود أفعال يتحقق باتزانها العام انتظام سيره، ويتم المقارنة هنا على أساس مدى مشاركة

(١) راجع بصدد تقويم التحليل النسقي: د. محمد طه بدوي، المرجع السابق، ص ٣٠٩، ص

٣٢٠، وأيضاً: د. حامد ربيع، المرجع السابق، ص ٣١، ص ٣٢.

القوى السياسية الفعلية الجهاز السياسي عملية صنع القرار بما يهيئ لتقديم تفسير علمي لنتايج السياسات العامة لمجتمعات تشترك في مؤسسات سياسية رسمية متشابهة. ومن ثم يجب التحليل النقي على سؤالي العلم: لماذا وكيف؟ (لماذا يكون هناك تباين في السياسات العامة للمجتمعات رغم تشابهها في الملامح العامة ودرجات التركيب في نظمها السياسية؟ وكيف يكون ذلك؟).

ورغم كل هذا فإن التحليل النقي هو تحليل غائي - أي يهدف إلى المحافظة على الوضع القائم ولتحيز له كوضع أمثل يجب بقاءه واستمراره. وفي ذلك ارتباط بالقيم الليبرالية والدفاع عنها. وفي سبيل ذلك يسعى أصحاب التحليل النقي بتحليلهم هذا إلى إيجاد حالة من الاستقرار والتوازن للمجتمع الكلي، ويقولون بأن هذا الاستقرار لا ينفي التغير، فالتغير ينظر إليه - من جانبهم - كمرادف للتكيف، ومن ثم فهو تغير في إطار تحقيق الاستقرار. أو بعبارة أخرى فإن التغير هو قدرة الجهاز السياسي على التكيف والتأقلم مع تغييرات البيئة بإجراء تغييرات جزئية في هيكله أو قراراته.

كذلك على الرغم من أن التحليل النقي قد تطرق لمجالات جديدة في التحليل السياسي (حيث حدد مكونات النسق السياسي وفسر كيف تتفاعل فيما بينها تفاعلاً ميكانيكياً بالإضافة إلى معالجته لكيفية تفاعل النسق السياسي مع بيئته، إلى جانب أنه تحليل قد ركز على كل من المدخلات والمخرجات وذلك في مواجهة التحليل الوظيفي الذي ركز أصحابه على المخرجات دون المدخلات)، إلا أنه توجد أوجه قصور في ذلك التحليل: أولها: صعوبة وضع مؤشرات تجعل من مفاهيم هذا التحليل (النسق - التوازن - البيئة -

المدخلات - مخرجات ..) خاضعة للملاحظة والتحليل الكمي. ثانيها: استحالة الاستناد من التحليل النسقي في عملية اختبار صحة الفروض (كنرض أن مدخلات البيئة تؤثر على مخرجات الجهاز السياسي، فكيف يمكن التحقق من صحة هذا الفرض بالتجريب؟). ثالثها: أن أصحاب هذا التحليل صوروا فروض نماذجهم ونظرياتهم من واقع المجتمعات الليبرالية المعاصرة التي تقوم على وجود قوى فعلية مؤثرة في الحياة السياسية هناك، ومن ثم لا نستطيع تعميم النتائج التي خلص إليها أصحاب التحليل النسقي في نماذجهم ونظرياتهم على المجتمعات الإنسانية قاطبة (كما فعلوا هم) نظراً لوجود مجتمعات تتباين مع مجتمعاتهم في مقوماتها وخصائصها كالمجتمعات الشمولية ومجتمعات العالم النامي. ولعل هذا يبين ارتباط أصحاب التحليل النسقي بالتوازن الثقلاني الاقتصادي لمجتمعاتهم (مجتمعات الاقتصاد الحر) طبقاً لقانون الطلب والعرض، فأصحاب هذا النوع من التحليل السياسي لا يزالون خاضعين لمنطق مدرسة الاقتصاد الحر (النظرية الكلاسيكية الاقتصادية) التي ترى في قانون الطلب والعرض الأساس لتفسير للقوار الاقتصادية (ومن ثم أساساً لتفسير القرار السياسي عندهم)، كما يتصورون الجهاز السياسي بانعاً يميل إلى الاحتكار المطلق للسوق ومن ثم فالمعملية السياسية لا تعدو أن تكون نوعاً من التوازن الحركي الذي نصل إليه من خلال مراحل متعاقبة من التوازن وعدم التوازن. ذلك أن المذهب الفردي "الاقتصادي" يجعل الحقيقة الكلية لتحليله في قاعدة التوازن الاقتصادي الثقلي كقاعدة تسيطر على نظام الثمن والنقد والتجارة الخارجية.

هذا ومن أبرز النماذج التي قدمت في إطار التحليل النسقي وأكثرها

انتشاراً وترديداً في التحليل السياسي هو نموذج "ديفيد إيستون" الأمريكي.

- النموذج النسقي الوظيفي "ديفيد إيستون" -

ويصبر ديفيد إيستون: David Easton في مقدمة المعنيين بالنظرية السياسية المعاصرة الذين يعنون بالتحليل النسقي لعالم السياسة الوطني، حيث قدم نموذجاً نظرياً راح يتصور به عالم السياسة الوطني على أنه مجموعة من قوى متسائدة متفاعلة على وضع يتحقق به سيره سيراً متزناً. وهذا النموذج النظري قدمه "إيستون" على مرحلتين رئيسيتين من ثانياً أبحاثه ومؤلفاته العديدة في هذا الشأن.

المرحلة الأولى: ولقد قدم "إيستون" نموذجاً للنسقي الوظيفي في مرحلته الأولى في مؤلفه "النسق السياسي: The Political System"^(١)، وفي هذه المرحلة صور "إيستون" الحياة السياسية من ثانياً بمودجه على أنها بنية كلية تتكون من بنيتين (قويتين) رئيسيتين هما: الجهاز السياسي من ناحية وبينته (سياقه الاجتماعي) من ناحية أخرى. وهو هنا استخدام مفهوم "البيئة" دون أن يشير إلى ذلك صراحة. ثم انتقل "إيستون" بعد ذلك إلى استخدام مفهوم "الوظيفة" فقدم من ثانياً تصوراً للوظيفة السياسية، وهو في الحقيقة تصور أعظم حكاماً ووضوحاً وأكثر علمية من معاصريه (وحتى من أصحاب التحليل الوظيفي) لأنه تصور جاء به من الواقع. فقال بأن الوظيفة السياسية تعني "بث القيم بثاً ملطوياً على مستوى المجتمع الكلي أي ترجمة قيم المجتمع في

(1) Easton, David, The Political System: An Inquiry Into The State of Political Science, Knopf, Alfred A., New York, 1953, pp. 95-195.

ونظر أيضاً في هذا الصدد: د. محمد ضه بنوي، المرجع السابق، من ص ٢٥٢ إلى ص ٢٥٨

صورة قواعد (قوانين ولوائح) وهي ملزمة بالإكراه المادي عند الضرورة. من هنا فإن وظيفة الجهاز السياسي هي إصدار القرارات أو الأوامر والتي هي مبنية في مخاطبة المواطنين الذين يمتلكون لها وإن لم يمتلكوا أكرها على ذلك بما يملكه الجهاز السياسي من احتكار لأدوات العنف. ثم اتجه "إيستن" بعد ذلك، لكي يعطي تصوراً لعملية بث القيم، من ثانياً مفهوم "النسق" والذي راح يقدم به تفسيراً للأميرين:

أولهما: ديناميكية الحياة السياسية.

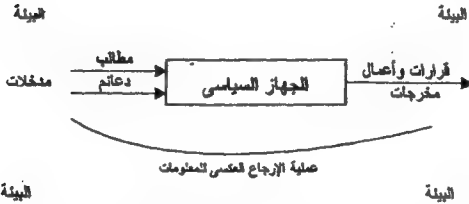
ثانيها: ميكانيكية عملية صنع القرار السياسي.

(والذي يكون تفسيره لهذين الأمرين توضيحاً للكيفية التي يؤدي بها الجهاز السياسي عملية بث القيم).

- أولاً: ديناميكية الحياة السياسية -

وهكذا بعد أن حصر "إيستن" وظيفة الجهاز السياسي في عملية بث القيم، انتقل إلى توضيح أن عملية بث القيم تلك تتحقق من ثانياً مجموعة مركبة من عمليات شبه ميكانيكية تمر بها مدخلات للجهاز السياسي ومخرجاته، وبها تصدر قراراته. وبصدد المدخلات يضمن "إيستن" نمونجه مجموعتين من المدخلات: "المطالب Demands" و"الدعائم Supports"، وبالنسبة للمطالب فهي التي عبر عنها إيستن بالحاجات الاجتماعية وهي قد تكون مطالب مادية (كالمطالب برفع الأجور) أو مطالب أدبية بحتة (كمطالبة النساء بالمساواة مع الرجال في الحياة العامة)، وهذه المطالب تمثل ضغطاً على الجهاز السياسي، والذي عليه أن يستجيب لهذه الضغوط في حدود إمكانياته

إما استجابة كلية أو جزئية أو الرفض أو تقديم البديل ومواجهة كل ما يسترتب على ذلك . أما الدعائم: فهي تعني كل ما يدعم الجهاز السياسي في مواجهة هذه المطالب (الضغط) وهي إما دعائم مادية كأداء الضرائب وإما معنوية كتنفيذ القرارات دونما حاجة إلى إكراه مادي. وارتباطاً بهذه المطالب والدعائم التي تمثل مدخلات للجهاز السياسي تأتي عملية تحويل هذه المدخلات (داخل الجهاز السياسي) إلى مخرجاته في شكل قرارات. كما في الشكل التالي:



وفي هذا الرسم المبسط يوضح "إيستن" ديناميكية الحياة السياسية من ثانياً مفهوم النمق الذي يعنى به النظر إلى الحياة السياسية على أنها مجموعة من نشاطات تتبع من قوى سياسية تتفاعل فيما بينها تفاعلاً ميكانيكياً، لذلك يسمى الجهاز السياسي بـ "Political System" وليس "Political Institution" فهو عنده جهاز حركي وليس من حيث هو مؤسسات رسمية، وقصد "إيستن" بتلك التسمية أنه يعالج هذه المؤسسات لا بوصفها منظمات إستراتيجية تعمل على مقتضى قواعد قانونية محددة لها مسبقاً، وإنما قصد بها جهازاً ميكانيكياً يقوم على عمليات شبه ميكانيكية - أي في حركية دائمة. وهذا الجهاز حين يقوم على عملية صنع القرار لا يعمل منفرداً بل يتأثر

بمعامل تأتيه من بيئته. وعليه فالجهاز السياسي - عنده - كجهاز حركي لا يتحرك ذاتيا وإنما يتحرك أليا بمعامل خارجية تأتيه من بيئته، وهذه البيئة بها قوى لا رسمية (أحزاب - جماعات ضغط ومصالح) تتحرك بالمشاركة في عملية صنع القرار السياسي بالضغط أو التأييد، فهذه القوى الفعلية لها مصالح تسعى للتأثير على الجهاز السياسي تحقيقا لها، فتضغط عليه، ولقد أشار "ليستن" هنا إلى الدوافع والأحاسيس التي تدفع هذه القوى لتحقيق مصالحها، وفي هذا تفسير ملوكي للنشاطات السياسية للقوى الفعلية (قلو أن هناك مظاهرة بدافع مصلحة معينة فهي تمثل ضغطا على الجهاز).

من هنا فإن الجهاز السياسي كجهاز حركي لا بد وأن يتوفر له ما يحتاجه من طاقات وموارد تأتيه من بيئته وإلا فإن يستجيب إلى مطالب بيئته، وطاقة الجهاز السياسي هذه تتوفر له من جهود القائمين عليه ومن موارد تتوفر له من بيئته إلى جانب تجميع معلومات وبيانات عن تلك البيئة يستطيع بها الوقوف دائما على ردود أفعالها. هذا وقدرة الجهاز على اتخاذ القرار لا تعتمد فقط على هذه الموارد والمعلومات فحسب فهناك عدة قيود ترد على قدرة الجهاز تأتيه من بيئته، كقيود اقتصادية تتمثل في توفر معلومات لدى الجهاز عن تقلب ضريبة ما على الذين تستهدفهم أو خطورة أثرها على الاقتصاد القومي فينصرف الجهاز عن فرضها. وهناك قيود قيمية كأن يكون مضمون القرار لا تقبله قيم الجماعة أو أخلاقياتها العامة. هذا وفي نفس الوقت تشكل هذه الأمور معوقات للجهاز السياسي فهي توضح إلى أي مدى يستطيع البيئة أن تؤثر على الجهاز السياسي.

وبعد أن يتلقى الجهاز السياسي مطالب بيئته، فإن هذه المطالب تمر

بعملية تصفية من شأنها الإبقاء على بعض المطالب دون البعض الآخر، وكذلك بالنسبة للموارد المتاحة حيث يعين منها الجهاز قدر حاجته ومن ثم يقدر الجهاز ما يقتضيه أداء دوره من هذه الموارد (من القوى البشرية ومن الأموال العينية والسماتلة..). وذلك في ضوء ما يرد إليه من معلومات عن إمكانية بيئته (مواردها الطبيعية والاقتصادية والبشرية) ثم تأتي عملية تحويل تلك المدخلات من مطالب ودعائم داخل الجهاز إلى مخرجات (قرارات) تخرج إلى بيئة الجهاز لتتوسط بقوى المجتمع الفعلية لتتفاعل معها إما بطريقة إيجابية (قبول القرارات) وإما بطريقة سلبية (رفضها)، ومن ثم فإن تلك القرارات تمر بمرحلة تسمى مرحلة "الإرجاع العكسي: Feedback" - أي تعود تلك القرارات مرة أخرى إلى الجهاز السياسي في صورة مدخلات جديدة (معلومات راجعة)، إما في صورة تأييد للقرار السابق أو مطالب معدلة أو جديدة. وكل ذلك تبعاً لقانون الفعل ورد الفعل. وانطلاقاً مما سبق كله يعطي "إيستن" تفسيراً لحركية عالم السياسة الوطني المستمرة، فهو مجموعة قوى (رسمية ولا رسمية) متفاعلة على وجه الدوام تفاعلاً يعطينا تفسيراً لآثارها.

-ثانياً: ميكانيكية عملية صنع القرار السياسي:-

هذا ولم يكتف "إيستن" بالأفعال وردودها في نمونجه وإنما تابع آثار هذه الأفعال للوقوف على ردود الأفعال من جانب البيئة بصدد القرارات السياسية للجهاز حين توضع موضع التنفيذ وذلك من ثانياً تجميع المعلومات عن تلك الردود أولاً بأول، ولكي تعود هذه المعلومات مرة أخرى إلى الجهاز ويتخذها أساساً لاتخاذ قراراته اللاحقة. حيث يصبح أمام الجهاز السياسي أكثر من

بديل، وذلك على ضوء إمكانياته وقدراته، وعلى ضوء إمكانيات بيئته بخسار الجهاز بين هذه البدائل. وهنا يشير الباحث إلى أن لفظة "قرار: Decision" تعني مجرد الاختيار لبديل معين من بين عدة بدائل (أي هل تكون هناك استجابة كلية للمطالب؟ أم استجابة جزئية؟ أم رفض كامل؟.. إلخ) وهنا طالما أن الجهاز السياسي قد اختار بديلا من هذه البدائل فإنه بذلك لا يكون قد اتخذ قرارا، فمجرد الاختيار هنا لا يوصف كعمل بأنه قرار سياسي إلا إذا أحدث ذلك العمل تغييرا في واقع مجتمعه (بيئته). ومن هنا فإن القرارات السياسية بذاتها كبداية مختارة لا تمثل مخرجات التنسيق السياسي، وإنما تتمثل المخرجات في هذه القرارات منفذة - أي حين توضع موضع التنفيذ فتحدث تغييرات فعلية في بيئة الجهاز السياسي، وذلك استجابة للمطالب التي جاءت إليه، وبالقدر الذي يتيح له الموارد التي آلت إليه من تلك البيئة. وتبعاً لذلك فإن اتخاذ القرار هو مجرد عملية "اختيار"، وبالتفويض وحده يصبح القرار "عملاً سياسياً". ومن هنا كان تعريف "إيستن" للمخرجات في نموذجيه بأنها قرارات الجهاز السياسي النهائية والأعمال التي وضعت بها وضع التنفيذ. كما لا يفت دور الجهاز لدى "إيستن" عند حد إصدار القرارات ووضعها موضع التنفيذ وإنما يتابع آثارها وصدى ما أحدثته من تغيير فعلي في بيئته. عن طريق ما يتوفر له من معلومات تأتيه من بيئته عن ذلك التغيير ولكي يفيد من هذه المعلومات الراجعة عند صنعه للقرارات اللاحقة ويتخذ ما يشاء من قرارات بما يقتضيه الموقف الجديد في بيئته.

كما أن هذه القرارات التي تصدر عن الجهاز السياسي هي قرارات سياسية وذلك بصرف النظر عن طبيعة موضوعها (اقتصادي - اجتماعي -

.. (إنخ) فطالما أن القرار يصدر عن الجهاز السياسي فهو قرار سياسي. ذلك أن هذا الجهاز يقوم على وظيفة سياسية وهي بث القيم على مستوى المجتمع الكلي بصرف النظر عن القطاع الذي يتجه إليه القرار، فكل قرار يصدر على هذا النحو فهو سياسي بحكم وظيفة وهدف الجهاز السياسي، فوظيفته سياسية، وهدفه أيضا سياسي يتمثل في تحقيق الضبط السياسي للمجتمع الكلي، على اعتبار أن الجهاز السياسي هو المنظم والمنسق للحياة السياسية في كليتها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن "إيستن" في تفسيره لميكانيكية عملية صنع القرار قد أشار إلى أن هذه العملية هي عملية شبه ميكانيكية، ومن ثم فهي ليست تحكمية، في معنى أن القرار السياسي لا يتخذ بطريقة تحكمية من قبل الجهاز السياسي وإنما يأتي نتيجة لتفاعل مجموعة من أدوار لقوى مختلفة في مجتمعها، فالحياة السياسية - عنده - هي مجموعة قوى (رسمية ولا رسمية) متفاعلة فيما بينها تفاعلاً ميكانيكياً، يعمل قانون الفعل ورد الفعل.

وانطلاقاً مما سبق كله يكون "إيستن" قد قدم من ثوابا مفهوم النسق تفسيراً لأمرين:

أولهما: ديناميكية الحياة السياسية - أي حركتها المستمرة من ثوابا عمليات متفاعلة لا تنتهي، فهي مجموعة من أفعال وردود أفعال فسي شكل مدخلات ومخرجات للجهاز السياسي، وكل ذلك طبقاً لقانون الفعل ورد الفعل، ومن ثم يستبعد الإستاتيكية تماماً عن دراسة الحياة السياسية.

وثانيهما: ميكانيكية عملية صنع القرار السياسي على اعتبار أن القرار لا يتخذ بشكل تحكمي من جانب الجهاز السياسي وإنما يشارك في صنعه القسوى اللارسمية أيضاً. وفي نهاية نمودجه قدم "إيستن" تعريفاً نسقياً للحياة السياسية

(العالم السياسة انوطني) بأنها "مجموعة قوى متفاعلة فيما بينها تتفاعل ميكانيكياً بعامل قانون الفعل ورد الفعل، فتتبادل فيما بينها التأثير والتأثر على نحو يهيئ للاتزان الكلي لمجتمعها".

نقديم نموذج "إيستن" في مرحلته الأولى:

هذا ورغم ما قدمه "إيستن": من تحليل نسقي للحياة السياسية وتفسير لديناميكيتها ولميكانيكية عملية صنع القرار السياسي فيها، إلا أن تحليله هذا قد شابه بعض أوجه القصور والتي تمثل في:

أولاً: أن هذا النموذج ما هو إلا عملية مبسطة (للغاية) لواقع معقد، ولذلك فإن هذا التحليل قد يؤدي إلى مصاعب ومشاكل كثيرة تواجه الباحثين تتجسم عن اختلاف ذلك للتطير عن الواقع.

ثانياً: لم يتعامل "إيستن" مع مختلف أنواع ومصادر كل من المدخلات والمخرجات فقد ركز فقط (في هذه المرحلة من نموذج) على المدخلات التي تأتي الجهاز السياسي من بيئته الداخلية، مما جعله يهمل آثار وضغوط البيئة الدولية وما قد تفرضه تلك البيئة على الجهاز السياسي من ضغوط.

ثالثاً: لم يتعامل "إيستن" مع حالة كون المخرجات "صفر" - أي في حالة عجز الجهاز عن التعامل مع المدخلات، ومن ثم لم يتعامل مع هذه المشكلة مما قد يجعلها تتزايد وتتراكم فتشكل ضغوطاً على الجهاز تعود من جديد وبشكل قوي كمدخلات للجهاز السياسي. الأمر الذي يتطلب سرعة التعامل معها وإلا ففي حالة عجز الجهاز عن التعامل معها فإن ذلك يهيئ لانهياره.

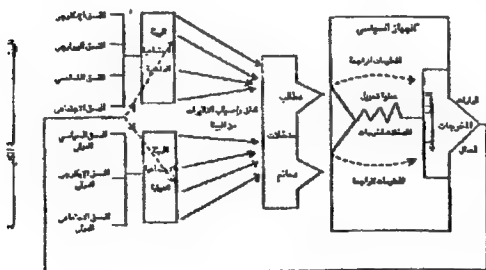
رابعاً: بصدد استخدامه لمفهومي "البنية" و"الوظيفة"، فمن للملاحظ في نموذج أنه لم يحرص على التمييز الواضح بين مفهومي "البنية" و"الوظيفة"،

فهو لم يعتمد اعتماداً نهائياً على مفهوم "الوظيفة" وحده أو على مفهوم "البيئة" وحده، وإنما راح يتردد بينهما.

من هنا: ولكي يتخلص "إيستن" من أوجه القصور تلك في نموذج، قدم محاولة ثانية، أو أن شئنا تطويراً لنموذج، وذلك بعد تقديم العديد من الدراسات والبحوث على النحو التالي:-

- المرحلة الثانية:-

وفي هذه المرحلة قدم "إيستن" تطويراً لنموذج من حيث مكونات "النسق السياسي" وتفاعله وكيفية أداء وظائفه، وذلك في كتابه: 'A Framework For Political Analysis'، حيث حلل الحياة السياسية من حيث هي "نسق" سلوكي فعني بتصوير البيئة للكلية التي يعمل فيها وبها هذا النسق (البيئة الوطنية والدولية)، ففي شأن انفعال "النسق السياسي" بينته وأفعاله فيها، ومن ثم ديناميكية هذا النسق صور "إيستن" نموذج في هذه المرحلة على النحو التالي:-



هذا وينبـ "إيستـن" على طول كتابه (المشار إليه أنفاً) إلى أنه يستهدف به في النهاية تقديم تفسير لاستمرارية النسق السياسي وذلك من خلال قدرته على الاستجابة أولاً بأول للضغوط التي تأتيه من بيئته، وكيف أن النسق السياسي في ديناميكية دائمة من أجل بقاءه؟ وعلى أساس أن أي نسق سياسي هو مجموعة من "سلوكيات" (نشاطات) تبرز من ثناياها مجموعة من أفعال إيجابية تتواجه مع المؤثرات التي تأتيها من بيئته. ذلك أن النسق السياسي - عنده - هو مجموعة من تفاعلات (سلوكية) تابعة من المجموعة السلوكية لتكنية (السلوك الجماعي الكلي: The Totality of Social Behavior). إن المجتمع "Society" وهو أكثر الأنساق الاجتماعية شمولاً هو وحده الذي يتضمن شتى التفاعلات الاجتماعية بينما نسق اجتماعي آخر بما في ذلك النسق السياسي يختص بمظاهر معينة تمكن لذاتيته إزاء السلوك الاجتماعي الكلي، ومن هنا يتعين تحليله على أساس هذه الذاتية من ناحية، وفي ضوء ما ثبت "لإيستن" (اختبارياً) ما بينه وبين بيئته الكلية من تفاعلات (سلوكية) من ناحية أخرى، ومن ثم على أساس أن "النسق السياسي" هو في النهاية نسق سلوكي لا يتصور فهمه وتفسيره إلا في ارتباطه بالنسق السلوكي الاجتماعي الكلي وكجزء منه. ففي هذه المرحلة من نموذج أخذ "إيستن" في الحسبان البيئة الدولية بما فيها من مؤثرات إلى جانب البيئة الوطنية. "البيئة الاجتماعية الداخلية: The Intra - Societal Environment" - عنده - تتضمن عدة مؤثرات على الجهاز السياسي تتمثل في:

أولاً: الأنساق الاجتماعية: "Social Systems"، وهي تتضمن النسق الاقتصادي والثقافي والإيكولوجي والبيولوجي والشخصي...، ويعتبر النسق الاجتماعي نفساً شاملاً لكل نشاطات هذه الأنساق حيث تتفاعل جميعها في إطار الوحدة الثقافية لمجتمعها الكلي (حيث تعبر "الثقافة: Culture" عن وحدة شتى الجماعات التحتية للمجتمع الكلي). وعبارة "المجتمع الكلي: Société Globale" - لدى المعنيين بالنظرية السياسية المعاصرة - لا تقف عند حد تصورهم لشمولية المجتمع بشتى أفراد وجماعاته التحتية بوجدتهم الثقافية، وإنما تجاوز ذلك إلى ربط المجتمع بسلطة الأمر النهائية.

ثانياً: "النسق الإيكولوجي: Ecological System"، وهو ذلك النسق الاجتماعي الجغرافي الذي يشير إلى علاقة الجماعات (السكان) بأوساطها الطبيعية من أرض بتضاريسها ومواردها ومناخها ومدى انبساطها، وما يتولد عن ذلك من نشاطات وأنماط وأساليب متباينة من جماعة إلى أخرى تبعاً لتباين أوساطها الجغرافية. ومن هنا فهو يعنى بتحليل العلاقة بين الجماعات الإنسانية (السكان) وبين البيئة المحيطة بها.

ثالثاً: "النسق البيولوجي: Biological System" وهو يعبر عن - الإنسان - عن الخصائص الوراثية التي قد تساعد في تحديد الدوافع البشرية في الجانب الاجتماعي والسياسي على السواء. إذ أن هناك - على حد قوله - تفاعلات سياسية تتحدد (أو تتأثر) بالتكوين البيولوجي للكائن البشري. حيث تفرض الخصائص الجينية قيوداً على سلوك الأفراد. فالسلوك الفردي للمسلم أو المقتل مقارنة بالسلوك الفردي للعدواني مرتبط بالجينات الوراثية للكائن البشري. ويذهب "إيستن" هنا إلى أن تجاهل هذا الأمر في الأنساق الاجتماعية بما فيها النسق السياسي أمر فيه مغالطة. ذلك أن الخواص البيولوجية المرتبطة بالنشاط

السياسي لا يمكن تجاهها كجزء من البيئة الفعلية التي تعمل فيها.

رابعاً: "النسق الشخصي: Personality System"، وهو يعبر عند "إيستن" عن دور الفرد كجزء من النسق السياسي، أو إن شئنا كعضو فيه، ينظرو إلى الفرد من ثانياً مشاركته في الحياة السياسية كمواطن أو كحاكم. فقد يتصرف بصفة فردية كعضو في نقابة أو في حزب أو في مجلس تشريعي أو كأحد أعضاء الصفوة السياسية في المجتمع. أو قد يمارس الفرد نشاطاً اقتصادياً فيؤثر تأثيراً مباشراً في نمقه السياسي، وذلك (على سبيل المثال) من ثانياً سياسات الاستثمار والأنشطة الأخرى للبيوت المالية القوية في مجتمع صناعي، فيذه تكون في أوقات معينة مؤثرة تأثيراً مباشراً على مصير الحكومة كما في حالة تأثير بنك إنجلترا أثناء الأزمة المالية على حكومة "ماك دونالد" في الثلاثينات (وكان بنك إنجلترا آنذاك ملكية خاصة)، كما قد يكون الفرد مصحفاً ويؤثر كذلك على نمقه السياسي تأثيراً مباشراً من ثانياً مقالة له يسقط على أثرها وزيراً أو وزارة، وهكذا.

وهناك البيئة "الاجتماعية الدولية The Extra - Societal Environment"، ومؤثراتها على الجهاز السياسي حيث تشكل ضغطاً عليه، وهي تتضمن الأنساق الاجتماعية الدولية "International Social Systems" وهي تشمل الأنساق السياسية والأيكولوجية الدولية، فالنسق السياسي لمجتمع ما يكون نمقاً تحتياً في النسق السياسي الدولي، أو قد يكون هناك نمق تحتي في النسق الدولي كحلف الناتو" يؤثر على النسق السياسي الفرنسي مثلاً...، بل أن هناك أنساقاً سياسية لم تستطع أن تتحمل ضغوط البيئة الدولية فانهارت (حال مجتمعات العالم النامي التي تتعرض للانقلابات العسكرية) وهكذا تمثل البيئة الدولية قطاعاً له وزنه في بيئة النسق السياسي الوطني،

فالعلاقات الخارجية للدولة، من دبلوماسية وحرب والتزامات مالية اقتصادية وميزانها التجاري وغيرها، إما أن تمثل ضغوطاً على الجهاز السياسي وإما أن تقدم له دعائم مشكلة بذلك مدخلات له.

إن الضغوط الدولية التي تدور أحداث تغييرات أو تعديلات في النسق السياسي بما يتلائم مع مصالحها وأهدافها، عادة ما تكون موجهة ضده من اتجاهين رئيسيين: أولهما: البيئة الوطنية بجميع مكوناتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيولوجية والإيكولوجية والشخصية، وثانيهما: البيئة الدولية بجميع مكوناتها الاجتماعية والسياسية والإيكولوجية.

من هنا فالجهاز السياسي عادة ما يتأثر بما يطرأ عليه من ضغوط مختلفة من البيئتين الداخلية والخارجية، وهو من جانبه يتلقى تلك الضغوط ويحاول اتخاذ قرارات وسياسات للتأثير عليها وإخضاعها لاحتياجاته ومصالحه وأهدافه وهو في ذلك يقوم بعملية شبه ديناميكية للتكيف مع البيئتين السابقتين بواسطة تعبئة موارده وتوجيه مكوناته واستخدام قدراته المختلفة لمواجهة تلك التحديات، أو بإجراء تغيير في هيكله وقدراته لكي يتمكن من التعامل بدقة وفاعلية وكفاءة مع تلك التحديات حتى يتمكن من البقاء والاستمرار.

وهكذا فإن "إيستن" قد قدم تعديلات جديدة في نموذج من ناحية بيئة الجهاز السياسي حيث أخذ في الحسبان وجود مدخلات جديدة لا يجب إغفال تأثيرها على الجهاز السياسي، وكيف يتعامل الجهاز السياسي مع مدخلات بيئته الداخلية والخارجية، وكيف يؤثر ذلك من ناحية على حركة الحياة السياسية، وعلى عملية صنع القرار السياسي من ناحية أخرى، كما ركز "إيستن" في هذه المرحلة من نموجه على متغيرات جديدة تركز على النشاطات السياسية والسلوك السياسي للأفراد والجماعات كالنسق الشخصي والإيكولوجي والبيولوجي.

ولينتهي إلى أن الحياة السياسية ما هي إلا مجموعة من نشاطات سياسية (تمارس من جانب الجهاز السياسي وبيئته الداخلية والخارجية) فتتفاعل فيما بينها تفاعلاً ميكانيكياً فتتبادل التأثير وتتأثر على نحو يهيئ للاتزان الكلي لمجتمعها.

- تقويم لنموذج "إيستن"^(١) -

يأتي "إيستن" في مقدمة المعنيين بتنظيم نماذج نظرية لتحليل عالم السياسة الوطني ويعتبر من الذين أسهموا إسهامات واضحة في التحليل السياسي المعاصر في فترة السلوكية وفي فترة ما بعد السلوكية، ويختلف "إيستن" عن الذين قدموا نماذج نظرية لتحليل عالم السياسة الوطني في مدى تركيزهم على مفهوم تحليل غير مفهوم النسق (كمفهوم مشترك بينهم في التحليل) فيصدد استخدامه لمفاهيم التحليل في نمودجه فقد ركز "إيستن" على مفهوم "النسق"، وعلى أساس أن عالم السياسة الوطني هو عالم للقوى المتفاعلة. وعليه حسدد قوى عالم السياسة الوطني (عناصره)، ورغم استخدامه لمفهوم "الوظيفة" إلا أنه قد أغفل دور (وظائف) القوى السياسية في عالم السياسة الوطني حيث قيد الوظيفة السياسية بالقرار السياسي دون أن تتسحب لوظيفة أخرى في المجتمع.. من هنا يكون "إيستن" قد طوع مفهوم "الوظيفة" وجعله يسود في ذلك تحليله النسقي. و"إيستن" كذلك (وعلى نحو ما تقدم) قد أشار ضمناً إلى مفهوم "البنية" كما استخدم مفهوم "الاتزان": فقد أراد باستخدامه لمفهوم "النسق" أن يكون تفسيراً لحالة الاتزان التي عليها المجتمع الكلي تبعاً لاتزان قواه السياسية، ومن ثم استخدم "إيستن" في تحليله لعالم السياسة الوطني غالبية مفاهيم التحليل المشار إليها آنفاً.

(١) راجع بصدد تقويم نموذج إيستن: Varma, S. P., Op. Cit., pp. 181 - 186. وايضاً: د.

أحمد عمر، مقدمة في إدارة الأزمات، مرجع سابق، ص ١٢٧، ص ١٢٨.

هذا ولقد قدم "إيستن" لنموذجه تنظييراً مفصلاً للحياة السياسية مع الاهتمام الشديد بوضع أدوات التحليل العلمي التي استخدمت وتستخدم في التحليل السياسي المعاصر، ووضعها موضع التفصيل في كتابه "A Framework for Political Analysis" فلم يكتف في هذا الكتاب بتقديم نموذج النسقي الوظيفي (في مرحلته الثانية) بل وحدد الإطار المنهجي الذي تم فيه التحليل للوصول إلى تصوير هذا للنموذج. فبعد أن حدد "إيستن" المجال الذي يحلله وهو علاقات القوى، انتقل إلى تناول المنهج المستخدم في التحليل المعاصر وأبرز العناصر التي يتعين أن تتوفر فيه لكي يستقيم مع تحليله لعالم السياسة الوطني ثم تعرض للاتجاه السلوكي الذي يتعين أن يتراكم معه أو يتراكم عليه حتى يعد التحليل السياسي المعاصر أكثر علمية ثم انتهى إلى تقديم نموذجه ولكي يفصله تفصيلاً طويلاً على طول كتابه هذا.. ومن هنا تمثل تحليلات "إيستن" الخط الرئيسي والمنطلق للتحليل التجريبي السلوكي المعاصر لعالم السياسة الوطني (في جملته) حيث يجمع كل الكتابات المعاصرة ويعمقها.

كما يلاحظ وقرع "إيستن" في نفس الخطأ المشترك لكل الليبراليين الذين قدموا نماذج نظرية لفهم وتحليل عالم السياسة الوطني، في الادعاء بأن هذه النماذج "عامة" وصالحة كأداة ذهنية لفهم الحياة السياسية في كل المجتمعات بما فيها المجتمعات الشمولية ومجتمعات العالم النامي. فهذا النموذج النسقي الوظيفي "إيستن" لا يصلح إلا لتفسير الحياة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية لأنه صور فروضه من هذا الواقع دون غيره. كما لم يتحرر "إيستن" من القيم الذاتية وصولاً إلى الموضوعية فكل تحليله مرتبط بالقيم الليبرالية (التي وصفها كما سلف وأشار الباحث من قبل بأنها قيم إنسانية متحيزة..). كما أنه يرى في نظام مجتمعه، أفضل ما في الأرض وسعى في تحليله إلى المحافظة على بقاء هذا

النظام الاجتماعي وعلى اتزانته. وبالنسبة لمعالجته للقيم فقد ابتكِل في معالجته لها من ثَلَايا كتاباته من كونها جزءا من الواقع يجب تحليله إلى كونها مفسِّرا أساسيا في النمق السياسي حيث يرى أن للجهاز السياسي هو أداة المجتمع لبحث هذه القيم. كما لم يهمل "إيستن" أثر الدوافع والأحاسيس التي من وراء سلوكه ونشاطات الأفراد في نموجه هذا.

المبحث الرابع

النماذج النسقية الاتصالية

وفيما يلي تعريف بالتحليل النسقي الاتصالي، ثم عرض لأبرز النماذج التي قدمت في هذا الشأن وهو نموذج "كارل دويتش": Karl Deutsch.

التحليل النسقي الاتصالي^(١)

وبعد "التحليل الاتصالي: Communication Analysis" - على حد قول أصحابه (وفي مقدمتهم "دويتش") - مرحلة متقدمة من التحليل النسقي، حيث إن هذا النوع من التحليل قد راح أصحابه يتغلبون على الانتقادات التي وجهت للتحديد النسقي والتي في مقدمتها صعوبة وجود مؤشرات موضوعية للمفاهيم المستخدمة، فجاء أصحاب التحليل الاتصالي بمفاهيم جديدة قابلة للتحديد والتقدير الكمي (على حد قولهم) كما سيأتي.

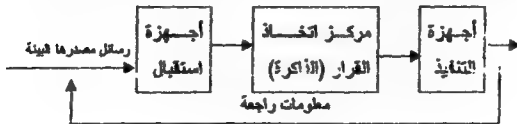
(١) راجع بصند التحليل النسقي الاتصالي وتكوينه: Varma, S. P., Op. Cit., pp. 316 - 332 وأيضا: د. كمال المنوفي، المرجع السابق، ص ٢٨، ص ٤٠ وأيضا: د. أحمد عامر، السبيل لنطبق وتحليل النظم السياسية، مذكرة مقرر على طلبة الدراسات العليا، بجامعة قناة السويس بيور سعيد، من ص ١٠، إلى ص ٢٠ وكذلك: د. أحمد فزاد باشا، فلسفة العلوم بنظرة إسلامية، دار المعارف، ١٩٨٤، ص ٤٩، ص ٥٠.

وأصحاب هذا التحليل يقدمون تحليلاً لعالم السياسة الوطني لمسي ضموه نظرية الاتصالات وعلم الضبط والتحكم الذاتي "Cybernetics"، وكما هو معلوم أن علم "السيرنطيقا" القائم على معارف كثيرة كالميكانيكا والفسيولوجي والرياضيات والمنطق وغيرها، أبلغ الأهمية على تكامل العلوم الحديثة. ونقطة البدء في هذا العلم كانت على يد عالم الرياضيات "نوربرت وينر: Norbert Wiener" عام ١٩٤٧ عندما بدا له وجود أسس مشتركة بين عمليات التحكم والاتصال في الأنساق الأوتوماتيكية الآلية وعمليات التحكم في الأنساق البيولوجية. ذلك أن الجهاز العصبي المركزي لم يعد يبدو - على حد قول وينر - كعضو قائم بنفسه يتلقى التنبيهات من الحواس ثم يفرغ التيار في العضلات، ولكن يمكن تفسير بعض أوجه نشاطه على أنها أعمال دورية تخرج من الجهاز العصبي وتدخل في العضلات، ثم تعود فتدخل في الجهاز العصبي مرة أخرى.. ولقد بدا له أن ذلك يحدد خطوة جديدة في دراسة ذلك الجزء من فسيولوجيا الأعصاب الذي لا يقتصر أمره على العمليات الأولية للجهاز العصبي وإنما يتعداه إلى أداء الجهاز العصبي ككل متكامل.

هذا وفي رأي المؤسسين لعلم "السيرنطيقا" أنه يمكن التوصل إلى اختراع آلة تقوم بعمليات فكرية ذات نظام ذاتي التحكم يقود وظائف اختزان المعلومات وتفاعلها وفق خطة معينة على نحو ما يبدو في برمجة الحاسبات الإلكترونية. وهذا التصور من جانب علماء السيرنطيقا يقوم على فرضية أن الحياة والمادة وقوانينها شيء واحد، ومن ثم افتراض أن الأجسام الحية ليست سوى آلات فيزيائية كيميائية (وهذا أمر من أمور الخيال العلمي). وهذا "تصور الخيالي البحث نقله أصحاب التحليل الاتصالي إلى مجال عالم

المياسة بنفس مفاهيمه، حيث يلتقي أصحاب هذا التحليل على ما يلي:

- أولاً: تقديم مفاهيم جديدة قابلة للتحديد والتقدير الكمي: كمفهوم "الرسالة: Message" والرسالة ليست هي المشكلة أو الموقف الذي يواجهه الجهاز الحكومي وإنما هي "معلومات Informations" بخصوص هذه المشكلة أو هذا الموقف، وأن هذه المعلومات والتي هي وحدة التحليل عندهم قابلة للتحديد والتقدير الكمي. هذا إلى جانب مفاهيم (أو إن شئت عناصر) أخرى يقوم عليها النسق الاتصالي لعالم السياسة الوطني قابلة للتقدير الكمي أيضاً وهي المرسل (أجهزة إرسال): "Transmitter" والذي قد يكون فرداً أو جماعة أو الجهاز الحكومي، وقناة: "Channel" يتم من خلالها نقل هذه الرسالة، و"المستقبل: Receiver" يتلقى هذه الرسالة (المعلومات)، و"ذاكرة: Memory" لتخزين تلك المعلومات، وعليه فإن الحكومة (الجهاز السياسي / الجهاز الحكومي) لها أجهزة استقبال لتلقي المعلومات (الرسائل) ثم تقوم هذه بتحويلها إلى مركز اتخاذ القرار "Decision Center" (الجهاز الحكومي) الذي يعتمد على ذاكرته (معلومات مخزنة) في التوصل إلى قرار سياسي ثم يبعث به إلى أجهزة التنفيذ "Effectors" التي تتخذ أفعالاً كفيفة بتنفيذ هذا بالقرار. وهذه القرارات والأفعال التنفيذية (الأعمال) تثير ردود أفعال تتلقاها أجهزة الاستقبال لتحولها بدورها إلى مركز اتخاذ القرار وهو ما يعرف بعملية الإرجاع العكسي "Feedback" للمعلومات كما بالرسم التوضيحي التالي:



- ثانيا: يفترض أصحاب التحليل الاتصالي عدم وجود اتزان تلقائي، وذلك في مواجهة التحليل النمقي الذي يقوم على افتراض أن النمق السياسي حينما يصاب بالاختلال لا يلبث أن يعود إلى حالة الاتزان مرة أخرى تلقائيا. أما أصحاب التحليل الاتصالي فيرون أن الاتزان التلقائي يعجز عن تقديم توقعات عن التغيرات الفجائية التي تلحق بالجهاز الحكومي أو بينته. لذلك وسعيا لإيجاد نوع من التنبؤ (التوقع) بشأن تغيرات النمق السياسي يفترض أصحاب التحليل الاتصالي أن "الجهاز الحكومي" كالجهاز العصبي في الأجسام الحية وأنه إذا حدث تغيرات فجائية في الجسم الحي كارتفاع أو انخفاض درجة الحرارة أو زيادة أو نقصان ضربات القلب بسبب هذه التغيرات الفجائية في الجسم أو في بينته فإن الجسم الصحيح يعيد نفسه مرة أخرى للوضع الطبيعي وبدون جهد كبير بواسطة عمليات تحكم ذاتي في داخل الجسم، وعليه فإن أصحاب التحليل الاتصالي يرون أن الخلل في الجهاز الحكومي (أو في بينته) هو الذي يجعله يتحرك نحو هذا الخلل للتعامل معه وأن تحركه هذا تحرك ذاتي (أي من داخله وليس من شأن شيء خارجي: البيئة) ومن هنا فإن عملية التفاعل تتم داخل الجهاز الحكومي وليس بين الجهاز وبينته، وتبعا لذلك فالاتزان هنا ليس اتزانا تلقائيا وإنما هو اتزان يتم داخل الجهاز الحكومي بعمليات الضبط والتحكم الذاتي.

- ثالثا: يذهب أصحاب هذا التحليل إلى أن الجهاز الحكومي حينما يواجه مصاعب فإن ذلك ليس نتيجة لاستجابته للموقف الفعلي من ثابا قراره بل من تصور غير دقيق بخصوص هذا الموقف نتيجة لأن المعلومات المتوفرة لدى الجهاز الحكومي ليست دقيقة. هذا وكما قلت الفترة بين استقبال الجهاز

الحكومي للمعلومات والاستجابة لها فإن ذلك عند أصحاب التحليل الاتصالي يدل على ارتفاع كفاءة الجهاز الحكومي. من هنا فإنهم يهتمون بالدرجة الأولى بمشاكل الحركة الخاصة بتدفق المعلومات بين الجهاز وبينته.

- رابعاً: أن هذا التحليل يهدف للكشف عن العوامل التي تؤثر على استقبال الأفراد والجماعات وعن كيفية تأثير الاتصال على أداء التنسيق السياسي. ومن هنا فإن هذا التحليل الاتصالي هو دراسة للنشاطات السياسية كنسق اتصالي حيث لا يعدو أن تكون تلك النشاطات السياسية نقلاً للمعلومات بين القوى المتفاعلة. من هنا فالجماعات التي تنجح في نقل رسائلها إلى الجهاز دون تحريف هي جماعات قوية وفعالة، وعليه فكلما زادت أهمية الجماعة كلما كان الجهاز الحكومي أميل نحو المعلومات الواردة منها، وكلما كان استجابته لها بدرجة أكبر.

وجدير بالذكر هنا أن يشير الباحث إلى أن هذا النوع من التحليل لم يلق قبلاً حسناً من المعنيين بالنظرية السياسية المعاصرة حيث لم يكن به إلا عدد قليل من الباحثين نظراً للاستخدام النادر لهذا النوع من التحليل في البحث التجريبي. وفيما يلي تقويم للتحليل الاتصالي في عالم السياسة:

أولاً: أن أصحاب هذا التحليل الاتصالي كان سعيهم بالدرجة الأولى ينصب في تقديم محاولة للوصول إلى تحليل كمي لنشاطات عالم السياسة. وهم في طريقهم لهذا الهدف استعاروا مفاهيم جاهزة من مجال هندسة القوى وهندسة الاتصالات في تحليل النشاطات السياسية التي تصدر عن الأفراد والجماعات - أي تحليل "سلوك البشري الذي يصدر عن الإنسان صاحب الدوافع والأحاسيس تحليلاً كمياً وصيفه بصيغة هندسية. ومن ثم نقل ذلك

التحليل الاتصالي من مجال الهندسة إلى مجال السياسة حيث ادعى أصحاب هذا التحليل بأن الفروق بين التركيبات الآلية والعضوية في طريقها للزوال بسبب التطور السريع والمتلاحق الذي يصاحب علم الضبط والتحكم الذاتي، والحاسب الآلي (الكمبيوتر)، وعلم الميكانيكا. فبذلك آلات تعمل ذاتياً وتتفاعل مع البيئة المحيطة بها كما تستطيع أن تتعامل مع نتائج عملها ولها قدرة (محدودة) على التعلم فهي تختزن المعلومات وتستخدمها وتعالجها، وهم فسي هذا من ناحية يغفلون طبيعة السلوك البشري التي تختلف عن طبيعة سلوك الآلة، فالآلة تتصرف بطريقة (بحالة) واحدة وموجبة، وإذا أمكن تثبيت نفس الظروف وحالة الآلة يستطيع الباحث أن يحدد الحالة التالية التي سوف تتحرك الآلة نحوها، وهذا الأمر لا يستقيم أثبتة مع السلوك البشري (على نحو ما سلف). ومن ناحية أخرى فإن أصحاب هذا التحليل ركزوا على العمليات دون النتائج، بمعنى أنهم ركزوا على عملية صنع القرار السياسي كعملية مع إغفال دراسة النتائج المتولدة عن القرار السياسي، ونسك بتركيزهم على تدفق المعلومات كعملية ميكانيكية وليس على موضوع تلك المعلومات. هذا إلى جانب اهتمامهم فقط بالمعلومات القابلة للتقدير الكمي دون غيرها وهناك أمور أخرى يصعب تقديرها كميّاً يحدد هذه المعلومات كمعنى هذه المعلومات وقوة تأثيرها... الخ. وما سبق كله في هذا الشأن فلا مكان هنا للتحليل الكمي للسلوك البشري في ضوء مؤشرات الأداء التي تترجم إلى تدفقات للمعلومات فكلا تحليلات كمية مضللة لأن الشيء المراد تقديره كميّاً (السلوك البشري) غير قابل بطبيعته لذلك وغير قابل كذلك بطبيعته لتعبيره بصيغة آلية

ثانياً: إن النماذج الاتصالية حيز تبنى فهي تبنى بهدف تفسير نشاطات عالم السياسة المعقدة والمتشابهة على أسس بسيطة، أما هنا فإن النماذج التي قدمها أصحاب التحليل الاتصالي هي نماذج عقدت الواقع المستهدف من ثوابها المفاهيم المستخدمة، وبدلاً من أن تساعد هذه النماذج على فهم الواقع السياسي فإنها أدت إلى طمسها إلى جانب فشل تلك المفاهيم الهندسية في فهم وتفسير عالم السياسة. ومن هنا فإنه من الطبيعي أن المعنيين بالنظرية السياسية المعاصرة لم يكن لغالبيتهم تأثير يذكر في استخدامهم للتحليل الاتصالي.

ثالثاً: أنه بالنسبة لطبيعة الاتصال في مجال الهندسة لابد أن يختلف عنه في مجال السياسة، فأصحاب التحليل الاتصالي قدموا تنظيراً لعالم السياسة من ثوابها ذلك التحليل لكنهم لم يطبقوا هذا التحليل من الناحية العملية. ذلك أن الاتصال في عالم السياسة لا يقتصر على البيئة الوطنية. وإنما يجاوز ذلك إلى البيئة الدولية، فكيف يمكن للتدقيق في المعلومات الذي يأتي من البيئتين (الوطنية والدولية) أن يتم بشكل آلي؟ هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن مشاكل عالم السياسة لا تقتصر فقط على مشكلة الاتصال حتى نوليها كل هذه الأهمية ونغفل جوانب عالم السياسة الأخرى، ويضاف إلى ذلك أن عملية الاتصال لا تقتصر فقط على الجانب الحركي (كجانب شكلي) فالأهم من هذا الجانب هو جانب موضوع الاتصال ذاته فلو أن المعلومات (الرسائل) قد نقلت بدون تحريف فقد يكون هناك خطأ في تفسيرها وفهمها. وكذلك فإن عملية نقل المعلومات في قنوات اتصال إلى الجهاز الحكومي وهي في غالبيتها قنوات غير رسمية (تقوم بها قوى فعلية لا رسمية كالأحزاب وجناعات الضغط والمصالح) ومن ثم فلا وضوح للإجراءات التي تحكم

عملية نقل هذه المعلومات.

رابعاً: أن أصحاب هذا التحليل في تركيزهم على عملية صنع القرار السياسي كعملية ميكانيكية، يهدفون من وراء ذلك تزويد الجهاز الحكومي بأدوات لاكتشاف مواقع قوته وضعفه بما يهدف في النهاية للمحافظة على الوضع القائم وذلك بما يقوم به الجهاز الحكومي من عمليات تنسيق وتنظيم الجهود البشرية في مجتمعه من ثأيا عملية الإرجاع العكسي للمعلومات ومحاولة الجهاز لتغيير مساره في حالة زيادة وضخامة المعلومات الراجعة لإحداث تغيير تدريجي، وهنا يعالج أصحاب التحليل الاتصالي مسائل التغيير التدريجي في الجهاز الحكومي بصعوبة، وهم إن كانوا قد وضعوا احتمالات للتغيير الثوري فإنهم يتناولونها بصعوبة بالغة، وهنا يصند عملية الإرجاع العكسي للمعلومات في النسق السياسي فإن هذه العملية تفهم بشكل مبني بالنسبة لموقف واحد، فماذا لو تعامل الجهاز الحكومي مع عشرات المواقف، وكل موقف له معلوماته الخاصة به؟ ثم ماذا لو كانت هناك علاقات متشابهة بين هذه المواقف وبعضها البعض؟ لا شك أن المعلومات الراجعة لهذه المواقف يصعب تحليلها (هنا في مجال عالم السياسة، على الرغم من أنها ممكنة في مجال هندسة الاتصالات).

خامساً: أن أصحاب هذا التحليل يفترضون وجود عقلانية زائدة من جانب المبررات النسق السياسي، على حين أن الحياة السياسية لا تعرف تلك العقلانية وأن الغلبة فيها للقرارات التاريخية.

ولعل كل ذلك يتضح من تنالنا عرض الباحث النمذوج كد-ارل دويتش- سكي الاتصالي حيث يعد "دريتش" في مقدمة من عني بالتحليل الاتصالي.

لعالم السياسة. وبعد نمونجه قمة نماذج التحليل النسقي الاساسي المعاصرة.

- نموذج كارل دويتش: Karl Deutsch النمذج الاقتصادي لتحليل عالم السياسة اثره في:

وهو النموذج الذي قدمه 'دويتش' الأمريكي (الجنسي اخص) في كتابه 'اصحاب الحكومة: The Nerves of Government'⁽¹⁾، حيث تعامل مع اسبق السياسي على أنه يتكون من قوتين: الحكومة (الجهاز الحكومي) من ناحية وبينها من ناحية أخرى، وإن الجهاز الحكومي هو العقل المسيطر والمتحكم في كل شيء، تماماً كما هو الحال في عقل الإنسان الذي يتحكم في الجهاز العصبي وأفرام الإنسان، حيث يقوم العقل بتوجيه أوامر إلى مكونات الجسم المختلفة لمواجهة العوائق والأحداث والمشاكل والأزمات التي تواجهه. ويعتبر نموذج "دويتش" محاولة من جانبه لإيجاد تحليل علمي دقيق لفهم وتحليل تفاعلات النسق السياسي وفروقه أدائها.

ونظراً لتأثير "دويتش" بعلم 'السيبرنطيا: Cybernetics' قدم نمونجه هذا كمحاولة لفهم الاتصالات المعقدة والمتشابكة للنسق السياسي. إذ أن الاتصالات هذا لا تقتل أحياناً فقط عند نقل المعلومات بين مختلف أجزاء النسق السياسي نفسه وحسب. وإنما تبرز أهميتها أيضاً في نقل المعلومات مما بين الجهاز السياسي وبين انييتين الوطنية والدولية المحيطة به.

(1) Deutch, Karl, The Nerves of Government: Models of Political Communication and Control, Free Press Glencoe, New York, 1963
ونظر أيضاً: د. أحمد عامر، مقمة في إدارة الأزمات، مرجع سابق، ص ١٠٢ إلى ص ١٦٧، وللمؤلف السيبرنطيا وتحليل النظم السياسية، من مطبوعات كلية التجارة - جامعة قناة السويس، بنور تربية، ص ٣٠ : ص ٥٢.

و'دويتش': في نموذج هذا شبه أنساق الاتصالات والتحكم تلك بالنسق العصبي للجسم البشري، وفي سبيل ذلك راح يستعين بمختلف مفاهيم العلوم الطبيعية الجاهزة وبخاصة مفاهيم هندسة القوى وهندسة الاتصالات، ومفاهيم علوم الأحياء التي تهتم بالنواحي العضوية لمختلف الكائنات الحية. ونموها وتطورها وما يوجد في هذه الكائنات من نقاط عصبية مركزية معينة مثل مصدر القرار الإرادي وغير الإرادي للتحكم في حركتها وسلوكها، وكذلك لعملية المعلومات الراجعة وإعادة التحليل لتلك المعلومات. وانطلاقاً من ذلك كله قدم 'دويتش' نموذجاً لأنساق الاتصالات وعملياتها وأنواعها وأشكالها المختلفة في عالم السياسة الوطني وعلاقتها بعملية صنع القرار السياسي.

لقد قدم 'دويتش' من ثانياً نموذجاً تصوراً لفهم وتحليل عمليات الضبط والسيطرة الإدارية وما تشمله هذه العمليات من مفاهيم علمية يتصور بها كيفية أداء الجهاز الحكومي لمهامه وطرق تحكمه في نشاطاته وأفعاله، إلى جانب تحليل عملية المعلومات الراجعة إلى خلايا الذاكرة في العقل المسيطر على النمق السياسي حتى يستطيع التعامل مع الأحداث والمواقف الحالية والمستقبلية ومن ثم التفاعل مع المدخلات والتغيرات في البيئة المحيطة به بما يهيئ ذلك من تحقيق الاتزان والاستقرار للحياة السياسية.

و'دويتش' في تحليله للنسق السياسي لم يحلله كنسق ديناميكي يتحقق اتزانه تلقائياً نتيجة لتفاعل الجهاز السياسي مع بيئته على نحو ما فعل 'إيستن'، ولكنه تصور نوعاً من النسق السياسي يكون فيه الجهاز الحكومي قادراً على استيعاب الضغوط البيئية المختلفة والتأقلم معها والتعاشي في إطارها، ثم الانتقال بعد ذلك من مرحلة التعاشي والتأقلم إلى مرحلة التأثير في

البيئة الخارجية وتطويعها لإرادة الرئيس العنصري الذاتية وقدراته المتوقعة. وهذا النوع من الأساق السياسية هو عند - النسق القادر على تطوير ذاته. وذلك أي مواجهة الأساق المختلفة التي منها ذلك النوع من الأساق الذي لا يستطيع أيه الجهاز الحكومي - تحت الأثر والاضطرار المطلوب لمجتمعه فرعان ما ينفار ويتلاقى، أو مزج آخر من الأساق "مختل" حيث يصعب تحديده نتيجة الاختلاف جدياً مع "ب" (تكلة) التي يتعايش معها.

وانطلاقاً مما سبق وضع "دويتش" تصوراً (مقدماً) للنسق السياسي. إنه ذلك النوع من الأساق السياسية الذي يستطيع فيه الجهاز الحكومي أن يتعايش مع بيئته ويطويعها لإرادته.

كما أطلق "دويتش" في تحليله لعالم السياسة الوطني على أنه عالم الاتصال بين الحاكمين والمحكومين، أو إن شئنا عالم الاتصال بين الجهاز السياسي ربيئته (الوطنية والدولية). وهو وضع ذلك فقد بدأ "دويتش" في تحليله لعالم السياسة الوطني انطلاقاً من تصور قوله أن هذا العالم يقوم على بنيتين رئيسيتين هما الجهاز الحكومي (الحكومة) من ناحية، وبينته (الوطنية والدولية) من ناحية أخرى. ثم انتقل "دويتش" ليؤكد أن الجهاز الحكومي يقوم على وظيفة سياسية لا تهمس فقط في بث قيم مجتمعه من ثواب قراراته وأعماله السياسية بل وتمتد هذه الوظيفة إلى تحريك وتنسيق الجهود البشرية نحو تحقيق أهداف المجتمع، وأن هذا يتطلب استقبال الجهاز الحكومي لردود أفعال بيئته بصدد قراراته وأعماله في شكل "معلومات راجعة Feedback Information".

ولمعالجة هذه المعلومات الرجعة أضاف "دويتش" بنيت تحتية للجهاز السياسي في أدائه لمهامه، فقال بوجود بنية تحتية للجهاز الحكومي تغذيه بالمعلومات الرجعة "أجهزة استقبال: Transmitter"، وأن أجهزة الاستقبال هذه تقوم بعملية فرز وتصنيف ومعالجة المعلومات وقال أيضاً بوجود بنية تحتية للجهاز الحكومي تكون مسئوليتها تنفيذ القرارات السياسية "Effectors"، ثم راح "دويتش" ينتقل بعد ذلك إلى تفسير ميكانيكية عملية صنع القرار السياسي من ثانياً مفهومي "النسق" و"الاتصال" حيث افترض وجود حالة من السيطرة والتحكم الذاتي في تصرفات وأفعال الجهاز الحكومي لكي يتمكن له تحقيق أهداف سياسية محددة. فالجهاز الحكومي يصدر كوابر سياسية (هي مخرجات لبيئته) فتتفاعل تلك البيئة مع هذه القرارات ثم تررد هذه القرارات مرة أخرى إلى الجهاز الحكومي في صورة معلومات راجعة تحمل عبر قنوات وشبكات اتصال إلى الجهاز الحكومي في شكل مدخلات جديدة ثم يقوم الجهاز الحكومي بالتعامل معها في ضوء خبراته السابقة (مستخدماً في ذلك ذاكرته التي يخزن فيها معلوماته) لكي يعدل من سلوكه وتصرفاته حيالها. ذلك أن الجهاز الحكومي أمامه عدة أهداف سياسية ومسئوليته تحتم عليه توجيه سلوكه اللاحق نحو تحقيق هذه الأهداف، وعلى أساس أن الجهاز الحكومي هو أداة مجتمعه لتحقيق أهدافه.

وبصدد عملية التوازن بين الجهاز الحكومي وبيئته فإن "دويتش" يتصور حالة الاتزان التي عليها النسق السياسي على أنها تتم بصورة لا تلقائية، فهو يفترض وجود حالة عدم اتزان داخل الجهاز الحكومي نتيجة تغييرات في بيئة سياسي لتتدخل اليه "السياسة" (ذاتية) نحو تقويم هذه البيئة من عدم الاتزان

- أي التأقلم مع تغيرات البيئة ثم الانتقال بعد ذلك لتطويع البيئة لإرادة الجهاز الحكومي.

وهنا يستعين "دويتش" بمفاهيم جامزة من هندسة القوى وهندسة الاتصالات لكي يفسر بها كيفية تأقلم الجهاز مع بيئته وتطويعها لإرادته، فقال بأن الجهاز الحكومي في أدائه لوظائفه وتفاعله مع بيئته توجد بينه وبين بيئته قنوات وشبكات اتصال متناسبة في حجمها مع حجم المعلومات المتدفقة إلى الجهاز وبخاصة تلك المعلومات الراجعة. هذا من ناحية الاتصال (وهذا التصور منقول عن هندسة الاتصالات التي تهتم بنقل الرسائل)، أما عن كيفية تطويع الجهاز لبيئته فإن الجهاز يقوم بإصدار القرارات والأعمال اللازمة لتحقيق أهداف مجتمعه من ثانياً تأثيره على بيئته وإحداث تغيير في سلوك المتلقين لتلك القرارات والأعمال نحو هذه الأهداف، وهنا يقول "دويتش" بضرورة وجود تناسب بين الجهد المبذول من جانب الجهاز الحكومي وبين التغيير المطلوب في اتجاه تحقيق أهداف المجتمع وكل هذا يتم من ثانياً المعالجة الدقيقة للمعلومات الراجعة حيث يحدد الجهاز على ضوءها نسبة الجهد مع التغيير المطلوب في المستقبل (أي التغيير المتوقع)، وهي في النهاية تغييرات نسبية على حد قول "دويتش". (ونلك التصور في التناسب بين الجهد المبذول والتغيير المطلوب نقله "دويتش" عن هندسة القوى التي تهتم بنقل الطاقة). هذا وكل ما سبق لا يعني البتة عند "دويتش" وجود انفصال بين الجهاز الحكومي وبيئته في مجال التفاعل بينهما وإنما على العكس فإن الجهاز الحكومي في أدائه لوظائفه يعتمد على التدفق المستمر للمعلومات من بيئته.

وهكذا فإن الاتزان في تصور "دويتش" لا يتم بشكل تلقائي وإنما يتم من

ثانياً تدخل الجهاز الحكومي بعوامل السيطرة والتحكم الذاتي وعمليات الاتصال، فعندما يخرج الجهاز قراراته تكون هناك أجهزة (داخل الجهاز نفسه) مسئولة عن تنفيذ تلك القرارات، وأجهزة أخرى داخل الجهاز تكون مسئولة عن التعرف على ردود الأفعال تجاه هذه القرارات من بيئة الجهاز، فتعود تلك المعلومات إلى الجهاز (مركز اتخاذ القرار) في صورة معلومات راجعة كمداخلات جديدة يقوم الجهاز بمعالجتها بدقة حيث يعمل على تعديل سلوكه تجاهها من ناحية، ويحدث تغييراً منشوداً في بيئته من ناحية أخرى، وهذا التفاعل بين الجهاز الحكومي وبيئته على ذلك النحو يكون على صورة سلسلة منتظمة من الأفعال وردود الأفعال على نحو ما يقوم به الجسم البشري في أدائه لوظائفه حيث يفترض "دويتش" أن الجهاز الحكومي قادر على التكيف مع ظروف بيئته المختلفة وذلك من خلال تلقيه باستمرار تدفقات المعلومات الواردة من بيئته ووضع جهد ملائم للتعامل مع هذه المعلومات الواردة. وقال بأنه إذا استطاع الجهاز الحكومي تحقيق ذلك فهو جهاز قادر على البقاء والاستمرار.

وإنطلاقاً مما سبق كله اتجه "دويتش" إلى تقويم مدى فاعلية الجهاز الحكومي من ثانياً أدائه لوظائفه (على نحو ما سلف). وعلى أساس أن هذا التقويم من جانب "دويتش" للجهاز الحكومي يقوم على أسس كمية حيث قال بإمكانية تقدير مدى استقبال الجهاز السياسي للمعلومات تقديراً كمياً وإمكانية تقدير الكيفية التي يتخذ بها قراراته وأعماله على نطاق واسع تقديراً كمياً أيضاً، يبي جانب ترميز قدرة تفرغ الاتصالات على نقل المعلومات بدقة أو نقلها محرفة وذلك على أساس كمي، مع افتراض أساسي بأن هذه المعلومات

قابلة للتقدير الكمي. ولكي يتسنى ذلك "دويتش" راح يضع مجموعة مؤشرات كمية للحكم على مدى فاعلية الجهاز الحكومي تمثلها فيما يلي:

أولاً: ضرورة وجود تناسب بين قنوات الاتصال وبين كمية المعلومات الراجعة.

ثانياً: ضرورة وجود استجابة مرنة من الجهاز الحكومي للمعلومات الراجعة ولأن تكون هناك دقة في نقلها وفي تفسيرها.

ثالثاً: ضرورة تمتع الجهاز الحكومي بقدرة على التنبؤ للمشاكل والمواقف الجديدة لتصحيح وضبط عملية معالجة هذه المشاكل والمواقف إلى مخرجات جديدة.

وكل هذه العوامل قابلة - عند "دويتش" - للتقدير الكمي، فالجهاز الحكومي يستطيع تحديد درجة وكمية التحول في الموقف المتوقع من بيئته والذي على أساسه يحدد سلوكه اللاحق بصدد هذا الموقف، وكذلك يمكن قياس الضغط الواقع على الجهاز من جانب بيئته من ثانياً مدى فاعلية قنوات الاتصال في حمل المعلومات من وإلى مركز صناعة القرار وهو ما يعبر عنه دويتش بلفظة "Load"، كما قال "دويتش" بإمكانية تحديد كمية تباطؤ "Lag" الجهاز في استجابته للمعلومات الراجعة ويعني "دويتش" بالتباطؤ هنا الفارق الزمني بين استقبال الجهاز للمعلومات والرد عليها. فكلما قل ذلك الفارق كلما كان ذلك دليلاً على كفاءة الجهاز، وقال كذلك بإمكانية تحديد كمية المبادرة "Lead" التي يكون الجهاز الحكومي قادراً على القيام بها. وما هي مقدار الزيادة في الدرجة من الإنجاز التي وصل إليها الجهاز الحكومي في

أدائه لوظائفه أو بعبارة أخرى كمية التغير التي يحدثها الجهاز نتيجة استقباله للمعلومات؟ وهو ما عبر عنه "دويتش" بلفظة "Gain" وإذا كان الجهاز قادرا على البحث باستمرار عن تلك العوامل وقادرا على ربطها بالمعلومات التي يتلقاها ثم يقوم بمعالجة هذه العوامل وضبطها في إطار أهداف المجتمع يكون الجهاز الحكومي جديرا بوصفه جهازا جيدا ، "أي جيد الاتصال"، ومن ثم يأتي الحكم على مدى فاعلية أي جهاز حكومي (بالدرجة الأولى) من ثلثها عوامل السيطرة والضبط والتحكم التي يمارسها الجهاز الحكومي في التأثير على النشاطات السياسية في إطار مجتمعه الكلي. وأن قدرة هذا الجهاز على البقاء تتوقف على الفاعلية التي يدرك بها الجهاز أهدافه أولا ثم العمل على تحقيقها ثانيا، وهكذا فإن قدرة الجهاز على البقاء تتوقف على فاعليته كجهاز محرك لمجتمعه نحو تحقيق أهدافه، حيث أنه أداة مجتمعة لتحقيق أهدافه. كما أن المعلومات الزاجعة وكيفية معالجة الجهاز لها هي التي تعكس هذه الفاعلية حيث أنها تعكس مجرى أحداث تحرك الجهاز نحو تحقيقه لوظائفه وأهدافه أو في البعد عنها، إنها إذن عاكس حساس لمدى فاعلية الجهاز الحكومي كمحرك لمجتمعه نحو أهدافه. وجدير بالذكر هنا الإشارة إلى أن "دويتش" لم ينكر وجود نشاطات يظلب عليها الطابع الترمي في عباء السياسة لا يمكن تقديرها كما حيث لم يولها الاهتمام الكافي، ولكنه من أن لأخر كان يردد أن هذه النشاطات تمثل عائقا أمام تحليله الكمي.

ومع كل هذا فإن "دويتش" لم يقنع بإضفاء قدرة على نمودجه تمكنه من التقدير الكمي لموقف معين، وعلى أسس كمية، ولكنه راح يضيف مفهوما جديدا في نمودجه هو مفهوم "التعلم" لكي يزيد به قدرة الجهاز الحكومي على

عملية الضبط والتحكم الذاتي والسيطرة على بيئته، ويعني به التعلم عن طريق الممارسة (الصقل بالخطأ والصواب) لضبط طرق عمل الاستجابة للمعلومات المرتدة ومن ثم للتكيف مع الأوضاع المتجددة دائما هذا إلى جانب مفاهيم أخرى في هذا الحدد ينتمها "دويتش" ويتجاوز بها عملية التكيف (التأقلم) وهي مفاهيم "التجديد" و"النمو" و"التغيير الذاتي الداخلي"، وهي عمليات تشير إلى تغييرات ذات طبيعة جوهريّة في الجهاز الحكومي، والتجديد قد يكون في بنية الجهاز أو عملياته أو حتى أهدافه (فالأهداف متغيرة وليست ثابتة حال الحكومة البرلمانية في بريطانيا قد تكون من حزب العمال أو حزب المحافظين)، كما قد يمر الجهاز الحكومي بعملية "نمو" في اتجاهاته بما قد يؤدي إلى تغيير ذاتي شامل، كما قد تأتي عملية التغيير الذاتي لكي يظل الجهاز الحكومي قادرا على مواجهة المعلومات المتدفقة إليه.

تقويم نموذج "دويتش":

وهكذا فإن نموذج "دويتش" قد بني على ما توصلت إليه نظرية الاتصالات من إنجازات، إلى جانب اهتمامه بالأهداف التي يسعى الجهاز الحكومي إلى تحقيقها. فقد فسر "دويتش" ميكانيكية عملية صنع القرار السياسي بوصفها الطريقة التي يحقق بها المجتمع أهدافه من شأيا الجهاز الحكومي (أداة المجتمع لتحقيق أهدافه) ويلاحظ هنا الاهتمام الزائد من جانب "دويتش" بميكانيكية عملية صنع القرار السياسي مع إغفاله لنتائج هذا القرار. ويتصور "دويتش" وعلى نحو ما سلف أن عملية صنع القرار السياسي تقوم على تلقي معلومات تدفع بها أجهزة الاستقبال إلى مركز اتخاذ القرار حيث تتم عملية مقارنة هذه المعلومات على ضوء الخبرات السابقة والقيم التي يؤمن بها

الجهاز الحكومي. ثم تأتي مرحلة إصدار القرار السياسي الذي يتدفق عبر قنوات تنفيذية (أجهزة تنفيذ داخل الجهاز الحكومي) حيث يتم تحويل القرار بعد تنفيذه إلى معلومات جديدة يتلقاها الجهاز الحكومي من أجهزة الاستقبال في شكل معلومات راجعة تمثل رد فعل القرار السياسي لدى بيئته للجهاز. ويذهب "دويتش" إلى القول بضرورة الاهتمام برودود الأفعال تلك وهي قد تكون ردود فعل سلبية تتمثل في رفض قرارات الجهاز الحكومي بشكل سلبي يؤثر على الولاء له (مقاومة سلبية) وهذه الردود السلبية (كمعلومات سلبية راجعة) تعكس مجرى الأحداث التي قد تبعد الجهاز الحكومي عن تحقيق أهدافه حيث يصبح مهدداً في شريعته، أو قد تكون ردود فعل إيجابية (معلومات موجبة راجعة) وهي تتمثل في إحداث انحراف في تحريك الجهاز الحكومي نحو أهدافه (مقاومة إيجابية) كحالة وجود غضب جماهيري نتيجة لحالة التضخم وارتفاع الأسعار والبطالة يترجم إلى رد فعل إيجابي - أو قد تصل معلومات للجهاز الحكومي من بيئته الخارجية بأن بلداً معانياً يعيد تسليح نفسه مما يفسر بأن الجهاز يعتبر نفسه هدفاً رئيسياً لتلك الدولة المعادية. وهكذا فإن بعض مظاهر ظاهرة الضراخ السياسي في الساحة الداخلية والخارجية يمكن أن تحلل في ضوء عملية المعلومات الراجعة السلبية أو الموجبة. وهنا تأتي قدرة الجهاز الحكومي وفاعليته في التعامل مع هذه الردود (المعلومات الراجعة).

ورغم هذا الجهد الضخم من جانب "دويتش" في تحليل عالم السياسة الوطني تحليلاً اقتصادياً (كمياً) إلا أن هناك مأخذ على هذا التحليل أبرزها:-

أولاً: أن النشاطات السياسية كانت اجتماعية ينطب عليها الجانب القيمي (الذي رأى دويتش فيه عائقاً في تحليله) ومن ثم يصعب تقدير هذه النشاطات التي يقوم بها الجهاز الحكومي تقديراً كمياً على نحو ما فعل د. ديتش بل وإبهامه قد شابه في ذلك الأمر.

ثانياً: أن "دويتش" عرف نموذجاً تعقيداً بدرجة أدنى به إلى استخدامه ليس كأداة لفهم وتحليل الواقع السياسي بل في استخدامه كأداة لتعقيد ذلك الواقع وبمعنى. حيث راح يستخدم مفاهيم جاهزة من العلوم التي تكاملت وتجمعت في علم "السيبرنتيكا" بنفس النماذج التي لها حيث اختلطت هذه المفاهيم بمفاهيم شالدة السياسة، ومن ثم خلط بين مفاهيم تختلف في طبيعتها عن الأخرى مما أدى به إلى عدم الوضوح في بنائه لنموجه. كما أنه استخدم في نموذج مفاهيم "البنية" و"الوظيفة" و"النسق" و"الاتزان" دون أن يشير صراحة إلى ذلك، حيث قال بوجود بنى للنسق السياسي (الجهاز وبيئته) إلى جانب إشارته إلى وجود بنى تحتية للجهاز الحكومي (أجهزة استقبال - أجهزة تنفيذ). وأشار إلى وجود وظيفة سياسية للجهاز السياسي تتمثل في أنه أداة المجتمع إلى تحقيق أهدافه. وفي هذا استخدم لمفهوم "البنية" و"الوظيفة" إلى جانب استخدامه لمفهوم النسق حيث تصور به ميكانيكية عملية صنع القرار السياسي (على نحو ما سلف) ولكنه اهتم بها كمعملية وأهمل نتائج القرارات الفعلية حيث لم يتناولها بالتحليل، وبالنسبة لمفهوم "الاتزان" فقد رأى أن عملية الاتزان النسقي السياسي تتم بصورة لا تلقائية (على نحو ما سلف).

ثالثاً: أن وحدة التحليل في نموذج "دويتش" لم تكن النشاطات السياسية للجاعات أو لقرى النسق السياسي، وإنما هي عنده "المعلومات" المتدفقة من وإلى الجهاز.

رابعاً: المفترضه عقلانية متخذي القرار بينما الأصل في عمليات اتخاذ القرار من جانب للجهاز الحكومي أنها ليست معبرة عن العقلانية، وأن القول الفصل في شأنها للقرارات التاريخية هذا بالإضافة إلى ما سبق وأشار إليه الباحث في تقويم التحليل الاتصالي بصفة عامة كنقاط تضاف هنا إلى تقويم نموذج "كوينش"^(١).

(١) راجع فيما تقدم بصدد تقويم نموذج "كوينش":

Varma. S. P., Op. Cit, PP. 319 – 326, and p. 326

ونظراً أيضاً: د. أحمد عامر، المرجع السابق، ص ٣٣، ص ٣٦.

الفصل الثاني

النماذج التي قدمت لتفسير عالم السياسة الدولي

- تحليل وتقويم -

تمهيد:-

وهنا في هذا التمهيد، وقيل أن يعرض الباحث للنماذج النظرية التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة الدولي، يشير إلى أن المعنيين بالنظرية العامة للعلاقات الدولية في تقديمهم للنماذج (والنظريات) قد راحوا ينتقون علي ما يلي:-

أولاً: يلتفتون على المنهج العلمي التجريبي، فيعتنون ارتباطاً به بواقع عالم السياسة الدولي واستقرانه بالملاحظة والتجريب من أجل التفسير والتوقع، وبذلك ينحصر هدفهم في التحليل الموضوعي لهذا الواقع. وبما ينتهون إليه من تقديم نماذج (ونظريات)^(١). هذا إلى جانب ارتباطهم بالنظرية السلوكية التي تراكمت على المنهج العلمي التجريبي حيث ينظرون إلى عالم السياسة الدولي من ثانياً سلوك الوحدات السياسية، وعلى أساس أن سلوك الوحدة السياسية في البيئة الدولية تحركه (علي نحو ما سلف) دوافع قومية.

ثانياً: تمثل مادة التحليل - لديهم - في النشاطات السياسية الدولية، وعلى اعتبار أن هذه النشاطات السياسية كمادة للتحليل (هنا) هي نشاطات (علي تبين أهدافها من نشاطات اقتصادية أو ثقافية.. وهكذا) من طبيعة واحدة هي النشاطات السياسية الدولية، وهذه النشاطات السياسية الدولية لكي يقتوا علي خصائصها التي تجعل منها "نشاطات" فلا بد لهم من الوقوف على مفهوم أساس يستعينون به علي الكشف عن هذه الخصائص، وهذه الخصائص بدورها تعين علي تقديم تفسير لهذه النشاطات، ولقد تمثل لهم

(١) راجع في هذا الصدد: د. محمد طه بنوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص

مفهوم "القوة" كمفهوم أساس لتحليل تلك النشاطات السياسية الدولية، كما تمتثل "الجماعة الوطنية) - لديهم - كوحدة للتحليل (على نحو ما سلف).

ثالثاً: يلتقي المعنيون بالنظرية العامة للعلاقات الدولية على استخدام أدوات تحليل ذهنية (كالمفاهيم والنماذج والنظريات) وأخرى بحثية، وهم هنا يتفاوتون في استخدام هذه الأدوات في بنائهم لنماذجهم النظرية، ورغم ذلك فهم يلتفون جميعاً على مفهوم النسق "System" من حيث هو أداة ذهنية لتحليل الواقع أو عبارة أخرى على أساس أنه مفهوم ينطلقون منه في تصورهم لمسير عالم السياسة الدولي، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يربطون - بصفة أصلية - مفهوم النسق الدولي بحالة الاتزان التي تقوم عليها مجموعة من القوى في مجال دولي معين، وليس من شك في أن الاتزان في الأساق الدولية هو جوهر هذه الأساق، ذلك بأن النسق الدولي - وهو صورة منتظمة لعلاقات بين عديد من قوى "فردية" في غيصة حكم أعلى - يرفض بطبيعته هذه تقويضين متطرفين يقف هو في وجه كل منهما على السواء، إن لية مجموعة من قوى فردية - في غيبة حكم أعلى - لا يتصور إلا أن تمسقط في فوضى مطلقة "Anarchism" ومن ثم فلا نسق، ولما أن تنتهي الحرب الدائمة بين القوى الفردية إلى إمبراطورية عالمية "Universal Emplr" ومن ثم فلا نسق أيضاً^(١)، وحيث تستمر مجموعة القوى تلك في انتظامها بمعنى جن هذين التقويضين يستمر النسق الدولي "International System" - من هنا فالنسق الدولي وحالة اتزان كسواء

(١) المرجع السابق، ص ٢٤٦.

متلازمان، "وحالة الاتزان" هذه هي التي توصف - مجازاً - بميزان القوة: "Balance of Power"، كما أن عبارة "ميزان القوة" تعني في الاصطلاح التعبير المجازي عن كل تزان دولي: "International Equilibrium"، ومن ثم عن كل مجموعة من دول في حالة لتزان^(١) هذا وفكرة "ميزان القوة" تعني أيضاً الحالة التي عليها توزيع للقوي "Distribution of Power" في المجال الدولي^(٢)، على صورة تقف في وجه التقيضين: "الفوضى" و"الإمبراطورية العالمية"، وتبعاً لذلك يعرف "ميزان القوة" بأنه الحالة التي يتحقق بها توازن للقوي في نسق دولي ما طلي صورة لا تدع مجالاً للتدلي إلى الفوضى من ناحية، أو إلى الإمبراطورية العالمية من ناحية أخرى^(٣).

"وميزان القوة من حيث مفهوم عام من مفاهيم علاقات القوي وتوزيع القوة في المجال الدولي - ومجرداً عن صور ولقعه المتغيرة بتفسير الظروف التاريخية - لا يعني أكثر من الإبقاء على حالة من حالات الاتزان الدولي بحيث لا تستطيع أية دولة أو أكثر أن تهاجم ما عداها، من غير سبب مقبول، أو بعبارة أخرى، حماية الوضع الراهن "Status Quo" لتوزيع القوة في نسق دولي معين باعتباره مترناً وباعتبار الإخلال به إخلالاً بميزان القوة"^(٤).

(١) نفس المرجع السابق ص ٢٤٧.

(٢) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٣) نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٤) المرجع السابق، ص ٢٤٧، ٢٤٨.

"إن تعبير "ميزان القوة" كوصف مجازي للوضع الراهن لتوزيع القوة فسي
نمق دولي معين يحمل كثيراً من المضامين التي تباينت تبعاً لتباين الظروف
التاريخية لعلاقات القوي في المجال الدولي، كما أن دخوله "عالم السياسة"
كمفهوم من مفاهيمه قد انتهى به إلى مفهوم متعدد الوجوه، فحين تُرد عبارة
"ميزان القوة" عند المشتغلين بعلوم السياسة أو بقانونها فإن هذا يستدعي إلى
الأذهان صيداً من معان يرتبط كل واحد منها بقطاع من قطاعات عالم السياسة
الثلاثة والتي تتمثل في: أولاً: قطاع الواقع السياسي مفسراً وتفسيراً موضوعياً -
وهذا من شأن العلم "Science" وثانياً: قطاع العمل السياسي بأساليبه وهو
من شأن الفن "Art-Policy"، وثالثاً: قطاع فلسفة السياسة في معنسى تقديم
الأفكار المؤيدة للعمل السياسي (وهي الإيديولوجيات)^(١).

"ومفهوم" ميزان القوة" تنازعه بالفعل هذه القطاعات: قطاع الواقع المفسر
تفسيراً موضوعياً ولكي يري في "ميزان القوة" تعبيراً مجازياً عين الاتزان
"Equilibrium" للتقائي للكامن في الأنساق الدولية والذي من شاكلة التوازن
الميكانيكي للكامن في طبيعة الأشياء في عالم الفيزياء وفي عالم الأحياء بل وفي
عالم الاجتماع، وكذلك عالم السياسة، وقطاع العمل السياسي بأساليبه "Policy"
ولكي يري في "ميزان القوة" وصفاً مجازياً للسياسة "Policy" التي تستهدف
بها دولة ما الإبقاء على الوضع الراهن لتوزيع القوي في نمق دولي معين، ثم
أخيراً قطاع الفلسفة أو الفكر المؤيد لتلك السياسة لحساب الدولة التي تمارسها
فهي أيولوجية "ميزان القوة"^(٢).

(١) نفس المرجع السابق، ص ٢٤٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٤٨، ٢٤٩.

وارتباطا بذلك، نستطيع أن نميز هنا بصدد مفهوم ميزان القوة بين نظريتين في تحليل عالم السياسة الدولي: النظرية الأولى وهي النظرية الموضوعية لميزان القوة التي تحلل علاقات عالم السياسة الدولي في إطار ما هو كائن بالفعل، والنظرية الثانية وهي النظرية النمطية التي تحلل علاقات عالم السياسة الدولي في إطار ما يجب أن يكون^(١).

من هنا فإن الباحث في عرضه للنماذج (أو النظريات) التي قدمت لتفسير عالم السياسة الدولي سيعرض لها في المباحث التالية: مبحث يعرض فيه النماذج أو النظريات التي استندت إلى مفهوم "ميزان القوة" بمطلوه العلمي (مجموعة نماذج أو نظريات الاتزان التلقائي)، ومبحث يعرض فيه النماذج (والنظريات) التي استندت إلى مفهوم "ميزان القوة" بمطلوه النمطي (مجموعة نماذج ونظريات الاتزان النمطي)، وذلك في تفسير عالم السياسة الدولي، ثم في مبحث ثالث يعرض الباحث للنماذج التي قدمت لفهم وتفسير علاقات عالم السياسة الدولي من شأيا تحليل سلوك صناعات للقرارات الخارجية للدول.

(١) نفس المرجع السابق ص ٢٤٩.

المبحث الأول

مجموعة نماذج ونظريات الاتزان التلقائي

وهي تلك النماذج (والنظريات) التي تركز في بنائها إلى مفهوم "ميزان القوة" في مدلوله الموضوعي وهم يستهدفون بذلك تقديم تفسير علمي للحالة التي عليها اتزان القوي. إن مفهوم ميزان القوة في مدلوله العلمي يعني ما عليه علاقات القوي الدولية من اتزان يتحقق ميكانيكياً بعامل قانون ورد الفعل، وهو في هذا المعنى يفترض أن النسق الدولي يقوم على اتزان تلقائي ذاتي يتحقق انتظامه بمعاني عن ضوابط الدول المكونة له، ومن ثم بعامل العلاقة بين الفعل ولورد الفعل (لكل فعل رد فعل مساو له في المقدار ومضاد له في الاتجاه) وبالتبادل الذاتي داخل المجموعة الواحدة، ومن شاكلة ذلك التبادل الذي يقع داخل الكائن الحي أو في المجموعة الشمسية وعليه وضع يصبح معه القول بأن داخل النسق الدولي ثمة انتظام ذاتي يتحقق به الاتزان في توزيع القوي بما يؤكد استمراره، كما يتحقق به أولاً بأول إعادة هذا الاتزان على صورة تمكن من متابعة هذا الاستمرار، وبعبارة أخرى فإن "ميزان القوة" بهذا التصور يعني أن الاتزان في الأنساق الدولية يحكمه قانون سوسبولوجي (قانون علمي) من شاكلة القوانين التي تحكم طبيعة الأشياء^(١).

وهنا يجدر التنبيه إلى أن المعنيين بتطويع عالم السياسة الدولي لم يعن أحدهم - على حد علم الباحث - بتقديم نموذج نظري لتفسير علاقات عالم

(١) المرجع السابق ص ٢٤٩.

السياسة الدولي انطلاقا من مفهوم "ميزان القوة" بمدلوله العلمي، وإنما الذي قدم في هذا الشأن نظريات على أساس أن النظرية نطاقها أوسع بكثير من "النموذج النظري" فتستطيع أن تستوعب تنظيرا لعالم السياسة الدولي في جملته انطلاقا من مفهوم "ميزان القوة" بمدلوله العلمي، وفي مقدمة هذه النظريات نظرية "أرون" للفرنسي، ونظرية "مورجنتو" الأمريكي أيضا والتي ذيلها بنموذج توضيحي في هذا الشأن، ويعرض الباحث في هذا المبحث لنظرية كل من "أرون" و"مورجنتو" في تحليل عالم السياسة الدولي ارتكازا إلى مفهوم "ميزان القوة" بمدلوله العلمي، نظرا للدور الذي قام به كل منهما في تحليل عالم السياسة الدولي من ثانيا نظريتهما.

وفيما يلي يعرض الباحث للخطوط الرئيسية التي يلتقي عليها كل من "أرون" و"مورجنتو" وغيرهم في تقديمهم لنظرياتهم في تحليل واقع عالم السياسة الدولي من ثانيا مفهوم "ميزان القوة" كواقع مفسر تفسيرا موضوعيا:

أولا: يلتقون على النظر إلى عالم السياسة الدولي باعتباره عالم علاقات القوي التي تعمل في غيبة سلطة عليا. ذلك أن البيئة الدولية هي بيئة القوي المتعددة التي تتفاعل مع بعضها البعض بعامل قانون الفعل ورد الفعل على وضع يهين لآثراتها ميكانيكيا، من هنا فإن عبارة النسق الدولي "International System" تعني تصورنا لمجموعة من وحدات سياسية ومن ثم من قوي متميزة فيما بينها ولكنها متفاعلة على وضع يهين لآثرها سيرا متزنا، كما تعني عبارة "النسق الدولي" في نفس الوقت تصورنا لحالة

الاتزان التي عليها مجموعة دولية معينة^(١)، وفيما لذلك فإن كلاً من "أرون" و"مورجنتو" حينما يستخدمان مفهوم "النسق" فإنهما ينظران إلى عالم السياسة الدولي من ثانياً قانون الفعل ورد الفعل، (وعلى أساس أن الفعل هنا هو فعل إرادة في إرادة)، فعالم السياسة الدولي هو عالم تعدد القوي، وكل وحدة سياسية (دولة) تعتمد على قوتها الذاتية في تحقيق أمنها ومصالحها الوطنية على حساب الدول الأخرى نظراً لغياب الحكم الأعلى، وأن هذه القوي تتبادل فيما بينها التأثير والتأثر على وضع يتحقق به انتظامها (اتزانها)، وانطلاقاً مما سبق فإن عبارة "النسق الدولي" تعني مجرد مفهوم يتمثل به أصحاب هذه المجموعة من النظريات ما عليه العلاقات الدولية (كعلاقات قوي) من اتزان فيما بينها وذلك يعامل قانون الفعل ورد الفعل، ومن هنا كانت تسميتها "بالنظرية العامة للنسق الدولي General Theory of International System" أو بالنظرية العامة للاتزان الدولي "General Theory of International Equilibrium"^(٢).

ثانياً: يلتقون على أن عبارة "النسق الدولي" (على نحو ما سلف) لا يصح استخدامها لتصوير واقع عالم السياسة الدولي إلا إذا توفر مقومان لواقع هذا العالم أولهما: وجود مجموعة كافية من الدول المتدرجة في القوي، وعلى رأسها عدد صغير من القوي القطبية، ثانيهما أن هذه المجموعة من القوي المتدرجة يتحقق لها انتظامها - اتزانها - باتزان قواها القطبية، وفيما للمقوم

(١) انظر: د. محمد طه بدوي، النظرية السليمة، مرجع سابق، ص ٢٤٦.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٤٧.

الأول فلا يتصور وجود نسق دولي إذا لم يكن هناك تدرج في القوي، فمسي غيبة الحكم الأعلى في البيئة الدولية لا يمكن تصور التساوي في القوي لأن ذلك مؤداه الحتمي للحرب الدائمة. حيث تعتمد كل قوة (دولة) على قوتها الذاتية في تحقيق أهدافها. وفي حالة anarchism، لا تستقيم مع فكرة النسق. إن ملاحظة الواقع الدولي تشير إلى أن هناك تدرجاً في القوي على مر العصور، وأن هناك قوة على رأس ذلك الواقع وهي على درجة من القوة بحيث تستطيع من خلالها الإشتراك في تقرير مصير علاقات القوي داخل النسق الدولي كله وتسمى بالقوي القطبية، وتلي هذه القوي القطبية دول من القوة بحيث تشترك في علاقات القوي الدولية بدرجة تمكنها من العمل على تحقيق مصالحها الوطنية دون أن تكون قادرة على مشاركة القوي القطبية في تقرير مصير علاقات القوي على مستوى النسق كله، وتلي هذه القوي قوي لا تستطيع بحكم قوتها أكثر من أن تشارك في وجودها على أرضها دون أن تكون قادرة على الإشتراك بفاعلية في علاقات القوي الدولية، هذا وتتعدد الصور التاريخية للنسق الدولي تبعاً لتباين مدى انبساط عضوية النسق، وتبعاً لتعدد القوى القطبية، كما يشير الواقع إلى أن النسق الدولي قد عرف عدة صور تاريخية، وأن معيار التفرقة بينها هو عدد القوي المشاركة فيه وعند القوي القطبية^(١).

(١) راجع في هذا الصدد، د. محمد طه بدوي، مدخل لعلم العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص

والصورة الأولى للنسق الدولي كانت منذ بداية العصر الحديث وحتى
بهاية الحرب العالمية الثانية، وكان هذا النسق في مدي شموله محدد العضوية
حضارياً وجغرافياً، فقد كان النسق قاصراً على الدول الأوروبية (نسق
الشعوب البيضاء) - أي أن علاقات القوى فيه كانت قاصرة على الدول
الأوروبية. وكانت قارتا آسيا وأفريقيا تمثلان مجالاً استعمارياً واسعاً للدول
الأوربية، ولقد كان عدد القوى القطبية الأوروبية التي تشترك في تقرير مصير
علاقات القوى على مستوى النسق كله تتراوح ما بين أربع إلى ست قوى،
ولذلك كان تبسط العضوية محدوداً، والقوى متعددة في هذه الصورة من
النسق الدولي، والذي يسمى بالنسق المتعدد الأقطاب *System multi*
Polaire.

والصورة الثانية للنسق الدولي جاءت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية،
حيث انتهت هذه الحرب إلى إيجاد ظاهرتين دوليتين أولهما: هيوط القوى
للقطبية القديمة بعامل الحرب من قوي من الدرجة الأولى إلى قوى من
الدرجة الثانية اقتصادياً وعسكرياً، ولقد هيا ذلك الأمر إلى ظهور دول العالم
الثالث، فالشعوب للمستعمرة (بكسر الميم) قديماً كانت من قبل قوى من
الدرجة الأولى أضحت قوي من الدرجة الثانية، ومن ثم أصبحت غير قادرة
على الإضطلاع بمهام الاستعمار، ولم تعد قادرة على تقرير مصير علاقات
القوى على مستوى النسق كله، فاستأثرت الشعوب المستعمرة (بفتح الميم)
بهذه الظاهرة وراحلت تعلن استقلالها لتكون ما يسمى بدول العالم الثالث،
وهي دول مستقلة حديثاً وعلى درجة متواضعة من القوة فشككت قوى من

الدرجة الثانية، تابيهما: بروز قوتين قطبيتين (فقط) هما الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي.

وهكذا اتسم - رفعة النسق الدولي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وأصبح نسقا عالميا ينسج دولا من أوروبا وآسيا وأفريقيا، وبقوى متدرجة، إنه النسق ثنائي القوى القطبية "Systeme Bipolaire" الذي تتوزع فيه القوى على أساس تدرج هرمي يحتمه قطبان اثنان في قوتيهما ويقرران بتفوقهما في القوة (النوعية) صورة النسق العالمي كله، ثم عدد من قوى متوسطة هي دول كبرى دون أن تكون قطبية، وهذه تلج في الاهتمام بالشئون الدولية العامة بل ويشئون غيرها من غير أن تكون قادرة على التقرير في شأن كيان النسق الدولي العالمي، ثم تأتي في النهاية جماهير الوحدات السياسية العريضة التي تتخبط بالضرورة - وبحكم ذلك التدرج في القوى - في النسق العام، إنسه نسق عالمي، وتتمش عالميته في أولا: شموليته من حيث عضويته، وثانيا: عالمية تواجد القوتين القطبيتين، إيديولوجيا ودبلوماسيا واستراتيجيا^(١).

وبالنسبة للوضع الدولي، وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتراجع كفة عظمى من ناحية، وانفراد الولاية المتحدة الأمريكية (بحكم تفوقها النووي) بتقرير مصير العلاقات الدولية من ناحية أخرى، فإنه يمكن القول هنا أن هناك صورة ثالثة من صور النسق الدولي وهو صورة: النسق الدولي أحادي القوى القطبية^٢ أو يمكن القول بأن توزيع القوى في العالم يتجه

(١) راجع بصدد صور النسق الدولي، المرجع السابق، من ص ٢٤٠ إلى ٢٤٦.

علي أن يأخذ صورة "الإمبراطورية العالمية" أو بأن توزيع القوى في العالم (الآن) في مرحلة إعادة تشكيل.

وبالنسبة للمقوم الثاني للنسق الدولي فهو يتمثل في أنه لا يتصور وجود نسق دولي إلا بتحقيق الاتزان بين قواه القطبية ذلك أن الملاحظة تقطع بأن الحرب هي الأصل في العلاقات بين الدول، ولو أن هناك تساريا في قوى النسق لأدى ذلك إلى الحرب الدائمة ومن ثم الفوضى (علي نحو ما سلف)، وهي حالة تعني التسبب كفتيخ للانتظام (للأتران) ومن ثم فلا نسق، فالنسق هو مجموعة علاقات قوى تتفاعل فيما بينها علي وضع يحقق الاتزان الذي يتحقق بين القوى القطبية، وهو الذي يمكن البيئة الدولية من الاستمرار.

وانطلاقا مما سبق فإنه لا يمكن تصور وجود نسق دولي في حالتين: أولهما: حالة الفوضى المطلقة "Anarchism" (حالة الحرب الدائمة) حيث تنتظم، وثانيهما: في حالة انفراد قوة واحدة بالسيطرة العالمية الإمبراطورية العالمية: Universal Empire حيث لا تفاوت في القوة، ففي هاتين الحالتين لا يوجد ذلك الاتزان الذي يحقق استمرارية النسق الدولي.

إن عبارة النسق الدولي (كما سلف) تعني تصورا لمجموعة من القوى تتفاعل فيما بينها (بمعامل قانون الفعل ورد الفعل) علي وضع يتحقق به حالة من الاتزان العام تمكن الكل (عالم السياسة الدولي) من الاستمرار المنتظم، وهذا الاتزان لا يتحقق إلا بوجود قوة متدرجة - متفوقة، وتفسير ذلك التفاوت (التدرج) في القوى موجود في مضمون مفهوم النسق ذاته، فهذه للقوى تتفاعل فيما بينها وتتبادل التأثير والتأثر بقوى الطرد والجذب فيتتحقق

لها حالة الاتزان العام، وطالما تحقق الاتزان فإن البيئة الدولية تستمر بعامل قانون "الفعل ورد الفعل" علي وضع يقف في وجه التتلي للفوضى أو للإمبراطورية العالمية.

من هنا: تعرف حالة اتزان القوى بأنها "الحالة التي تقف في وجه التتلي إلي الفوضى من ناحية، والتتلي إلي الإمبراطورية العالمية من ناحية أخرى"^(١).

ثالثاً: يلتقون علي أن ظاهرة الصراع السياسي الدولي هي أمر حتمي تمليه طبيعة البيئة الدولية والتي هي بيئة تعدد القوى، وتوضيح ذلك أن الوحدة السياسية (الدولة) هي في الواقع الدولي مركز متميز ونهائي لاتخاذ القرارات "Centre Autonome Décision" ومن ثم فالبيئة الدولية هي بيئة تعدد مراكز السلطة، وفي معنى آخر هي بيئة غيبة السلطة العليا، وتبعاً لطبيعة البيئة الدولية تلك ونظراً لتباين المصالح الوطنية، لتلك القوى المتعددة فإن هذه القوى المتعددة تسعى إلي تبادل فرض الإرادة، وعليه فالحرب هي الملجأ الأخير باعتبارها وسيلة لفرض الإرادة وليست وسيلة لمجرد النصر لذاته، ولذلك يعرف "Clausewitz" الحرب بأنها "عمل من أعمال العنف تستهدف به إكراه الخصم علي تنفيذ إرادتنا"، وهذا التعريف يؤكد علي أن الإكراه المادي في الحرب هو الوسيلة وأن الغاية هي فرض الإرادة، ولذلك فلا هزيمة في الحرب إلا بتسليم الخصم بأنه قد انهزم، فمجرد خسارة المعركة العسكرية لا يعني الهزيمة بالمطلوب الفني الدقيق طالما أن الخصم

(١) راجع في هذا الشأن: د. محمد ض. بري، لنظرية شامية، مرجع سابق، ص ٢٤٨ و

رافض التسليم - أي طالما هو رافض الخضوع لإرادة المنتصر عسكرياً،
من هنا وانطلاقاً من طبيعة البيئة الدولية في معناها المتقدم لابد وأن تكون
ظاهرة الحرب خالدة بخلود تلك البيئة، حيث تتركب طبيعة البيئة الدولية
الصراع السياسي الدولي فتجعل من الحرب حتماً من حتمياتها ولذلك توصف
هذه البيئة الدولية بأنها دار حرب^(١).

إن الحرب ليست إلا ظاهرة اختلال الاتزان في القوي بين قوى النسق
الدولي (ولاسيما القوى القطبية)، ويفترض التحليل الذي يستند إلى مفهوم
"ميزان القوة" بمدلوله العلمي هنا وجود ائزان بين القوى القطبية وإذا ما اختل
هذا الاتزان (بعامل الحرب) فسرعان ما يعود مرة أخرى، ويدلون على ذلك
بأن الاتزان في القوى (في النسق الأوربي القديم) ظل قائماً على مدى
أربعمئة عام، حيث حالت سياسة توازن القوى دون قيام إمبراطورية عالمية.
ذلك أن "الاتزان" الأوربي قد تحقق بميكانيكية قوة الجذب (المهينة للتعاون)
بين أعضاء النسق الأوربي، العاملة في أن ولحد مع قوة للطرد المعرقة
للاندماج في دولة عالمية، وللتان تتولفران لكل وحدة من وحدات ذلك النسق
كجزء من طبيعتها^(٢).

هذا وانطلاقاً من أن البيئة الدولية هي بيئة الصراع، فإن أصحاب
التحليل الذي يستند إلى مفهوم ميزان القوة بمدلوله العلمي يذهبون إلى أن هذا
الصراع هو صراع من أجل القوة. ذلك أن القوة في تصورهم هي الهدف

(١) انظر: المرجع السابق، من ص ١٩٨ إلى ٢٠٥.

(٢) نفس المرجع السابق، ص ٢٤٨.

الأجل والعاجل للدولة، وأن السعي إليها والبحث عنها يؤديان إلى نشوب الصراع ومن هنا فهم يرون بأن الصراع على القوة هو الأداة الموضوعية لتفسير النشاطات السياسية الدولية - وهو الأساس الموضوعي كذلك لتفسير السياسات الخارجية للدول. أو بعبارة أخرى فإن مفهوم "القوة" هو الدافع من وراء النشاطات السياسية الدولية بصفة عامة والدافع من وراء الصراع بصفة خاصة، كما يذهبون إلى إمكانية تقدير القوة للدول على أساس كمي^(١).

◆ تقويم:-

ويشير الباحث هنا إلى أن التحليل النسقي (تحليل عالم السياسة الدولي من ثانيا مفهوم ميزان القوة بمدلوله العلمي) يعد أحد التحليلات على التعامل مع طبيعة علاقات عالم السياسة الدولي المعقدة وبكل ما تحويه من تفاعلات مستمرة، إلى جانب نظريته الشمولية لواقع هذه العلاقات، وهذا التحليل رغم أنه شائع لدى كثير من المحللين المعاصرين للعلاقات الدولية إلا أنه من غير المتقبل محاولة بعض أصحابه وضع قانون عام يحكم حركة التاريخ - أي القول بأن هناك قانونا علميا قاطعا يفسر استمرار الأنساق الدولية باتزانها الميكانيكي البحث (حال الاتزان الميكانيكي في الظواهر الطبيعية). ذلك أن الأنساق الدولية تقوم على مجموعات من وحدات سياسية واعدة، تتحرك بأعمال إرادية وراء أهداف محددة مقدما. وإنما يمكن القول بأن الملاحظة

(١) راجع: د. أحمد فوزك رسلان، المرجع السابق، ص ٢١٨ و ٢٢٨.

تشير إلى أن هناك توزيعاً في القوة داخل النسق الدولي بما يقف في وجه أي تطلع إلى الإمبراطورية العالمية، وبما يؤكد لبقاء النسق^(١).

هذا ورغم أن مفهوم "ميزان القوة" (بمدلوله العلمي) هو حيز الزاوية في التحليل النسقي لعالم السياسة الدولي، إلا أن هناك بعض الاشتغالات التي توجه إلى التحليل النسقي: -

أولهما: أن عملية الاتزان في القوي تنقز إلى اليقين، فهذه الفكرة "الاتزان الميكانيكي" نقلت عن علم الميكانيكا الذي يستند إلى تقدير كمي، أما عند تطبيق هذه الفكرة في عالم السياسة (الدولي) فإنه يصعب تقدير القوة الفعلية للدول أو التوليا في شكل كمي، ولذلك فإن أصحاب هذا التحليل النسقي لم يقدموا إطاراً فكرياً واضحاً، أو معياراً موضوعياً لتقدير القوة الفعلية للدول (على أسس كمية)، ولئن كان البعض يتصور "المصلحة القومية" معياراً موضوعياً لذلك الأمر، لكن "المصلحة" كمفهوم يكتنفها الكثير من الغموض، فليس لها مدلول واضح.

ثانيهما: أنه يترتب على الافتقار إلى اليقين في عملية الاتزان بين القوي (في التطبيق) أن يؤدي ذلك إلى محاولة كل دولة زيادة قوتها أكثر من الحد المفترض لعملية الاتزان نتيجة خطأ في التقدير فتأتي الحرب الوقائية نتيجة طبيعية لذلك.

(١) راجع: د. محمد طه بدوي، المرجع السابق، ص ٢٤١.

ثالثهما: إن إصرار من جهة أصحاب هذا التحليل على التعامل مع فكرة "ميزان القوة" على أنها الفكرة المحورية التي ينبغي أن يدور حولها عالم السياسة الدولي برمته، وعلى اعتبار أن الاتزان بين القوى أمر حتمي وتلقائي يشير إلى استقرار من جانبهم قوامه أن كل دولة تحتل موقعا من النسق الدولي سوف تقدم على سلوك معين بصرف النظر عن طبيعة نظامها السياسي ونوع قيادتها السياسية، من ثم يتصورون حركية العلاقات الدولية كأقرب ما تكرر إلى الحركة الميكانيكية. ومن هنا يركز أصحاب هذا التحليل على سلوك الدول كنتيجة للنظام بين قوى النسق الدولي دون التركيز على الاهتمام بواقع العلاقات الدولية والانتهاه إلى تقديم تفسير بشأنه.

هذا ومن أبرز النظريات التي قدمت استناداً إلى مفهوم "ميزان القوة" بمذولة العلمي نظرية "مورجانتو" الأمريكي ونظرية "أرون" الفرنسي في فهم وتحليل عالم السياسة الدولي.

أولاً: نظرية مورجانتو "Morgenthau": -

وهي النظرية التي أوردها "هانز مورجانتو: Hans Joachism Morgenthau" الأمريكي الجنسية الألماني الأصل في مؤلفه "السياسة بين الأمم: Politics among Nations" (عام ١٩٤٨)^(١) بحث راح

(1) Morgenthau, Hans, J., Politics, among Nations, Knopf, Alfred A., Inc., New York 1967.

وراجع كذلك الترجمة العربية لهذا المؤلف "السياسة بين الأمم مورجانتو" ترجمة: خيرى حماد، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٤ (جزءان).

"مورجانتو" في مؤلفه هذا يصور نظرية لكي يفسر بها واقع عالم السياسة الدولي.

وبداية يشير الباحث إلي أن "مورجانتو" يعد وبحق أول من أرمسى الدعائم الأساسية لعلم العلاقات الدولية كعلم تجريبي، فلقد انطلق في تصويوه لنموذجه باستخدام المنهج العلمي التجريبي إلي جانب ارتباطه بالقوة كمفهوم أساس لتحليل عالم السياسة الدولي، كما أضفى مورجانتو علي تحليله لعالم السياسة الدولي نظرة سلوكية علي نحو ما سيأتي.

هذا ويبدأ "مورجانتو" تصوره لنظريته انطلاقاً من مفهوم القوة حيث ينظر مورجانتو إلي علم العلاقات الدولية كعلم متفرع أساساً عن علم السياسة، فقد ربط صلب عالم السياسة الدولي بصلب عالم السياسة الوطني - أي اعتبار أن القوة هي صلب عالم السياسة قاطبة، مع الإشارة إلي أن علم السياسة تتركز دراسته علي السلطة السياسية، ومن هنا ينتهي إلي القول بوجود صلة بين العلمين - فعنده أن علم العلاقات الدولية هو امتداد لعلم السياسة والذي هو بمثابة الأصل، وأن كلا العلمين يشترك في مفهوم أساس واحد هو القوة.

من هنا يرتبط "مورجانتو" في نظريته لتفسير عالم السياسة الدولي بالقوة كمفهوم أساس لعلم العلاقات الدولية أو إن شئنا كمفهوم أساس لتقديم نظرية عامة تفسر علاقات القوى المتعددة، فالقوة إذن - عنده - هي الأساس الذي تركز عليه سياسات الدول في المجال الدولي وإليها تستهدف، بل إن عالم السياسة الدولي وعالم السياسة الوطني - عنده - ليسا إلا مظهرين مختلفين

لظاهرة واحدة، فقد انتهى مورجانتو إلى القول بأن الملاحظة تقطع بأن صلب عالم السياسة الدولي هو القوة وأن القوة هي التي تحدد ملوك الدول، كما انتهى إلى القول بأن هناك نماذج ثلاثة من السياسات الدولية. توضح كافة نماذج السلوك الدولي وهي: -

أولاً: سياسة المحافظة على الوضع القائم Policy of the Status Quo على اعتبار أن القوة وسيلة "Instrumentality" تستخدمها الدولة للمحافظة على ذاتها حيث لا تسعى إلى إعادة توزيع هيكل القوة في النسق الدولي القائم لتحقيق مصلحتها الوطنية.

ثانياً: السياسة التوسعية "Imperialism" وهي سياسة تستخدمها الدولة لإحداث تغيير في توزيع القوة في النسق الدولي القائم، ومن ثم تسعى الدولة هنا لتغيير سلوك الدول الأخرى بالشكل الذي يتفق مع مصلحتها، ويترتب على نجاح هذه السياسة اكتساب هذه الدولة المزيد من القوة نتيجة انتصارها في مقابل هزيمة وضعف الدول الأخرى.

ثالثاً: سياسة الحصول على المكانة الدولية Policy of Prestige وهي سياسة تقوم بها الدولة باستعراض ما تملكه لإشعار الدول الأخرى بمدى قوتها، بهدف السيطرة ومد النفوذ، ولقد أوضح "مورجانتو" أن نجاح هذه السياسة المتبعة يرجع إلى إقناع الدولة المتبعة لهذه السياسة للدول الأخرى بتنفيذ مصلحتها الوطنية وذلك باستخدام وسيلتين: الدبلوماسية الرسمية "Diplomatic Ceremonial" والتطريح باستخدام القوة "Display of Military Force" وهنا تستطيع الدولة باستخدام هاتين

الوسيلتين أن تحقق مكانة دولية مرموقة تمكنها من تحقيق مصلحتها الوطنية دون استخدام القوة.

من هنا فإن القوة (والتي هي من وراء تحديد سلوك الدول) تعني - عند مورجانتو - المقدرة على التأثير النسبي الذي تمارسه الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى، وتبعاً لذلك فإن "القوة" ليست مرادفة "للعنف" بل هي نتاج لتفاعل عوامل مادية واجتماعية تحدد في النهاية حجم قوة الدولة والذي بدوره يحدد إمكانات الدولة في التأثير على الدول الأخرى بما يحقق المصلحة الوطنية، وهنا يقدم مورجانتو حصراً لعوامل قوة الدولة في المجال الدولي كمعامل تحدد موقع وحجم الدولة من سلم القوى في المجال الدولي وهي تتمثل لديه في: المجال الجغرافي، والموارد الطبيعية، والمقدرة الصناعية، والاستعداد العسكري، والسكان، والخصائص القومية، والروح المعنوية، والمهارة الدبلوماسية ... كما راح "مورجانتو" يؤكد على أن القوة هي الهدف العاجل والأجل للدولة، فالقوة - عنده - غاية في حد ذاتها.

هذا وإلى جانب مفهوم "القوة"، يستخدم مورجانتو فني بنائه لنظريته مفهومين آخرين هما الصراع "Struggle" والمصلحة الوطنية "National Interest" وبصدد مفهوم "الصراع" فإن "مورجانتو" يرى في الصراع أنه دافع غريزي يحرك الإنسان دوماً من أجل القوة، فقد أعلن "مورجانتو" في مؤلفه اعتبار أن الصراع ظاهرة بشرية خالدة، إنه الصراع من أجل القوة، فقد أعلن "مورجانتو" في مؤلفه السابق الإشارة إليه أن السياسة في المجال الدولي ليست إلا الصراع من أجل القوة، وهي في هذا

تستوي مع السياسة داخل المجتمعات الوطنية، ذلك أن الصراع من أجل القوة هو حقيقة خالدة في الزمان والمكان، وعليه يصح القول بأن نماذج السياسات الدولية (نماذج السلوك الدولي) التي قدمها مورجانتو والمتمثلة في سياسة الإبقاء على الوضع القائم والسياسات التوسعية وسياسة السيطرة وتنفرد من أجل الحصول على المكانة الدولية، ما هي إلا مظاهر لظاهرة الصراع الدولي الخالدة.

إن ظاهرة الصراع تمثل - عنده - صلب عالم السياسة (الوطني والدولي على السواء)، وذلك انطلاقاً من ملاحظته للواقع الدولي، حيث انتهى "مورجانتو" إلى القول أيضاً بأن الصراع من أجل القوة *Struggle for Power* "هو ظاهرة خالدة بخلود الإنسان"، كما انتهى "مورجانتو" إلى القول أيضاً بأن الملاحظة التاريخية الطويلة تقطع بأن ظاهرة الصراع من أجل القوة كانت من وراء سلوك الدول على مر التاريخ مع تبين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما أكد "مورجانتو" على أن هذه الظاهرة الدولية تأتي امتداداً لما يحدث في واقع عالم السياسة الوطني، فكل العنصرين (الوطني والدولي على السواء) حلبة للصراع من أجل القوة، وهذا مرده عند "مورجانتو" إلى أن القوة ظاهرة سياسية خالدة بخلود الإنسان، وأن معيار التمييز بين النشاط السياسي وغيره من النشاطات الاجتماعية الأخرى يتمثل لديه في معيار الصراع من أجل القوة، وفي هذا الشأن يقول "مورجانتو" بأن واقع عالم السياسة الدولي شأنه في هذا شأن أي واقع سياسي آخر هو الصراع من أجل القوة، ومهما تكن مرامي ذلك العالم فإن القوة هي هدفه المباشر دائماً.

وهكذا يربط "مورجانتو" في نظريته بين مفهومين "القوة" و"الصراع" ربطاً نهائياً، فيؤكد علي أن الواقع السياسي الدولي الذي أسسه الصراع من أجل القوة، تصبح القوة فيه هي الوسيلة والغاية، فألي عضو دولي يمارس نشاطه في البيئة الدولية باعتباره قوة في ذاته، يعتمد في ممارسة هذا النشاط علي قوته الذاتية، ويستهدف أيضاً تحقيق قوته الذاتية بالحفاظ عليها والعمل علي زيادتها، علي اعتبار أن القوة - عنده - وسيلة وهدف في ذاتها، وتبعاً لذلك فإنه يرى ألي سياسة خارجية لا تنطلق من هذا التصور هي في حقيقتها سياسة هشة.

وبصدد مفهوم "المصلحة الوطنية"، فإنه انطلاقاً من أن القوة - عند مورجانتو - تمثل صلب عالم السياسة قاطبة، فقد أنتهى إلي القول بأن العلاقات الدولية ليست في حقيقتها إلا علاقات قوة حيث لا تخضع إلا لقانون واحد هو قانون المصالح الوطنية^(١). ومن ثم ينتهي "مورجانتو" إلي القول بأن "المصلحة الوطنية" تتمثل في قوة الدولة علي اعتبار أن "المصلحة" و"القوة" مترادفان، ومن هنا فلا حرج - لديه - في ربط فكرة المصلحة الوطنية بسياسة القوة باعتبارهما متلازمين، ذلك أن المصلحة الوطنية تتمثل في المتابعة علي إنماء القوة الذاتية، كما يرى "مورجانتو" في القوة "روح الدولة" فيالقوة يتحقق لها الاستقرار والاستمرار.

(١) وبهذا التصور يكرن "مورجانتو" قد أرسى الأصل في علم العلاقات الدولية كعلم تجريبي وذلك في مولجه النظرية المثالية الأمريكية التقليدية، ولقد فصل "مورجانتو" هذا التصور في كتابه للمنون "Indefense of National Interest" الذي صدر في عام ١٩٥١م، وأكد فيه أن فكرة "المصلحة الوطنية" تتمثل في قوة الدولة علي اعتبار أن القوة غاية في ذاتها.

المصلحة الوطنية على ذلك النحو - عند مورجانتو - تتمثل في فكرة الأمن الوطني " National Security " والذي يركز بدوره على فكرة القوة، وفكرة الأمن تشمل كل ما يؤكد لاستمرار الدولة من ضمان سياستها واستقلالها.

وهكذا انتهى "مورجانتو" إلى القول بأن العلاقات الدولية هي علاقات قوة وتخضع لقانون واحد هو قانون المصلحة الوطنية (على نحو ما تقدم) مستهدفاً بذلك أن تعدل الولايات المتحدة الأمريكية عن سياستها المثالية التي كانت تتبعها فيما قبل الحرب العالمية الثانية حيث كانت تتبع "سياسة العزلة" فكانت بعيدة عن مراكز القوى العتيدة في أوروبا إلى جانب تمتعها بمجال إقليمي وموارد اقتصادية ضخمة مما هيا للنزعة الأخلاقية في سياستها، ولكن الأوضاع اللاحقة للحرب العالمية الثانية راحت تشكك في هذا الاتجاه المثالي، وظهر اتجاه جديد على رأسه "مورجانتو" يدعو إلى التزام القيادة الأمريكية في سياستها الخارجية بتحقيق المصلحة الوطنية، حيث اقتضت الأوضاع الجديدة أن تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى إتمام قدراتها الدولية (على حساب ماعداها من مصالح القوى الأخرى إذا اقتضى الأمر)، ومن ثم اتباعها لسياسة جديدة أكثر واقعية (أكثر فاعلية) في تحقيق المصلحة الوطنية، ولقد أراد "مورجانتو" بذلك أن يجعل من علم العلاقات الدولية علماً نفعياً في خدمة فن السياسة.

هذا ورغم ارتكاز "مورجانتو" على مفهومي "القوة" و"المصلحة" في بناء نظريته، إلا أنه اعترف بأنهما مفهومان غير مستقرين، ولذلك راح

رجانثو" يؤكد على أن الحد الأدنى للمصلحة الخارجية لكل دولة لا يبد وأن يتمثل في الحفاظ على البقاء القومي، كما أكد "مورجانثو" على أن الصراع من أجل القوة ركيزة تستند عليها المصلحة الوطنية، فالمصلحة الوطنية - عنده - تجاوز الإيديولوجيات أو تصورات القادة فهي القيمة القومية الدائمة، وهي تتحدد على ضوء ما تملكه الدولة من قوة، ولذلك فالدولة في مساعيها لتحقيق مصلحتها الوطنية غير الحيوية (أي في مسألة خير مسألة الحفاظ على النقاء القومي) تريد من تقاوم ظاهرة الصراع الدولي، فالبعض ميين الدول تتبنى أهدافا توسعية وتقدم تبريرا إيديولوجيا لهذا التوسع، كما أن الإيديولوجيات غير القومية كالشيوعية والليبرالية قد جعلت - عند مورجانثو - من مفهوم المصلحة الوطنية مفهوما غامضا، ومن هنا فإن "مورجانثو" قد عارض تدخل الدولة في شئون الدول الأخرى لأن هذه المسائل غير حيوية بالنسبة لتحقيق المصلحة الوطنية، واعتبر "مورجانثو" تدخل الولايات المتحدة الأمريكية عسكريا في جنوب شرق آسيا أمرا جانبيه الصواب. لأن هذه المنطقة بعيدة عن المصالح القومية الحيوية الأمريكية وتستلزم نفقات باهظة لتحقيق الأثران الإقليمي هناك، من هنا يرى "مورجانثو" أن التزام الدول بالمصالح القومية الحيوية (الحفاظ على البقاء القومي) هو العامل الحاسم لحفظ قوة الدولة من ناحية وحفظ الأثران الدولي من ناحية أخرى.

ولطلاقا من مفاهيم "القوة" و "المصلحة" و "الصراع" (السالفة) انتهى "مورجانثو" إلى تقديم تفسير بشأن صلب عالم السياسة الدولي، على أساس أن صلبه القوة، واعتبار هذه القوة تعني فعل إرادة في إرادة واعتبار عالم السياسة الدولي هو مجموعة قوى أو بعارة أخرى مبرعة علاقات قوى،

ولكن ينتهي إلى النظر إلى عالم السياسة الدولي على أنه عالم القوى المتعددة التي تتفاعل طبقاً لقانون الفعل ورد الفعل فتتبادل التأثير والتأثر على نحو يتحقق به اتزانها ميكانيكياً، ومن ثم يعالج "مورجانتو" عالم السياسة الدولي في ضوء مفهوم النسق "System"، وانهى إلى القول بأن ميزان القوة يعني "منع أي عضو في النسق من السيطرة على باقي الأعضاء". من هنا فكل دولة في صراعها مع الدول الأخرى من أجل القوة تضع المصلحة الوطنية هدفاً رئيسياً من حيث حمايتها وتنميتها عند تنفيذ سياستها الخارجية، وهذا الهدف - عنده - هو بمثابة القوة التي تعد المحرك الرئيسي لسياسة الدولة الخارجية وحجر الزاوية في عالم السياسة الدولي، "مورجانتو" يرى أن السبيل الأوحـد أمام الدولة لتحقيق الدرجة القصوى من حماية مصالحها الوطنية في ظروف الحاضر والمستقبل يتمثل في مضاعفة الدولة لمواردها من القوة، على أساس أن المصلحة الوطنية هي مرادف وقرين لقوة الدولة (على نحو سلف)، وتبعاً لذلك يرى "مورجانتو" في القوة الوطنية وفي سعي الدول الدؤوب من أجل مضاعفتها ظاهرة حتمية نظراً لغياب الحكم الأعلى في عالم السياسة الدولي (عالم تعدد القوى)، كما أن ظاهرة التفاوت في القوة بين الدول هي التي تحرك الدول لزيادة قوتها ومن ثم تتركب ظاهرة الصراع الدولي، ونظراً لأن القوة الوطنية ذات طبيعة تراكمية فهمما كانت الغاية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، فإن القوة في ذاتها تقود إلى الصراع، ومن هنا فالصراع من أجل القوة هو أداة "مورجانتو" الموضوعية في تحليله للنسقي لتفسير الحياة الدولية، ومن ثم لتفسير السلوك الدولي والوقوف على دوافعه الحقيقية بعيداً

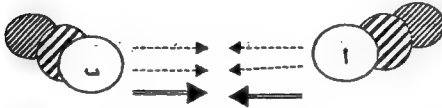
عن التبريرات غير الواقعية، وهذا الصراع كذلك يكشف عن الصلب الذي
يفسر السياسات الخارجية للدول مع تباين النظم والإيديولوجيات.

هذا ولقد راح "مورجانتو" يعرض في نظريته نماذج (اشكالا) للصراع
في البيئة الدولية في نموذج توضيحي ذيل به نظريته، وكل ذلك في إطار
مفهوم "ميزان القوة"، حيث يفترض أن ظاهرة "الحرب" ليست إلا ظاهرة
اختلال في "ميزان القوة" بين الدول، وأن الشرط المسبق لتحقيق الاستقرار
الدولي هو الإبقاء على الاتزان الدولي القائم، ويرتكز "مورجانتو" هنا إلى
مفهوم ميزان القوة (بمعنوله العلمي) على أساس أنه مجرد مفهوم لما عليه
علاقات القوى الدولية من أنزآن يتحقق ميكانيكياً بعامل قانون الفعل ورد
الفعل، ويصدد عملية الاتزان الدولي يرى "مورجانتو" أن هناك عاملين
يتحكمان فيها أولهما: وجود مجموعة قوى (دول)، وأن هذه المجموعة من
القوى متدرجة في القوة ويتحقق أنزآنها بتوازن قواها القطبية، ثانيهما: وجود
عداء (صراع)، وعندما يضطرب الاتزان بفعل قوة معينة (حرب) أو نتيجة
تبدل في عنصر أو أكثر من عناصر النسق فإن هناك اتجاهاً للوصول إلى
اتزان جديد وهكذا تماماً كما يحدث للجسم البشري، فهو في نموه يستمر
اتزانه نتيجة لأن التغيرات التي تحدث فيه متناسبة مع بعضها البعض في
مختلف أجزاء الجسم، وعندما يصاب الجسم أو يفقد أحد أعضائه بسبب تدخل
خارجي أو تجربة نمو غير طبيعية فإن الاتزان يضطرب ويحاول الجسم
التغلب على هذا لكي يعيد الاتزان إما عند المستوى نفسه أو عند مستوى
آخر.

وهنا تؤدي تطلعات الدول إلى تحقيق مصالحها إلى التصادم (الصراع)، ويرى "مورجانثو" أن الصراع من أجل القوة في البيئة الدولية يأخذ شكلين مختلفين هما:-

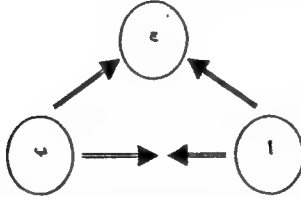
أولاً: شكل المعارضة المباشرة "The Pattern of Direct Opposition"

ويأخذ الصراع من أجل القوة هذا الشكل في حالة اتباع الدولة (أ) (كدولة كبرى) سياسة توسعية تجاه دولة أخرى (صغرى)، فتتلقى معارضة مباشرة من جانب الدولة (ب) (كدولة كبرى) حيث ترد عليها باتباع سياسة الإبقاء على الوضع الراهن أو باتباع سياسة توسعية خاصة بها كما في الشكل التالي (شكل رقم (١)).



ومن التطبيقات العملية لهذا النموذج: معارضة فرنسا وحلفائها لروسيا عام ١٨١٢، وكذلك معارضة اليابان للصين من عام ١٩٣١ إلى عام ١٩٤١، ومعارضة دول الحلفاء لدول المحور ابتداءً من عام ١٩٤١، وهنا نجد معارضة مباشرة من دولة ترفض الإنعنان لدولة أخرى تسعى إلى فرض مصلحتها عليها.

هذا وقد يأخذ نموذج المعارضة المباشرة بين الدولتين (أ)، و (ب) (كنول كبرى) صورة التنافس على دولة (ج) (كدولة صغرى) كما في الشكل التالي (الشكل رقم (٢)):



وهنا نجد أن الدولة (أ) حينما تتبع سياسة توسعية تجاه الدولة (ج) (التي قد تقاوم هذه السياسة أو تدعن لها) ففي نفس الوقت قد تتبع الدولة (ب) سياسة توسعية مماثلة للدولة (أ) تجاه الدولة (ج) أو قد تتبع سياسة الإبقاء على الوضع الراهن حيث تعارض في هذه الحالة سياسة الدولة (أ) لأنها تريد الحفاظ على الوضع القائم بالنسبة للدولة (ج)، ومن هنا فإن هناك حالتين لصورة الصراع بين الدولتين (أ) و (ب) للسيطرة على الدولة (ج) :-

أولهما: في حالة اتباع الدولة (ب) سياسة الإبقاء على الوضع القائم فإن الصراع بينهما يأخذ صورة المعارضة من جانبها للدولة (أ).

والأخرى: أنه في حالة اتباع الدولة (ب) لسياسة توسعية تجاه الدولة (ج) يأخذ الصراع شكل التنافس بين الدولتين (أ) و (ب) ومثال ذلك تنافس كل من بريطانيا وروسيا للسيطرة على إيران (طيلة المائة عام السابقة على الحرب العالمية الثانية)، وكذلك: التنافس بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة

لامريكية وبريطانيا وفرنسا للسيطرة علي ألمانيا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وكذلك التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي للسيطرة علي دول جنوب شرق آسيا (في فترة الحرب الباردة بينهما).

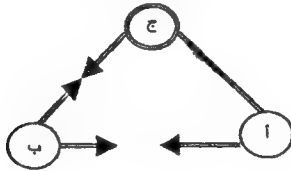
وفي هذه الأوضاع يري "مورجانثو" أن الاتزان بين القوي يتم بصورة آلية بين الدولتين (أ) و (ب)، فالدولة (أ) حينما تتبع سياسة توسعية علي حساب الدولة (ب) لابد أن تضاعف من قوتها لتحقيق ذلك من ناحية، وللقوف في وجه الدولة (ب) من ناحية أخرى، كما أن الدولة (ب) تسعى كذلك إلي زيادة قوتها، ويستمر هذا الصراع (التنافس) فيما بينهما وعليه يستمر الاتزان في القوى المتعارضة، فأي زيادة في القوة من دولة (من الدولتين) يقابلها زيادة من الدولة الأخرى، وهذا الوضع يستمر إلي أن تسعى الدولتان المعنيتان إلي تبديل سياستهما للتوسعية إن لم تتخليا عنها كلية، أو أن ينتهي الأمر إلي إضعاف الضعيف للقوي أو يتحول التنافس إلي حرب يكون لها القول الفصل بينهما، وهنا حينما يتم الاتزان بين القوي في هذه الأوضاع فإنه يؤدي مهمتين أولهما: إيجاد نوع من الاستقرار بين الدولتين المتصارعتين، ورغم أن هذا الاستقرار يظل معرضا للاضطراب إلا أنه الشكل الوحيد لبقاء الاتزان بين القوى المتعارضة. إن الأوضاع الدولية بطبيعتها تتعرض إلي التبدل باستمرار ومن ثم تقتدر إلي الاستقرار، وإن أي استقرار يحققه الاتزان بين القوي هو استقرار مضطرب لأن هذا الاتزان ليس اتزاناً نهائياً فهو اتزان حركي بطبيعته، والأخرى: التأكيد علي تحرر أية دولة من سيطرة دولة أخرى، ذلك أن قوة أية دولة منفردة هي التي تحول دون تجاوز قوى الدول الأخرى علي حريتها، كما في الشكل رقم (١).

ثانياً: نموذج التنافس "The Pattern of Competition" :-

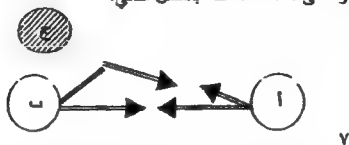
وهو يعكس صورة الصراع بين دولتين من أجل السيطرة على دولة
ثالثة، كما في الشكل رقم (٢)، وهنا تختلف أساليب اتزان القوى وطرقه عن
صورة المعارضة المباشرة، ففي صورة المعارضة تتبع الدولة (أ) سياسة
توسعية تجاه الدولة (ج) وتعارضها الدولة (ب)، مع افتراض وجود اتزان في
القوة بين كل من الدولتين (أ)، (ب)، كضمان لحماية استقلال الدولة (ج)،
وهنا يصبح استقلال الدولة (ج) ما هو إلا مجرد ضل من أعمال علاقات
الصراع (التنافس) بين الدولتين (أ)، (ب).

وهنا يقدم "مورجانتو" ثلاث حالات للتنافس بين الدولتين (أ)، و (ب)
للسيطرة (كدول كبير) على الدولة (ج) (كدولة صغير):

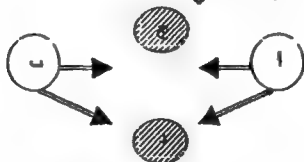
وأول هذه الحالات: أن هذا التنافس (على الدولة (ج)) لو قُبِلَ له أن يتم
لصالح الدولة (أ) التي تتبع سياسة توسعية فإن استقلال الدولة (ج) يتعرض
للخطر على الفور كما في الشكل التالي:



وثاني هذه الحالات: أنه لو قدر للدولة (ب) التي تتبع سياسة الإبقاء على الوضع القائم أن تحسم الأمر لصالحها فإن استقلال الدولة (ج) يصبح مضموناً في هذه الحالة كما بالشكل التالي: -



وثالث هذه الحالات: أنه إذا تخلت الدولة (ا) عن سياستها التوسعية بصفة كلية تجاه الدولة (ج) وتحولت عنها إلى دولة (د) فإن استقلال الدولة (ج) يصبح في مأمن كما بالشكل التالي: -



وهكذا ففي الحالتين الأولى والثانية: يصبح استقلال الدولة (ج) مرهوناً بسياسات الدولتين (ا) و (ب) ومرهوناً أيضاً بالاتزان في القوة بينهما.

وهنا يري "مورجانثو" أن الدول الصغرى (كالدولة (ج) والدولة (د) تكون بصفة رئيسية باستقلالها لما يلي: أولاً: لاتزان القوة بين القوى القطبية في نمق معين حال الوضع بالنسبة لبليجيكا ودول البلقان حتى الحرب العالمية الثانية: ثانياً: نتيجة لوجود دولة حامية لها تتمتع بقوة لا يستهان بها كدول

الأمريكتين الوسطى والجنوبية والبرتغال، ثالثاً: نتيجة لأنها لا تستهوي الأطماع التوسعية كسويسرا وأسبانيا، وهكذا فإن تمكن مثل هذه الدول الصغيرة - كما يرى مورجانشو - من الحفاظ على حيادها واستقلالها لسان الصراعات والحروب التي تحيط بها يعود إلى أحد هذه العوامل أو إليها مجتمعة، وخير أمثلة على هذا القول هي أوضاع هولندا والدانمارك والنرويج في الحرب العالمية الأولى إذا ما قورنت بأوضاعها في الحرب العالمية الثانية، وأوضاع سويسرا والسويد في كلتا الحربين.

وهذه العوامل (السالفة) تعتبر أيضاً - عند مورجانشو - مسئولة عن وجود ما يسمى بالدول العازلة Buffer States كمناطق فاصلة بين القوى الكبرى (وكوسيلة لتحقيق اتزان القوة بينها) وعادة ما تكون هذه الدول ضعيفة، ولكنها لا تمثل خطراً على أمن ومصالح الدولتين المتصارعتين (من الدول الكبرى) وتتحصر وظيفة تلك الدول العازلة في تقليل احتمالات الاحتكاك أو التصادم بينهما، إن تاريخ "بلجيكا" منذ استقلالها عام ١٨٣١ وحتى الحرب العالمية الثانية يعتبر المثل الواضح والبارز لهذه الدول العازلة والتي تدين بوجودها لاتزان القوة القطبية آنذاك، كما أن الدول التي كانت تسمى "بحزام الأمن السوفيتي" والممتدة على حدود الاتحاد السوفيتي (إلى عهد قريب) الغربية والجنوبية بدءاً بفنلندا وانتهاءً ببلغاريا، مدينة هي الأخرى ببقائها لاتزان القوة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب الحرب العالمية الثانية

هذا ويرى "مورجانتو" أن عملية الاتزان في القوة بين الدول القطبية تتم إما بالتفكيك من قوة الدولة ذات الوزن أو بزيادة القوة عند الدولة ذات الوزن الأقل، وذلك بهدف الوصول إلى الاستقرار الدولي، وفي هذا الصدد يقدم "مورجانتو" عددا من الوسائل والأدوات التي اتبعتها الدول لتحقيق الاتزان في القوة فيما بينها، والتي تتمثل في أسلوبين: -

أولهما: سياسة (أسلوب) فرق تمذد: Divide and Rule وذلك للابقاء على ضعف الدولة المنافسة كالسياسة الفرنسية تجاه ألمانيا - مثلاً- حيث تركزت السياسة الخارجية الفرنسية منذ القرن السابع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية حول مبدأ ثابت هو تأييد تجزئة ألمانيا إلى عدد من الدول الصغيرة المستقلة، أو الحيلولة دون اندماج هذه الدول في دولة موحدة، إنه اتزان القوى (في أوروبا) الذي فرض على فرنسا حالة من الشعور بالخطر عند قيام دولة ألمانية قوية موحدة.

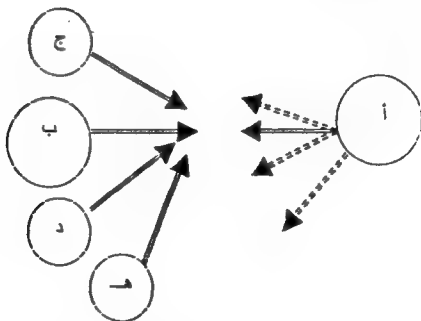
ثانيهما: محاولة إيجاد اتزان في قوى مجموعة من الدول ويتم ذلك الأسلوب بطريقتين: -

أولهما: أن تزيد الدولة (ب) قوتها لقلب ميزان القوة بالنسبة للدولة (أ)،
ثانيتهما: أن تضم الدولة (ب) قوتها إلى قوى عدة دول تمير على سياسات
مماثلة لسياساتها وفي مواجهة الدولة (أ) مما يرغم الدولة (أ) على ضم قوتها
إلى قوى جميع الدول التي تمير على سياسات مماثلة لسياساتها تجاه الدولة
(ب)، وبالنسبة للطريقة الأولى فهي تتمثل في سياسات التعويضات والتسليح
ونزع السلاح، وبالنسبة للطريقة الثانية فهي تتمثل في سياسة الأحلاف.

وبالنسبة لمياسة التعويضات "Compensations" فالمقصود بها هو مبدأ التعويضات الإقليمية حيث توزع مناطق النفوذ بين الدول الكبرى تحقيقاً لاتزان القوى الذي يضطرب من جراء التوسع الإقليمي لإحدى الدول الكبرى، كما حدث في النصف الأخير من القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين وبصورة متعمدة ومدرومة في توزيع المستعمرات ووضع الحدود لمناطق النفوذ الاستعمارية في إفريقيا وآسيا، حال المعاهدة الإنجليزية الروسية عام ١٩٠٧ التي أقامت منطقتي نفوذ للطرفين المتعاقدين طبقاً لهذه المعاهدة في إيران.

وبصدد سياسة (أسلوب) التسلح Armaments فهو الأداة الرئيسية التي تستطيع بها الدولة الحفاظ على الاتزان القائم للقوى، أو إعادة فرضه، كما أن سباق التسلح "Armaments Race" الذي يكون بين دولتين (أ) و (ب) ليس إلا أداتهما لتوازن دائم الحركة ومفتقر إلى الاستقرار حيث يؤدي هذا السباق إلى تزايد الإنفاق العسكري ويخلق مخاوف وشكوكاً مشتركة متزايدة بين الطرفين، حال التنافس البحري بين ألمانيا وبريطانيا، والمنافسة بين جيشي ألمانيا في فترة ما بين الحربين العالميتين، وهنا يرى "مورجانتو" أن التغلب على هذا الاتزان المضطرب يتم بواسطة النزاع النسبي لأسلحة الدول المتنافسة، ولكن هذا الأمر يتطلب تقويماً كمياً لكل دولة على حدة، ولقد أدت صعوبات إجراء هذا التقويم الكمي إلى فشل جميع المحاولات التي بذلت لخلق اتزان للقوى عن طريق نزع السلاح "Disarmament" كالمقارنة بين قوة الجيش الفرنسي الحربية عام ١٩٣٢ بالقوة العسكرية التي ينتظر أن تحققها طاقات ألمانيا الصناعية.

أما عن سياسة الأحلاف: "Alliances" وخاصة في صورة التنسيق الدولي الذي يقرم علي تعدد القوى القطبية، فهي تقوم بالدور الرئيسي في الإبقاء علي علاقات اتزان القوى، فالدولة (القطبية) (ب) التي ترى تهديدا مباشرا من دولة أخرى (أ) تعمل علي التحالف مع دول أخرى تتعرض للتهديد نفسه، كدول (ج) و (د) و (هـ) لإحباط خطط الدولة المهددة كما بالشكل التالي: -



ومثال ذلك التحالف الذي تم في الحرب العالمية الثانية ضد ألمانيا واليابان (بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا...) نتيجة لمشاعر الخوف التي أحست بها جميع الدول المتحالفة من سياسات الدولتين التوسعية، وكالتحالف الغربي (الليبرالي) منذ أواخر الأربعينات لوقف التوسع السوفيتي وخلق ميزان عالمي جديد للقوى.

هذا ولقد عرض "مورجانتو" لصورة الاتزان الدولي الجديد في أعقاب الحرب العالمية الثانية في إطار نسق القطبية الثنائية، حيث ظهرت قوتان عظيمتان متعارضتان وتعتز كل منهما أقوى من أية دولة أخرى أو حتى من مجموعة من الدول الأخرى، حيث افترقت الدول الأقل شأنًا إلى التأثير على ميزان القوة من ناحية وفقدان حرية التحرك من ناحية أخرى، كما أن وسائل تحقيق اتزان القوى اختلفت من وجود تحالف مرن إلى وجود الكتل، لقد اقتضى العداء (الصراع) بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة بعد الحوب العالمية الثانية نوعا جديدا من التحالف يسمى بسياسة "الكتلة" وموادها أن كل قوة قطبية تجمع أكبر قدر ممكن من الدول حولها لتكون معها وحدة إيديولوجية في حلف عسكري دائم، هذا ولم يعن "مورجانتو" بوسائل تحقيق اتزان القوى في نسق القطبية الثنائية بالقدر الذي اهتم به في نسق القوى القطبية المتعددة.

- تقويم نظرية "مورجانتو": - (١)

هذا ورغم أن نظرية "مورجانتو" من أكثر النظريات جسارة في تحليل حقائق الواقع الدولي إلا أنه يوجه في شأنها عدة انتقادات تتمثل في: -

أولاً: المفروض الذي يحيط بمفهومى "القوة" و "المصلحة"، و"مورجانتو" نفسه اعترف (كما تقدم) بأنهما مفهومان غير مستقرين، كما أخفق

(١) راجع بصند تقويم نظرية "مورجانتو": د. محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية،

مرجع سابق، ص ١١٦، ونفس المؤلف: النظرية السياسية، مرجع سابق، ص ٢٥٢

"مورجانتو" في تقديم معيار موضوعي لتقدير القوة القومية والتي هي محور تحليله، والتي بها تتحقق المصلحة الوطنية والأمن الوطني هذا إلى جانب عدم تمييزه بين عوامل القوة المادية والاجتماعية رغم أنه قال بأن القوة هي نتاج لتفاعل عوامل مادية وغير مادية، وقدم قائمة بعوامل القوة وكذلك بالنسبة لمفهوم "الصراع" وارتباطه بالقوة "مورجانتو" رأي في القوة الدافع الرئيسي للسلوك السياسي الدولي بصفة عامة من تحليله لعالم السياسة الوطني بنفس المنهج والأنوات وبنفس مفهوم الأساس، فعنده أن صلب عالم السياسة هو القوة ودون أن يميز بوضوح التباين بين طبيعة البيئة الدولية وطبيعة البيئة الوطنية.

ثانياً: مبالغته الشديدة في دعوته لالتزام الدول بالمصلحة الوطنية مع إهماله لدور القيادات التاريخية، والقرارات التاريخية التي لها القول الفصل في عالم السياسة، هذا إلى جانب أن مفهوم المصلحة الوطنية لديه ليس له مضمون محدد، ويرجع ذلك إلى أن مفهوم المصلحة الوطنية ليس مفهوماً علمياً حيث يتحدد في الإيديولوجيات، وعليه لا يصلح هذا المفهوم في تحليل السلوك السياسي الدولي على نحو ما فعل "مورجانتو" حيث اعتبر "المصلحة الوطنية" القانون الأوحده الذي تخضع له العلاقات الدولية.

ثالثاً: مبالغته لجعل علم العلاقات الدولية علماً نفعياً في خدمة فن السياسة، حيث أراد أن يكون علم العلاقات الدولية علماً كاشفاً عن حقائق البيئة الدولية لا لذاتها وإنما من أجل وضعها في خدمة السياسة الخارجية الأمريكية وذلك في تحديدها لأهدافها وفي اختيارها لوسائلها، لكي تكون

سياستها أكثر واقعية وفاعلية في تحقيق مصالحها الوطنية، وهذه محاولة تأياها طبيعة العلم، فعلم العلاقات الدولية كعلم تفسيري تفت مهمته عند حد الكشف عن حقيقة عالم السياسة الدولي من أجل الحقيقة ذاتها، فلا يتعدى ذلك إلى تناول المسائل التي هي من أعمال الفن شأن السياسة الخارجية حتى وإن ارتكزت في رسم برامجها على حقائق علم العلاقات الدولية. ومن هنا يظهر الخلط لدى "مورجانثو" بين موضوعات علم العلاقات الدولية. وبين موضوعات السياسة الخارجية (شأن غالبية المصنفات الأمريكية في هذا الشأن).

رابعاً: دعوت كل دولة لأن تلتزم في سياستها وفي سلوكها المصلحة الوطنية الحيوية (الحفاظ على الكيان الوطني) دون غيرها من المسائل غير الحيوية، حيث يتصور أن "ميزان القوة" لن يتغير طالما أن المصالح التي تتحدد بدافع القوة تنتهي عند حد المصالح الحيوية، كل هذا جعل تحليله ينتهي في النهاية إلى الاستاتيكية دون الديناميكية.

خامساً: تركيزه الشديد على مفهوم "ميزان القوة" في النسق التقليدي (متعدد القوة القطبية) حيث تكفي مفاهيمه مرتبطة أكثر ما تكون بصورة هذه النسق التقليدي دون نسق القطبية الثنائية الذي عاصره وقت تقديمه نظريته تلك.

- ثانياً: نظرية ريمون آرون: "Raymond Aron" :-

ويعتبر "أرون" الفرنسي ضمن عدد قليل من الكتاب الأوروبيين المعاصرين الذين عتوا بتحليل عالم السياسة الدولي تحليلاً علمياً تجريبياً (مع

إضفاء النظرة السلوكية على تحليله كما سيأتي)، وذلك في مزلقه الشهير "الحرب والسلام : Paix et Guerre " حيث قدم نظرية فسر بها واقع عالم السياسة الدولي.

وانطلق آرون في تصويره لنظريته من البدء بتصوير مفهوم أساس يرتكز إليه في تحليل عالم السياسة الدولي، وأصر "أرون" هنا على أن يكون هذا المفهوم نابعا مباشرة من طبيعة عالم السياسة الدولي، فقد رفض البدء من مفاهيم جاهزة معمول بها في مجالات أخرى (بما في ذلك مفاهيم علم السياسة)، ذلك أن مفهوم "القوة" كمفهوم أساس لعلم السياسة كما يرى "أرون" به كثير من الميوعة لا في مدلوله الاصطلاحي فحسب، بل ومن حيث العناصر المشكلة للعلاقة التي يعنيها، وتزداد هذه الميوعة خطورة إذا ما عمل هذا المفهوم في مجال لم يصور ارتباطا بواقعه، وتناديا لذلك راح "أرون" يبحث عن مفهوم أساس يرتكز إليه في دراسة علاقات عالم السياسة الدولي نظرا للاختلاف الجنزي بين طبيعة البيئة الدولية عن طبيعة البيئة الوطنية، فالبيئة الوطنية هي بيئة مستتسة بعامل الاحتكار الشرعي لعوامل القوة، بينما يتمثل واقع البيئة الدولية في عديد من قوى متميزة قد تتعاون فيما بينها ولكنها لا تتكامل تبعا لغيبية ظاهرة الاحتكار الشرعي لاستعمال القوة.

من هنا: فإن كل دولة عند "أرون" في البيئة الدولية هي مركز متميز ونهائي لاتخاذ القرارات وتتعدد هذه المراكز نتيجة لخلو البيئة الدولية من سلطة عليا، مما يعطى الحق لكل عضو بها في الاتجاه إلى العنف، باعتبار

الحرب هي الملاذ الأخير - أي الأداة الأخيرة لفرض الإرادة وليس لمجرد تحقيق النصر ذاته^(١).

وهكذا ينطلق "أرون" في نظريته لتحليل عالم السياسة الدولي من كـون هذا العالم يركز إلى ظاهرة تعدد مراكز اتخاذ القرارات المستقلة المتميزة، فعنده أن ملاحظة الواقع الدولي تقطع بأن البيئة الدولية هي بيئة تعدد مراكز القوى، حيث كل دولة تمثل قوة بذاتها وأنها تسعى لتحقيق مصالحها في مواجهة ما عداها من الدول بفرض إرادتها علي غيرها من الدول استناداً لقوتها الذاتية، وهي في ذلك لا تحتكم إلا لمصلحتها الوطنية أو إلي قوتها الذاتية بحكم غيبة الحكم الأعلى في البيئة الدولية، ومن هنا فإن مخاطر الحرب قائمة حيث تعد الحرب - عند أرون - الملاذ الأخير لتحقيق المصلحة الوطنية وهذا يقضى بضرورة التبر في أمرها، حيث يصبح أمام الدولة بديلان لتحقيق مصلحتها الوطنية هما الحرب والسلام.

هذا وانطلاقاً من مفهوم "الحرب : Guerre" و "السلام : Paix" يعرض "أرون" مفاهيمه الأساسية لنظريته، وأول هذه المفاهيم مفهوم "جدلية الصراع" Dialectique de la Lutte وهنا يرتبط "أرون" في تصويره لهذا المفهوم بتعريف "Clausewitz" للحرب والذي عرفها بأنها "عمل من أعمال العنف يستهدف به إكراه الخصم علي تنفيذ إرادتنا (علي نحو ما سلف)، علي اعتبار أن الإكراه المادي في الحرب هو الوسيلة، وأن الغاية

(١) لمزيد من التفاصيل في هذا الشأن انظر :

Aron, Raymond, What is A Theory of Intentional Relations? Journal of International Affairs, Vol, XXI, No. 2, 1967.

هي فرض الإرادة، غير أن الخصم ليس كتلة مينة وإنما للحرب اصطدام لقوتين حيتين؛ وثالثاً أن الدولة تسعى بالإكراه إلى فرض إرادتها على الخصم، فإن الخصم يسعى هو الآخر في نفس الوقت إلى فرض إرادته، ومن ثم إلقاء متبادل لفرض الإرادة، وهذا مؤداه أنه يتعين على الطرفين المتصارعين تقدير دائم لقوة الخصم الهجومية وقوة احتماله (قوته الدفاعية)، والسيبل الأوحد إلى فرض الإرادة في النهاية هو تجاوز قوتي الخصم هاتين، غير أن الخصم هو الآخر يملك نفس المسلك، إنه إذن التدبير المتبادل والحساب الدائم لقوى المتخاصمين، إنه مفهوم جدلية الصراع في عالم السياسة الدولي عند "أرون".

وهنا بعد أن قدم "أرون" فكرته عن مفهوم جدلية الصراع السياسي الدولي انتقل إلى التعريف بمفهوم "الحرب" فإذ أشار إلى أنها الملاذ الأخير لتحقيق المصلحة الوطنية للدولة، عرفها بأنها عمل واع ووسيلة لفرض الإرادة على الخصم "ولقد أكد "أرون" على أن الحرب عمل سياسي 'Acte Politique' لأنها تقع في سياق سياسي وبأهداف سياسية - في معنى أنها فض للنزاع بين وحدات سياسية على مصالح سياسية بحكم طبيعة أطرافها كما أكد "أرون" أيضاً على أن الحرب - إلى جانب كونها عمل سياسي هي في نفس الوقت وسيلة من وسائل السياسة أكثر منها غاية، ذلك أن الحرب في تصوره ليست غاية في ذاتها (أي أن الانتصار العسكري ليس هدفاً في ذاته) وإنما هي متابعة لعلاقات عالم السياسة الدولي السابقة عليها، إنها متابعة لها بأسلوب آخر هو الاستراتيجية "Stratégie" كبديل للدبلوماسية

"Diplomatic" التي سرعان ما تعود إلى العمل على نشر انتهاء صليبات الحرب.

وإنطلاقاً مما سبق فإن عالم السياسة الدولي - عند آرون - هو عالم يتسم بخاصية جنائية للصراع، فهذا العالم - عنده - يواجه دائماً بديلين هما: الحرب والسلام (الإستراتيجية والدبلوماسية)، وأن خطر الحرب يواجه الدولة طالما بقي لها خصوم يناصبونها العداء، والدولة تبعاً لذلك في تصور "آرون" لا تبقي القوة من أجل ذاتها بل كوسيلة لتحقيق أهداف أخرى غير الحرب كالسلام أو محاولة مد النفوذ والسيطرة والتأثير على مستقبل النمق الدولي، من هنا فإن الصراع - عند آرون - يأتي لوجود رغبة لدى الأشخاص (الزعماء) و الجماعات والدول لعدم التوافق في كل منهم، وكل ذلك ناتج عن أن الإنسان عدواني بطبيعته، وأن للحرب ليست إلا تعبيراً عن عدوانيته، لكنها ليست التعبير الأوحـد والضروري من هذه العدونية، فهذا ينقضي "آرون" وجوب الحرب كتعبير أوحـد من الصراعات البشرية حيث يرى بأن العلاقات بين الدول وإن كانت يغلب عليها الصراع إلا أنها تواجه باستمرار الاختيار بين بديلين هما: الحرب أو السلام.

وهنا رغم أن "آرون" يعتقد بإمكانية تقدير قوة الدولة على أساس كمي (على أساس أن ذلك التقدير يستخدم في تحقيق الأهداف القومية وحسب) إلا أنه يحذر من الجزم بقاضية استخدام القوة (العنف) وحدها في تحقيق هذه الأهداف، لأن هناك أساليب أخرى إلى جانب أسلوب العنف (استخدام القوة العسكرية) تتمثل أساساً في مدى القدرات التي تتمتع بها القيادة السياسية في

الدولة المعنية من مهارة دبلوماسية ودراسة إستراتيجية، ذلك أن العلاقات الدولية ليست هي علاقات القوة الخام فحسب وإنما هي تفاعل الإرادات الواعية (تفاعل إرادة مع إرادة).

ومن جملة ما سبق انتهى "أرون" إلى أن مفهوم "وحدة السياسة الخارجية " *L' unité de la Politique Étrangere* " بوجهيه: الإستراتيجية والدبلوماسية، هو وحدة الذي يستقيم مع طبيعة البيئة الدولية كمفهوم أساس لتحليل واقعها، أو بعبارة أخرى فإن حقيقة عالم السياسة الدولي هي حقيقة واحدة بوجهين هما الإستراتيجية والدبلوماسية، وهنا ينتقل "أرون" إلى توضيح وتفصيل ما يقصده بالإستراتيجية والدبلوماسية، على أساس أنهما وجهان متكاملان لفن واحد هو فن السياسة الخارجية " *Art Unique de la Politique* " والذي يعني فن إدارة التعامل مع الدول الأخرى على مقتضى المصالح الوطنية، والإستراتيجية كمظهر لفن السياسة الخارجية تعني فن إدارة العمليات العسكرية في كلياتها أثناء الحرب، ذلك بينما تعني الدبلوماسية فن إدارة التعامل مع الوحدات السياسية الأخرى ما دام الأمر لم يقتض تدخل الإستراتيجية، وتبعاً لذلك فإن الإستراتيجية تعني فن الإكراه بينما تعني الدبلوماسية فن الإنقاع، وعلى أساس أنهما وسيلتان لهدف واحد هو إخضاع الوحدات السياسية الأخرى إخضاعاً يكون من شأنه تحقيق المصلحة الوطنية. ومن هنا: فإنه لا هزيمة في الحرب إلا بتسليم الخصم بأنه قد انهزم فمجرد خسارة المعركة العسكرية لا يعني الهزيمة بالمدلول الفني الدقيق طالما أن الخصم رافض ذلك للتسليم - أي طالما أن الخصم رافض الخضوع الإرادي لإرادة المنتصر عسكرياً، وانطلاقاً من ذلك التصور فإن العمل في المجال الدولي يجري على

إكراه المنهزم في نهاية الحرب علي التوقيع علي معاهدة (صلح) مع المنتصر باعتبار أن المعاهدة عمل رضائي - أي تسجيل لرضا المنهزم بالخضوع لإرادة المنتصر.

وجملة القول بشأن مفهومي "الاستراتيجية" و "الدبلوماسية"، لدى "أرون" - فإنهما بمجالهما وأبعادهما يرتدان إلي السياسة. إنها وحدة السياسة الخارجية التي يكمن داخلها شتى مفاهيم نظرية "أرون" فهي تفسير عالم السياسة الدولي.

هذا ويرى "أرون" أن كل دولة في إطار النسق الدولي تقيم سياستها الخارجية علي ضوئه مفهومي الاستراتيجية والدبلوماسية، فالنسق الدولي فهي تصور "أرون" يعني مجموعة علاقات تتعقد بين عدد من الوحدات السياسية، في زمن معين بكم وانتظام كائنين لتصور كيان كلي لتلك العلاقات، ومن ثم فإن النسق الدولي عند "أرون" لا يعدو أن يكون مفهوما تجريديا للسير المنتظم لعلاقات مجموعة دول معينة - أي أن النسق الدولي كيان (بنية) تتفاعل مكوناتها أليا بالصورة التي ينتظم بها بقاؤه وفي إطار هذا النسق تقوم السياسات الخارجية للدول علي الاستراتيجية والدبلوماسية علي أساس أنهما أداتان لسياساتها من ناحية، ومن ناحية أخرى تسعى الدول للحصول علي المزيد من القوة علي أساس أن القوة هي وميلتها لتحقيق سياستها الخارجية واعتبار أن القيادة السياسية: الدبلوماسيين أو العسكريين علي السواء ليسوا إلا عمالا لفن السياسة ولحساب المصلحة الوطنية ومراعاة لها. ومن هنا فإن

تفاعل وحدات النسق الدولي يأتي - طبقاً لتصور "أرون" - من مفهوم "وحدة السياسة الخارجية".

وهنا تجدر الإشارة إلى أن "أرون" قد ميز بين أشكال الأنساق السياسية الدولية: أولاً من حيث توزيع القوى بين وحداتها إلى "نسق متعدد الاقطاب" Systeme Multipolaire " وآخر "ثاني القوى القطبية Systeme Bipolaire وثانياً: من حيث طبيعتها إلى "أنساق متجانسة: Systemes Homogenes " وأنساق غير متجانسة: Systeme Hétérogenes "، علي أساس أن النسق المتجانس هو الذي يضم مجموعة من دول متجانسة بحكم الاشتراك في قيم ومبادئ واحدة تركز عليها في كيانها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، ومن ثم فهي تنتمي إلى طراز واحد في هذا المجال، أما بالنسبة للنسق غير المتجانس فهو الذي يقوم علي مجموعة من دول تنتمي في نظمها الداخلية إلى إيديولوجيات متباينة متصادمة وذات أثر بالغ في تقرير سياستها الخارجية.

ويرى "أرون" أن النسق المتجانس تلتقي فيه وحداته السياسية (القطبية) علي هدف واحد هو تحقيق الاستقرار الدولي حال النسق الأوربي القديم الذي تحقق له الاستقرار بعامل التجانس من نهاية الحروب الدينية وحتى قيام الثورة الفرنسية (١٧٨٩م) حيث انخرطت الدول الأوربية في نسق من طراز القوى للقطبية المتعددة والوحدات السياسية المتجانسة، فجميعها كانت تقوم في كيانها السياسي في الداخل علي "سيادة الأمير" وفي العلاقات الدولية علي مبدأ حق العروش في تقرير مصائر الشعوب والأقاليم. ومع ذلك لم ينف

"أرون" وجود صراع بين وحدات النسق المتجانس حيث يعتقد بأن ذلك الصراع لا يعرض بقاء النسق للخطر فهو صراع بحدود تكفل بقاء النسق.

لما عن النسق غير المتجانس فهو الذي شهده العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وهو نسق دولي من طراز عالمي بمده "ويقوى قطبية ثنائية" فيما يتصل بتوزيع القوى فيه، أما فيما يتصل بعدم تجانسه فإن قراء القطبية لا تتعاضد بحكم موقع كل منهما في النسق العالمي فحسب وإنما كذلك تبعاً لانتماء كل من القطبين إلى أيديولوجية (سياسية اقتصادية اجتماعية) متصادمة تماماً مع أيديولوجيات القطب الآخر، فالاتحاد السوفيتي كان يقوم على الإيديولوجية الماركسية في تنظيمه الداخلي ويشر بفكرة الدولة العالمية - دولة الطبقة الواحدة (البروليتاريا)، ذلك بينما قادت الولايات المتحدة الأمريكية العالم الغربي بإيديولوجيته الليبرالية حيث تشترك الولايات المتحدة الأمريكية مع دول أوروبا الغربية في كونها نظاماً ليبرالياً في تنظيمها الداخلي مع تعدد الطبقات، وحيث الارتباط في المجال الدولي بمبدأ: مجتمع الدول القومية المتعددة بتعدد القوميات في العالم، وهذا الشكل من الأنساق للنوعية في تصور "أرون" كنسق غير متجانس لا يقتصر فيه الصراع على تلك الحدود الكفيلة بإبقائه، بل يواجه تهديداً بالقضاء عليه حيث هو صراع بين حضارتين وثقافتين متباينتين نتيجة لاختلاف قيم ومبادئ لثقافته.

هذا ورغم أن "أرون" يعتقد بأن جوهر عالم السياسة الدولي يتمثل في الصراع من أجل القوة إلا أنه يرى أن السلام الدولي يمكن تحقيقه من خلال ثلاثة نماذج لعلاقات القوى الدولية: -

أولهما: الاتزان بين القوى القطبية من حيث توزيع القوة.

ثانيهما: سيطرة وهيمنة كل قوة قطبية على عدة وحدات سياسية.

ثالثهما: قيام إمبراطورية عالمية.

ولتوضيح ذلك فإنه بالنسبة للنسق متعدد القوى القطبية يرى "أرون" أن صورة توزيع القوى داخله لا بد أن تتوازن من حيث الكم والكيف لأنه يترتب على ذلك وجود تفاعل بين القوى القطبية يأتي على مقتضى تعدد القوى القطبية من ناحية، ومن ناحية أخرى الوقوف في وجه أي تطورات لقيام إمبراطورية عالمية، إن أية قوة قطبية داخل هذا النسق تحاول التفوق على ما عداها من القوى القطبية الأخرى، وذلك الأمر يستدعي رد فعل تلقائي من جانب القوى القطبية الأخرى بأن تتحالف ضد هذه القوة المتطلعة إلى الإمبراطورية العالمية ومواجهتها بالقوة، ويترتب على ذلك أن المنتصر يصبح في أعقاب انتصاره عدو للقوى الأخرى بما في ذلك حلفاؤه بالأمس، وعليه فالصدقة والعدوة في إطار النسق متعدد القوى هي علاقة وقتية تأتي على مقتضى علاقات القوى داخل النسق ويتحقق بها في النهاية ميزان القوة.

وفي نسق القطبية الثنائية ويحكم موقع القوتين القطبيتين يظل العداء بينهما مستمرا، والطريق الأوضح إلى السلام - كما يرى "أرون" - هو اتفاق القطبين على تجميد الحجم الراهن لكل من المعسكرين بأن يمتنع كل منهما عن أي عمل يكون من شأنه استقطاب دولة من دول المعسكر الآخر لكي تخرج عليه، وكذلك بوضع خط حدي قاطع يفصل بين مناطق نفوذها، حتى لا تتبها لهما ظروف الاحتكاك.

- تقديم نظرية "أرون" -

إن نظرية "أرون" (علي نحو ما سلف) ليست مجرد بناء نظري بحث قائم علي مفاهيم افتراضية صرفه بل إنها قد بدأت بالفعل من خواص عالم السياسة الدولي حيث صور "أرون" هذه النظرية من واقع عالم السياسة الدولي والتزم يربط كل مفهوم من هذه المفاهيم بوقائع التاريخ.

ورغم ذلك فإنه يجدر التنبيه هنا إلى أن "أرون" في نظريته تلك قد ارتكز ارتكازاً يكاد يكون كلياً علي مفاهيم جاهزة من قبل، حيث اعتمد بصفة أصلية في فكرته عن "وحدة السياسة الخارجية" علي المفاهيم التي قدمها "Clausewitz" من قبل في كتابه عن الحرب "De la Guerre"، بل إن نظرية "أرون" التي قدمها في كتابه "الحرب والسلام" (علي نحو ما سلف) لن تجد لها أساساً ترتكز عليه أصلب من عبارات "Clausewitz" الذي قال بأن الحرب ليست مجرد عمل سياسي فحسب وإنما هي أيضاً وفني نفس الوقت أداة من أدوات السياسة، وأنها استمرار للتعامل السياسي، إن في عبارات "Clausewitz" هذه وحدها من القوة والوضوح ما يكفي لاعتبارها نقطة الانطلاق التي بدأ منها "أرون" في تصوير مفاهيمه كلها في نظريته، ومع ذلك قد كان "أرون" فضل الانطلاق بفكرة "Clausewitz" عن الحرب إلى أقصى أبعادها في خدمة تحليل عالم السياسة الدولي.

وهنا يجدر التنبيه أيضاً إلى أن "أرون" في تقديمه لمفهوم أساس يفسر به علاقات عالم السياسة الدولي وإن كان قد بدأ برفض مفهوم "القوة" عند "مورجانتو"، إلا أنه انتهى إلى نفس الفكرة ودون أن يشير إلى ذلك صراحة،

'مورجانشو'، إلا أنه انتهى إلى نفس الفكرة ودون أن يشير إلى ذلك صراحة، ويفهم ذلك ضمناً من تأكيد 'أرون' على أن 'الحرب' (استخدام القوة العسكرية) هي الملاذ الأخير للدولة عند سعيها إلى فرض إرادتها على غيرها تحقيقاً لمصالحها الوطنية عند فشل الأداة الدبلوماسية، كما يعاب على 'أرون' اعتقاده بإمكانية تقدير قوة الدولة على أساس كمي بهدف تحقيق الأهداف القومية، ومفهوم 'القوة' كما سلف به ميوه في منلوه الاصطلاحي بل وميوه أيضاً في العناصر المشكلة لعلاقاته، فكيف يمكن تقديره على أساس كمي.

هذا وبصدد مفهوم 'الصراع' يرى 'أرون' بأنه محرك لسياسات الدول ما بين الإستراتيجية والدبلوماسية، وأن الصراع كظاهرة تأتي الغلبة له في العلاقات الدولية - فهي علاقات صراع (من أجل القوة)، ورغم ذلك أهمل 'أرون' العوامل المفضية إلى نشوء هذا الصراع، كما يرى 'أرون' في جدلية الصراع سمة رئيسية للبيئة الدولية (على نحو ما سلف)، لكن ربما كان من المعين وصولاً إلى الدقة ولمزيد من الاستجابة للتحليل العلمي القول بجدلية 'الواقع الدولي' أو جدلية 'العلاقات الدولية'، وذلك لأن حقيقة الصراع الدولي كامنة في الطبيعة الجدلية للبيئة الدولية ذاتها^(١).

(١) راجع بصدد تقويم نظرية 'أرون' د. محمد طه بنوي، المرجع السابق، ص ٣٧ وص ٣٨.

المبحث الثاني

مجموعة نماذج ونظريات التوازن "النمطي"

وترتكز هذه المجموعة من النماذج على مفهوم "ميزان القوة" في مدلوله النمطي - أي في معنى ما يجب أن يكون عليه التوزيع العادل للقوة في المجال الدولي (من وجهة نظر دولة معينة)، إن قضية توزيع القوى في المجال الدولي هي قضية ذات حلين محتملين على السواء: إما توزيع القوى توزيعاً يبدو عادلاً بين الوحدات السياسية المكونة للنسق الدولي ترتضيه المجموعة وإما تركيز القوة في وحدة عالمية واحدة، والمفاضلة بين الحلين لا مكان فيها للعلم الموضوعي أو التفسيرى بحال، وإنما هي مسألة فلسفية بحثية، والاختيار عمل من أعمال فن السياسة. لقد كان "نابليون" يختار حل الإمبراطورية العالمية وكان يقدم لاختياره منبررات لا تنقصتها الوجاهة المنطقية تدور حول فكرة أن بالإمبراطورية العالمية يتحقق السلام العام، وكان "هتلر" يقول وهو يتطلع إلى توسع بلا نهاية في ٣٠ يناير سنة ١٩٤١ "إن ما تسميه بريطانيا ميزان القوة ليس إلا الحيلولة دون تكامل القارة الأوربية وتنظيمها، وهنا ننتقل من فكرة "ميزان القوة" بمضمونها العلمى إلى "ميزان القوة" كسياسة بهدف معين، ومن ثم إلى مفهومه النمطي" (١).

إن كل قاعدة (أو مبدأ من مبادئ العمل) تستهدف غاية اجتماعية محددة مقدماً هي قاعدة نمطية، وقواعد العمل في المجال السياسى (الوطنى أو

(١) نفس المرجع السابق، ص ٢٥١ وص ٢٥٢.

الدولي على السواء) هي من هذا النوع، فحين تختار وحدة سياسية ما بمصدد قضية التفضين: للفوضى الدائمة أو الإمبراطورية العالمية، تتخذ من الصورة التي يقع عليها اختيارها هدفاً لسياستها الخارجية في هذا الصدد ثم تختار له من الأساليب ما يؤكد تحقيقه، وهنا تظهر فكرة "ميزان القوة" كقاعدة أو كمبدأ من مبادئ العمل، ومن ثم كسياسة خارجية تسلكها الدولة التي جعلت من الحياة في نسق دولي هدفاً لها، وسياسة: ميزان القوة في هذا المعنى تتخذ عنيدا من صيغ تتباين تبعاً لتباين تصور الدولة لأهدافها، وأظهر هذه الصيغ (من واقع التاريخ) ما يلي: -

- سياسة "ميزان القوة" بهدف تحقيق توزيع عادل للقوة في نسق دولي معين، وذلك باعتبار أن عدالة توزيع القوة هي مبدأ أخلاقي، ومن ثم قيمة في ذاتها.

- سياسة "ميزان القوة" بهدف الإبقاء على الوضع الراهن لتوزيع القوى فسي نسق دولي معين. وذلك باعتبار أن في الإبقاء على الوضع الراهن إبقاء على ميزان القوة ذاته.

- سياسة "ميزان القوة" بهدف الوقوف في وجه زيادة قوة أية وحدة سياسية لأوية عصبية من وحدات سياسية كلما كان في هذه الزيادة تهديد للتوزيع الراهن للقوة.

- سياسة "ميزان القوة" بهدف حماية استقلال الدولة التي تنتهج هذه السياسة من قوة خارجية تبدو المهددة لأمنها.

- وفي هاتين الحالتين الأخيرتين - على الأقل - تبدو سياسة ميزان القوى مختلطة تماما بسياسة الأمن (أمن الدولة)^(١).

- سياسة حامل ميزان القوة "The Holder of the Balance" : وتعني أن قوة معينة من القوى القطبية في النسق تنف في عزلة عن علاقات القوى المتصارعة في عصرها طالما أن هذه القوى يتحقق بينها حالة من الاتزان، وهذه القوة المعزولة بإرادتها ليست طرفا في ميزان القوة لكنها سرعان ما تتدخل حينما تشعر أن ميزان القوة قد بدأ يختل فتتدخل إلى جانب الطرف الأضعف لمجرد إعادة ميزان القوة إلى اتزانه فإذا تم ذلك عادت تلك القوة (حاملة الميزان) إلى عزلتها، وهذه السياسة مارسها "بريطانيا" بالنسبة للقارة الأوروبية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فكانت لا تتدخل أصلا في علاقات القوى الأوروبية إلا حينما تقدر من القوى الأوروبية المتصارعة قد راحت تتجه إلى درجة من القوة تستطيع أن تتجه بها إليها لتهدد أمنها أو تهدد إمبراطوريتها فيما وراء البحار فتتدخل "بريطانيا" إلى جانب الطرف الأضعف بهدف إعادة ميزان القوة إلى ما كان عليه فإن تحقق ذلك عادت بريطانيا مرة أخرى إلى عزلتها، وكذلك بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الحرب العالمية الأولى فقد تمارس سياسة حامل الميزان بالنسبة للقوى المتصارعة في النسق التقليدي، ففي أواخر الحرب العالمية الأولى قادت الولايات المتحدة أن قوى الوسط في أوروبا قد راحت تجوز بقوتها قوى غرب

(١) المرجع السابق، ص ٢٥٢ وص ٢٥٣.

أوروبا. الأمر الذي قد يؤدي إلى قوة وحيدة في القارة الأوروبية وبما سيؤدي ذلك إلى تهديد أمنها فقررت الدخول في الحرب لإعادة الاتزان لميزان القوة وأعيد بالفعل وعادت بعدها الولايات المتحدة إلى سياسة العزلة مرة أخرى^(١).

من هنا فإن مفهوم "ميزان القوة" بمدلوله النمطي يستخدم من حيث كونه يعني برنامج عمل، ذلك أن كل دولة تسعى من جانبها إلى تحقيق مصالحها الذاتية فتنتهج سياسة هي سياسة ميزان القوة والتي على مقتضاها تطالب بإعادة توزيع القوى في العالم إذا وجدت أن ميزان القوة الحالي يهدد مصالحها أو يهيئ للنوضى أو إلى الإمبراطورية العالمية، وقد تنتهج الدولة سياسة الإبقاء على الوضع الراهن إذا كان ذلك الوضع يحقق مصالحها وأمنها، والحرب العالمية الأولى والثانية كانت كل منهما من وراء سياسة ميزان القوة حيث قامت الحرب بين دول تريد أن تغير ميزان القوة القائم وبين دول تسعى للإبقاء عليه.

هذا واطلاقاً من مفهوم "ميزان القوة" بمدلوله النمطي (على نحو منا سلف) فإن بعضاً من المعنيين بتفسير عالم السياسة الدولي قد راحوا يقدمون نماذج نظرية ارتكازاً إليه، وفي مقدمة هؤلاء "كابلان" ويختار الباحث هنا نموذجه، حيث يعد "كابلان" من أبرز من قدم نموذجاً في هذا الشأن، وكذلك يختار الباحث نظرية "كوبتش" في تحليل عالم السياسي الدولي حيث يعد "كوبتش" في نظريته تلك بصدد فهم وتحليل عالم السياسة الدولي (والتي ذيلها

(١) نفس المرجع السابق، ٢٥٣ و٢٥٤.

بنموذج توضيحي لكيفية وصول القوى الدولية المتصارعة إلى حالة التوازن (النمطي)) من أبرز النظريات التي قدمت أيضا في هذا الشأن.

- نموذج كابلان Kaplan :-

ويعد كابلان " Morton A. Kaplan " أحد أقطاب التحليل النسقي القائم على فكرة التوازن النمطي، وهو وإن كان قد استفاد من أفكار "دويتش" بشأن نظرية الاتصال إلا أنه استفاد بدرجة أكبر من نظرية المباريات فسي بنائه لنموذج الذي قدمه في مؤلفه: ⁽¹⁾ "System and Process in International Politics" كما عني "كابلان" بالدرجة الأولى في نموذجه هذا بتحديد القواعد والنماذج السلوكية التي تفسر عملية التفاعل داخل الأنساق الدولية.

ويرى "كابلان" أن كل نسق دولي تتحكم فيه مجموعة من متغيرات مترابطة ومتداخلة ومتميزة حيث يؤدي للتفاعل بين وحدات النسق الدولي (والتي تتحكم فيه تلك المتغيرات) إلى أنماط "Norms" متميزة من السلوك الدولي، على أساس أنه عند تحليل التأثير المتبادل بين متغيرات النسق يتم الوصول إلى الكيفية التي يتم بها اتزان النسق الدولي واستقراره، وتبعاً لذلك يمكن التعرف على خصائص النسق وتوزيع القوة بين وحداته وكيفية تحقيق الاتزان داخله، ومعرفة المتغيرات التي قد تطرأ على التوازن الدولي وما قد تهيئه تلك المتغيرات من تحول النسق من شكل إلى آخر.

(1) Kaplan, Morton, A., System and Process in International Politics, John Wiley and Sons New york, 1964 .

هذا وقد قدم كابلان تصوراً لستة أنواع من الأساق الدولية النظرية، لكل منها خصائصه ومقوماته، ولكل منها متغيراته التي تتحكم في نمط تفاعلاته، كما تستند هذه المتغيرات على قواعد سلوكية، وقد حدد "كابلان" هذه المتغيرات في خمسة مجموعات أساسية هي: -

أولاً: متغيرات متعلقة بتحقيق الاتزان داخل النسق الدولي، وهي متغيرات تستند إلى قواعد أساسية " Essential Rules " واجبة التطبيق، والتقييد بها هو الذي يحقق الاتزان داخل النسق الدولي، إنها القواعد التي تحدد السلوك الضروري (النمط السلوكي الضروري) لحفظ الاتزان في النسق الدولي.

ثانياً: متغيرات متعلقة بتحول النسق من شكل إلى آخر، وهي تستند إلى قواعد تحويلية " Transformation Rules " أي قواعد التغيير التي تظهر التحول الذي يطرأ على أداء للنسق الدولي وتؤدي به إلى الانتقال من شكل إلى آخر من أشكال النسق الدولي.

ثالثاً: متغيرات متعلقة بتصنيف القوى الفعالة في النسق الدولي، والتي على رأسها القوى القطبية.

رابعاً: متغيرات متعلقة بحجم إمكانات القوى التنافسية ومستوى تسليحها ودرجة التقدم التكنولوجي التي بلغت.

خامساً: متغيرات متعلقة بالمعلومات التي تؤثر بشكل فعال على عمليات الاتصال الدولي، ومستويات ودرجات الاتصال دأخل النسق الدولي.

ولقد قام "كابلان" - على حد قوله - باختيار هذه المتغيرات تجريبياً (حيث قال بأنها متغيرات قابلة للاختبار التجريبي) - أي اعتبر هذه المتغيرات فروضا قابلة للتحقيق الاختباري) وتبين له أن هناك مجموعات من القواعد تتحكم في الأنساق الدولية تتمثل في خمسة مجموعات تحدد مدى استجابة النسق الدولي للمدخلات وقدرته على التعامل مع آثار هذه المدخلات والمحافظة على اتزانها واستقراره إلا حدث تحول في النسق ذاته، وهذه القواعد التي انتهت إليها "كابلان" قال بأنها تتحكم في النسق الدولي من حيث: نوعية القوى القطبية، وقدراتها، وتوجهاتها، وقواعد السلوك الرئيسية، ونمط توزيع القوة دأخل النسق الدولي.

هذا ولقد قدم "كابلان" تصورا لأشكال الأنساق الدولية حيث تصورها في ستة أشكال هي: -

أولاً: نسق ميزان القوة: Balance of Power System

ثانياً: نسق القطبية الثنائية الرأ (المفكك): Loose Bipolar System

ثالثاً: نسق القطبية الثنائية المحكمة: Tight Bipolar System

رابعاً: النسق العالمي Universal System

خامساً: النسق الدولي التصاعدي (الهرمي) Hierarchical System

مبادئاً: نسق وحدة الفيتو (الوحدة الاعتراضية) Unit Veto System ء

ويلاحظ هنا بصدد تصور "كابلان" لأشكال النسق الدولي " أنه فيما عدا النسقين الأول والثاني فإن الأنساق الأربعة هي - على حد قوله - أنساق افتراضية لم تتحقق تاريخياً، ومع ذلك ادعى "كابلان" أنها ممكنة أن تظهر لاحقاً في الواقع الدولي.

وانطلاقاً من مجموعات للقواعد السابقة التي وضعها "كابلان" راح يتناول كل نسق من هذه الأنساق على حدة من حيث القواعد الرئيسية التي تحكمته فيه (حتى في الأنساق التي لم تظهر بعد)، ويرى "كابلان" أن العامل الرئيسي الذي يتحكم في بقاء أو فناء النسق الدولي هو التفاوت في قدرات الوحدات السياسية المكونة له، كما ربط "كابلان" ظاهرة الصراع الدولي بهذا التفاوت في القوة بين وحدات النسق، وربط "كابلان" أيضاً ظاهرة تعدد أشكال النسق الدولي عبر التاريخ بهذا العامل، وفيما يلي يعرض الباحث لتصور "كابلان" لأشكال النسق الدولي حيث يخلص "كابلان" إلى بعض الملاحظات عن كل نسق كما يلي: -

أولاً: نسق ميزان القوة : " Balance of Power System :-

ونموذج هذا النسق هو النسق الأوروبي خلال القرن التاسع عشر حيث تحكمته في عمل هذا النسق قوى قطبية متعددة، وفي هذا النسق يفترض "كابلان" أن كل القوى القطبية تسعى لحماية مصالحها في مواجهة بعضها البعض، كما يفترض "كابلان" أن هذا النسق يعمل عمل اليد الخفية التي اعتقد "آدم سميث" أنها تحقق اتزان النظام الرأسمالي من خلال المنافسة الحرة.

وفي هذه الصورة من صور النسق الدولي (وهو نسق حقيقي وليس افتراضيا كما سلف) لاحظ "كابلان" أن أسلوب التحالف (كإبرز أسلوب من أساليب تحقيق الاتزان في إطار هذا النسق) كان أساس تحقيق الاتزان في هذا النسق، علي أساس أن الحلف كان يمثل جهازا دوليا لاتخاذ القرارات، حيث لم يكن هناك نظام دولي (منظمة عالمية) يقوم علي صنع القرار علي الصعيد فوق القومي، فكان للقرار يتخذ بشكل غير رسمي من جانب الدول القطبية كقاعدة عامة باستثناء الأمور التي تتعلق بالتحالف، كما لم تكن هناك منظمات دولية دائمة تقوم علي مسائل التفاوض والتسوية القضائية للمنازعات الدولية، فقد كانت هناك أجهزة مؤقتة مرتبطة بظروف معينة أدت إلى قيامها، وكل ذلك دعم من الدور القومي "National Role" للوحدات السياسية المكونة للنسق ولاسيما القوى القطبية.

ويرى "كابلان" أن القوى القطبية لهذا النسق (المتعدد القوى القطبية)، كان يحكمها قواعد سلوكية، (أو بعبارة أخرى قدم "كابلان" تصورا لقائمة نموذجية لقواعد العمل التي كانت تحكم هذا النسق) ووصف "كابلان" كل قوة قطبية داخلية في إطار هذا النسق بأنها "لاعب رئيسي" - في معنى أن هذا "اللاعب الرئيسي" قوة قادرة علي الاشتراك في علاقات القوى داخل هذا النسق وطرف فيه، وأنه القوة القادرة علي المشاركة في تقرير صورة النسق كله، وتصور "كابلان" أن هناك قواعد سلوكية واجبة الاتباع - أي يتعين مراعاتها - من قبل اللاعبين الرئيسيين حتى يتحقق الاتزان لهذا النسق وهي تتمثل في: -

أولاً: على كل لاعب أن يعمل على ما فيه زيادة لقدراته على أن يفضل التفاوض على الحرب.

ثانياً: على كل لاعب أن يلجأ إلى الحرب حينما يدرك أن هذه الحرب وسيلة لزيادة قدراته.

ثالثاً: على كل لاعب أن يوقف القتال إذا رأى أن ذلك سيؤدي إلى إخراج لاعب رئيسي من مسرح القوى.

رابعاً: على كل لاعب أن يعمل على معارضة أية محاولة من جانب أية عصابة أو أي لاعب فردي للتسلط على ما عداه من اللاعبين.

خامساً: على كل لاعب أن يعمل على مقاومة اللاعبين الذين يلتقون على إقامة التنظيمات السياسية العليا لكي يسيطروا بها على النسق كله.

سادساً: على كل لاعب أن يعمل على إعادة اللاعبين المنهزمين أو المغلوبين على أمرهم إلى صف كبار اللاعبين، كما يمكن أن يعمل على إدخال اللاعبين غير الرئيسيين في صف اللاعبين الرئيسيين.

وهنا تصور "كابلان" أنه في التزام هذه القواعد السلوكية من جانب اللاعبين الرئيسيين ما يكفي لتحقيق الاتزان، كما افترض وجود اتصال قوى بين اللاعبين الرئيسيين في هذا النسق، فاحترام الدول لهذا القواعد بشكل مترابط هو أساس الاتزان. دخل هذا النسق.

- ثانيا: نسق القطبية الثنائية الرخو : Loose Bipolar :-

ونسق القطبية الثنائية الذي ماد العلاقات السياسية الدولية عقب الحرب العالمية الثانية، وصفه "كابلان" بأنه نسق رخو " Loose " نظرا لما يتمتع به هذا النسق من خصائص هي: وجود قوتين قطبيتين تتحكما في مصير هذا النسق ولكن ليس بصورة محكمة، إلى جانب خصاصيتي العالمية واللا تجانس، فمن أهم ما يتميز به هذا النسق هو التباين في نوعية اللاعبين على مسرح القوى الدولية، حيث يشترك في هذا النسق (في آن واحد) لاعبون قوميون " National actors " وهم الدول القومية غير المتكتلة (كالهند) وللاعبون من كيان يرتفع بهم فوق الوحدات القومية " Supranational Actors " وهم الكتل " Blocactors " كالكتلة الشيوعية والكتلة الغربية ممثلين في منظمتي حلف "وارسو" وحلف "الناتو" من ناحية، ومن ناحية أخرى لاعبون عالميون " Universal Actors " في شكل منظمة عالمية كالأمة المتحدة، وهذا النسق العالمي هو في نفس الوقت ثنائي القوى القطبية نظرا لوجود كل قطب من القطبين العالميين "الاتحاد السوفيتي" و"الولايات المتحدة الأمريكية" حيث يقوم كل منهما بدور اللاعب الرئيسي في كل من الكتلتين، على أساس أن هناك ترتيبا في القوى داخل الكتلة بشكل يبرر سيطرة كل قطب على كتلته. وهنا يشير "كابلان" إلى أن داخل هذا النسق تتعدّد الأدوار والمسؤوليات إلى جانب ميلها إلى التخصص، مما يسمح بالقول بأنه نسق يتمم بدرجة من التعقيد في طبيعته وعلاقاته وتفاعلاته، وذلك في مواجهة نسق توازن القوى (النسق متعدد القوى القطبية).

وهنا يجري "كابلان" مقارنة بين نسقي: القطبية الثانية الرخو والمتعدد القوى القطبية، وذلك من ثانيا النقاط التالية: -

أولاً: أن نسق القطبية الثانية الرخو (المتقدم) أكثر تعقيدا من النسق متعدد القوى القطبية.

ثانياً: أن الأطراف فوق القومية تشارك الأطراف القومية الأدوار الرئيسية في نسق القطبية الثانية الرخو حيث نوع "كابلان" تلك الأطراف فوق القومية ما بين الكتل والمنظمة العالمية، ووضع الأمم المتحدة في صفوف اللاعبيين الرئيسيين في هذا النسق.

ثالثاً: أنه بصدد الكيفية التي يتحقق بها الاتزان في كل من النسقين فإن "كابلان" يرى أن نسق توازن القوى (القطبية المتعددة) بلاعبيه القوميين الرئيسيين المتعددين هو وحده الجدير بأن يوصف بنسق "ميزان القوة" وبهذا يشكك "كابلان" في وضوح ملامح النسق الدولي ثاني القوى القطبية للرخو، وذلك في مواجهة وضوح ملامح الانتظام في علاقات القوى في نسق القوى الأوربية التقليدي بلاعبيه القوميين، ومن هنا يشكك "كابلان" في كون نسق القطبية الثانية الرخو "يقدم أساساً على فكرة النسق ذاتها. ذلك أن توازن القوى داخل نسق القطبية الثانية الرخو - عنده - يرتبط بكيفية التفاعل داخل الكتلتين، على أساس أن العلاقات داخل كل كتلة تلتزم بقاعدة التدرج الهرمي في القوة وأن عضوية هاتين الكتلتين جامدة حيث لا مكان لتغيير حجم المسيرة، وذلك جيداً لأن علاقات الكتلة الواحدة تبني على فكرة التكامل الوظيفي لأعضائها مما يجعل الانسحاب بالنسبة للأطراف غير القطبية من

يُجدي الكتلتين أمر غير مرغوب من جانب القطبيين، وهنا يتصور "كابلان" أنه في حالة عدم تقييد آلية كتلة من الكتلتين بمبدأ التدرج الهرمي في القوة فإن نسق القطبية الثنائية الرخو سيُتجه إلى أن يأخذ صورة النسق متعددة القوى القطبية لاذي يقوم على فكرة آلية التحالف .

هذا ويفترض "كابلان" أن نسق القطبية الثنائية الرخو وإن كان يسمح بوجود بعض الكتل للدولية الأخرى التي تكون على درجة من القدرة بكثير من الكتلتين الرئيسيتين (التي تشكلان بقوتها الضاربة حجر الأساس في اتزان النسق كله)، إلا أن الكتل المحدودة القدرة لا تستطيع أن تؤثر في مجرى علاقات القوى داخل النسق بصورة فعالة بخلاف ما كان يحدث في نسق توازن القوى من جانب "بريطانيا" التي كانت تمارس دور "حامل ميزان القوة" *The Holder of the Balance* حيث كان بإمكانها أن ترجح كفة ميزان القوة في اتجاه أو آخر، ومن هنا فإن الاتزان في نسق القطبية الثنائية الرخو يتحقق بين الكتلتين الرئيسيتين.

وبالنسبة للأمم المتحدة كلاعب عالمي فإن "كابلان" يفترض أنها تؤدي دوراً في اتزان نسق القطبية الثنائية الرخو من ثانياً قيامها بتكثيف الاتصالات بين الكتل المختلفة، وبين الدول الأعضاء في هذه الكتل، وأيضاً بين الدول التي لا تنتمي لهذه الكتل (الأطراف القومية غير المنحازة)، حيث تستطيع الأمم المتحدة من ثانياً هذا الدور أن تقلل من أسباب التوتر الدولي بدخولها كوسيط لحل المنازعات، كما يفترض "كابلان" أن الأطراف القومية غير المنحازة إلى الكتلتين تؤدي أيضاً دوراً عن طريق أسلوب الوساطة لحل

خلافات الكتلتين (خارج إطار الأمم المتحدة) أو عندما تحاول الكتلتان أن تحصل على تبيدها في مواقفها وسياساتها.

ومن جملة ما سبق فإن "كابلان" يرى أنه لكي يتحقق الاتزان في نسق التقليدية الثانية الرخر فإنه يجب أن يلتزم أقطابه بمجموعة قواعد سلوكية حددها فيما يلي: -

أولاً: على كل كتلة من الكتلتين الرئيسيتين (كلاعين رئيسيين في النسق الدولي ويقوم كل قطب بدور اللاعب الرئيسي داخل كتلته) السعي إلى تعبئة الطاقات من أجل ردع الكتلة الأخرى.

ثانياً: على كل كتلة من الكتلتين الرئيسيتين عدم التورط في حروب شاملة، ولكن من الممكن دخولها في حروب محدودة (تقليدية).

ثالثاً: على كل كتلة من الكتلتين الرئيسيتين الاستعداد لخوض الحرب الشاملة دون أن تفرط في الحفاظ على كتلتها.

رابعاً: على كل كتلة من الكتلتين الرئيسيتين السعي بصفة دائمة لزيادة القدرات بالمقارنة بقدرات الكتل المعادية.

خامساً: على كل كتلة من الكتلتين الرئيسيتين الدخول في حرب شاملة لمنع إحدى الكتل المعادية الحصول على وضع المسيطر على النسق الدولي.

سادساً: على اللاعبين القوميين وضع الأهداف العالمية في مركز ثائري بالنسبة لأهداف الكتلة التي ينتمون إليها.

مبدأً: على اللاعبين العالميين (ويقصد هنا الأمم المتحدة) محاولة التقليل من أسباب الصراع بين الكتل والسعى لتعينة القوى القومية غير المتكتلة لمواجهة حالات الانحراف الخطيرة كحالات اللجوء إلى استخدام القوة.

ثالثاً: نسق القطبية الثنائية المحكم "Tight Bipolar" :-

وهذا الشكل من الأنساق الدولية يعتبره "كابلان" نسقاً افتراضياً، فهو وإن كان يحمل بعض أوجه الشبه مع نسق القطبية الثنائية للرخو إلا أنه يختلف عنه في بعض الجوانب الأخرى والتي تتمثل لديه في: أولاً: أن هذا النوع من الأنساق (القطبية الثنائية المحكمة) لا يوجد فيه مكان أو دور فعال للاعبين القوميين على نحو ما كان في نسق القطبية الثنائية للرخو، على أساس أن هناك قاعدة سلوكية تحكم هذا النسق (الثاني القوى القطبية المحكم) تتمثل في أن اللاعبين القوميين ليس أمامهم إلا الانتماء لأي من الكتلتين الرئيسيتين وإلا فقدوا دورهم ومكانتهم في هذا النسق ومن ثم يفقدون وجودهم فيه، ثانياً: أنه لا مكان في نسق القطبية الثنائية المحكم للطرف العالمي "الأمم المتحدة" نتيجة لأنها لن تستطيع أن تعبئ وراءها الدول غير المنحازة، والتي لم يعد لها وجود هنا، وتبعاً لذلك تفقد "الأمم المتحدة" دورها كوسيط في نزاعات الكتلتين، حيث لا مكان لها داخل هذا النسق.

وانطلاقاً مما سبق، فإن نسق القطبية الثنائية المحكم يقوم على وجود قوتين قطبيتين تتحكمان في مصير علاقات القوى داخله وحدهما ودون مشاركة من أي كتلة أخرى أو لاعبين عالميين حيث يتحقق الاتزان أساساً بين هاتين القوتين القطبيتين.

وهكذا فإن نسق القطبية الثنائية المحكم يتميز بوجود تدرج تصاعدي هرمي في قواه داخل كل كتلة (من الكتلتين الرئيسيتين) حتى إذا ما فقد هذه الميزة تحول إلى نسق القطبية الثنائية الرخو، ويرى "كابلان" أن نسق القطبية الثنائية المحكم تختفي فيه ظاهرة الصراع الدولي كلما زاد جمود وضع القوى القطبية داخل كل كتلة، ويرى أيضا أن هذا النوع من الأنساق الدولية لا يعرف صورة "التكامل الدولي" بل يعرف صورة "التكامل" داخل كل كتلة وعلى حدة، وبصدد القواعد التي تحكم سلوك اللاعبين داخل هذا النسق فهي مماثلة للنسق السابق فيما عدا القاعدة التي ذكرت من قبل.

- رابعا: النسق العالمي : Universal System :-

وهو نسق افتراضي يتصور فيه "كابلان" أن دور المنظمة العالمية (كلاعب عالمي) قد راح يتدعم بشكل قوى في ظل نسق القطبية الثنائية الرخو، وأن هذا النوع من الأنساق الدولية ينفرد بوجود درجة عالية من الاتصال والتكامل الدوليين، على اعتبار أن المنظمة العالمية هي أساس تحقيق الاتصال والتكامل بين وحدات النسق الدولي في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والفضائية.. الخ، وهذا النوع من الأنساق الدولية يتصور "كابلان" وجوده في حالة تطور وتشعب الوظائف التي تضطلع بها المنظمة العالمية كلاعب عالمي داخل نسق القطبية الثنائية الرخو، ويفترض "كابلان" هنا أن كافة اللاعبين القوميين يستخدمون الطرق السلمية لتحقيق أهدافهم ومصالحهم، كما يلتزمون في قيامهم بتحالفات إقليمية بالتقيد بالقواعد

السياسة الرسمية التي تقرها المنظمة العالمية، على أساس أن هذه القواعد هي معيار الحكم على أنشطة وعلاقات اللاعبين القوميين.

هذا ولقد أسرف "كابلان" في تصويره لهذا الشكل من الأنساق الدولية، حيث ذهب إلى أن هذا النسق العالمي سيصل إلى درجة تحقيق الاندماج بين النظم القيمة المختلفة للاعبين القوميين وبما يهيئ لظهور معايير قيمة عالمية جديدة يمكن الاحتكام إليها في تسوية المنازعات بين هؤلاء اللاعبين، وبمقدار ما يشارك به اللاعب القومي بالفعل في تحقيق أهداف المنظمة العالمية يحصل على منح وتسهيلات منها ويصرف النظر عن الإمكانيات أو التقدم الحضاري، ويصدد القواعد السلوكية الواجبة الاتباع في إطار النسق العالمي فإنها تتمثل - عند "كابلان" - في القواعد السياسية الرسمية المحددة في ميثاق الأمم المتحدة.

- خامساً: النسق الدولي التصاعدي (الهرمي) "Hierarchial" :

وفي هذا الشكل المفترض من الأنساق الدولية تصور "كابلان" أن اللاعبين القوميين قد فقدوا دورهم حيث أصبحوا مجرد تقسيمات إقليمية فرعية، وهنا تصبح جماعات المصالح والمجموعات الوظيفية كالاتحادات والنقابات للمهنية (الدولية) وحدات (لاعبى) هذا النسق بدلا من الدول القومية (اللاعبين القوميين) كما يتعامل هذا النسق مع الأفراد مباشرة أو من خلال أجهزة وسيطة، وقد يحدث بين أطراف هذا النسق انتلاقات بغرض تحقيق بعض الأهداف السياسية المشتركة.

إن قيام هذا النوع من الأنساق في تصور "كابلان" سيكون نتيجة لانتصار أحد الأطراف (اللاعبين)، وعندئذ سيصبح لاعبا رئيسيا في قمة الهرم، وأن المزايا سيتم تخصيصها وفقا لنوعية ذلك اللاعب الرئيسي (كالعنصر أو اللون..). كما أشار "كابلان" إلى أن هذا النوع من الأنساق قد يوجد تحت ظروف المنافسة الحرة، وقد يأخذ هذا النسق الشكل غير الديمقراطي " Directive system " أو الشكل الديمقراطي " Non-Directive system " وتكون القواعد السلوكية الأساسية المتحركة في كل من هذين الشكلين هي نفس القواعد المطبقة في النظم الديمقراطية، والنظم غير الديمقراطية.

هذا ويذهب "كابلان" إلى أن هذا النوع من الأنساق يكون أكثر الأنساق الدولية استقراراً، حيث إن التقسيم الوظيفي والاعتماد المتبادل في الأمور الحيوية يجعل من الصعب انسحاب أي طرف منه، بل إن أي طرف سيتردد في الانسحاب نتيجة الخسارة الفادحة من وراء ذلك، وهنا يصبح هذا النسق أكثر صور (أشكال) الأنساق الدولية اتصالاً وتكاملاً وتضامناً - عند "كابلان".

- سادساً: نسق وحدة الفيتو (الوحدة الاعتراضية) "unit Veto" :

وهذا النسق أيضاً من الأشكال المفترضة للأنساق الدولية لدى "كابلان": حيث تصور "كابلان" في هذا النسق أن اللاعبين العالميين ليس لهم دور أو مكان يذكر في إطار هذا النسق، حيث تتعارض مصالح اللاعبين ومع ذلك يتمتع كل لاعب عن تدمير أي لاعب آخر (كقاعدة أساسية في إطار هذا

النسق) لأن كل لاعب يمتلك أسلحة قادرة على تدمير أي لاعب آخر في الساحة الدولية، وفي حالة قيام أي لاعب بمهاجمة وتدمير لاعب آخر فإنه على يقين من أنه سوف يتعرض للتدمير - أي أن هناك ردع متبادل بين اللاعبين في هذا النسق، أو بمعنى آخر فإن كل لاعب يملك حق القيتو كضمانة لاستقرار واتزان هذا النسق.

وفي تصور "كابلان" أن هذا النسق قد يتحول إلى صورة "النسق التصاعدي الهرمي" في حالة نجاح أحد اللاعبين في القضاء على لاعب آخر حيث يتناقص عدد لاعبي النسق الرئيسيين، وبما يهيئ لوصول للاعب المنتصر إلى قمة سلم القوى داخل النسق.

وهكذا عرض "كابلان" لهذه الصور الست للنسق الدولي، سواء أكانت صوراً حقيقية أو مفترضة، إلا أنه في كل صورة من هذه الصور قد راح يعرض لنوعية القوى وتوزيع القوة داخلها، إلى جانب التركيز على القواعد السلوكية الواجبة الاتباع من جانب القوى القطبية كأساس لتحقيق الاتزان داخل النسق.

- تفوييم نموذج "كابلان" :-

بعد "كابلان" في مقدمة المعنيين بتحليل عالم السياسة الدولي تحليلاً سلوكياً، حيث كان يستهدف في نموجه لتحليل عالم السياسة الدولي الوصف على النماذج المتكررة من السلوك الدولي للانتهاج بها إلى وضع قواعد سلوكية واجبة الاتباع لتحقيق الاتزان الدولي (في الصور المسالفة للأنساق الدولية)، فقدم ستة نماذج من الأنساق الدولية بخصائصها ومقوماتها

وقواعدها السّكّية التي تحكمها وموضعا التّغييرات التي تطرأ عليها عندما تنتهي شروط الاتّزان القائمة، وكلّ ذلك محاولة من جانبهم لفهم وتفسير علاقات عالم السياسة الدولي.

وفيما يلي يعرض الباحث لأهم الانتقادات والمآخذ على نموذج "كابلان" والتي تنصب بالأساس على الصور الحقيقيّة للأنساق الدوليّة التي عرض لها "كابلان"، وهي نسق ميزان القوة، ونسق القطبية الثنائية الرخو (المسا باقي الصور الست فهي أنساق افتراضية - على حد قول "كابلان") وهي كما يلي:

أولاً: استند "كابلان" في نموجه هذا في تحليل عالم السياسة الدولي على نظرية اتمباريات "Game Theory" حيث اعتد بإمكانية تطبيق الأساليب الرياضية على الدراسات السياسية (الدولية)، فانطلاقاً من ذلك قدم مجموعة أفكار تتعلق بأساليب اتخاذ القرارات العقلانية في مواقف شتى من مواقف الصراعات الدولية، على أساس أن كل لاعب دولي يبحث في مضاعفة مكاسبه وتقليل خسائره، ومن هنا فإن اللاعب الدولي - عنده - ليس فقد عقلانيا بل وهو مدرك تماماً من تلقاء نفسه بالأولويات وعلى معرفة تامة بالإستراتيجيات المتاحة لتحقيق المصلحة الوطنية، وهذا يفترض "كابلان" أن صانعي القرار الخارجي عقلانيون في قراراتهم، بل وأخلاقيون كذلك في مواقفهم (كأن يفترض بأنهم يحيدون الأسلحة النووية فلا تستخدم في قواعد اللعبة الدولية)، وأن لديهم معلومات متوفرة دون أن يشير إلى مصدر هذه المعلومات ونوعيتها، إلى جانب إغفاله أن غالبية هذه المعلومات مدونة في وثائق سرية.

وانطلاقاً مما سبق فإن افتراض "كابلان" بعقلانية صانعي القرارات الخارجية (على نحو ما سلف) أمر يتناقض مع طبيعة العلاقات الدولية التي يكون للقرارات التاريخية القول الفصل في تقرير مصيرها، فعنده - أن كل لاعب يعتبر كياناً عقلانياً ذا أهداف محددة وتحت تصرفه عناصر قوة يستطيع بها التغلب على القوى المتصارعة معه، إلى جانب توفر معرفة تامة له بالإستراتيجيات المتاحة لتحقيق الأهداف القومية " National Goals " أي الإحاطة بكل الاحتمالات الممكنة، واستخدام النماذج الرياضية في إدارة عملية صنع القرار الخارجي ليشمل احتمالات الصراع والتكامل مع العمليات التي تكون فيها وحدة صنع القرار الخارجي (الدولة القومية) تتمتع بسلطة جزئية في محيط البيئة الدولية التي تؤثر فيها، فاللاعب الدولي - عند "كابلان" - لا يتخذ بمفرده قراراً (فهذا القرار يعتمد على ما يتوقع من اللاعبين الآخرين أن يفعلوه)، إن كل هذه العقلانية الشديدة وتلك القرارات الرشيدة التي يتحدث عنها "كابلان" لا مكان لها في عالم السياسة الدولي، الذي لا يعرف الانضباط في سلوك الدول (أو في سلوك صنّاع القرار الخارجي) فالمجال هنا للقرارات التاريخية.

ثانياً: اعتباره أن القواعد السلوكية التي حددها في كل نسق هي قواعد سطحية وحصرية ولجبة الاتباع من أجل تحقيق التوازن الدولي، على حين أن هذه القواعد وخاصة في النسق متعدد القوى القطبية بعيدة تماماً من أن نحصر أو تعد بطريقة قطعية، كما أن هناك ظروفاً تاريخية وواقعية لكل نسق تقف أمام الحصر والقطع اللذين يقدم عليهما تصور "كابلان" لهذه قواعد في نموذج.

كما أن قناسة "كابلان" تلك للقواعد السلوكية الواجبة الاتباع في منسورة النسق متعدد القوى القطبية تصبح أكثر ما تكون نموذجا للأعمال السلوكية للدولة "حاملة الميزان" حال إنجلترا في النسق الأوربي (المتعدد الأقطاب) حيث كانت أهدافها في القارة الأوربية في تلك الحقبة تتحصر أساسا في أن تظل قوى القارة الأوربية في اتزان لا يسمح بتفوق دولة معينة أو عصابة من دول معينة، على ما عداها من قوى القارة، وعلى وضع يهين للقوة المتفوقة الاتجاه نحو الجزيرة البريطانية لتهديد أمنها، من هنا فبقه لا يمكن أن تميم هذه القواعد السلوكية على بقية أعضاء النسق متعدد الأقطاب، كما لا يمكن الاستناد إليها في التنبيه في شأن ما سيقع مستقبلا في كل نسق دولي متعدد القوى القطبية، وجملة القول فإن هذه القواعد افتراضية لما يجب أن تلتزم به الدول في سلوكها الخارجي، وفي هذا خروج عن العلمية (حيث يفترض أنه لا اتزان إلا بالتزام هذه القواعد من جانب اللاعبين الدوليين الرئيسيين)، بنفس الدرجة التي أسرف فيها في التجريد النظري حيث صور أنساقا دولية لا وجود لها على أرض الواقع.

ثالثاً: افتراضه بأن الوصول إلى حالة الاتزان والحفاظ عليها هو الهدف الرئيسي للاعبي النسق المتعدد الأقطاب، جعله يحصر أهداف أعضاء هذا النسق في هذا الهدف، وهو أمر لا يتفق مع الواقع الدولي، فإلى جانب هذا الهدف هناك أهداف أخرى لا تقع تحت الحصر، بل إن من بين هذه الأهداف ما لا يلتقي مع هذا الهدف كهدف التوسع.

رابعاً: أنه بصدد نسق القطبية الثنائية الرخو، فقد زج كابلان* بالأمم المتحدة إلى صفوف اللاعين (العالميين) في علاقات القوى داخل النسق، وهذا أمر فيه مغالطة أو خطأ في تصور مضمون مفهوم اللاعب، ذلك الخطأ الذي زاد من التهيئة لوصفه لذلك النسق بأنه رخو، فالأمم المتحدة كمفظمة عالمية قائمة أصلاً على محاولة تحقيق فكرة "الأمن الجماعي"، والأمر الذي لا خلاف عليه "البينة" أن الأمم المتحدة لا تملك قوة مادية ذاتية من ناحية، وهي بحكم قيامها على فكرة الأمن الجماعي بعيدة تماماً عن أن تكون طرفاً في علاقات القوى^(١).

- نظرية دويتش "Deutsch" :

يعتبر دويتش Karl W. Deutsch الأمريكي (الألماني الأصل) في مقدمة من عنى بتحليل عالم السياسة الدولي من ثانياً نظرية الاتصال، وفي مؤلفه "القومية والاتصال الاجتماعي" Nationalism and Social Communication⁽²⁾ قدم دويتش مفهوم الاتصال الاجتماعي "Social Communication" كمفهوم سياسي اجتماعي يرى من ثنياه أن ظاهرة القومية Nationalism ليست ظاهرة فطرية (غريزية) ولكنها ظاهرة سياسية جاءت نتيجة لعملية التنشئة الاجتماعية والتشكيل الذاتي لعادات المجتمع، وعملية التنشئة والتشكيل تلك ترتبط بنمو واستمرار وتكيف عملية

(١) راجع فيما تقدم بصدد تقديم نموذج كابلان: د. محمد طه بدوي، المرجع السابق، ص ٢٧٢

و من ٢٧٥، وأيضاً د. إسماعيل صبري مفك، المرجع السابق، ص ٥٥ من ٥٩.

2) Deutsch, Karl W., Nationalism and Social Communication: An Inquiry Into Foundation of Nationality, Wiley, New Jersey, 1953.

الاتصال بين أفراد المجتمع الواحد، حيث يرى "دويتش" أن عملية الاتصال هذه هي التي بلورت الطابع القومي (الشخصية القومية) داخل كل وحدة قومية (الدولة القومية).

من هنا فإن مفهوم "الاتصال الاجتماعي" هو مفهوم يتصور به "دويتش" بلورة قيم وفلسفة المجتمع الواحد، وأنه نتيجة لتطور تقنيات العملية الإتصالية داخل المجتمعات السياسية جاء التمايز بينها، فكل مجتمع سياسي له فلسفته وقيمه الخاصة به وطابعه القومي المميز، ومن هنا تبلورت ظاهرة "الدولة القومية"، وأصبحت عملية الاتصال الاجتماعي - على حد قول دويتش - بمثابة الوسيط الكيميائي التعادلي 'Catalyst' الذي يوزع الشعور بالانتماء القومي.

هذا ويذهب "دويتش" إلى أنه عقب بلورة ظاهرة "الدولة القومية" ظهرت الحاجة إلى التكامل السياسي للأقاليم الدولة (ويعني لفظة التكامل Integration هنا مجرد وصف للحالة التي عليها ترابط إقليمين أو أكثر ترابطا متساندا على وضع يجعل منها "ك" ذاتية متميزة هو "الدولة القومية"، وهذا الكل متميز عن ذاتيات الأقاليم المركبة له، وبخوائص لا تتوفر لكل منها على حدة)، وعملية "التكامل" Integration هذه تطلبت تقديم توضيحات من جانب إقليم لآخر، بل وقد تقتضي استخدام القوة ضد إقليم ما إذا لزم الأمر لتحقيق ذلك التكامل، وهنا إلى جانب ما تستدعيه عملية التكامل من توضيحات واستخدام القوة يرى "دويتش" في قيام الدولة القومية إعلانا عن ظهور بؤرة جديدة للتوتر الدولي، وذلك لما تستدعيه قيام الدولة

القومية داخل النسق الدولي من تفجر مسألة تغيير الاتزان الإقليمي بل وتستدعي أيضا تغيير استراتيجيات القوى القطبية في إطار ذلك النسق. ورغم ذلك كله فإن "دويتش" يرى أن تكثيف الاتصال بين الدول يؤدي إلى نوع من الانسجام في أهداف السياسات الخارجية للدول، كما يحدث نوعا من المشاركة بين المؤسسات الرسمية في هذه الدول لاتجاه نحو حل المشاكل الدولية، وكل ذلك سعيا لتحقيق التكامل الدولي ذلك أن مفهوم "التكامل الدولي" لديه يشير إلى كافة الجهود المبذولة لتحقيق الاتصال بين الدول.

وهنا بعد الإشارة إلى مفهومي "الاتصال الاجتماعي" و "التكامل الدولي" في مؤلف "دويتش" السالف، يتجه الباحث هنا إلى عرض لنموذج "دويتش" في تحليل عالم السياسة الدولي من ثابا نظرية الاتصالات في مؤلفه The Analysis of International Relations⁽¹⁾ ففي هذا المؤلف اتجه "دويتش" إلى توضيح وسائل وأدوات وقنوات الاتصال بين الدول والتي تعد أساسا تستند إليه الدول عند اتخاذها لقراراتها الخارجية، فنتيجة لثورة الاتصالات التي يعيشها عالم اليوم أصبحت الكرة الأرضية كجزيرة واحدة لا توجد دولة واحدة تستطيع أن تعيش في عزلة عن باقي دول العالم لوجود قنوات اتصال بين دول العالم من إعلان ومواصلات وعلاقات اقتصادية ... إلخ.

(1) Eutsch, Karl W., The Analysis of International Relations, Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, 1978.

وهذا الاتصال بين الدول، والتفاعل بينها يفرزان ظاهرتين في مجال العلاقات الدولية هما ظاهرتا: الصراع والتكامل، على اعتبار أن الصراع بين الدول يسود علاقاتها نتيجة تعارض القيم والمصالح، بينما يسود التكامل بين الدول نتيجة الاعتماد المتبادل، وهنا يفترض "نويتش" وجود تحكم ذاتي في جهاز اتخاذ القرار لكل دولة حيث يستبعد عناصر القلق وتعارض المصالح وانعدام الاتزان، ومن ثم يفترض وجود سيطرة ذاتية (لكل دولة) قادرة على تغيير الاحتمالات التي تتوقف عليها كون العلاقات الدولية علاقات صراع ام تكامل.

وفي شأن علاقات الصراع بين الدول (وخاصة بين الدول القطبية) تستطيع الدولة - في تصور "نويتش" - أن تتحكم في سلوكها الدولي الذي يترجم في صورة قرارات خارجية وذلك من ثانيا معالجة المعلومات الراجعة "Feedback" لجهاز اتخاذ القرار الخارجي بما يتلاءم مع المصلحة الوطنية، وتتمثل مصادر تلك المعلومات الراجعة في معلومات راجعة من البيئة الدولية وأخرى من داخل الدولة (البيئة الوطنية) إلى جانب الخبرة السابقة المتوفرة لصناع القرار الخارجي، وهنا يشترط "نويتش" وجود أجهزة استقبال "Receptors" لهذه المعلومات الراجعة ووجود قنوات "Channels" اتصال لربط وموازنة مصادر هذه المعلومات الراجعة، ويفترض "نويتش" أنه عن طريق هذه الأجهزة والقنوات يتم التحكم الذاتي في سلوك الدول، على أساس أن جهاز اتخاذ القرار الخارجي موجه ذاتياً "Self-Steering" ومن هنا فالمعلومات الراجعة هي التي تحدد السلوك اللاحق

للدول على ضوء نتائج الملوك السابق (حيث تعسير المعلومات للراجعة كاترموسنات الذي ينظم ملوك الدول المتوقع).

واقطاعاً مما سبق راح "دويتش" يحدد كيفية صنع الدولة (باعتبارها لاعبا دوليا) لسياستها الخارجية علي ضوء هدفها ومصالحها الوطنية وتلك أيضا في إطار من التحكم الذاتي "Self-control" من ناحية، ومن ناحية أخرى من ثانيا عملية الاتصال بين الدول، كما يرى "دويتش" أن عملية الاتصال بين الدول إلى جانب وجود سيطرة ذاتية (تحكم ذاتي) لكل دولة هي السبيل لعدم تصعيد الصراع الدولي، فحينما تفضل جهود السيطرة الذاتية تلك تبرز المصالح المتعارضة والتي تؤدي إلى تصاعد الصراع الدولي، وهنا يذهب "دويتش" إلى القول بأنه مهما كان نوع الصراع فلا بد أن تحافظ الدولة علي قدر من السيطرة الذاتية ليس فقط على سلوكها بل وعلى ملوك عدوها كذلك، على أساس أن السيطرة الذاتية من جانبها تخفف من حدة الصراع مع عدوها.

هذا وتمثل درجات الصراع "Conflict" لدى "دويتش" في ثلاثة انواع (صور) (تصنف طبقا للدرجات والأنماط المختلفة من ضبط النفس والسيطرة المتبادلة من طرفي الصراع) وهي:

أولاً: صورة المناظرات "Debates": -

وهي تكون من ثانيا التفاوض بين الخصوم حول مشكلة معينة، وفي هذه الحالة يحاول كل خصم تغيير موقف الخصم الآخر تجاه المشكلة المطروحة، حيث يبرز دور الدبلوماسيين ومبعوثي الحكومات في هذا الشأن في تحقيق

كسب ما لمصالح حكوماتهم على حساب الحكومات الأخرى، والوصول إلى هذا الكسب فإن الأمر يقتضي تعرف كل طرف من أطراف النزاع على الأسس التي يمكن عن طريقها إقناع الطرف الآخر بوجهة نظره، وهنا يتصور "دويتش" أن هذه المناظرات التفاوضية بمرور الوقت ستؤدي إلى تغيير في أهداف ومصالح الأطراف المتنازعة، وبما سيؤدي ذلك في نهاية الأمر للتغيير من سلوك الدول، وهذا التصور من جانب "دويتش" قائم على افتراض مؤداه أن هناك ضبط نفس وسيطرة ذاتية متبادلة من الأطراف المتنازعة.

ثانياً: قد يأخذ الصراع شكل المباراة "Game" :-

وهنا يشبه "دويتش" حالة الصراع بين دولتين بما يحدث في مباراة فسي لعبة من الألعاب الرياضية بين فريقين متنافسين، وقال بإمكانية تطبيق بعض نماذج تلك المباريات على الدبلوماسية أو الحرب - مثلاً - كسأداتين لتنفيذ الدولة لسياستها الخارجية وذلك من ثانياً أساليب ونماذج رياضية، وافترض "دويتش" أن كل لاعب (دولة) لديه درجة معقولة من السيطرة الذاتية على تحركاته اللاحقة وفي نفس الوقت قال بأنه ليس من الضروري أن يسيطر اللاعب على نتائج هذه التحركات، فهو يرى أنه طالما أن كل لعبة لها عسدد من البدائل لدى اللاعبين يترتب عليها نتائج معينة، فإن كل لاعب لديه عسدد اختيارات في تحركاته وفي نفس الوقت لديه إمكانية بعمل توقعات عن النتائج المحتملة لأي حركة يختارها مع الأخذ في الاعتبار أن نتائج أي حركة فسي المباراة تعتمد على حركة الخصم.

ويفترض "نويتش" أيضاً أن كل لاعب لابد أن يحدد مساعداً يريد؟ وأن يدرك حدود إمكانياته، وإمكانيات الخصم؟ وعلى هذا الأساس يعني اللاعب ما يستطيع فعله، كما يؤكد "نويتش" هنا على أنه يجب على اللاعب أن يبني كل تحركاته على أساس واقعي (موضوعي) بدلاً من أن يبني تحركاته على التخمينات أو التقديرات المنطقية، واستشهد "نويتش" في هذا الشأن بما نصح به "نابليون" قائلة بأن يبنوا تحركاتهم العسكرية على أساس تقدير قدرات أعدائهم بالفعل وليس على تقدير نواياهم .

ويرى "نويتش" أن اللاعب في طريقه للفوز (أو على الأقل حتى لا يخسر اللاعب) فإنه لابد أن يضع تحركات قصيرة الأجل وهل ما تسمى بالتكتيكات " Tacitcs " ولابد أيضاً في نفس الوقت أن يضع تحركات طويلة الأجل وهي ما تسمى بالاستراتيجية " Strategy " وهذه الاستراتيجية تضم بين مكوناتها تلك التكتيكات، ويرى "نويتش" أن أكثر الاستراتيجيات تعقلاً بالنسبة للاعب هي تلك الاستراتيجيات التي يضع فيها اللاعب احتمال خروجه من الصراع القائم منتصراً أو على الأقل يتجنب عن طريقها احتمال للخسارة، ويعتبر حسابي (كمي) فإن أكثر الاستراتيجيات تعقلاً - عنده - هي تلك الاستراتيجية التي تزيد صافي الأرباح إلى الحد الأقصى أو تلك التي تقلل الخسائر إلى الحد الأدنى. وفي هذا الصدد يقدم "نويتش" صوراً وأشكالاً للمباريات كأشكال للصراع بين الدول.

مباريات قيمة الصفر أو القيمة المحددة "Zero-Sum or Fixed-Sum Games":

وفي هذا الشكل من الصراع يفترض "نويتش" أنه في مباراة قيمة الصفر "Zero-Sum Game" يبدأ اللاعبون الدوليون تحركاتهم من كون الأرباح بالنسبة لهم تساوي صفراً، وعليه فإن كل ما يربحه لاعب يعتبر خسارة للآخرين، أما في مباراة القيمة المحددة "Fixed-Sum Game" تتحدد جملة الأرباح عند رقم معين

(ليس بالضرورة مسفراً فقد يكون أكثر حيث تكون أرباح أي لاعب عند رقم معين على حساب اللاعبين الآخرين)، وهنا تعتبر مباراة القيمة صفر فرعاً من مباريات القيمة المحددة، كما أن أي مباراة قيمة محددة يمكن أن تتحول إلى مباراة قيمة الصفر بعملية رياضية، وعلى هذا الأساس تتطابق مباريات الصفر ومباريات القيمة المحددة رياضياً ومن ثم فما يقال على مباريات قيمة الصفر ينطبق على مباريات القيمة المحددة .

وبالنسبة لمباراة القيمة صفر أو القيمة المحددة فهي تعد نموذجاً للصراع الشديد بين اللاعبين، فما يربحه لاعب يخسره آخر، وما يعتبر نافعاً للاعب يعتبر في نفس الوقت ضرراً بالنسبة لآخر، ولقد استخدم "مكيافلي" الإيطالي هذا الشكل من الصراع (قبل ظهور نظرية المباريات بأربعة قرون) حين قال بأن الأمير الذي يزيد من قوة غيره ينقص تبعاً لذلك من قوته، ومثل تلك النوع من الصراع الصراع الإيديولوجي الذي كان دائراً بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين الاتحاد السوفيتي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث سعى كل منهم إلى إقامة إمبراطورية عالمية على حساب الآخر فجاء ما يعرف "بالحرب الباردة" Cold War كنموذج لمباريات القيمة صفر (أو القيمة المحددة)، فقد اعتبر العقائديون الشيوعيون أن ما يعتبر نافعاً للشيوعية يصبح ضاراً بالنسبة للولايات المتحدة بطريقة آتية، واعتبروا كذلك أن أي حل وسط في هذا الشأن خيانة لمصالح الدولة .

وهنا يقدم "دويتش" إستراتيجيات وحلول "Strategies and Solutions" بصدد هذا النوع من الصراع الذي لا مصالح فيه حيث يستند إلى أن دوافع اللاعبين أو مصالحهم لا يمكن أن تتغير وأنهم تبعاً لذلك لابد وأن يظلوا أعداءً إلى الأبد، ورغم ذلك يفترض "دويتش" أنه يمكن للعقلانية أن تسود في حالة حساب كل لاعب لمتوسط فرص الربح أو الخسارة (على المدى الطويل) وأن يسير في سلسلة من التكتيكات المؤدية إلى تحقيق هذه الإستراتيجية على المدى الطويل، وشريطة أن

تكون هذه الإستراتيجية واضحة المعالم - أي في حالة وجود معلومات متوفرة ومحددة تؤيد تلك الإستراتيجية، وهنا في حالة اتباع كل من اللاعبين أفضل إستراتيجية له يمكن القول بأن المباراة قد أصبحت ذات "حل ثابت" Stable Solution باعتبار أن "الحلول" Solutions بدائل ولخيارات للإستراتيجية التي لن حاد عنها للاعب فإنه لا بد من أن يمتن بخسارة، وهي ليست بديلاً واحداً (حلاً واحداً) ولكن غالباً ما يكون في هذا النوع من المباريات عدة حلول، ولكن عند الحلول الثابتة فيها عادة ما يكون قليلاً، وهنا يشير "نويتش" إلى ضرورة تعدد الاستراتيجيات والسياسات البديلة بدلاً من تبني سياسة واحدة تتفق مع قيم وتقاليده المجتمع لأن ذلك بلا شك - عنده - يزيد من حدة الصراع الدولي. إن تعدد الحلول والبدائل واختيار السياسة البديلة على أسس عقلانية بقدر الإمكان - عنده - يجنب العلاقات الدولية ذلك النوع من الصراع الذي يركز إلى بديل (سياسة) واحد (بعضهم إيديولوجي)، ويفضي حتماً إلى الحرب الشاملة .

مفهوم الحل الوسط The Minimax Concept

وهنا في إطار هذا النوع من الصراع القائم على أساس مباراة القيمة صفر، يشير "نويتش" بصدد إلى أنه قد يكون هناك حل أو عدة حلول مترنة، تشبه إلى حد ما الحل الوسط وهو حل يجمع بين الحد الأقصى Maximin وبين الحد الأدنى Minimax إنه مفهوم الحل الوسط The Minimax Concept والذي يعني - عند "نويتش" أن اللاعب يقوم بنوع من الإستراتيجية يمكن بواسطتها تقليل خسارته إلى الحد الأدنى، حيث يؤدي ذلك إلى تقليل أرباح منافسه إلى الحد الأدنى، على أساس أن اللاعب هنا يرضى بأقل الأرباح المتاحة وهي في النهاية صلية نسبية، فاللاعب إما أن يختار أفضل البدائل السيئة المتاحة أو أن يختار أسوأ البدائل النافعة المتاحة، إلى أن تنتهي نتائج المباراة في النهاية عند نقطة التقاء واحدة للاعبين، يجتمع فيها الحد الأدنى من الحدود القصوى "The Minimum of Maximum" للاعب مع

الحد الأقصى من الحدود الدنيا لمنافسه، وهذه النقطة هي التي تمثل في النهاية "الحل الوسط" للاعبين، ويمكن تبين نماذج سياسة الحل الوسط في "سياسة الاحتواء" Containment Policy التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه حدود الاتحاد السوفيتي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ويرى "دويتش" أنها سياسة دفاعية في جوهرها تقدم أفضل ما يمكن عمله على المدى الطويل ضد أقوى المنافسين، إنها إستراتيجية الحزم والحذر التي تنهك الخصم مع مرور الوقت لكنها لا تعد بانتصار سريع، ولقد أوضح "دويتش" مفهوم "الحل الوسط" بصورة رياضية على النحو التالي :-

مثال لنموذج "الحل الوسط"
 هود
 للاعب (ب)

		١-ب	٢-ب
الإستراتيجية	١-أ	١٠- ١٠+	٢٠- ٢٠+
	٢-أ	١٠- ١٠+	٢٠- ٢٠+

قالب النتائج : كل خانة (من الخانات الأربعة) تمثل النتيجة التي يتم التوصل إليها إذا اختار اللاعبان أحد الإستراتيجيات التي تؤدي إليها،

وتوجد أرباح اللاعب : في أسفل الركن الأيمن، ومكاسب اللاعب
ب في أعلى الركن الأيسر لكل خاتمة .

النتيجة المتوسطة : أ-٢، ب-٢ (١٠-، ١٠+)

أ-٢ : هي أحسن ما يمكن أن يفعله اللاعب لنفسه إذا فعل
اللاعب ب أسوأ ما يمكن له .

ب-٢ : هي أحسن ما يمكن للاعب ب أن يفعله في
مواجهة إستراتيجية اللاعب أ.

مباريات القيمة المتغيرة " Variable-Sum Games :

وهنا يقدم "دويتش" شكلاً من أشكال الصراع الدولي من ثانياً مباراة "القيمة
المتغيرة" (حيث لا تحديد لقيمة معينة) وهي صورة أكثر شيوعاً في مجال العلاقات
الدولية مقارنة بمباراة القيمة صفر، وهنا طبقاً لهذه النوعية من المباريات التنافسية
قد يربح فيها أحد اللاعبين شيئاً من لاعب آخر، وفي نفس الوقت يمكن للاعبين أن
يربحوا من لاعب غير أساسي بطريقة جماعية أو قد يخسرون، إنها مباراة الدافع
المختلط " Mixed Motive " حيث تختلط فيها الدوافع بالنسبة للاعبين الأساسيين فقد
يحاول أحدهم أن يكسب من آخر، أو قد ينسق عدد من اللاعبين الأساسيين فيما
بينهم (كمباريات تنسيق للتحركات القادمة) وتأتي الخسارة أو الربح تبعاً لقررتهم
على تنسيق تحركاتهم بما يتمشى مع مصالحهم المشتركة، ومن أمثلة هذا النموذج
من الصراع الدولي تكوين تحالفات دولية عظمى للأمن القومي للاعبين المنسقين .

التهديدات المتبادلة " Mutual Threats :

وهي من نماذج صراع الدافع المختلط، وهذه اللعبة تشبه إلى حد ما المواجهة
المباشرة في مجال العلاقات الدولية - كأن تكون هناك مواجهة مباشرة بين القطبين

(في نسق للعبة الثانية) حيث يحدد أحدهما الآخر بالحرب النووية الشاملة، وطبقاً لهذه اللعبة يوضح النموذج الرياضي لها أن كلا اللاعبين لديه القدرة على الاختيار بين إستراتيجيتين :-

أولهما : أن يتعاون أحدهما مع اللاعب الآخر بأن يتراجع تجنباً للتصادم (إذا تراجع الخصم) وهنا تحدث عملية انحراف من الخصمين عن الطريق المؤدى إلى الحرب الشاملة، **والأخرى :** أن يستمر اللاعبان في الصراع مع احتمال تراجع أحدهما، وطبقاً لهاتين الإستراتيجيتين فإن كل لاعب يبدأ تحركه بأن يقرر إما "التعاون" Cooperation أو "الارتداد" Defection عن التعاون، ومن ثم اختيار بديل الاستمرار في الصراع، هذا والتحركات من كل لاعب لا تعتمد هنا على القرار المنفرد لكل لاعب بل وعلى قرار الخصم، وفي هذا النموذج التجريدي لهذه اللعبة توجد أربع نتائج ممكنة هي :-

أولاً : أن يتعاون كلا اللاعبين بالتراجع عن الاستمرار في مسيرة الصراع في نفس الوقت حتى لا يوصم أحدهما بالتخاذل بين أفراد مجتمعه .

ثانياً : أن يرتد كلاهما عن التعاون وقد يقضي هذا إلى صدام مباشر يؤدي إلى فئانهما أو شل حركتهما .

ثالثاً : أن يقرر اللاعب "أ" التراجع بينما يستمر اللاعب "ب" إلى النهاية فيحظى اللاعب "ب" بالإعجاب والتقدير من جانب أفراد مجتمعه بينما ينظر إلى اللاعب "أ" بالاحتقار من جانب أفراد مجتمعه .

رابعاً : يقرر اللاعب "ب" التراجع بينما يقرر اللاعب "أ" (وقد ارتد من قبل) الاستمرار حتى النهاية فتكون النتيجة الإعجاب باللاعب "أ" واحتقار اللاعب "ب" من جانب أفراد مجتمعهما .

ويلاحظ أن هذه اللعبة تتميز بالتحرك السريع من جانب اللاعبين حيث لا يتوفر الوقت للاعب حتى يرى ما يوشك خصمه أن يفعله، ولذلك فلا بد أن يكون لكل منهما إستراتيجية واضحة المعالم يتصرف على أساسها .

وهنا يرى "دويتش" أن أفضل الإستراتيجيات للاعب "أ" مثلا : أن يقرر التعاون مع اللاعب "ب" (على أساس وجود تعاون مشترك)، فإن أراد اللاعب "أ" الخروج من المباراة فإن خروجه سيكون دون خزي أو احتقار، وإذا قرر اللاعب "ب" الارتداد عن التعاون، فإن اللاعب "أ" في أسوأ الظروف سيخرج حيا من المباراة (رغم موقفه الضعيف بين أفراد مجتمعه)، وينطبق نفس الشيء بالطبع على اللاعب "ب". من هنا فإن اختيار التعاون بالتراجع عن الصراع من جانب اللاعبين (بدلاً من الاستمرار في الصراع) هو الاختيار الأنسب والمتعلل لأن الارتداد عن التعاون قد يفضي إلى هلاك وقضاء الجانبين أو إصابتها بالشلل في حركتهما، لذا يرى "دويتش" أن الساسة المتعقلين عليهم أن يختاروا التعاون في التراجع عن المسيرة في تصاعد الصراع، ولتوضيح هذه اللعبة بصورة رياضية فهي كما يلي :-

نموذج : التهديدات المتبادلة (رياضيا) :

ب- ١ (ج) ب- ٢ (د)

١،+	٥-
١،-	٥-
٥-	١،-
٥-	١،+

١-١ (ج)

٢-١ (د)

النتيجة الطبيعية أو المتوسطة : ج (٥-، ٥-)

التهديدات والوعود ' Threats and Promises '

وهذه اللعبة يذبح نموذجها الرياضي في بعض الوجود نموذج لعبة التهديدات المتبادلة وكلاهما من نماذج مباريات القيمة المتغيرة فكل لاعب هنا لديه إستراتيجيات للاختيار (كما في مواقف الرقابة على التسلح ونزع السلاح، أو في مواقف عدم تصعيد الصراع بين الخصمين الإيديولوجيين المتنافسين) وتتمثل هاتان الإستراتيجيتان في : أولا : التعاون على إيجاد ثقة متبادلة، ثانيا : الارتداد عن هذا التعاون (أى النداء)، ويفترض في هذه اللعبة أن اللاعبين على علم بمقدار الربح قبل بدء اللعبة، وأن نتائج الفوز أو الخسارة تبلغ لهما أثر كل جولة، إلى جانب عدم معرفة القرار الذي سيتخذه اللاعب الآخر، وكل ذلك في غياب وسائل الاتصال أو التنسيق بينهما، وهذه المكاسب قد تنتج من الحصول على مكافآت ناجمة عن خداع ناجح من أحد اللاعبين للآخر، أو قد تنتج عن الجزاءات التي توقع على من يتصرف بثقة ثم يخدع .

وفي هذه اللعبة هناك العديد من الاحتمالات التي لا حصر لها، حيث تجرى مباريات متعددة بين اللاعبين، وفي المباريات الأولى (طبقا للنموذج الرياضي لهذه اللعبة) يزداد التنافس ويصبح اللاعبان أكثر تشددا ويقال التعاون المشترك بينهما، وهنا يدرك الخصمان مقدار الخسارة الشديدة للنتيجة عن هذه المنافسة المهلكة فينتهيان إلى أن التعاون المشترك في المباريات الأخيرة، حيث يسفر هذا التعاون عن مكاسب متبادلة، وليس بخاف أن سبب اشتداد الصراع في البداية من ورائه عدم الاتصال والتنسيق بين اللاعبين، وأنه من ثلثا الاحتكاك المتواصل واستخدام التحركات المختلفة ينتهي الخصمان إلى درجة أعلى من التنسيق والتعاون، وهنا يؤكد "دويتش" على أن شخصية اللاعبين لا دخل لها في هذه المباريات في الوصول إلى نتائج لصالح أحدهما تجاه الآخر وإنما النتائج الفعلية من المباريات الأولى هي

التي تجعل الطرفين يتجهان إلى تحقيق المكاسب من ثأيا التعاون المزدوج ومن ثم تجنب الصراع .

ولا شك أن هذه اللعبة تجعلنا لا نعلم كثيراً على التنبؤ بنوايا الحكومات الأجنبية، حيث لا اهتمام هنا بنوايا الحكومات، وإنما العبرة بالتحرك الفعلي لهذه الحكومات، فليس المهم أن نسال : ماذا كانت الدولة (أ) بتحركاتها ضد الدولة (ب)؟ وإنما السؤال الأهم: ماذا حدث بالفعل للدولتين (أ) ، (ب) نتيجة تحرك الدولة (أ)، وما هو رد فعل الدولة (ب) لهذا التحرك ؟

وفي هذه اللعبة يرى "دويتش" أن إستراتيجية الغش ستولد عدم الثقة ومستولد إستراتيجية الرد بالمثل، والاستمرار في هذا سيكون رهينا لنتائج الجزاءات المتبادلة نتيجة الارتداد عن الثقة المتبادلة، وبما يفضي ذلك إلى الخسائر المستمرة للطرفين، ومن هنا فإن الاستراتيجية المحتملة نجاحها بدرجة كبيرة في هذه النوعية من المباريات هي : -

أولاً : المبادرة بالتعاون من كلا الطرفين .

ثانياً : الاستمرار في القيام بالتحركات المؤدية إلى التعاون طالما أنها متبادلة .

ثالثاً : في حالة وجود ارتداد متكرر من أحد اللاعبين لا بد أن يقابله رد حاسم من اللاعب الآخر، ولكن مع قيام هذا اللاعب الآخر من أن لاخر بمسألة من تحركين أو ثلاثة من تحركات التعاون حتى يعطي الفرصة للخصم للتحول إلى سلسلة من التعاون المتبادل .

هذا ولقد لوحظ أنه كلما حقق الطرفان قدرا كبيرا من المكاسب أثناء اللعبة حيث تبلغ لهما نتائج للفوز أو للخسارة أثر كل جولة تضاعف سلوك التعاون المتبادل من كليهما، وهذه النتيجة تزيد رأي "إيمانويل كانت" Immanuel Kant

وغيره من الفلاسفة القائلين "بأن إدراك الناس لموقفهم إدراكا تاما سيجعلهم أكثر قابلية لسلوك تعازني و أخلاقي".

ولتوضيح نموذج هذه اللعبة (التهديدات والوعود) رياضيا، فهو كما يلي :-

	(د) ٢-٢	(ع) ١-٢	
٢.+	١.+		(ع) ١-١
٢.-	١.+		
١.-	٢.-		(د) ٢-١
١.-	٢.+		

(النتيجة الطبيعية أو المتوسطة : (د-، د-)).

مباريات البقاء "Survival Games":

هذا وقد تتطور اللعبة بين الخصمين (قوتين عظميين بقدرات نووية كبيرة - كالاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية) وتصل إلى أقصى مراحلها الحاسمة بعد عدة جولات متتابعة، وذلك بأن لا يستند الخصمان إلى إستراتيجيات غير متعلقة، فيختار كل منهما الارتداد عن التعاون ويزجان بأنفسهما في القتال، وعندئذ تأتي نهاية العالم التي لا يكون فيها للاعبين أي مستقبل، ومن ثم لا تكون هناك حالة للتفكير في إثـر الإستراتيجيات على السلوك المستقبلي لهما أو لأي لاعبين آخرين، لكن مع إسقاط هذا الاحتمال من حساب اللاعبين (نهاية العالم) الكامن في نموذج التهديدات والوعود تصبح

اللعبة لعبة البقاء، وعلى اللاعبين أن يضعوا في حساباتها أن عقاب الفشل والوصول إلى اللبس الكامل وترك اللعبة (لعبة البقاء) سيكون هو الدمار الشامل لكليهما، وأن مكافأة النجاح هي الاستمرار في اللعب .

تكلفة التفكير : 'The Cost of Thinking' :-

وحتى يكون هناك استمرار في اللعب يرى "دويتش" أن يضع اللاعبون في اعتبارهم تكلفة اتخاذ القرار، ذلك أن النظرية التقليدية لا تضع في حساباتها تكلفة اتخاذ القرار حيث تفترض أن اللاعب يقوم بحساب كل التحركات الممكنة من جانبه ومن جانب الخصم والنتائج المحتملة لهذه التحركات، وكل ذلك مع عدم الأخذ في الحسابان تكلفة الوقت والجهد والموارد عند اتخاذ القرار، إن السياسات الخارجية للدول لا يتم اختيارها عن طريق الحساب العقلي (كما تقول بذلك كنظرية المباراة التقليدية) وإنما تتم عملية الاختيار تلك للسياسات الخارجية جزئيا عن طريق عملية عقلية، وتتم أيضا جزئيا بطريقة عشوائية، كما أن القرارات الخارجية يتخذها صناعاتها عادة تحت ضغوط قاسية بسبب قصر الوقت والأعباء المترتبة، ومن الصعب أيضا أن تتم بطريقة عقلانية، وكذلك بالنسبة للقرارات الخارجية فإنه في معظم الأوقات لا يسمح الأمر بالتعرف على كل التحركات والنتائج الممكنة لأطراف اللعبة وتبعاً لذلك يصعب التحدث عن الحل الأمثل "Optimal" أو بعبارة أخرى أفضل الحلول الممكنة، مادام هناك احتمال بوجود حلول مجهولة للأطراف، ومن هنا يشير "دويتش" إلى أن البحث هنا للاعبين يكون عن أفضل إستراتيجية نسبية للفوز، إنها تلك الإستراتيجية التي يعتبر تحقيقها أكثر احتمالاً في إطار الحدود الزمنية والموارد الحسابية المتوفرة، وعليه فهي أكثر الاستراتيجيات قبولا من بين البدائل القليلة المتاحة التي يمكن دراستها من جانب اللاعبين في إطار ما يتوفر له من الوقت والموارد والجهد .

التهديد والردع كمباريات دوافع مختلطة

:" Threats and Deterrence as mixed-motive Games "

وهنا في هذا الإطار يعرض "دويتش" لنموذج "توماس شيلنج" Thomas C. Schelling ومساهماته في هذا الصدد، حيث عالج "شيلنج" مواقف التهديد والردع من ثانياً مباريات الدوافع المختلطة وأوضح "شيلنج" ذلك بافتراض وجود لاعبين (أ)، (ب) وأن اللاعب (أ) هو الذي يقوم بعملية التهديد بينما يتلقى اللاعب (ب) تلك التهديد، وافترض وجود مصالح متصادمة بين اللاعبين، ففي حالة قيام اللاعب (ب) بعمل شيء ما ضد مصلحة اللاعب (أ) فإن اللاعب (أ) يقوم بتهديد اللاعب (ب) بشيء معين (ضد مصلحة اللاعب (ب))، كما يفترض "شيلنج" في نمونجه هذا أن طرفي التهديد لهما مصلحة مشتركة في عدم تنفيذ هذا التهديد. ذلك أن هذا التهديد مكلف للاعب (أ) وفي نفس الوقت يلحق ضرراً بمصلحة اللاعب (ب)، ومن ثم فكلاهما إذن سيجنى شيئاً مشتركاً إذا أمكن تجنب تنفيذ هذا التهديد .

ويرى "دويتش" أن هناك معنيين يمكن استنتاجها من نموذج "شيلنج" : **المعنى الأول** : أنه في مواقف التهديد والردع يحتفظ الطرفان بمصلحة مشتركة تزداد هذه المصلحة مع زيادة تكلفة تنفيذ التهديد، ففي حالة ما إذا كان الخصمان متساويين وكانت التكلفة المشتركة أكبر من مسألة الخلاف فإن الردع هنا يكون أشبه بمباراة "التهديد المتبادل" وفي حالة ما إذا كانت التكلفة المشتركة للخصمين كبيرة ولكنها أقل من مسألة الخلاف بين الطرفين فإن الردع هنا أشبه بمباراة "التهديدات والوعود" أما في حالة كون التهديد بينهما أكثر شدة (زيادة كبيرة في أسلحة التدمير الشامل) وظل الخصمان متساويين تقريباً، فإن الردع هنا سيترك من نموذج

"للتهديدات والوعود" إلى نموذج "التهديد المتبادل"، وهنا كلما زادت حدة التهديدات المتبادلة قل الدافع العقلي من جانب الخصمين على تنفيذ هذه التهديدات .

هذا ويعتبر الردع طبقا لما تقدم عند "نويتش" من أفضل السبل العقلانية في المباريات التي يكون فيها الخصم ضعيف الدفاع، ويعتبر التهديد أفضل السبل كذلك (عقلانية) في المباريات التي يكون فيها الخصم غير قادر على إحداث خسائر بنفس المستوى عند قيامه بالرد بالمثل، وهنا في هذه الحالة تصبح تكلفة التهديد عند الدولة (أ) التي تقوم بالتهديد أقل من تكلفته عند الدولة (ب) التي تتلقى التهديد، ونظرا لأن الخصمين غير متساويين هنا فإن الأمر يفرى الدولة (أ) بالتهديد بقصف جوى أو بحرى ضد الدولة (ب) (وهي أضعف وأقل شأنا من الدولة (أ) حيث لا تملك قوة جوية أو بحرية مشابهة حتى ترد بالمثل)، وهنا كلما كان التهديد شديداً كان أكثر فاعلية ضد الخصم للضعيف (بافتراض أن هذا الخصم للضعيف متعل)، وهنا في حالة كون التهديد الشديد (طبقا لنظرية الردع التقليدية) موجه ضد خصم يرد بنفس المستوى (أو أن يكون للخصم حلفاء يردون نيابة عنه) كتهديد الاتحاد السوفيتي لألمانيا الغربية أو بريطانيا باستبداله للزعوس النووية في الصواريخ بعيدة المدى بزعوس هيدروجينية أشد فتكا في الخمسينات، فإن هذا الأمر يكون ذا فاعلية حيث استمرت ألمانيا الغربية وبريطانيا في تلك الفترة في الاعتماد على قوة القنابل الهيدروجينية للولايات المتحدة الأمريكيتين إلى جانب أن بريطانيا بدأت وقتها في تصنيع قنابل هيدروجينية خاصة بها، ونفس الشيء بالنسبة للتهديدات المسافرة من جانب القوى الكبرى بالحرب الكيميائية أو البيولوجية أصبحت لا جدوى لها حينما تستخدم في الحصول على امتيازات سياسية طالما ظل كل جانب قادرا على إنزال خسائر بنفس المستوى بالآخر، وهكذا فإن التهديد الشديد (بأسلحة دمار شامل) - طبقا لنظرية الردع التقليدية - ضد خصم يرد بنفس مستوى العنف له أثر عكسي تماما .

والمعنى الثاني: الذي يستنتجه "نويتش" من نموذج "شيلنج" أن فاعلية التهديد لا تعتمد فقط على درجة شدته وإنما تعتمد كذلك على إمكانية تصديق هذا التهديد من جانب الخصم، ذلك أن الدولة (أ) التي تقوم بالتهديد - مثلاً - حتى تجعل تهديدها يبدو أكثر احتمالاً للتصديق عليها أن تنصرف بطريقة غير منطقية (غير عقلانية) بطريقة جزئية، وذلك بقيامها بأعمال أكثر تهوراً، وتبعاً لذلك فإن هذا السلوك غير العقلاني سيجعل الخصم يتراجع عن القيام بأعمال في غير صالح الدولة التي تقوم بالتهديد وفي هذه الحالة كلما زادت هذه الأعمال (التكتيكات) المتهورة التي تترك أمر قيامها بالتهديد للصديقة (كالدخل في حرب محدودة ثم تتصاعد هذه الحرب ويقتل زمام السيطرة عليها)، كلما أصبح التهديد أكثر فاعلية وقابلية للتصديق وزاد تبعاً لذلك التزام الخصمين التراجع عن هذا الموقف الخطير .

وهنا يتناول "نويتش" نظرية "الردع" بالتقويم حيث يرى أن هذه النظرية قد تكون خادعة في حالة مغالاة الدولة في تقدير مصالحها المعرضة للخطر وبما يهيئ لدفعها إلى التأكيد على الفائدة التي تعود من وراء السلوك المتهور فتصبح التهديدات أكثر واقعية، وهنا تكون مخاطر هذه النظرية، ولقد شجعت هذه النظرية القيادات السياسية ودفعتهم إلى التضحية بملايين الأرواح في الحروب حيث اعتقدت بأنها وسيلة تبرر غايتهم، وفي ذلك تحد خطير للقيم الدينية والأخلاقية وهنا تكمن أوجه قصور هذه النظرية من الناحية القيمة أما بالنسبة لأوجه قصورها (ضعفها) الفكري فهي ثمانية أوجه يمكن معالجة ثلاثة منها بسهولة نسبياً عن طريق استخدام أفضل السبل الفكرية التي تقدمها نظرية المباريات، بينما تحتاج العيوب الخمسة الأخرى إلى تغييرات جذرية في طريقة التفكير، وإجل عرضه لهذه العيوب أشهر "نويتش"

إلى أن أهم ما تركز إليه نظرية الردع تلك في بنائها هو التفكير في المدى التصير، ومن ثم تركز على تقديم التكتيكات دون الاستراتيجيات، ويصدد عيوب نظرية الردع فهي كما يلي :-

أولاً: افتراضها ثبات قدرات المتنافسين (في المدى القصير)، فنظرية الردع تقترض أن قوة الخصمين (سواء أكانا متساويين أم غير متساويين) ثابتة، وهذا الافتراض يترتب عليه إغفال التكاليف العرضية للصراع بالنسبة للمتنافسين حيث لا تؤخذ في الحسبان هذه التكاليف من ناحية، ومن ناحية أخرى تهتم هذه النظرية بما يمكن الحصول للمتنافسين من نقاط الصراع أكثر من اهتمامها بما يمكن الحصول عليه أو تجنب الطرفان الصراع .

ثانياً: تعالج هذه النظرية تكتيكات الصراعات (النزاعات) الدولية الكبرى على أن تكاليفها أكبر من تكاليف الحرب النووية، وبمعنى آخر فهي تعالج هذه الصراعات على أنها تشبه نموذج "التهديدات والوعود" (على أساس أن التكلفة المشتركة للحرب كبيرة بالنسبة للخصمين ولكنها أقل من مسألة الخلاف) أكثر من نموذج "التهديدات المتبادلة" والذي يبدو واقعياً في بعض الحالات مقارنة بنموذج "التهديدات والوعود" الذي تميل هذه النظرية لمعالجة الصراعات الدولية من شأنه (في نموذج التهديد المتبادل تكون التكلفة المشتركة للحرب أكبر من مسألة الخلاف).

ثالثاً: تركز هذه النظرية على التكتيكات المنفصلة أكثر من التكتيكات المتكررة أمثلاً في حالة قيام الدولة (أ) بقصف (جوي أو بحري) للدولة (ب)، فإنه بعد "تصف يبدو التفاوض بالنسبة لدولة (أ) سلوكاً متعطلاً (وقتياً)، ولكن هذا السلوك (تكتيك) قد يدعو للدولة (ب) إلى تكراره - أي القيام بقصف متبادل ورفض التفاوض بالإكراه، مما يفتح الباب أمام الخصمين لسلسلة من الحروب المتتالية.

ذلك أن أكثر التكتيكات تعقلاً بالنسبة لدولة ما لم تهزم من قبل قد يكون هو الرفض التام لقبول التفاوض بالإكراه وهذا ما يدعمه الواقع بشأن الدول التي لم تهزم ويفرض عليها الاستسلام لأكثر من قرن مضى .

رابعاً : افترض نظرية الردع أن الدولة التي تقوم بالتهديد (أ) والدولة التي تتلقى التهديد (ب) لهما سيطرة تامة على سلوكهما في المجال الدولي (وهذا العيب هو بداية خمسة عيوب أشد خطورة من العيوب السابقة)، وهذا أمر غير واقعي، ذلك أن استخدام تكتيكات متهورة من جانب الدولة (أ) أمر فيه مبالغة فهي عنادة لا تستطيع السيطرة على تهديداتها، كما أن الدولة (ب) حينما ترى ذلك ستتخطى هي الأخرى عن إذعائها لها وستتحداهما، ومثال ذلك أن "متلر" عام ١٩٣٩ أصبح أكثر صدقاً وتأكيداً لتهديداته عن عام ١٩٣٦ (لكل من فرنسا وبريطانيا)، ولكن تهديداته فشلت في أن تثني فرنسا وبريطانيا عن الدخول في الحرب ضده نتيجة لفقد حكومتيهما الثقة في تأكيداتته حالة إذعائهما لمطالبه .

خامساً : تهمل نظرية الردع غالباً حساب المخاطرة التراكمية Cumulative Risk في نموذج "سيلنج" يحتمل تهور الدولة (أ) - أي قيامها بتكتيكات متهورة - وتكون فرصة نجاحها في البداية بنسبة ٩٠% وفي حالة استمرارها في تكتيكاتها المتهورة على اعتبار أن فرصة نجاحها في كل نزاع قادم هي ٩٠% أيضاً فستكون فرصة نجاحها بعد نزاعين (تكتيكين) هي ٩٠% من الـ ٩٠% - أي ما يساوي ٨١%، وستكون فرصة نجاحها في ثلاث نزاعات متتالية (تبعاً لذلك) هي ٧٢,٩% وفي أربع نزاعات حوالي ٥٩%، وفي ست أقل من ٥٤%، وفي سبع أقل من ٥٠%. وطبقاً لذلك فإن ٢١ (واحدًا وعشرين) نزاعاً متتالياً سيقيم للاعب المخاطر فرصة نجاح واحدة من بين كل ثمان فرص للنجاح، وفي ٤٩ (تسعة وأربعين)، نزاعاً متتالياً ستكون فرصته أقل من فرصة واحدة من بين كل ١٠٠ (مائة) فرصة للنجاح، وفي ٧٠ (سبعين) نزاعاً متتالياً ستكون فرصته في النجاح أقل من واحد في

الألف، ومن هنا تصبح النتيجة مهلكة للمخاطر المتراكمة وهذه المخاطر التي تهملها نظرية الردع (في الغالب) والتي تواجهها الدول في سياستها الخارجية نتيجة النزاعات المستمرة محفوفة بمخاطر الحرب، ومن هنا يجب أن تحكم السياسات الخارجية للدولة - كما يرى "دويتش" - والتي تستمر لفترة طويلة من الزمن بنظريات تساعد على البقاء.

سابعاً: افترض نظرية الردع (التقليدية) أن الدولة التي تقوم بالتهديد (أ) والأخرى التي تتلقى التهديد (ب) سوف يظان متعلقين في ظل ظروف التوتر والتهديد والمخاوف والإتهام ... مع أن بحثاً كثيرة من بحوث علم النفس (التجريبي) أكدت على أن الأشخاص المتعبين المتوترين (بما فيهم الساسة والعسكريون) يقل إدراكهم للموقف وقدرتهم على الحكم فيصبحون عدوانيين ومن ثم أقل تعقلاً تبعاً لذلك .

سابعاً: افترض نظرية الردع وجود بعض حالات اللا تناسق بين أطراف التهديد، وهو كما يقول "دويتش" افترض ضمني، وخاصة حينما يكون بلد الكاتب نفسه طرفاً في النزاع، وهذا هو حال بعض الكتاب والقادة السياسيين والعسكريين الأمريكيين حينما يتحدثون عن الردع، فهم يفترضون أنه من الممكن ردع أى دولة أجنبية عن طريق التهديد على اعتبار أن الأجنبي أضعف في قدراته. وهو أمر غير واقعي، ذلك أن الحكومات المعاصرة وإن كانت تعمل على تشجيع هذا الأمر (في عصر القوميات) بين مواطنيها والذي قد ينجح في بعض الحالات، إلا أن هذا الأمر مهم في سياسة الردع النووي .

ثامناً: افترض هذه النظرية أن الدوافع التي تحرك الصراعات (النزاعات) الدولية ثابتة للاعبين خلال المباراة على أساس أن اللاعبين المتعلقين يستهدفون الفوز من بداية المباراة إلى نهايتها، وهو افترض غير متوافق مع طبيعة العلاقات

الإنسانية وخاصة المساوية منها، ذلك أن الصراع بين الحكومات قد يتغير مساره نتيجة لتغيير بعض الحكومات لأرائها أثناء الصراع، ففي حالة قيام زعيم دولة بالهباب حماس الجماهير عمدا فإنه من المحتمل أن يدرك خصمه أنه غير متعقل (إلى حد كبير) وهذا يجعله يتصور أن هذا الأمر يهدد مباشرة يجب القضاء عليه بأسرع ما يمكن ومهما كانت المخاطرة يقوم الخصم (الذي يتلقى التهديد ويفترض أن يكون متعقلا) بهجمة نووية مباغطة ضد الطرف الذي قام بالتهديد تؤدي إلى تدمير الطرفين (وهذا في حالة قدرة أي من الطرفين على القيام بمثل هذه الهجمة)، وهنا في هذه الحالة حدث تغير في قيم الطرفين في نفس الاتجاه، فالدولة (ب) التي تتلقى التهديد من الدولة (أ) - مثلا - قد تغير قيمتها تغييرا جزريا في حالة وجود صراع على الحدود في قطاع مهمل نسييا (من الأراضي المتنازع عليها)، ومع أنه صراع على أمر غير حيوي وغير هام إلا أن الدولة (ب) قد تضفي أهمية كبيرة على عدم الإذعان للدولة (أ)، فتفضل الدولة (ب) لتحصن أجسم المخاطر على الإذعان لتهديدات الدولة (أ)، وهنا تغيرت قيم الدولة (ب) فغيرت من رأيها بصدد هذا الصراع فتغير مساره .

وطبقا لنظرية المباريات هنا فإنه يمكن القول بأن تقدير المنفعة لدى الدولة (ب) التي تتلقى التهديد قد حول الصراع من نموذج : التهديدات المتبادلة إلى نموذج "التهديدات والوعود" على الأقل بالنسبة لها (أي للدولة (ب)) حيث رأت أن جزاء الإذعان لدولة (أ) يفوق نصيبها من الجزاء المشترك للصراع المتبادل، وهنا يرى "دويتش" أنه يمكن الخروج من ذلك المأرق بعودة الدولة (أ) السريعة إلى تكتيكات الاعتدال والتعاون المتبادل. من هنا فإن صراع نظرية الردع في مراحله الأولى يمكن تغيير مساره عن طريق التغيير في دوافع الأطراف المتصارعة، فيمكن للدولة (أ) التي تقوم بالتهديد، والدولة (ب) التي تتلقى التهديد تغيير دوافعهما عن طريق تغيير سلوكيهما من ثلثا قيمتها وإدراكا تهما إلى جانب تقليل نسبة المنافع

التي يسعى إلى تحقيقها، ويقتدر ما يغير كل منهما في دوافعه وفي دوافع الطرف الآخر بقدر ما تتحول المنافسة (الصراع) بينهما إلى مناظرة حقيقية أكثر من أن تكون مباراة يأخذ الصراع شكل المناظرة وليس شكل المباراة .

ثالثاً: وقد يأخذ الصراع شكل القتال "Fights" :-

وهنا يتصور "دويتش" أن الصراع يدور بين اللاعبين بشكل شبه آلي - Quasi Automatic حيث يتضائل ضبط النفس (التحكم الذاتي) والسيطرة المتبادلة بين أطراف الصراع وهنا تزداد عمليات تصعيد الصراع من تهديدات وتحديات مضادة ولكي تنتهي إلى تبادل الضربات فيبدأ القتال على أوسع نطاق، وهنا يقول "دويتش" بأن الملاحظة تشير إلى أن مستوى تسليح دولة ما أو مستوى إنفقاها العسكري هو الأساس الذي تنطلق منه الدولة الأخرى لكي تقرر زيادة مستوى تسليحها أو إنفقاها العسكري إلى درجة أعلى من الدولة الأولى تجعلها تشعر بالأمن، ولكن هذا المستوى الجديد يصبح أساس حسابات الأمن إلى إتهاك إحدى الدولتين اقتصاديل أو كليهما، أو حتى تنشب الحرب بينهما، أو قد يحدث تغير غير متوقع في سياسة كلا الجانبين .

وفي حالة المواجهة بين الدول : يرى "دويتش" أن درجات المواجهة تتصاعد بدءاً من الاتهام شديد اللهجة إلى تحريك القوات أو السفن أو الطائرات إلى مواقع قريبة من مسرح النزاع، أو ربما يتم تسلل بعض القوات أو نزولها بطريقة علنية "مسرح النزاع ثم يلي ذلك إطلاق النيران من جانب أحد الأطراف المتصارعة . به رد أكبر من الطرف الآخر، إلى أن يتم الوصول إلى حافة الحرب الشاملة ثم يتم اجتياز هذه الحافة إلى الحرب ذاتها .

وانطلاقاً مما سبق يرى "دويتش" أن عمليات الصراع القتالي هي في جوهرها عمليات شبه آلية (لا تريت فيها)، فرجل الدولة يبدأ بالقول "ليس لدينا غير الحرب"

فتتورط دولته في عمليات الصراع التي يبدو لها فيما بعد بأنها حتمية يتعذر معها الهروب من التسلسل المتطور للأحداث ورغم ذلك كله فإن "دويتش" يضع احتمالين في حالة نشوب القتال (الحرب) أولهما : احتمال ازدياد السرعة في تحركات الأطراف المتحاربة، وثانيهما : احتمال عرقلة وتقليل سرعة تحركات الأطراف المتحاربة وطبقا للاحتمال الأول فإن السيطرة المتبادلة وضبط النفس يتضاءلان بدرجة كبيرة من الجانبين بحيث ينتهي الأمر إلى تدمير أو انهيار أحد أطراف المقاتلة، أما بالنسبة للاحتمال الثاني فإنه قد يحدث عند ازدياد درجات تصاعد الصراع أن يترتب على ذلك وفي نفس الوقت ازدياد في ضبط النفس والسيطرة المتبادلة من الطرفين المتحاربين نتيجة لتزايد الضغوط الاقتصادية أو السياسية، أو الاثنين معا ، وتتمثل الضغوط بالأساس في النفقات الاقتصادية المتزايدة أو في إمداد الموارد، وتتمثل الضغوط السياسية في المعارضة الداخلية الشديدة والمتزايدة، وهنا عندما تزداد عوامل ضبط النفس بمعدل أسرع من تزايد عوامل تصعيد الصراع فإن معدل تصعيد الصراع يتناقص، وتبعاً لذلك يرى "دويتش" أنه إذا استطعنا أن نفق على معرفة العوامل التي تساعد على ضبط النفس بالنسبة للدول المتصارعة وعملنا على دعمها وتقويتها فإن الطبيعة شبه الآلية (غير المترتبة) للصراع (القتال) يمكن التحكم فيها والتغلب على ذلك النوع من الصراع (القتال) .

وهنا بعد عرض "دويتش" لصور وأنواع الصراع التي قامت أو تقوم بين الدول، أشار إلى أن الصراعات القائمة بالفعل بين الدول غالباً ما تكون خليطاً من المناظرات والمباريات والقتال مع سيطرة هذا النوع أو ذلك في أوقات وأماكن وظروف مختلفة .

ولقد انطلق "دويتش" بعد ذلك من واقع البيئة الدولية "سوق القطبية الثنائية" في وقت كتابته لمؤلفه السابق الإشارة إليه، حيث تمتلك القوى القطبية أسلحة دمار شامل، ولكي يقدم في نظريته هذه معالجة لسلوك القوى القطبية نظراً لأن هذا النوع

من الأسلحة كأداة ضراع تتعاطف باطراد إلى حد الفناء التام للأطراف المتحاربة من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن القوى القطبية وإن كانت تستطيع السيطرة على هذه الأسلحة داخل مناطق نفوذها إلا أنها لا تملك التحكم فيما وراء مناطق نفوذها، ومن هنا تأتي ضرورة الاعتماد المتبادل " Mutually Interdependent " بين الدول ومن ثم ضرورة التكامل الدولي، حيث يقدم "دويتش" هنا محاولة لتكييف عالم السياسة الدولي نحو ذلك الهدف (التكامل) فقال بأنه حتى يستمر الوضع الدولي على ما هو عليه فإنه لابد من التزام من جانب الدول بالمحافظة على الوضع القائم والسعي إلى إيجاد درجة عالية من الاعتماد الدولي المتبادل والذي يمكن - عنده - في أنه إذا حدث أي تغير في إحدى الدول فإنه يحدث تغييراً يمكن التنبؤ به في دولة أخرى حيث لا انفصال بين الدول، ومن ثم فإن حالات التحكم والسيطرة الكاملة يجب أن تتوفر للوصول إلى التكامل الدولي، ويشترط "دويتش" هنا لتحقيق التكامل الدولي وجود تناسق بين الأنشطة السياسية الدولية وتعديل سلوك الدولة بما يتلاءم مع متطلبات "التكامل" وإلا فإن احتمال بقاء الجنس البشري لن يدوم لفترة طويلة إذا نشبت الحرب النووية .

ومن هنا يؤكد "دويتش" على ضرورة التزام الدول بقواعد القسانون الدولي، ويصف "دويتش" القانون الدولي (الحالي) بأنه أكثر أشكال التنظيم الدولي عالمية وأكثرها تحديداً في نفس الوقت فهو ككل أنواع القانون ينطبق على مسائل محددة، ولكن ما يعنيه أنه ليس له جهاز ثابت يعمل على تطبيق هذه القواعد ويرى "دويتش" أن "الأمم المتحدة" - كشكل آخر من أشكال التنظيم الدولي - لم تصل إلى كونها لحظة فوق قومية Supranational لأنها أعطت السيادة الكاملة لكل عضو بها، فهي غير قادرة على تحقيق هذه التكامل الدولي .

هذا نظراً لقصور القانون الدولي والمنظمة العالمية وتراجعهما عن تحقيق هدف التكامل الدولي، فإن "دويتش" يقترح أن تنتج الدول إلى المنظمات الإقليمية

"Regional Organizations" كحلف شمال الأطلسي مثلا كأساس نحو تحقيق التكامل الدولي، وهناك حالات تكامل إقليمية كثيرة يمكن الاستفادة منها ومن نتائجها وإنجازاتها في تحقيق التكامل الدولي "كالسوق الأوروبية المشتركة" و انطلاقا من إنجازات ونتائج تلك المنظمات الإقليمية قدم "دويتش" تصورا للشروط الضرورية لإيجاد تكامل دولي وركز على أهمية الاتصال الدولي حتى يمكن تحقيق هذه الشروط والتي تتمثل في ضرورة وجود تجاوب وانسجام بين الدول من ثانيا إيجاد ثقافة عالمية متماثلة، إلى جانب ضرورة وجود إدراك من جانب الدول بالمصالح المشتركة، وهنا يفترض "دويتش" إمكانية اختبار شروط التكامل تلك على ضوء شبكات الاتصال التي توجه الرسائل وتتبادل المعلومات وتختزن الخبرات والتي هي المصدر الرئيسي لاتخاذ القرار بصدد تحقيق شروط التكامل الدولي .

ويتصور "دويتش" أنه بدون بذل جهود سياسية نحو تحقيق التكامل الدولي فإنه من غير المحتمل بقاء الجنس البشري لفترة طويلة، ولكنه يرى أن كثيرا من الدول أصبحت تترك اليوم الحاجة لزيادة هذه الجهود مما يفتح الطريق للوصول إلى التكامل كهدف دولي يقف أمام قيام حرب نووية شاملة تهدد بقاء الجنس البشري .

تقويم نظرية "دويتش" :-

لقد قدم "دويتش" من جانبه محاولة - على حد قوله - لتقديم تحليل علمي شامل (نظرية علمية شاملة) لعالم السياسة الدولي من ثانيا نظرية الاتصال"، حيث يعتبر "دويتش" في مقدمة المعنيين بهذه النظرية في تحليل عالم السياسة، ولقد استفاد آخرون من أفكاره وتحليلاته في هذا الشأن ومنهم "كابلان" الذي بنى نموذجة لتحليل عالم السياسة، الدولي على فكرة الاتصال التي بلورها "دويتش"، كما ركز "دويتش" في نظريته هنا على تقديم تفسير لنشاطات عالم السياسة الدولي من ثانيا مفهومي "الصراع و التكامل"، وعلى أساس أن الصراع والتكامل في عالم السياسة الدولي

وإن كانا نتيجة للتفاعل بين الدول، إلا أن الصراع - عنده ما هو إلا سبب مباشر للإخفاق في عملية الاتصال بين الدول والتي لا تتم بدرجة معقولة، كما يرى "نويتش" بأن الاتصال الدولي بحالته تلك من وراء الإخفاق في الوصول إلى هدف التكامل الدولي .

ومن هنا يرى "نويتش" أنه كلما زادت عملية الاتصال ما ييسر الدول كلما اتجهت الدول إلى تحقيق مزيد من التكامل وابتعدت عن الصراع .

ويرغم كل هذه الجهود التي قدمها "نويتش" من ثانيا نظريته عن الاتصال، إلا أن هذه النظرية لم تلق قبولا كبيرا في إطار عالم السياسة الدولي، وهنا يجدر التنبيه إلى أنه يعاب على "نويتش" في نظريته تلك إغفاله لطبيعة العلاقات الدولية والتي هي في الأصل علاقات صراع، وهذا ما تؤكد الملاحظة الطويلة لتاريخ العلاقات الدولية بصرف النظر عن وجود اتصال بدرجة أكبر أو أصغر بين الدول من عدمه، كما يعاب عليه أيضا افتراضه بعقلانية صناعات القرار في اتخاذهم للقرارات الخارجية (على نحو ما فعل "كابلان" كما سلف)، كما يعاب عليه كذلك ادعاؤه بإمكانية اختيار شروط التكامل وتقديرها كما، وهو أمر مناف للموضوعية. ذلك أن التكامل مسألة قيمية لا تخضع للتقدير الكمي، فأساس العلاقات الدولية هو الصراع (على نحو ما سلف)، بينما التكامل قيمة تسعى إليها الدول ومن ثم يقع في إطار ما يجب أن يكون .

المبحث الثالث

مجموعة النماذج التي تحلل علاقات عالم السياسة الدولي

من ثانيا سلوك صناع القرارات الخارجية للدول

وهذه النماذج وإن كانت لا تركز بصفة أساسية إلى مفهوم "ميزان القوة" سواء بمدلوله العلمي أو النمطي. إلا أن أصحابها قد عتوا بتحليل عالم السياسة الدولي (في جملته) من ثانيا تحليل سلوك صناع القرار الخارجي للدول. فليس مما يتسنى تجاهله ذلك الدور الهام الذي يقوم به صناع القرار الخارجي (القادة السياسيون) في مجتمعاتهم، مرتكزين في ذلك إلى تجارب سابقة أحيانا بل وإلى وجهات نظر ذاتية بحتة أحيانا أخرى. "لقد قدم هنتز" بدءا من الأفكار الألمانية الشائعة في مجتمعه من قبله مضمونا للمصلحة القومية الألمانية يتمثل في "المجال الحيوي". وكان رجل الدولة الفرنسي "Jules Ferry" يتمثل مضمون المصلحة القومية الفرنسية في الحقيقة الأخيرة من القرن التاسع عشر - في الأفاق الخارجية - في التوسع الاستعماري. بينما كان "بسمارك" يتمثلها بالنسبة لألمانيا (وفي نفس الحقبة) في التوسع القاري^(١).

"إن السياسات الخارجية للدولة - كبرامج وقرارات - هي من عمل رجال الدولة، بل وفي كثير من الأحيان من عمل رجل واحد قائد أو زعيم قد تتأثر سياسته الخارجية بطباعه الشخصية كأن يكون معقدا أو مصابا بجنون العظمة فيسعى بدولته إلى التوسع الإمبريالي بمبررات قومية في ظاهرها وإن كانت حقيقتها في إشباع تطلعاته الذاتية، فيحمل بذلك تبعة تلك السياسة لطباع قومه وسرعان ما تتشكل لدى العالم الخارجي صورة لهذه الطباع وكثيرا ما تظل ركيزة لأحكام مسبقة

(١) انظر: د. محمد طه بدوي، المرجع السابق، ص ٢١٨.

على تصرفات تلك الدولة فيما بعد، بينما "حقيقة بعيدة عن ذلك تماماً" (١). إن تصور الألمان إلى عهد قريب في ألمانيا الشرقية كان متناقضاً لتصور الألمان في ألمانيا الغربية للعالم الخارجي، بل ونظرة الألمان الآن بعد الوحدة مناقضة لنظرتهم في عهد "هتلر" إنه نفس الشعب الواحد بينما العامل المتغير الأوحيد هنا هو القيادة السياسيون الذين يرسمون لدولهم مياستها الخارجية. (٢)

وفي هذا الصدد يختار الباحث نموذج "سنايدر" الذي ركز على تحليل نشاط صناع القرار الخارجي للدول كأساس لدراسة نشاطات الدول، ومن ثم كأساس لفهم وتحليل نشاطات عالم السياسة الدولي.

نموذج "سنايدر": "Snyder"

ويرض الباحث هنا لنموذج "ريتشارد سنايدر: Richard C. Snyder"، حيث قدم "سنايدر" نموذجاً نظرياً لفهم وتحليل نشاطات عالم السياسة الدولي (٣)، ليس على نحو ما قدمه المعينون بدراسة النظرية العامة للعلاقات الدولية في نماذجهم ونظرياتهم حيث تتمثل - لديهم - النشاطات السياسية للوحدات السياسية كمادة للتحليل، فيحاولون سلوك الدول تبعاً لذلك في ضوء عوامل موضوعية (جغرافية - تاريخية - سياسية .. إلخ) بصدد موقف معين، ودون الأخذ في الاعتبار تأثير نشاط الأفراد المسؤولين عن اتخاذ القرار الخارجي. أما "سنايدر" في نموذجه فقد ركز على تحليل نشاطات صناع القرار الخارجي (كمادة للتحليل) ولكنه جعل من "القرار الخارجي" وحدة التحليل على أساس أن نشاطات الدول في النهاية

(١) المرجع السابق، ص ٢٣١.

(٢) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٣) Snyder, Richard C., Brak, H.W., and Spin, Burton, Foreign Policy Decision-Making: A Proaches to the Study of International Politics, The free press of Glencoe, New York, 1962.

ليست إلا نشاطات صناع القرار الخارجي، فالقرار الخارجي حين يتخذ يعتمد بالأساس على كيفية إدراك صانعي القرارات الخارجية لموقف معين، وغني عن البيان أن القرارات الخارجية للدول هي في النهاية مجتمعة تشكل سياستها الخارجية، وأن مجموع هذه السياسات الخارجية للدول تشكل في مجملها النشاطات السياسية الدولية بل أن النشاطات السياسية الدولية ليست إلا مجموعة متتالية من المواقف وكل موقف لابد له من قرار، وهذا القرار هو في النهاية أداة تحقيق الاتزان بصدد متغيرات متجددة في الساحة الدولية بالنسبة لدولة ما. (وهذا هو سبب اختيار الباحث لنموذج "منايدر" وإن كان هذا النموذج لا يعني بالأساس بتحليل نشاطات عالم السياسة الدولي في مجملها). وجدير بالذكر هنا أن يشير الباحث إلى أن دراسة عملية صنع القرار في المجال الدولي (على نحو ما سيأتي) هو أمر انفراد به "منايدر" وكان له السبق في هذا الشأن بعد الحرب العالمية الثانية.

ويعتبر نموذج "منايدر" نموذجاً إرشادياً حيث قدمه بهدف اتخاذه من جانب صناع القرار مرشداً لعملية اتخاذ القرار الخارجي. ولقد ركز "منايدر" بالأساس على عملية صنع القرار الخارجي أخذاً في الاعتبار الأوضاع الخارجية والداخلية التي تؤثر في تلك العملية، وعنى بدراسة نشاط صناع القرار بدرجة كبيرة، وذهب إلى القول بإمكانية خضوع ذلك النشاط للتقدير الكمي فاستخدم أساليب البحث الميداني والتحليل الرياضي والإحصائي لتحليل عملية صنع القرار الخارجي، ومن ثم أخضع نشاط صناع القرار للتجريب. وفي هذا الصدد ركز "منايدر" على البحث عن الدوافع التي من وراء سلوك صناع القرار الخارجي. فقدم نموذجاً إجرائياً يتقيد به صناع القرار قبل عملية اتخاذ القرار، وركز هنا على المصادر التي تأتي منها المعلومات وأساليب تمحيصها واحتمالات التشويه التي تتعرض لها هذه المعلومات حينما تنتقل من الأجهزة البيروقراطية (كوزارة الخارجية ووزارة

الدفاع.. والتي تهتم أساساً بالحصول على هذه المعلومات) إلى صناع القرار إلى جانب توضيح مؤشرات للترجيح والمفاضلة بين البدائل المطروحة.

ويرى "سنايدر" أن التباين من وراء سلوك الدول يقتضي تحليل عملية صنع القرار الخارجي وبصفة خاصة تحليل دور الأفراد في صياغة ورسم السياسة الخارجية، فالموظفون البيروقراطيون يساهمون في عملية صنع القرار الخارجي بما يقدمونه من معلومات يركز إليها صناع القرار الخارجي عند اتخاذ قراراتهم، وفي النهاية فإن سلوك الدول هو سلوك أشخاص يعملون باسم ولحساب الدولة هم صناع القرار، وتبعاً لذلك يهدف "سنايدر" إلى النظر إلى عالم السياسة الدولي من ثانياً نظرة صناع القرار الخارجي له، حيث راح يعني بالدوافع الشخصية والنفسية لصناع القرار ولكيفية تصوراتهم للمواقف المختلفة.

لقد راح "سنايدر" يقدم حساباً دقيقاً لأبعاد الموقف الدولي الذي سيتخذ بشأنه قراراً قبل وبعد عملية اتخاذ القرار مع الاهتمام بأهم العناصر المتحركة في الموقف على اعتبار أن القرار الخارجي (المنتج النهائي للدول) هو مزيج من التفاعل بين مؤثرات داخلية وخارجية تؤثر على كيفية صناعته، وهنا تجدر الإشارة إلى أن "سنايدر" في تناوله لتأثير تلك المؤثرات الداخلية والخارجية لم ينع بالتركيز على وجود علاقات تبادلية بين متغيرات تتحكم في موقف دولي معين، كما لم ينع بتقديم فروض علمية يستند إليها في عملية التنبؤ بالقرار الذي يتوجب على صناع القرار اتخاذه إزاء موقف دولي محدد زماناً ومكاناً، وإنما عني هنا بتحليل عملية صنع القرار الخارجي على أساس أنها إطار نظري يستوعب كافة عناصر العمليات السياسية الدولية، وعلى اعتبار أن عملية صنع القرار الخارجي هي الاختيار بين البدائل المتاحة حيث تحيط بهذا الاختيار درجة معينة من عدم التأكد.

وهذا تبعاً لكون "سنايدر" يهتم بتحليل صنع القرار الخارجي كعملية، فقد ميز بين التحليل الساكن وتحليله الديناميكي، فالتحليل الساكن الذي كان سائداً قبل تقديمه

نموذجه كان يركز على طبيعة التغير بين نقطتين زمنييتين وظروف هذا التغير ولكنه لا يبحث في أسباب التغير والكيفية التي يتم بها^(١). أما تحليل "سنايدر" كتحليل ديناميكي فهو يجمع بين الوقوف على طبيعة التغير بين نقطتين زمنييتين أو أكثر إلى جانب الوقوف على معرفة أسباب التغير بتتابع الأحداث السلوكية، من هنا يرى "سنايدر" أن تحليل العمليات السياسية الدولية يقتضي دراسة التفاعل بين الدول من ثانيا القرار الخارجي (كمنتج نهائي لها) حتى يمكن أن نصف وننظر العلاقة بين موقعين من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن تحليل العمليات السياسية الدولية يقتضي أيضا دراسة عملية صنع القرار لأنها تجعلنا نفسر لماذا ظهر موقف ما بشكل معين وهذا التفسير تعجز عن تقديمه الدراسة التي تركز على التفاعل بين الدول من ثانيا قراراتها الخارجية.

وفي هذا الصدد قدم "سنايدر" تحليلا للعمليات السياسية الدولية مركزا على تحليل العمليات الداخلية في وصف وتفسير نشاط صناع القرار، فاهتم كما سلف بتحليل كل العوامل المؤثرة في عملية صنع القرار الخارجي، والتي تحيط بصانعيها عند إصدارهم لقرارات معينة. حيث رأى "سنايدر" أن العمل السياسي (الدولي) يتم بواسطة أفراد مجردين، وقال بأنه يفهم ديناميكية هذا العمل فإن ذلك يقتضي فهم المسؤولين عن اتخاذ القرار الخارجي، فاتخاذ القرار (الخارجي) يقع في قلب العمل السياسي (الدولي)، وهو وحده - أي القرار الخارجي - الذي نجتمع تحته القادة السياسيين والمواقف والعمليات بهدف تحليل سلوك الدولة. من هنا فحتى نفهم العمل السياسي (الدولي) فلا بد من معرفة من يتخذ القرار الخارجي والذي أدى إلى ظهور عمل معين، وتحليل نشاط متخذي هذا القرار.

(١) كدراسات التاريخ الدبلوماسي: والتي هي دراسة للأحداث بأوصافها لا بذواتها - كدراسة وصفية لا تحليلية.

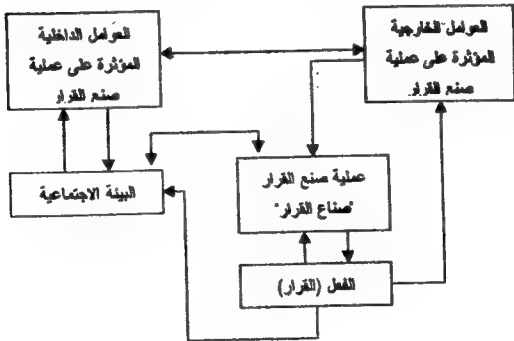
ويزى "منايدر" أن هناك عوامل تؤثر في عملية صنع القرار الخارجي (أو بعبارة أخرى هناك أسس لاختيار بنيل من البدائل المتاحة) وقسمها إلى ثلاثة أنواع من العوامل:

أولها: مجموعة عوامل داخلية: وكلها تقع في إطار البيئة الوطنية - أي في إطار المجتمع الذي يتخذ صانعو القرار قراراتهم من أجله، وتشمل هذه العوامل تأثير الرأي العام بمختلف قطاعاته واتجاهاته، وطبيعة النظام السياسي، إلى جانب الالتزام بالقيم الرئيسية للمجتمع.. إلخ.

ثانيها: مجموعة عوامل خارجية: وكلها تقع في إطار البيئة الدولية، وتتمثل في الأفعال وردود الأفعال للدول الأخرى - أي لصانعي القرار في هذه الدول، والمجتمعات التي يعملون من أجلها.. إلخ.

ثالثها: عمليات اتخاذ القرار التي تتولد داخل الجهاز السياسي والتي يكون صناع القرار جزءا منها.

وكل هذه العوامل جمعها "منايدر" في الشكل التالي:



هذا ويرى "منايدر" أن عملية صنع القرار الخارجي تضم مجموعة معقدة ومتشابكة من العمليات الاجتماعية والسياسية والنفسية. ذلك أن صنع القرار يؤثر فيهم عدة عوامل تشمل الأدوار والمعايير والوظائف داخل الجهاز الحكومي بشكل عام ووحدة صنع القرار الخارجي بشكل خاص هي:

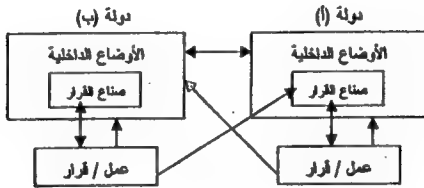
أولاً: مجالات الخبرة والتخصص والكفاءة - أي مدى خبرة ومهارة صنع القرار الخارجي.

ثانياً: نمط الاتصالات المسيطرة وطرق تفسير المعلومات التي تتناول العناصر المختلفة للقرارات. ذلك أن إدراك صنع القرار يتشكل طبقاً للمعلومات التي تصل إليهم من خلال نظام المعلومات القائم إلى جانب خبراتهم السابقة.

ثالثاً: الدوافع "Motivations" وقسمها "منايدر" إلى نوعين: أولهما: دوافع شخصية مكتسبة للموظف من خلال عمله في مؤسسة صنع القرار أو من خلال خبراته السابقة خلال فترات عمله. ثانيهما: دوافع سياسية تتبع من دور الموظف في التنظيم الهرمي في مؤسسة صنع القرار، والعوامل التاريخية التي تحكم سياسة دولته الخارجية عبر السنين والقيم التي يعتنقها حزبه السياسي الذي يشكل وزارة الخارجية.

من هنا فإن عملية صنع القرار تضم مجموعة معقدة ومتشابكة من عمليات اجتماعية وسياسية ونفسية تتشابك كلها عند تحليل إدراكات ودوافع وخبرات وأعمال صنع القرار فيرى أن عملية صنع القرار الخارجي تتركز إلى متغيرات ثلاثة رئيسية: أولها صنع القرار وثانيها الموقف الذي يوجهونه وثالثها الهدف من وراء اتخاذهم لقراراتهم وأعمالهم.

وانطلاقاً من افتراض "سنايدر" لعقلانية صنّاع القرار اشترط أن يكون لديهم وعي بالأهمية النسبية لقيم مجتمعهم، وأن يكون لديهم قدرة على ربط الوسائل المتاحة بالأهداف التي يسعون إلى تحقيقها، وعند نقطة معينة عليهم أن يختاروا بديلاً (قراراً) معيناً يتمشى مع الموقف الذي يواجهونه، وعليهم هنا أن يحميوا بدقة أبعاد الموقف قبل وبعد اتخاذ القرار وأن يولوا اهتماماً كبيراً بالعناصر المتحركة في الموقف. هذا ويرى "سنايدر" أن القرار عبارة عن مزيج معقد من التفاعل بين الأوضاع الداخلية في شكل إدراكات لدى صنّاع القرار الخارجي تتفاعل مع إدراكات صنّاع القرار في الدول الأخرى ويكون نتيجة هذا التفاعل قرارات وأعمال سياسية كما في الشكل التالي:



وليزيد من التوضيح بشأن نموذج "سنايدر"، وبالتحديد في شأن فهم سلوك (أفعال) الدول في المجال الدولي، نشير هنا إلى أن "سنايدر" قد انطلق في نمودجه هذا من اعتبار السلوك الصادر عن دولة ما حال إقامتها لعلاقة تعاون، أو قطع علاقات، أو البدء في نزاع.... بأنه فعل يقابله رد فعل من البيئة الدولية، والذي يأخذ بدوره ذات الأشكال التي يأخذها الفعل الأول، فيشكل ذلك تفاعلاً في البيئة الدولية يأخذ شكل أنماط معينة ومختلفة.

من هنا فالبيئة الداخلية أو الخارجية تتكون (كما تقدم) من مجموعة من العوامل المؤثرة في السلوك (الفعل) الصادر عن الدولة . فالبيئة الخارجية تتألف من البيئة المادية الجغرافية ومن الدول والمجتمعات والثقافات المختلفة ، وتشمل أفعال وردود أفعال الدول الأخرى ، وهذه العوامل تتغير بشكل دائم ، وهناك ثوابت تشكل ضوابطاً على التغير في البيئة الدولية كمستوي التطور التكنولوجي وشبكة الاتصالات القائمة ودرجة الاندماج الاقتصادي الدولي ، وتؤثر كل هذه العوامل في عملية صنع القرار السياسي الخارجي سواء أدركها صانعو هذا القرار أو العكس . و تشمل البيئة ما يعرف بالسياسات الداخلية والرأي العام والثقافة العامة والسكان والخصائص الرئيسية التي يتميز بها هؤلاء السكان ، وطرق تنظيم المجتمع .

وهناك البيئة الاجتماعية والسلوكية وهي بيئة مستقلة عن البيئة الداخلية تبعا لتأثيرها غير المباشر على صنع القرار الخارجي وتشمل نظام القيم في المجتمع والأنماط المؤسسية ، وسمات التنظيمات الاجتماعية ، وكيفية تحديد الأدوار وتخصيصها في المجتمع ، وكذلك تشمل أنواع الجماعات الاجتماعية ووظائفها ، وصناعة وتكوين الرأي العام .

وتتألف عملية صناعة القرار الخارجي من ثلاثة عناصر هي :-

أولها: مجال الصلاحيات للسلطات في المجتمع حيث لا تشابه للصلاحيات الذي قد يؤدي إلى تنازع السلطات ثانيها: الاتصالات والمعلومات المتوفرة لصناع القرار ثالثها: الحوافز الشخصية. وهذه العناصر الثلاثة تشكل الأهداف والأدوار والوظائف في إطار السلطة ولا سيما في إطار وحدة صناعة القرار الخارجي . وأخيراً هناك السلوك (الفعل) الصادر عن وحدة صناعة القرار ، ولمعرفة كيفية التفاعل بين ههذه العوامل السابقة قدم " سنايدر " نموذجاً بشكل عام في الشكل التالي :-



"نموذج سنايدر"

وفي الشكل السابق : يمثل الخط " ب ج " التفاعل بين البيئة الاجتماعية والسلوكية وبين عملية صنع القرار الخارجي ، حيث يظهر تأثير القوي الاجتماعية (جماعات - تنظيمات - رأى عام) على صناعة القرار الخارجي أو تأثير نظام القيم العامة في المجتمع على توجهات واختيارات صنع القرار الخارجي .

ويمرر الخط " دب " انعكاسات السياسة الخارجية للدولة على بيئتها الاجتماعية والسلوكية فإقامة علاقات تعاون مع دولة أخرى قد يكون له مردود إيجابي مادي على جماعة اقتصادية أو اجتماعية في الدولة مصدر هذه العلاقات على سبيل المثال .

كما يرمز الخط " أ ب " إلى التفاعل بين البيئة الداخلية والخارجية ، ويختلف هذا التفاعل من دولة إلي أخرى تبعا لطبيعة النظام السياسي القائم وهل هو نظام مغلق أم مفتوح ، وعلى قدراته وإمكاناته ، وعلى ازدياد العلاقات المتبادلة بين الدول ، وكل ذلك ينمكس بدوره على صناعة القرار الخارجي بشكل أو بآخر ويمثل الخط " ج د و ج " التفاعل بين دولتين ويشمل أنواعا عديدة من العلاقات ، وذلك في حالة بروز أنماط من التفاعلات : كالتفاعل التماثلي أو التنازعي .

وهكذا يقدم " سنيدر " في نموذج ثلاثه أنواع من التفاعلات المترابطة والمتداخلة ، وهي التفاعل على مستوى الحكومات " ج د و ج " والتفاعل على المستوى غير الحكومي " أ ب و " أو على المستوى المجتمعي ، وأخيراً التفاعل داخل المجتمع الواحد على المستويين الحكومي وغير الحكومي ب ج د ب .

ولقد أوضح " سنايدر " أن صناع القرار الخارجي سيتعاملون مع بيئتهم (الداخلية والخارجية) حسب إدراكهم الحسي (perception) ، وليس مع البيئة الحقيقية (الفعلية) . والإدراك الحسي هو النظرة التي يري من خلالها صانع القرار بيئته ، وهو عملية اختيار دون أن يعي صانع القرار أنه يختار النظرة التي يري من خلالها بيئته ، وهناك عوامل تؤثر على هذه العملية هي :

١- التجارب السابقة لصانع القرار فيما يخص البيئة التي يتفاعل معها .

٢- الخطأ الإدراكي : فقد يفسر صانع القرار شيئاً على غير حقيقته .

٣- الأهداف العامة لصانع القرار والتي تؤثر على إدراكه الحسي.

٤- التكوين الثقافي والاجتماعي والسياسي والعائدي .

وهذه العوامل مجتمعة تساهم في بناء الحقيقة كما نراها نحن وليس كما هي في الواقع ، فكل حدث يواجهها يمكن أن يكون له تفسيرات أو إدراكات حسية مختلفة .

وهكذا أوضح " سنايدر " أن سلوك الدول يقوم به أشخاص ، ولفهم هذا السلوك فإن الأمر يتطلب النظر إلى بيئة صناع القرار ومدى إدراكهم لهذه البيئة ، وليس من خلال التحليل الموضوعي .

وانطلاقاً مما تقدم يكون "سنايدر" قد ركز في نموجه هذا على تحليل نشاط صناع القرارات الخارجية للدول كأساس لفهم وتحليل نشاطات الوحدات السياسية، ومن ثم كأساس لفهم وتحليل نشاطات عالم السياسة الدولي. ويؤخذ على "سنايدر" في تحليله لعالم السياسة الدولي من ثانياً نموجه هذا ما يلي:

أولاً: افتراضه بعقلانية صناع القرار الخارجي الشديدة وهذا أمر منافي للطبيعة الإنسانية (على نحو ما سلف).

ثانيا : وضعه لنموذج إجرائي يتقيد به صناع القرار الخارجي قبل عملية اتخاذ القرار وهذا أمر تحكمي مناف للموضوعية .

ثالثا : ربطه النهائي بين " الصراع الدولي " وبين نشاط صناع القرار الخارجي ، علي حين أن الصراع الدولي قد ينشأ لأسباب أخرى كالتناقض في القيم والمصالح بين المجتمعات السياسية ...

رابعا : وبصدد معالجته للدوافع التي وراء نشاط صناع القرار فهي لم تكن واضحة ومحددة .

خامسا : نظرا لاختلاف نشاطات صناع القرار الخارجي من مجتمع شمولي إلي آخر ليبرالي تبعا لاختلاف النظم والأيديولوجيات ، فإنه يصعب استخدام نموذج " سنایدر " لفهم وتحليل نشاط صناع القرار في مجتمعات غير مجتمعات النظم الحرة (١)

(١) : راجع فيما تقدم بشأن نموذج " سنایدر " وتقويمه :-
Rosenau , James,N.,Op. Cit.,pp.36-43,186-192
وأیضا : د احمد فوزا رسلان، المرجع السابق ، من ص ١٩٥ - ص ٢٠٤ ،
وكذلك د: ناصيف حتی، للنظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي
بيروت ، ١٩٨٥ ، من ص ١٧٧ إلى ص ١٨٣ ،

الخاتمة

وفي النهاية فإني واضح من كل ما تقدم أن موضوع البحث - والذي تحدد فسي تناول "النماذج المعاصرة" كأدوات ذهنية لفهم وتحليل عالم السياسة بقطاعيه الوطني والدولي، بالدراسة والتقويم، وذلك من حيث بناؤها، ومن حيث فاعليتها في دورها كأداة للتفسير - قد اقتضى أن يعرف الباحث في البداية بالأدوات الذهنية للتحليل السياسي المعاصر بهدف الوقوف على موقع "النماذج النظرية" من تلك الأدوات والمتمثلة في المفاهيم والنظريات، فعرض الباحث التعريف بالمفاهيم وبارتباطها بالنماذج لا سيما مفاهيم التحليل (مفهوم البنية - الوظيفة ...) كمفاهيم ارتكز عليها أصحاب النماذج المعاصرة في تفسيرهم لعالم السياسة. كما عرف الباحث كذلك بالنظرية كأداة ذهنية للتحليل السياسي، على اعتبار أن للنموذج ما هو في النهاية إلا نظرية مصغرة، وأن النظرية تمثل المرحلة الأولى إلى بناء "النماذج النظرية"، وأن النموذج العلمي (المبني إحصائياً ورياضياً) يجاوز دور "النظرية" في تقديم تفسير للواقع السياسي المستهدف إلى التوقع بشأنه. ثم انتقل الباحث إلى التعريف بالنموذج النظري وبخصائصه التي تتمثل فيما يلي:

أولاً: أن "النموذج النظري" ليس وصفاً للواقع السياسي المستهدف وإنما هو تصور ذهني لعلاقاته ومن ثم أداة ذهنية من أدوات تحليل عالم السياسة.

ثانياً: أن "النموذج النظري" هو بالضرورة "مؤقت" من حيث صلاحيته كأداة للفهم والتفسير.

ثالثاً: أن "النموذج النظري" هو بالضرورة "محدد" وليس عاماً، وهو في ذلك يستجيب لفكرة تسمية الحقائق. فهو صورة تجريدية لعالم السياسة (الوطني والدولي) المعين بالزمان والمكان أو بالنسبة لمجتمعات تشترك في أوضاع اجتماعية وحضارية وثقافية معينة.

كما أوضح الباحث أنه سيرتكز إلى مفاهيم التحليل المختلفة في تصنيفه للنماذج المعاصرة، حيث صنف للنماذج التي قدمت لتفسير عالم السياسة الوطني طبقاً لمفاهيم "البنية - الوظيفة - النسق - الأثران - الاتصال"، وصنف النماذج التي قدمت لتحليل عالم السياسة الدولي طبقاً لمفهوم "ميزان القوة" سواء بمدلوله العلمي أو النمطي.

ولمعرفة الكيفية التي بُنى بها "النماذج المعاصرة" اقتضى ذلك من الباحث عرض السياق المنهجي للنماذج المعاصرة، فواضح من كل ما تقدم أن هذه النماذج قد جاءت في فترة غلبة الاتجاه السلوكي في التحليل السياسي في الغرب (وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية)، وتبعاً لذلك عرض الباحث بالتفصيل لأثار الاتجاه السلوكي في التحليل السياسي، ومن باب أولى في بناء النماذج (حيث كان هذا الاتجاه من وراء بناء النماذج النظرية).

وحتى يقف الباحث على أثار ذلك الاتجاه في التحليل السياسي قدم تعريفاً بالمنهج العلمي التجريبي ولخصائصه، كما عرض الباحث لمادة التحليل السياسي - لدى المعنيين بالنظرية السياسية المعاصرة (فيما قبل تبلور الاتجاه السلوكي) ولصلبها مع الإشارة إلى إسهام أصحاب الاتجاه السلوكي في تحديد صلب عالم السياسة، كما أشار الباحث إلى وحدة التحليل المستخدمة لدى المعنيين بالنظرية السياسية المعاصرة والتي تمثلت - لديهم - في "الجماعة"، وأشار الباحث كذلك إلى موضوع النظرية السياسية المعاصرة والذي يتحدد في " التحليل من أجل التجريد" - أي تحليل عالم السياسة إلى عناصره بقصد الكشف عن حقائقه الكامنة في أغواره للانتقاء بنظمها في صورة ذهنية تجريدية هي النظرية (أو في صورة نظرية مصغرة هي النماذج)، وكيف أن النظرية السياسية المعاصرة قد ارتبطت بموضوعها بإجراءات المنهج العلمي التجريبي في تفسيرها لواقع عالم السياسة. ثم عرض الباحث لمدى ملائمة ذلك المنهج التجريبي لدراسة الظواهر الاجتماعية

بصفة عامة والظواهر السياسية بصفة خاصة، وكل ذلك بهدف التمهيد لدراسة الاتجاه السلوكي ولمعرفة ماذا قدم هذا الاتجاه للتحليل السياسي المعاصر؟

من هنا انتقل الباحث لدراسة الاتجاه السلوكي (والذي هو في حقيقته اتجاه متراكم على المنهج العلمي التجريبي)، حيث أوضح من البداية أن هذا الاتجاه قد استهدف ما يلي:

أولاً: بناء نظرية ليبرالية عامة وشاملة تفسر كل علاقات المجتمع، وذلك فسي مواجهة النظرية الماركسية كنظرية عامة وشاملة (على المستوى النظري على الأقل)، فهي تفسر شتى علاقات المجتمع تفسيراً مادياً، ومضمون هذه النظرية (بايجاز) يتحدد في أن النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأحاسيس بما فيها الضمير الفردي تأتي تعبيراً عن طريقة الإنتاج المادي. وهنا يأتي الاتجاه السلوكي كاتجاه غربي ليبرالي لكي يرفض هذا التفسير المادي الماركسي لعلاقات المجتمع ويقدم تفسيراً مغايراً له، حيث يذهب أصحاب الاتجاه السلوكي إلى أن الدوافع والأحاسيس الفردية والجماعية هي التي تفسر النشاطات الاجتماعية، ومن ثم جاء هذا الاتجاه السلوكي لكي يكون موقفاً ليبرالياً فسي مواجهة الفلسفة الماركسية (إنذاك)^(١) ورغم ذلك كله فإن أصحاب الاتجاه السلوكي على نحو ما تقدم قد نسوا هدف بناء نظرية عامة لتفسير علاقات المجتمع وتعلقوا بالوسائل، حتى أنهم غالوا في استخدام أدوات التحليل الفنية حيث لم يكن هناك توازناً بين التنظير وبين استخدام تلك الأدوات.

(١) والثابت (باليقين) أن المادة وحدها لا تكفي لتفسير علاقات المجتمع (على نحو ما فعلت الماركسية)، ولا الدوافع والأحاسيس وحدها تكفي لذلك (على نحو ما فعل الاتجاه المعنوي الليبرالي)، فكلتا الجهتين (المادة والدوافع) أحاديات تقدم النشاطات الإنسانية

ثانياً: أن الاتجاه السلوكي قد استهدف الاهتمام بتحليل الجانب الديناميكي لعالم السياسة وذلك في مواجهة التحليل التقليدي الذي يفترض ثبات الطبيعة الإنسانية، ورغم أن أصحاب هذا الاتجاه أكدوا على اختلاف سلوك الأفراد والجماعات تبعاً لتباين الطباع البشرية إلا أنهم انتهوا إلى وضع السلوك البشري في قالب جامدة حيث افترضوا أنه يسير على انتظام معين من شاكلة الانتظام الذي تسير عليه ظواهر عالم الطبيعة، الأمر الذي يهيئ لاستخلاص قوانين علمية بشأنه.

ثالثاً: ورغم أن الاتجاه السلوكي قد استهدف التلطيف من معالجة المنهج التجريبي للقيم إلا أنه قدم حلاً جزئياً في هذا الصدد حيث يدرس القيم كجزء من الواقع على نحو ما تقدم.

وبصد ما قدمه الاتجاه السلوكي للتحليل السياسي المعاصر فإنه واضح مما تقدم في هذا الشأن أنه:-

أولاً: من حيث المنهج: لم يكن الاتجاه السلوكي - على نحو ما ادعى أصحابه - منهجاً مستقلاً، فهو في حقيقته (على نحو ما تقدم) اتجاه لم يخرج عن إطار المنهج العلمي التجريبي، وأن كل ما قدمه أصحابه في هذا الشأن هو الاتجاه نحو العلمية - بصد إجراءات المنهج التجريبي وذلك باستخدام وسائل وأدوات أكثر دقة في جمع البيانات الخاصة بتصوير الفروض وتحقيق صحتها بالتجريب.

ثانياً: من حيث المادة "النشاطات السياسية": فهذه النشاطات لا تخضع بطبيعتها إلى التجريب، لأنها تصدر عن إرادات حرة واعية، ومن ثم يستحيل مسيرها على انتظام من شاكلة انتظام ظواهر عالم الطبيعة - على نحو ما ادعى أصحاب الاتجاه السلوكي.

هذا إلى جانب تميعهم لوحدة التحليل المستخدمة من كونها تتمثل في "الجماعة" إلى كونها تتمثل - لديهم - في "الجماعة" و"الفرد" معاً.

ثالثاً: من حيث أدوات التحليل، فقد غالى أصحاب الاتجاه السلوكي في استخدامها على نحو ما تقدم إلى الحد الذي جعلهم يخلعون مزيداً من الغموض على اتجاههم مما جعلهم يتخلون عن اتجاههم ويعودون إلى المنهج العلمي التجريبي مع إضفاء نظرة سلوكية عليه في تحليلهم لعالم السياسة.

ورغم ما تقدم بصدد المآخذ على الاتجاه السلوكي، إلا أنه (كاتجاه تراكم على المنهج التجريبي) هو وحده الذي قدم تفسيراً علمياً للتباين في سلوكيات الحياة السياسية في المجتمعات التي تسودها أنظمة حكم متشابهة في مؤسساتها السياسية الرسمية.

ومن هنا فإن النماذج التي ارتبطت بذلك الاتجاه السلوكي يؤخذ عليها نفس تلك المآخذ التي أخذت على الاتجاه السلوكي، هذا إلى جانب أن أصحابها ادعوا بصلاحيته لتفسير الحياة السياسية في شتى المجتمعات، وهو أمر فيه مغالطة. ذلك أن هذه النماذج وإن كانت قد أدت دوراً في المجتمعات التي صورت منها حيث تستخدم كأداة للفهم والتفسير بشأنها، إلا أنها لا تصلح للفهم والتفسير في المجتمعات الشمولية أو مجتمعات العالم النامي، ومن ثم فهي ليست نماذج عامة. وتبعاً لذلك فحتى تؤدي النماذج دورها كأداة للفهم والتفسير فلا بد أن تكون "محددة" و"مؤقتة" حتى تستجيب لفكرة "نسبية الحقائق" التي تلائم طبيعة عالم السياسة المتغيرة.

وختاما : فإنه واضح من كل ما تقدم أن دراسة النظرية السياسية قد ارتبطت بواقع المجتمعات الليبرالية الغربية وبأيديولوجيتها ، وهو ما انعكس على تحديد نوعية الدراسات والموضوعات في مجال النظرية السياسية ، وحتى بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي والتطبيق الماركسي ، وتزعم الولايات المتحدة للنظام العالمي الجديد . وإعلانها عن انتصار النموذج الليبرالي وانتصار أيديولوجيتها في التطبيق في مواجهة الماركسية ، وما زال هذا الارتباط قائما . وهذا ما دعي الكاتب الأمريكي (من أصل ياباني) " فوكوياما " إلى طرح فكرته عن أن الليبرالية هي أسلوب الحياة الوحيد الصالح للبشرية ، وإن العالم يعيش عصر انتهاء الأيديولوجيات . ولا شك أن هذا الطرح يعد نفيًا لمبدأ ليبرالي هام وهو مبدأ القبول بالتعدد الفكري والسياسي : واحترام الحضارات والثقافات الأخرى (أو إن شئنا مبدأ النسبية الثقافية) ، وهذه الفكرة التي طرحها " فوكوياما " تزامنت مع انهيار التطبيق الماركسي في الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية ، وتحول هذه الدول الماركسية وغيرها (حوالي ٤٠ دولة في الربع الأخير من القرن العشرين) إلى النموذج الليبرالي الغربي ، وإعلان بوش في أوائل التسعينات عن مولد نظام عالمي جديد بزعامة الولايات المتحدة ، وسيادة السلام كقناعة عالمية ، ولكن بعد سنوات قليلة ظهرت صراعات جديدة عرقية ودينية بشكل خاص ، حيث تحولت السياسة العالمية إلى سياسة عقائدية .

نتيجة لوجود حضارات متباينة (الصين - الهند - اليابان - أمريكا - أفريقيا - العالم الإسلامي - العالم الكاثوليكي ...) وكل حضارة تتجمع فيما بينها نتيجة لثورة الاتصالات العالمية ، وكان نتيجة لذلك أن تفجرت صراعات دينية وعرقية في العالم (في يوغوسلافيا - الصومال - الشيشان - السودان - وما بين العرب وإسرائيل - وكشمير بين الهند وباكستان - وصراع المورو في الفلبين : صراع مسلمين ضد حكومة كاثوليكية - وصراع تيمور في إندونيسيا : صراع كاثوليك ضد حكومة إسلامية وهكذا ...) وهذه الصراعات بين دول تنتمي إلي حضارات مختلفة ، وكل هذا دعي الكاتب الأمريكي " صمويل هانتنجلون " إلي كتاباته عن صراع الحضارات ، ثم سلام الحضارات والبحث عن نظام عالمي يقوم علي احترام نسبية الثقافات والحضارات والتعايش بينها ، بعد أن أصبح العالم قرية إلكترونية صغيرة ، نتيجة لثورة الاتصالات العالمية والتي شجعت أفراد وجماعات الحضارة الواحدة إلي التجمع رغم تفتتها إلي أجزاء تعيش في أنحاء متفرقة من العالم . والمهم هنا احترام مبدأ النسبية الثقافية و مواجهة المركزية الليبرالية التي تريد فرض نفسها علي حضارات العالم . ومن الملاحظ أيضا في الربع الأخير من القرن العشرين وحتى الآن ، اتجاه الدراسات في مجال النظرية السياسية في الغرب إلي رفض التحليلات التي تعني بالنظرية السياسية الكلية ، والارتباط بالتحليلات الجزئية ، التي تهتم بدراسة قطاع معين بذاته في عالم السياسة ، بعد فشل جهود الوصول إلي نظرية ليبرالية عامة شاملة ، حيث لا إطار محدد ولا خطوط مشتركة ، وتشتت اتجاهات التحليل ، فكل اتجاه أسسه وأدواته .

ثبت باهم المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- د. أحمد عامر، مقدمة في إدارة الأزمات، من مطبوعات كلية التجارة - جامعة قناة السويس، ١٩٨٩.
- د. أحمد عباس عبد البديع، العلاقات الدولية - أصولها وقضاياها المعاصرة، مكتبة عين شمس، ١٩٨٨.
- د. أحمد فؤاد رملان، نظرية الصراع الدولي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧.
- د. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، من مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٩.
- د. السيد عليوة، إدارة الصراعات الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨.
- ج. راهام والاس، الطبيعة البشرية في السياسة، ترجمة د. عبد الكريم أحمد، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة، بدون تاريخ.
- د. حامد ربيع، مقدمة في العلوم السلوكية. دار الفكر العربي، ١٩٧٢.
- _____، نظرية لتطور السياسي، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧٢.
- د. حسن صعب، علم السياسة، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٥.
- د. فاروق يوسف، السلوك السياسي، مكتبة عين شمس، ١٩٨٢.
- _____، قواعد علم السياسة، مكتبة عين شمس، ١٩٩٠.
- _____، مناهج البحث العلمي، مكتبة عين شمس، ١٩٧٨.

- د. كمال المنوفي، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٤.

- د. محمد عارف عثمان، المنهج الكيفي والمنهج الكمي في علم الاجتماع - فسى ضوء نظرية التكامل المنهجي لدراسة الظواهر الاجتماعية، رسالة دكتوراه غير منشورة كلية الآداب - جامعة القاهرة، ١٩٧١.

- د. محمد طه بدوي، النظرية السياسية - النظرية العامة للمعرفة السياسية، المكتب المصري الحديث، ١٩٨٦.

_____، تنظيم السياسة، المكتب المصري الحديث، ١٩٦٨.

_____، رواد الفكر السياسي الحديث وأثارهم في عالم السياسة، المكتب المصري الحديث، ١٩٦٧.

_____، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، المكتب المصري الحديث، ١٩٧٧.

_____، مذكرات في الأصول العامة للتنظيم الدولي، مطبعة كريدية إخوان، بيروت، ١٩٧٣.

_____، مناهج البحث العلمي في علم السياسة، مؤسسة الأنوار، الرياض، ١٩٧٥.

_____، منهج البحث العلمي - إجراءاته ومستزياته - مدخل إلى دراسة تقنيات البحث الاقتصادي، من مطبوعات مجلة كلية التجارة جامعة الإسكندرية، عدد خاص ١٩٧٩.

- د. محمد نصر مهنّا، مدخل إلى النظرية السياسية الحديثة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨١.

- د. ملحم قربان، المنهجية والسياسة، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٩.

□ مقالات وأبحاث:-

- د. أحمد بزر، الثورة السلوكية في العلوم السياسية، مجلة العلوم الاجتماعية (تصدر عن جامعة الكويت)، العدد الثاني - ديسمبر ١٩٧٥.

- د. أحمد عامر، السبرنطقيا، وتحليل النظم السياسية، من مطبوعات كلية التجارة جامعة قناة السويس، بدون تاريخ.

- د. أسعد عبد الرحمن، مدى ملائمة وسائل وطرق البحث الغربية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثالث، أكتوبر ١٩٧٦.

- د. إسماعيل صبري مقلد، دور تحليلات النظم في التأسيس لنظرية للعلاقات الدولية، مجلة للعلوم الاجتماعية، العدد الأول، مارس ١٩٨١.

- صدقة يحيى فاضل، علاقة علم السياسة بالإنسانيات والعلوم الاجتماعية، مجلة البحوث والدراسات العربية (تصدر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم)، العدد السادس عشر، ١٩٨٨.

- د. فريد صقري، المدرسة السلوكية الليبرالية والنظام السياسي في لبنان، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثالث، أكتوبر ١٩٧٦.

- د. محمد أحمد مفتي، المنهجية السياسية الغربية، تحليل نقدي، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثاني ١٩٨٧.

- د. محمد طه بدوي، المنهج في علم الاجتماع السياسي، مجلة كلية التجارة -
جامعة الإسكندرية، المجلد الخامس، العدد الأول - يناير ١٩٦٦.

_____، فروض علمية في تفسير علاقات الحرب والسلام (بحث
منشور)، من مطبوعات جامعة بيروت العربية، ١٩٧٤.

_____، مفهوم "التكامل السياسي" بين الانتظام والتنظيم - عجلة
منهجية، مجلة كلية التجارة - جامعة الرياض، العدد الرابع ١٩٧٦.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Almond, Gabriel, A., And Coleman, James, S., The Politics of the Developing Areas, Princeton University Press, New Jersey, 1960.
- _____ And Powell, Bingham, Comparative Politics: A Developmental Approach, Little brown and Company (INC.), Boston, 1968.
- _____ Comparative Politics Today: A world view, Little, Brown and Company (INC.), Boston, 1974.
- Aron, Raymond, Peace and War, Translated by Haward, R., and Fox, A. B., Doubleday and Company, INC., New York, 1966.
- Bentley, Arthur, F., The Process of Government, A study of Social Pressures, Bloomington, The Principia press, 1949.
- Brecht, Arnold, Political Theory, Princeton University press, New Jersey, 1959.
- Dahl, Robert, Modern Political Analysis, Foundations of Modern Political Science Series, Englewood Cliffs, New Jersey, 1963.
- Deutsch, Karl, Nationalism and Social Communication: An Inquiry into Foundation of Nationality, Wiley, New Jersey, 1953.
- _____ The Analysis of International Relations, Prentice-Hall, INC., Englewood cliffs, New Jersey, 1978.
- _____ The Nerves of government: Models of Political Communication and Control, Free Press, Chicago, New York, 1963.
- Easton, David, A framework for Political Analysis, Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, 1965.

-
- The Political system: An inquiry into the State Political Science, Knopf, Alfred A., New York, 1953.**
- Eulau, Heinz,** **And other, Political behavior, Amerind Publishing Co. PVT. LTD., New York, 1972.**
- Kaplan, Morton, A.,** **System and Process in International Politics, John Wiley and Sons, New York, 1964.**
- Morgenthau, Hans, J.,** **Politics among Nations, Knopf, Alfred A., INC., New York, 1967.**
- Rosenau, James, N.,** **International Politics and Foreign Policy, A reader in Research and Theory, The free press, New York. 1969.**
- Snyder Richard, C.,** **Bruck, H. W. and Spin, Burton, foreign Policy Decision – Making: Approaches to the Study of International Politics, The Free Press of Glencoe, New York, 1962.**
- Truman, David,** **The governmental process, Knopf, New York, 1951.**
- Varma, S. P.,** **Modern Political Theory, A critical Survey, Vikas Publishing House, PVT, LTD., New Delhi, 1975.**

- مقالات وبحاث باللغة الإنجليزية:

- Almond, Gabriel, A., Comparative Political Systems, Journal of Political, XVIII (August) 1958.
- Aron, Raymond, What is A Theory of International Relations? Journal of International Affairs, Vol. XXI, No. 2, 1967.

ثالثاً: المراجع الفرنسية:

- Burdeau, George, Traité de Science Politique, Paris, 1940.
- Duverger, Maurice, Méthodes de la Science Politique, Presses Universitaires des France, Paris, 1959.
- _____ , Sociologie de la Politique, Presses Universitaires de France, Paris, 1973.
- Freund, Julien L'essence du Politique, Sirey, Paris, 1955.
- Grawitz, Madeleine, Méthodes des Sciences Sociales, Dalloz, Paris, 1974.
- William, Lapierre, Jean ~ L'analyse des Systèmes Politiques, Presses Universitaires de France, Paris, 1973.

مضامين البحث

٧	تقديم.....
	- الفصل التمهيدي:-
٢١	موقع النماذج النظرية من الأدوات الذهنية للتحليل السياسي المعاصر.....
٢١	التعريف بالأدوات الذهنية للتحليل السياسي بصفة عامة.....
٢٣	أولاً: المفاهيم كأدوات ذهنية للتحليل السياسي.....
٣٠	ثانياً: النظريات كأدوات ذهنية للتحليل السياسي.....
٣٨	ثالثاً: النماذج كأدوات ذهنية للتحليل السياسي.....
٤٧	صنيف النماذج النظرية.....
	- الباب الأول:-
	- السياق المنهجي للنماذج النظرية المعاصرة
	الفصل الأول: الخطوط الرئيسية التي يلتقي عليها المعنيون بالنظرية السياسية
٥٥	المعاصرة في تحليلهم لعالم السياسة:.....
٥٨	<u>المبحث الأول</u> : من حيث المادة.....
٦٤	صلب عالم السياسة.....
٧٣	وحدة التحليل.....
٧٨	موضوع النظرية السياسية.....
٨١	<u>المبحث الثاني</u> : من حيث المنهج.....

٨٨ المنهج العلمي للتجريبي:
٩٠	- خاصية الموضوعية
٩٣	- خاصية النسبية
	مدى ملائمة المنهج العلمي للتجريبي لدراسة الظواهر الاجتماعية بصفة عامة،
١٠٢ والظواهر السياسية بصفة خاصة
١١١ الفصل الثاني: أبعاد الاتجاه السلوكي في التحليل السياسي المعاصر
١١٤ <u>المبحث الأول: نشأة الاتجاه السلوكي وأهدافه</u>
١١٤ نشأة الاتجاه السلوكي وتبلوره
١٢١ أهداف الاتجاه السلوكي
١٢٥ <u>المبحث الثاني: أبعاد الاتجاه السلوكي في التحليل السياسي المعاصر</u>
١٢٧ أولاً: من حيث المنهج
١٢٨ ثانياً من حيث المادة
١٣٤ ثالثاً: من حيث أدوات التحليل
١٣٧ <u>المبحث الثالث: اتجاه ما بعد السلوكية</u>
١٤٣ <u>المبحث الرابع: أبعاد الاتجاه السلوكي في تحليل عالم السياسة الدولي</u>
١٥٢ <u>المبحث الخامس: تقويم الاتجاه السلوكي</u>
١٥٣ أولاً: من حيث الأهداف
١٦٤ ثانياً: من حيث الوسائل

١٦٤ أولاً: من حيث المنهج
١٦٦ ثانياً: من حيث المادة
١٧٣ ثالثاً: من حيث أدوات التحليل

-الباب الثاني:-

..... النماذج التي قدمت لتفسير عالم السياسة

الفصل الأول

١٨٣ النماذج التي قدمت لتفسير عالم السياسة الوطني دراسة وتقييم
١٨٣ تمهيد
١٨٥	- <u>المبحث الأول: النماذج البنبروية</u>
١٨٥	- التعريف بالتحليل البنبروي وتقييمه
١٨٩	- للنموذج البنبروي للدكتور محمد طه بدوي
٢٠٤	- تقييم النموذج البنبروي للدكتور محمد طه بدوي
٢٠٥	- <u>المبحث الثاني: النماذج الوظيفية</u>
٢٠٦	- التعريف بالتحليل الوظيفي وتقييمه
٢١٥	- نموذج "أموند" الوظيفي
٢٢٩	- تقييم نموذج أموند

- المبحث الثالث: النماذج النسقية ٢٣١
- التعرف بالتحليل النسقي ٢٣١
- تقويم التحليل للنسقي ٢٣٩
- نموذج "إيستن" النسقي الوظيفي ٢٤٢
- تقويم نموذج "إيستن" ٢٥٥
- المبحث الرابع: النماذج النسقية الاتصالية ٢٥٧
- التعرف بالتحليل النسقي الاتصالي ٢٥٧
- تقويم التحليل للنسقي الاتصالي ٢٦١
- نموذج "دويتش" للنسقي الاتصالي ٢٦٥
- تقويم نموذج "دويتش" ٢٧٣

الفصل الثاني

- النماذج التي قدمت لتفسير عالم السياسة الدولي ٢٧٩
- تمهيد ٢٧٩
- المبحث الأول: مجموعة نماذج ونظريات الاثران الثقافتي ٢٨٤
- الخطوط الرئيسية التي يلقى عليها أصحاب مجموعة نماذج ونظريات الاثران الثقافتي ٢٨٥
- تقويم التحليل النسقي في مجال عالم السياسة لدولي ٢٩٣
- نظرية مورجانتو ٢٩٥

٣١٤	-	تقديم نظرية مورجانتو
٣١٦	-	نظرية أرون
٣٢٦	-	تقديم نظرية أرون
٣٢٨	-	<u>المبحث الثاني: مجموعة نماذج ونظريات الاتزان النمطي</u>
٣٣٢	-	نموذج كابلان
٣٤٦	-	تقديم نموذج كابلان
٣٥٠	-	نظرية "كويتش"
	-	<u>المبحث الثالث: مجموعة النماذج التي تحلل نشاطات عالم السياسة الدولي من ثانيا</u>
٣٧٩	-	سلوك صناع القرارات الخارجية للدول
٣٨٠	-	نموذج "سفايدر"
٣٧٧	-	تقديم نموذج "سفايدر"
٣٨٨	-	الخاتمة
٣٩٣	-	ثبت بأهم المراجع

رقم الإيداع
٢٠٠١/١٧٤٢٧

التسجيل الدولي

I.S.B.N

977 \ 5603 \ 66 \ 8

هذا الكتاب

يتناول ما قدم في النصف الثاني من القرن العشرين في مجال دراسة "النظرية السياسية"، والتي تعني بتطويع عالم السياسة بقطاعيه الوطني والدولي من أجل الكشف عن الحقائق العامة المشتركة في شتى قطاعاته، وتظم هذه الحقائق في شكل نظرية عامة أو نموذج يستعان به على فهم أحداث عالم السياسة الوطني والدولي في جملته.

والكتاب يعرض للمدى صلاحية هذه النماذج والنظريات، ومدى استجابتها لطبيعة عالم السياسة ولتأثيراتها وذلك من حيث هي أدوات للتحليل السياسي الحديث.

كما يعطى الكتاب فرصاً للباحثين في هذا المجال للإلمام بكل القضايا المنهجية الخاصة بتحليل عالم السياسة في جملته.

Bibliothèque Alexandrina



0614844

خوارزم

٢٢ شارع الأنصار متفرع من شارع التحرير بالقاهرة

ت/فاكس: 02/3388667